الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة منتوري قسنطينة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

فرع: اقتصاد

الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية

أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية

فرع: اقتصاد

إعداد: إشراف:

فوزيـــة غـــربي **د. عبد الله بعطوش**

أعضاء لجنة المناقشة:

- **عبد العزيز شــرابي**	أستــاذ التعليم العالي	ج. منتــوري قسنطــينة	رئيسا
- **عبد الله بــعطــوش**	أستــاذ محــاضــر	ج. منتــوري قسنطــينة	مقررا
- **عبد الحميــد زعباط**	أستــاذ التعليم العالي	جــامــعــة الجــزائــر	عضوا
- **صــالح صــالحــي**	أستــاذ التعليم العالي	ج. فرحات عباس سطيف	عضوا
- **عيســى مــرازقــة**	أستــاذ محــاضــر	ج. الحاج لخــضر باتنة	عضوا
- **عيســى بن ناصــر**	أستــاذ محــاضــر	ج. منتــوري قسنطــينة	عضوا

السنة الجامعية 2008/2007

بسم الله الرحمن الرحيم

"إني رأيتُ أنه لا يَكتبُ إنسانٌ كتابًا
في يومهِ إلا قال في غده: لو غُيِّر هذا
لكان أحسن ولو زيد كذا لكان يُستحسن،
ولو قُدم هذا لكان أفضل، ولو تُرك هذا
لكان أجمل وهذا من أعظم العبر، وهو
دليل على استيلاء النقص على جملة البشر".

عماد الدين الأصفهاني (1125-1201 م)

شكر وعرفان

أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي المشرف: ***عبدالله بعطوش*** على ما بذله من جهد في متابعة هذا العمل، وما قدمه من نصائح وتوجيهات علمية كانت لي عونا في إنجاز هذا البحث.

كما لا يفوتني أن أشكر كل الذين شجعوني وساعدوني من قريب أو بعيد، وأخص بالذكر الأخت الفاضلة د. **مسيكة بوفامة** من جامعة الجزائر.

وفي الأخير أود أن أسجل شكري لكل الأساتذة والباحثين الذين استفدت من علمهم واقتبست من أعمالهم في إخراج هذا البحث بصورته النهائية.

مقدمة عامة

تحتل الزراعة مكانة بالغة الأهمية في اقتصاديات الدول النامية، فهي تعتبر بالنسبة لمعظم هذه الدول الممول الأول للناتج القومي المحلي، وبالتالي فهي المورد الرئيسي للدخل كما أنها المصدر الرئيسي للعمالة؛ وعليه فان المحافظة على قطاع الزراعة في الدول النامية وعلى الموارد الأساسية لمكوناته، تعتبر أمرا ضروريا، خصوصا إذا علمنا أن الدول المتقدمة تسعى باستمرار لمحاربتها ومنافستها في مجال التجارة الخارجية والأسعار؛ سواء كان ذلك بطرق انفرادية أو ضمن أطر رسمية كمنظمة التجارة العالمية، وما إلى ذلك من تنظيمات وتجمعات عديدة سواء كانت جهوية، إقليمية أو دولية.

ونظرا للكثير من الخصائص والسمات غير المواتية التي تميز القطاع الزراعي في الدول النامية، فقد أصبح يعيش وضعا متخلفا، مما ترتب عنه نشوء أزمة غذائية في معظم تلك الدول، والتي ازدادت اتساعا بمرور الزمن نتيجة لتضاعف عدد السكان، بحيث أصبحت مشكلة الغذاء هي المشكلة الرئيسية التي تواجه معظم الدول النامية والعربية ومن بينها الجزائر.

ولهذا فقد أصبحت قضية **الأمن الغذائي** بأبعادها الاقتصادية والفنية والاجتماعية والسياسية، من القضايا التي تلقى اهتماما واسعا على كافة المستويات؛ وفي ظل المتغيرات والمستجدات الإقليمية والعالمية، تصدرت هذه القضية دائرة اهتمامات الجهات المعنية، وشغلت بال المواطنين لأنها تمسهم بصورة مباشرة. ويعتبر موضوع الأمن الغذائي من الموضوعات الحساسة التي تواجه الزراعة الجزائرية، وذلك لما له من أبعاد اقتصادية وسياسية وبيئية واجتماعية. وهو يرتبط ارتباطا وثيقا **بالقطاع الزراعي** وما يحيط به من عوامل داخلية وخارجية تؤثر بطريقة مباشرة على أدائه في إنتاج السلع الغذائية وزيادة المداخيل. ولذلك فقد أصبحت قضية الأمن الغذائي تحظى باهتمام متزايد؛ حيث بُذِلت خلال

العقدين الماضيين جهودا متصلة من قبل الدولة وأجهزة التنمية من أجل التصدي لهذه القضية؛ واشتملت الجهود على إجراء دراسات تحليلية وإعداد الاستراتيجيات ووضع الخطط والسياسات وتنفيذ البرامج بهدف تحسين واقع إنتاج وتوفير واستهلاك السلع الغذائية محليا؛ وقد أثمرت تلك الجهود على **زيادة إنتاج السلع الغذائية، وزيادة معدلات الاستهلاك ونسب الاكتفاء الذاتي** منها (ولو بصورة نسبية)، إضافة إلى **تضييق فجوتها الإنتاجية** رغم ازدياد عدد السكان وارتفاع معدلات النمو السكاني.

ورغم ما تحقق من نجاحات "باهتة" في هذا المجال، إلا أن واقع الزراعة ومن خلاله الأمن الغذائي يبقى دون الطموحات بمسافة كبيرة، إذ أن الجزائر لا تزال تعتبر منطقة **عجز غذائي، تعتمد على الاستيراد لسد العجز في تلبية المتطلبات الاستهلاكية من السلع الغذائية الرئيسية**. وفي هذا المجال تشكل مجموعة الحبوب الثقل الوزني الأكبر لسلة الغذاء في الجزائر، تليها في المرتبة الثانية من حيث الاعتماد على الواردات ضمن المجموعة السلعية النباتية مجموعة البقوليات؛ أما ضمن المجموعة الغذائية الحيوانية فيتجلى العجز جليا من خلال مجموعة اللحوم الحمراء والحليب ومشتقاته. وقد بلغت فاتورة استيراد القمح لسنة 2006 مثلا ما يعادل 975 مليون دولار، تلتها فاتورة الحليب بمبلغ 710 مليون دولار أمريكي؛ ثم جاءت فاتورة السكر بمبلغ 439 مليون دولار، فالبقول بمبلغ 173 مليون دولار.

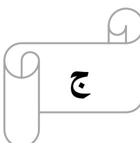
وبالرغم من المحاولات التصحيحية منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي (بداية التخلي عن التوجه الاشتراكي، والتحول نحو الليبرالية واقتصاد السوق)، عبر سياسات زراعية متوالية كالتكيف الهيكلي والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، يبقى أداء القطاع الزراعي غير مُرضي، مما يضع البلاد في حالة من **التبعية للخارج** في مجال توفير الغذاء للمواطنين. وتفاديا لذلك يجب وضع آليات أكثر صرامة للنهوض بالقطاع والتنسيق بين مختلف القطاعات الاقتصادية للتصدي لقضية الأمن الغذائي، والسعي لتحقيق **الاكتفاء الذاتي** النسبي في مجال السلع الزراعية الغذائية، خصوصا. وذلك بتطوير كفاءة استغلال الموارد

الزراعية (المتاحة بالرغم من محدوديتها) وزيادة إنتاج وإنتاجية السلع الغذائية؛ إضافة إلى تطوير الكفاءة التسويقية للمنتجات الزراعية، وتحسين فرص الاستثمار الزراعي وتنسيق السياسات الزراعية والقوانين والتشريعات في مختلف المجالات التنموية الزراعية، إلى جانب تنمية التجارة الزراعية العربية البينية، في إطار من التكامل تبعا لتوفر إمكانيات الإنتاج الزراعي في محاصيل معينة تتميز بها منطقة دون أخرى.

ولعل **أبرز المعوقات والمشاكل** التي تعيق أداء الفلاحة الجزائرية، وتواجه مسارات الأمن الغذائي تلك التي تتصل بقلة المخصصات الاستثمارية والتمويلية المتاحة للقطاع الزراعي، على المستويين العام والخاص. مما أدى إلى قصور الطاقات الإنتاجية عن الوفاء بالاحتياجات المتزايدة في الطلب على الغذاء وتخلف الهياكل والأنظمة التسويقية وضعف الجوانب التأهيلية للعاملين في هذا المجال، وعدم الاستفادة من التكنولوجيا والبحث العلمي الفلاحي. وتزداد أهمية إزالة تلك المحددات وتخفيف وطأتها في ظل المتغيرات الاقتصادية والمناخية والبيئية على المستويات الإقليمية والدولية، مما يتطلب إحداث المزيد من آليات التنسيق والتعاون البيني... لإحداث طفرة إنتاجية وتسويقية وتجارية تراعى فيها مرتكزات الكفاءة والمزايا التنافسية، وبما يعزز إمكانات الأمن الغذائي واستدامة الموارد؛ عملا في ذلك بمبادئ وفلسفة التنمية الزراعية المستدامة.

إن خطورة المرحلة الحرجة التي يمر بها مسار تنمية القطاع الزراعي وأوضاع الأمن الغذائي، تستوجب زيادة على ما سبق ذكره، إحداث وتفعيل آليات التنسيق والتعاون بين الدول العربية لمواكبة التحديات التي أفرزتها المتغيرات والمستجدات الإقليمية والدولية، وكذلك تفعيل دور الشراكة الأورومتوسطية على أسس اقتصادية عادلة، والاستفادة من خبرات وتجارب دول المنطقة.

وكما هو معلوم فإن الجزائر تزخر بثروات طبيعية تتسم بالتنوع، إلا أنها أخذت في التدهور خلال العقود الأخيرة خاصة منها الموارد الأرضية والمائية، كنتيجة للاستخدامات



غير الرشيدة (من بناءات في أراضي صالحة للزراعة...وتبذير للمياه ...)، والتغيرات المناخية التي أثرت على كميات وانتظام وتوزيع الهطولات المطرية. وتشمل تلك الثروات الموارد الأرضية والمائية والموارد النباتية والتنوع الحيوي، بالإضافة إلى الموارد البشرية، وكلها تحتاج إلى عناية خاصة للرفع من قدراتها الإنتاجية.

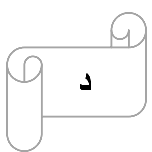
وفي هذا السياق جاءت الدراسة الحالية الموسومة:" ***الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية***"، لتسلط الضوء على واقع القطاع الزراعي بالوقوف على حقيقة الإنتاج والإنتاجية بالنسبة لبعض المجموعات السلعية الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، وفي مرحلة تاريخية تحددت ابتداء من تسعينيات القرن الماضي، على اعتبار أنها بداية مرحلة جديدة عرفت تحولات مست القطاع الزراعي بصورة مباشرة، فأثرت على مقدراته الإنتاجية، والتي تميزت بالتذبذب في غالب الأحيان؛ نظرا لعدة معوقات ومشاكل، بحيث أصبح **التساؤل عن حالة الزراعة الجزائرية وتحديد موقعها بين حالتيْ الاكتفاء والتبعية؟** أمرا ملحا يستدعي التقصي والبحث، ومحاولة جمع المعطيات للإجابة على ذلك. وقد تضمنت محاولة جمع المعطيات من أجل الإجابة على التساؤل في مجموعة من الفصول تبعا لخطة البحث التالية:

الفصل التمهيدي/ تحديد موضوع الدراسة

- المبحث الأول/ إشكالية البحث، الفروض والمنهج
- المبحث الثاني/ الدراسات السابقة

الفصل الأول: **أهمية الزراعة في التنمية الاقتصادية**، ويتضمن:

- المبحث الأول/ أهمية الزراعة في التنمية الاقتصادية بالدول النامية.
- المبحث الثاني/ أهمية الزراعة في التنمية الاقتصادية بالجزائر.
- المبحث الثالث/ أسباب تخلف القطاع الزراعي في الدول النامية وسبل تطويره.
- المبحث الرابع/ واقع الإنتاج الزراعي في الدول النامية.



الفصل الثاني/ السياسات الزراعية في الدول النامية وفي الجزائر.

- المبحث الأول/ أهمية السياسة الزراعية.
- المبحث الثاني/ مضامين السياسات الزراعية وأهدافها .
- المبحث الثالث/ السياسات الزراعية في الجزائر قبل التحول نحو اقتصاد السوق.
- المبحث الرابع/ أهم السياسات الزراعية منذ مطلع التسعينيات

الفصل الثالث/ واقع الإنتاج الزراعي النباتي في الجزائر

- المبحث الأول/ تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة الحبوب.
- المبحث الثاني/ تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة البقول والمحاصيل الصناعية.
- المبحث الثالث/ تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة الخضر والفواكه.

الفصل الرابع/ واقع الإنتاج الزراعي- الحيواني في الجزائر.

- المبحث الأول/ تطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء. .
- المبحث الثاني/ تطور إنتاج الأسماك، الحليب والبيض.

الفصل الخامس/ التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية الغذائية.

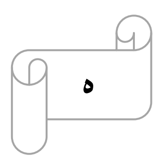
- المبحث الأول/ التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية.
- المبحث الثاني/ التجارة الخارجية في الجزائر .
- المبحث الثالث/ تطور التجارة الخارجية للسلع الزراعية.
- المبحث الرابع/ الفجوة الغذائية ومعدل الاكتفاء الذاتي.

الفصل السادس/ مشاكل ومعوقات الزراعة في الجزائر.

- المبحث الأول/ مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الأرضية الطبيعية.
- المبحث الثاني مشاكل ومعوقات تكنولوجية.
- المبحث الثالث/ مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية والمادية.
- المبحث الرابع/ مشاكل ومعوقات عامة.

نتائج البحث، وذلك من خلال:

- **أولا/** نتائج البحث في ضوء الفرضيات.
- **ثانيا/** نتائج البحث في ضوء الدراسات السابقة.



- **ثالثا/** النتائج العامة.
- **رابعا/** اقتراحات وتوصيات.

وأخيرا تأتي **الخاتمة** ثم **المراجع** فالملاحق.

فصل تمهيدي

تحديد موضوع الدراسة

فصل تمهيدي

تحديد موضوع الدراسة

المبحث الأول/ إشكالية البحث وأهميته وحدوده والفروض

المطلب الأول: الإشكالية ومبررات الاختيار

1/ الإشكالية: تلعب الزراعة أهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن خلالها التنمية في مختلف المجالات. مما يعني أنها تمثل ركيزة أساسية للتنمية ببعديْها الاقتصادي والاجتماعي في جميع الدول، وقد أصبحت في العقود الأخيرة تمثل ركيزة للتنمية ببعدها البيئي أيضا، بما ينطوي عليه ذلك من حفاظ على التنوع الحيوي والتوازن البيئي الذي يكفل ديمومة الموارد ويؤمن ظروف التنمية المستدامة؛ ولكن دون إغفال لشروط الكفاءة الاقتصادية، والسعي من حيث المبدأ لبناء الاقتصاد الزراعي على أساس ميزته النسبية، وذلك حتى تكون الزراعة دعامة للقاعدة الاقتصادية للتنمية وبخاصة الريفية منها، من خلال استثمار الموارد الطبيعية المتاحة، وتوفير فرص العمل للريفيين، وتوفير المواد الأولية للتصنيع الزراعي، وتعزيز الروابط الاقتصادية التكاملية مع قطاعات الاقتصاد الأخرى. كما يعول على الزراعة في زيادة الصادرات لتحسين درجة الاعتماد على الذات، وخفض العجز في الميزان التجاري الزراعي، وفي تثبيت السكان في الريف والحد من هجرتهم منه والحفاظ على موارده الطبيعية والبشرية.

وفي سعيها لذلك، فقد عرفت الجزائر منذ البدايات الأولى للاستقلال سياسات زراعية ضمن توجهات فلسفية وفكرية تشبعت بها التجربة التنموية بصورة عامة؛ ولقد تباينت هذه السياسات وتعددت بحيث أصبح من الضروري التركيز على مراحل تاريخية تبدو ملامحها العامة متناغمة ضمن منظور واحد. ولهذا فإن التركيز سيكون منصبا على

مرحلة ما بعد التسعينيات من القرن الماضي عند أية محاولة تسعى للوصول إلى تقييم علمي وموضوعي لحالة القطاع الزراعي في مجال الغذاء.

ومنذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي شهدت السياسات الزراعية بالجزائر تحولات وتطورات هامة كان بعضها انعكاسا لأحداث ومستجدات خارجية، وبعضها الآخر انعكاسا لتطورات ومتغيرات داخلية. فعلى الصعيد الخارجي تمثلت أهم المستجدات والأحداث في سيادة توجهات الليبرالية الاقتصادية والتجارية في قطبية أحادية (بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار المنظومة الاشتراكية)، كما أثرت التوجهات في تعميق حرية التجارة الدولية من خلال قيام منظمة التجارة الدولية. وأما على الصعيد المحلي فقد تمثلت أهم التطورات في تفاقم مشكلة الاختلالات فيما بين احتياجات السكان المتزايدة من السلع والمنتجات الزراعية، وما أصاب القواعد الموردية الزراعية من التدهور الكمي والنوعي؛ إضافة إلى ما ميز عقد التسعينيات من تقلبات في أسعار النفط وعوائده وتراجع فرص العمل جراء التسريحات الإجبارية للعمال. كما أن تفاقم أزمة الديون الخارجية أوقعت الدولة في مشكلات كثيرة، زادت من حدتها ظاهرة اللاأمن التي كانت نتائجها وخيمة جدا بالنسبة لعالم الريف تحديدا. وعند هذا التاريخ أصبحت الجزائر كواحدة من دول الجنوب، تعد من أكثر مناطق العالم احتياجا لاستيراد العديد مما تحتاجه من غذاء لمواطنيها من الخارج، وتعيش حالة غذائية خطيرة، فلقد تخطت مرحلة العجز الغذائي لتصل إلى مرحلة التبعية، وهذا له أسباب عديدة، وهو لا يشمل سلعة معينة، بل يشمل سلعا عديدة، أولها الحبوب، وبخاصة القمح، مرورا باللحوم والألبان والزيوت النباتية والسكر وغيرها، ولكل من هذه السلع سماتها الاقتصادية والفنية العالمية، وكلها تعتبر من السلع الغذائية الإستراتيجية، والتي تحتاج إلى موارد مالية كبيرة من العملة الصعبة لتوفيرها، مع العلم أن مقومات إنتاجها محليا أو على الأقل إقليميا متوفرة للغاية. وللتخفيف من حدة الأزمة فقد تميزت السياسات الزراعية بعدئذ (ابتداء من 1994) بقدر

كبير من التوجهات نحو تحرير الأسواق الداخلية والخارجية وإتاحة المجال الأكبر للقطاع الخاص مع تقليص الدور المباشر للدولة في ذلك؛ كما تم تحويل ملكية النشاط الزراعي وإدارته كليا أو جزئيا إلى القطاع الخاص. إذ أنه ومع نهاية التسعينيات بدأت السياسات الزراعية تحديدا تعرف اتجاها نحو تحقيق المزيد من الاستقرار الاقتصادي، وإعادة هيكلة المؤسسات وتطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية؛ والتركيز على زيادة الإنتاج الزراعي والغذائي وخلق فرص للعمل وزيادة دخول المواطنين، من خلال زيادة الاعتماد على القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ كما عرفت تخفيضا معتبرا للديون الخارجية وموازنة الميزانية العامة للدولة من خلال سياسات الإصلاح الهيكلي وتقليص الإنفاق الكلي، وزيادة الاستثمار في مختلف القطاعات، مع فتح أبواب أوسع للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي. ومن جهة أخرى، تضمنت التوجهات العامة لإستراتيجية التنمية الزراعية، في هذه الفترة على الخصوص، المزيد من دعم الاستثمار لتطوير قطاع الإنتاج الزراعي، واستصلاح الأراضي في المناطق الصحراوية وإعادة الأراضي المؤممة لأصحابها. ونظرا للمحدودية النسبية للأراضي الصالحة للزراعة، وندرة مياه الري، فقد ارتكزت سياسات التوسع الزراعي بصفة رئيسية على التوسع الرأسي في الزراعة باستخدام تقنيات ومدخلات الإنتاج الحديثة، والزراعة المحمية، واستخدام الأصناف المحسنة ذات الإنتاجية العالية من البذور، وتحسين وتوفير الخدمات الزراعية المدعمة للإنتاج الزراعي وبخاصة خدمات الإرشاد الزراعي ووقاية المحاصيل. كما بدأ الاهتمام يتنامى أكثر فأكثر بسياسات المحافظة على البيئة والاهتمام بقطاعي الغابات والمراعي والري، وكل ذلك من أجل تحقيق ما أصبح يشيع تداوله بالتنمية المستدامة في المجال الزراعي.

إن التنمية الزراعية المستدامة تولي اهتماما خاصا للعلاقة الجدلية لمكونات هذا المفهوم أو لمؤشراته الإجرائية في الزراعة، والمتمثلة أساسا في الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي؛

وهذا الأخير لا يعني ما يتضمنه من دلالات نظرية مطلقة، إذ أن الاكتفاء الذاتي بمعناه المطلق في جميع الاحتياجات الزراعية أو الغذائية يصبح ضربا من المحال، فلا توجد دولة مهما بلغت من التقدم قد حققت أو تحقق ذلك، فما بالك بالدول النامية والتي تبقى في حالة من التخلف النسبي. ولهذا فإن الاكتفاء لا يتحقق إلا من خلال التكامل البيني أولا (وهذا ما ينبغي تفعيله إقليميا وعربيا)، ومن خلال التركيز على تحقيق الاكتفاء في بعض المواد الإستراتيجية المتعلقة بالغذاء وذات الاستهلاك الواسع، والتي لا يمكن الاستغناء عنها في الحياة اليومية للمواطن؛ وهذا ما يمكن إدراجه ضمن مفهوم الأمن الغذائي.

والجدير بالذكر، أن الوصول إلى **مستوى معين من الاكتفاء بالنسبة للمواد الإستراتيجية** لا يمكن أن يتحقق إذا لم يكن مبنياً على المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والموارد الطبيعية وإمكاناتها، والتصور الواضح لكيفية وضع هذه الموارد مع المعرفة الدقيقة بإمكاناتها، والقدرات الوطنية لاستغلالها التي تتمثل بالقدرة على وضع السياسات والتشريعات المناسبة والقدرات الفنية اللازمة لتحقيق المستوى المستهدف من التنمية .

ونظرا لأهمية السلع الغذائية الأساسية في معظم بلدان العالم دون استثناء، فقد انصب الاهتمام عليها بالدرجة الأولى عند وضع أية سياسة أو تقييم نتائجها واستشراف تطورها؛ ولهذا فسوف يكون التركيز أكثر خلال الدراسة الراهنة على هذه السلع باعتبارها من السلع الإستراتيجية في مجال الأمن الغذائي (بالنسبة للدول النامية خصوصا).

فكل سياسة تسعى للاكتفاء، لابد وأن تهدف أولا إلى العمل على زيادة إنتاجية الوحدة المساحية من هذه المنتوجات، سواء من خلال التكثيف المحصولي وهو ما يعني زيادة كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في وحدة الزمن؛ أو التكثيف الزراعي بزيادة كفاءة استخدام العناصر على وحدة المساحة. على أساس أن الجزء الكبير من الرقعة الزراعية لهذه المحاصيل وخاصة الحبوب، تعتمد على سقوط الأمطار في الدول النامية عموما ومن بينها الجزائر، بينما في الدول المتقدمة أدى استخدام رأس المال بصورة مكثفة إلى

تحويل هذا النوع من الأراضي المطرية إلى أراضي مروية بحيث ارتفع معه متوسط إنتاجية الوحدة المساحية للحبوب بتكويناتها المختلفة؛ كما أن وجود العنصر البشري الكفء واستخدام وسائل الإنتاج الحديثة من شأنه تحسين المردودية كما ونوعا؛ غير أن اقتصاديات إنتاج السلع الغذائية في البلدان النامية وفي الجزائر ما تزال دون مرحلة الإنتاج الرشيد، لاعتبارات كثيرة ومتداخلة بعضها موضوعية وأخرى ليست كذلك؛ وهي (أي الاقتصاديات) في حاجة إلى إعادة ربط الموارد بصورة أكثر كفاءة بما يؤدي ــ لا محالة ــ إلى زيادة حجم الناتج من تلك المواد، واستمرار ترقيته.

وعليه، فإن **التصور العام لإشكالية البحث يتدَرّجُ من العام إلى الخاص، ضمن منظور نظري يبدأ بالتساؤل عن دلالات اكتفاء ذاتي نسبي، فيما يتعلق ببعض المنتوجات الإستراتيجية باعتبارها دعائم للأمن الغذائي للسكان، وفي نفس الوقت تحقيق استقلالية اقتصادية للدولة. أما على المستوى التطبيقي فإن الدراسة الراهنة تسعى للإجابة على تساؤلات تستمد عناصر الإجابة عنها من خلال مؤشرات اقتصادية مستقاة من الواقع، وبالتركيز أكثر على حقيقة إنتاج بعض المحاصيل الأساسية ذات الاستهلاك الواسع في المجالين النباتي والحيواني، ومدى تحقيق الاكتفاء المحلي في هذه المواد ومن تم توفير شروط الأمن الغذائي، والابتعاد عن حالة التبعية، بإتباع سياسات تسهر على توفير الآليات ومتابعة تنفيذ ذلك.** وهذا ما يتناوله التساؤل الرئيس للإشكالية، ومؤداه:

هل الزراعة الجزائرية قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي - النسبي في المواد ذات الاستهلاك الواسع، بما يضمن لها استقلالا اقتصاديا؟

ومن بين التساؤلات الفرعية التي تتناول أهم المؤشرات الاقتصادية الجزئية –التي يتضمنها التساؤل الرئيس- والتي يمكن أن تطرح في هذا السياق، ما يلي:

1. هل معدل إنتاج بعض المحاصيل الزراعية (نباتية، وحيوانية) يحقق مستوى من الأمن الغذائي للسكان، ويضمن استقلالية اقتصادية للدولة؟

2. هل السياسة الزراعية المتبعة تراعي تحقيق تنمية زراعية مستدامة؟ وذلك من حيث أبعادها: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؟ بما يجنب الدولة تبعية اقتصادية، حاضرا ومستقبلا.

وسوف تكون محاولة الإجابة على هذه التساؤلات من خلال مطالب تفصيلية تعتمد في جمع معطياتها من خلال مؤشرات واقعية ونظرية تمدنا بها المراجع المختلفة، والتي تتبلور في شكل فرضيات تخضع للاختبار، في سياق محتويات فصول الدراسة، وتشكّل الإجابات عن هذه التساؤلات.

2/ مبررات البحث: إن البحث في مسألة توفير الغذاء تكتسي أهمية وطنية لكونها تسلط الضوء على مجال حيوي يتعلق بحياة السكان؛ فمن الجلي أن سوء التغذية تؤدي إلى تدهور القدرات الجسمية والعقلية للمواطنين، وإذا كانت الأرض الزراعية غير قادرة على تلبية الاحتياجات المحلية، فيجب اللجوء للاستيراد، ولكن على حساب ميزانية الدولة التي هي في حاجة إلى تمويل متطلبات التنمية الاقتصادية في مختلف المجالات، مما يعرضها للتبعية للخارج؛ وبالنظر إلى المعطيات الموردية التي تتوفر عليها الجزائر يبدو أنها قادرة على تلبية الطلب المحلي ــ نسبيا ــ إن أرادت. أما عن اختيار الفترة الزمنية، فمن بين أهم المبررات الموضوعية لهذا الاختيار نشير إلى كون نهاية الثمانينيات من القرن الماضي كانت بداية التحول نحو نظام جديد بكل المعايير، سواء محليا أو دوليا؛ ففي المجال الاقتصادي تحديدا، بدأت الدولة تنسحب من التدخل في الشؤون الاقتصادية وتفتح المجال للقطاع الخاص والتوجه أكثر فأكثر نحو اقتصاد السوق؛ ومنذ هذه الفترة شُرع في تطبيق إستراتيجية مغايرة، والبدء في تطبيق سياسات تراعي التحولات والمستجدات. وبنفس التوجه في المجال الزراعي أصبحت دعائم

التنمية الزراعية تقوم على ركائز تلعب فيها السوق وحرية التجارة ورفع الدعم عن أسعار السلع والخوصصة أهمية بالغة؛ من أجل تحقيق مستوى معين من الاكتفاء الذاتي، غير أن الواقع يشير إلى عكس التوقعات. وبهذا تكون دواعي ومبررات البحث في هذه المسألة (سواء منها الموضوعية أو الذاتية) قد تجمعت.

المطلب الثاني/ أهمية البحث وحدوده

1/ أهمية البحث: يتفق المختصون في مجالات البحث العلمي، أن أي بحث يكتسي أهمية ما تتوزع بين أهمية علمية وأخرى عملية.

فمن الناحية العلمية تتجلى أهمية هذا البحث في كونه يساهم في إثراء المعرفة العلمية في مجال الاقتصاد الزراعي، من خلال ما يتوصل إليه من نتائج؛ كما يسلط الضوء على خصوصيات التنمية الزراعية بالدول النامية وبخاصة بالجزائر، من خلال تقييم واقع هذه التجربة. بالإضافة إلى مساهمته العلمية كمرجع يستفيد منه الطلبة والباحثين في مجال الزراعات الغذائية.

أما من الناحية العملية أو التطبيقية، فإن أهمية هذا البحث تكمن في أنه يطرح أمام المهتمين بشأن الأمن الغذائي بعض الحلول من أجل تدارك السلبيات، لتحقيق حالة من الأمان.

2/ أهداف البحث: كل بحث علمي يسعى لتحقيق هدف محدد، أو عدة أهداف، ويتجلى الهدف الأساسي من هذا البحث في تشخيص وضعية الإنتاج الزراعي في مجال الغذاء لفترة زمنية محددة (ابتداء من مطلع تسعينيات القرن الماضي وإلى غاية منتصف العقد الأول من هذا القرن)، ومدى قدرته على تحقيق الأمن الغذائي، ومن ثم مدى إمكانية الخروج من الحلقة المفرغة للتبعية الغذائية التي تؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية.

3/ حدود البحث: تتجلى حدود البحث الراهن من خلال ما تطرحه الإشكالية من قضايا معرفية نظرية، وتجليات واقعية تبدو من خلال التطرق لواقع الإنتاج الزراعي الغذائي؛ والذي تلخصه الفرضيات المعتمدة.

فمن الناحية النظرية يتعرض البحث إلى السياق النظري السائد في مجال النظرية الاقتصادية بالتركيز على إبراز أهمية التنمية الزراعية باعتبارها ركيزة أساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية بالنسبة للدول النامية، واعتبار الجزائر نموذجا واقعيا؛ يمكن تعميم بعض الحقائق المستقاة من تجربتها على باقي الدول الأخرى المتشابهة. وضمن هذا السياق النظري جاء تبني التصور النظري الذي يأخذ بالمنطلقات والأسس النظرية المتضمنة فيما تنادي به التنمية المستدامة واعتبار هذه الأخيرة كمنظور استراتيجي استشرافي لتدارك الخلل وتجنب المشاكل، وإتباع سياسات تراعي ما تتضمنه التنمية المستدامة كإطار نظري واضح، وممارسة ميدانية مدروسة.

كما تتطلب الإجابة على التساؤل الذي احتوته الإشكالية تقصي الحقائق من خلال مدى مساهمة الإنتاج الزراعي الغذائي في تحقيق حد معين من الاكتفاء الذاتي، استنادا لإحصائيات تهتم بهذا الشأن لفترة تاريخية تم تحديدها بناء على اعتبارات موضوعية من الناحيتين الداخلية والخارجية. فمن الناحية الخارجية، عرف العالم منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي تحولات نوعية مهمة كانهيار المعسكر الاشتراكي، وسيادة قطبية أحادية يهيمن فيها اقتصاد السوق؛ أما داخليا فقد شهدت هذه الفترة بداية تحول شامل على مختلف الأصعدة، عرفت تغييرا جذريا في التوجه السياسي العام للنظام السائد، حيث تحولت الجزائر إلى تبني النظام الليبرالي، بعد ما يفوق الربع قرن من أخذها بالنموذج الاشتراكي؛ ودخلت من حينها في مرحلة انتقالية مست جميع المجالات، بدءا بالتعددية السياسية، واعتماد اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية، والتنازل عن القطاع العام وفتح الأبواب للقطاع الخاص.

وتماشيا مع التساؤلات والفرضيات المنبثقة عنها، تبدأ حدود البحث في أخذ مسار أكثر تحديدا، وهذا ما تبرزه الفرضيات، حيث تضيق بؤرة البحث أكثر فأكثر لتنحصر حول تقصي واقع الإنتاج الزراعي الغذائي (للفترة التاريخية المختارة: 1990-)، لإبراز حقيقة تموقعه بين **طرفي المعادلة**، أين يمثل الطرف الأول للمعادلة حالة **الاكتفاء**، ويمثل طرفها الثاني حالة **التبعية**؛ وتأتي الإجابة من خلال كمية **الإنتاج** وحجم **الفجوة الغذائية** تبعا لوضعية **التجارة الخارجية** في هذا الشأن، وهنا تتركز اهتمامات البحث لأضيق حدودها لتطرح من خلال النتائج الحدود الاستشرافية التي يتم اقتراحها كحلول ينبغي الأخذ بها ضمن **سياسة زراعية** تراعي شروط **التنمية الزراعية المستدامة**، وذلك للخروج من حالة التبعية الغذائية حاضرا ومستقبلا.

المطلب الثالث/ فرضيات البحث ومنهجيته:

1/ فرضيات البحث: وتماشيا مع تساؤلات الدراسة، فإن الفروض تكون كالتالي:

- **الفرضية الأولى:** بناء على الخصائص الموردية التي تتمتع بها، يمكن للزراعة الجزائرية تحقيق اكتفاء ذاتي نسبي.
- **الفرضية الثانية:** إن إنتاج محاصيل أساسية (نباتية وحيوانية) قادر على تحقيق مستوى من الأمن الغذائي للسكان، وضمان استقلالية اقتصادية للدولة.
- **الفرضية الثالثة:** وجود إمكانيات وفرص غير مستغلة لتحقيق تنمية زراعية مستدامة من أجل اكتفاء ذاتي، وفقا لإستراتيجية تراعي:

3-1/ البعد الاقتصادي، من خلال مؤشرات اقتصادية واقعية (رفع قدرات الإنتاج وتحسين الإنتاجية).

3-2/ البعد الاجتماعي، من خلال مشاركة واستفادة كل فئات المجتمع.

3-3/ البعد البيئي، من خلال سياسات عملية تراعي حق الأجيال القادمة وتحافظ على البيئة.

2/ المنهجية المتبعة:

ولتحقيق الأهداف العلمية والعملية السالفة الذكر، سوف تعتمد الدراسة منهجية تقوم على الجمع بين **التحليل الكمي** و**التحليل الكيفي**، في التعامل مع البيانات والمعطيات التي يتم جمعها من المراجع العلمية المتنوعة، سواء منها الكتب أو المجلات والدوريات أو البحوث والدراسات التطبيقية؛ إلى جانب ما يمدنا به الواقع الاقتصادي من حقائق. ومن أجل ذلك، سيتم الاعتماد على المنهج **الوصفي التحليلي** الذي يهتم بوصف واقع الظاهرة وتبيان مكوناتها وتأثيراتها البينية، كما نعتمد على **المنهج التاريخي** في تتبع تطور الظاهرة عبر مراحل تاريخية محددة، لنصل إلى **المنهج الاستشرافي** من خلال الوقوف على آفاق تطور الإنتاج مستقبلا، لتحقيق مطلب التنمية المستدامة التي تراعي حقوق الأجيال القادمة، والمحافظة على حد مقبول من الاكتفاء الذاتي، لتفادي الوقوع في مصيدة التبعية الغذائية؛ كما سيتم الاعتماد على بعض **الأساليب الإحصائية** الضرورة كاستعمال جداول بيانية واحتساب نسب مئوية لمعدلات الإنتاج والإنتاجية والاكتفاء وحجم الفجوة الغذائية وما إلى ذلك؛ وذلك من أجل تقديم صورة معبرة عن حقيقة الإنتاج الزراعي الغذائي في الجزائر خلال الفترة الزمنية المحددة.

المبحث الثاني/ الدراسات السابقة:

تكتسي الدراسات السابقة بالنسبة لأي بحث علمي أهمية كبيرة لأنها تعد بمثابة المرجعية العلمية التي يستند إليها البحث الحالي في تحديد مسارات انطلاقه وتوضيح الجوانب التي يعالجها ضمن سياق ما سبقه من بحوث ودراسات. وذلك عملا بالحقيقة المعروفة والقائلة بأن المعرفة العلمية هي معرفة تراكمية، بحيث تتفاعل المعرفة السابقة مع اللاحقة لتقدم جديدا أو تختبر قديما، فمن خلال نتائج البحوث يمكن إضافة أو تعديل أو إثبات ما هو قائم من معرفة علمية ونظرية. كما تعتبر البحوث السابقة ذات أهمية لأنها تعتبر مراجع علمية يستفيد منها البحث الحالي في الكثير من المجالات والأجزاء، فقد

تفيد الباحث في التصور النظري كما قد تفيده في كيفية تصميم البحث وتقصي الحقائق وفق خطة تتماشى وخصوصيات البحث.

والجدير بالذكر أن الدراسات السابقة تشمل كل المعارف السابقة التي تضمنتها الكتب العلمية المتخصصة أو المجلات والدوريات والرسائل الجامعية أو التي حملتها البحوث والدراسات التطبيقية، شريطة أن تكون متشابهة أو متقاربة أو متطابقة مع البحث الحالي، بحيث تشكل عندما تتفاعل فيما بينها تخصصا علميا متميزا، وفي مجال بحثنا الحالي فإننا سوف نقتصر على بعض الدراسات السابقة التي اهتمت بالإنتاج الزراعي في مجال الغذاء، وسنختار من بينها دراسات أجريت في العالم العربي وأخرى بالجزائر. ومما لا شك فيه أن هناك دراسات سابقة كثيرة لا تسمح حدود البحث الحالي بالتعرض لها. وسوف يتم التطرق لعينة من هذه الدراسات، ومنها:

الدراسة الأولى: وعنوانها "**الزراعة والغذاء في مصر**" الواقع وسيناريوهات بديلة حتى عام 2020، من إعداد : محمود منصور عبد الفتاح، ونصر محمد القزاز، وباسم سليمان فياض، وقد أشرف على البحث منتدى العالم الثالث في إطار مشروع مصر 2020. وذلك سنة 2001. وقد اشتملت الدراسة على أربعة فصول وهي:

1. المقومات الموردية للإنتاج الزراعي
2. التركيب المحصولي والإنتاج الزراعي
3. الاستهلاك الغذائي في الفترة 1980- 1996.
4. الصورة العامة للزراعة والغذاء في بعض السيناريوهات البديلة.

وقد كان الهدف من هذه الدراسة هو تقديم صورة مستقبلية للقطاع الزراعة والغذاء عام 2020، في ظل فروض محددة تمت صياغتها في شكل سيناريوهات مستقبلية بديلة. وتتلخص هذه السيناريوهات في ثلاثة احتمالات، هي السيناريو المرجعي، سيناريو الاشتراكية الجديدة وسيناريو الرأسمالية الجديدة. وقد وجد فريق البحث أنه فيما يتعلق

بقطاع الزراعة فإن هذه السيناريوهات الثلاثة يمكن أن تعكس جميع التطورات الحاسمة التي يمكن أن يتعرض لها المجتمع خلال فترة الاستشراف، وأن أي تغييرات تتعلق بسيناريوهات أخرى غير هذه المشار إليها ربما تمس فقط البنية الفوقية للمجتمع بدرجة أو بأخرى، دونما تأثير محسوس على النشاط الزراعي.

وقد ناقشت الدراسة إمكانية توفير غذاء متوازن، وإمكانية تحقيق معدلات لنمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو الناتج الزراعي. وانتهت الدراسة إلى تفوق سيناريو الاشتراكية الجديدة على معظم المؤشرات، ومرد ذلك هو الاعتماد على دور الدولة الحيوي في تسيير القطاع واعتماد الآليات المتبعة هي الأكثر ملاءمة وعقلانية لقطاع الزراعة في الظروف التي تعرفها مصر.

وتفيدنا هذه الدراسة في الجانب المنهجي الاستشرافي المعتمد، وإجراءاته التطبيقية في التعامل مع المعطيات الإحصائية بغرض بناء تصور مستقبلي يكون الأكثر نجاعة من بين مجموعة من السيناريوهات.

الدراسة الثانية: وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه دولة، وعنوانها: " **مشكلة الغذاء في الجزائر**" من إعداد: ابن ناصر عيسى، إشراف: د. عبد الله بعطوش، جامعة منتوري قسنطينة، وذلك سنة 2005.

وقد انطلقت هذه الدراسة من إشكالية تضمنت مجموعة من التساؤلات، وهي: ما هي طبيعة المشكلة الغذائية في الجزائر؟ وما هي أسبابها؟ وكيف يمكن معالجتها؟ وفي محاولة الإجابة على ذلك طرح الفرضيات التالية:

1. تتحدد ملامح المشكلة الغذائية في الجزائر من خلال عدد من المؤشرات تتجمع من المواد الغذائية الإستراتيجية لتشكل فجوة غذائية كبيرة...

2. تفاعلت مجموعة من العوامل في نشوء واستفحال مشكلتي الفجوة الغذائية والتغذوية في الجزائر....

3. يتطلب توفير الأمن الغذائي في المستقبل ضرورة إعداد سياسة زراعية ناجعة.

ومن أجل اختبار هذه الفرضيات ــ تبعا للهدف من البحث الذي وضعه والمتمثل في عرض مشكلة الغذاء في الجزائر وتحديد أسبابها وطريقة معالجتها، بالاعتماد على المنهج التاريخي تبعا لأسلوب وصفي، فقد قسم الدراسة إلى ثلاثة أبواب تضمنت تسعة فصول. وتوصلت الدراسة من خلال أهم نتائجها إلى كون الجزائر تواجه مشكلة غذائية حادة تتحدد ملامحها في تزايد الاعتماد على الخارج لتغطية الاحتياجات الغذائية الكلية، بسبب قصور الإنتاج الزراعي الوطني؛ كما سمحت السياسة الاجتماعية المطبقة في الجزائر ودعم الأسعار المواد الغذائية بالوصول إلى مستويات استهلاك وحماية اجتماعية مقبولة وتحسن كمي ونوعي للوجبة الغذائية. وقد ذيل نتائج بحثه بمجموعة كبيرة من التوصيات، ولعل أهمها – *والتي تفيد بحثنا أكثر*- هي تلك التي تؤكد على ضرورة تعزيز وتفعيل التكامل الزراعي مع البلدان العربية، من أجل تحقيق مستويات أفضل للأمن الغذائي العربي. ولقد أفادتنا هذه الدراسة كذلك بإحصائيات حول بعض المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالإنتاج والإنتاجية الزراعية الغذائية. إلى جانب الاستفادة من هذه الدراسة عبر بناء الخطة وتفاصيلها، على اعتبار أن الكثير من التفاصيل تتقاطع مع مجريات بحثنا الحالي.

الدراسة الثالثة: وهي عبارة عن رسالة ماجستير وعنوانها " **دراسة تحليلية وتنبؤية لإنتاج الحبوب الشتوية في الجزائر..**" من إعداد الباحث: بوالسبت عبد القادر" إشراف: د. بعطوش عبد الله، جامعة منتوري قسنطينة، سنة 2000.

ومن ضمن الحبوب الشتوية، اختار الباحث مادة القمح تحديدا نظرا للعجز الكبير المسجل في إنتاجها، والاعتماد على الخارج في تأمين الاحتياجات الوطنية. وذلك لأن سلعة القمح تعتبر مصدرا أساسيا لإمداد الإنسان باحتياجاته من الطاقة، ولأن سلعة القمح هي الأكثر تداولا في السوق العالمية. وكذلك نظرا لكون مادة القمح تشكل أهم مكون

للوجبة الغذائية للعائلة الجزائرية. ولقد ضمن ذلك في تساؤل رئيس مؤداه: ما هو السبب الذي يقف وراء الحصيلة الإنتاجية الضعيفة لسلعة القمح في الجزائر؟ وللإجابة على هذا التساؤل قام بصياغة فرضيتين تتمثل الأولى في اعتماد زراعة القمح على مصدر مياه متذبذب وغير كافي مما انعكس سلبا على الإنتاجية. والثانية ترجع الحصيلة الإنتاجية الضعيفة للقمح لمجموعة عوامل أخرى مرتبطة بالمسائل التنظيمية والمالية والإرشادية. ولاختبار مدى صدق الفرضيتين، بلور هدف بحثه في الكشف عن السبب الرئيس وراء وجود المشكلة؛ معتمدا على المنهج الوصفي التحليلي مع استخدام الأسلوب الكمي كلما دعت الضرورة لذلك. وقد تضمن بحثه بابين وخمسة فصول احتوت بدورها على مجموعة من المباحث. ليتوصل من خلال أهم النتائج، إلى أن المشكلة الغذائية في الجزائر ليست مختلفة عن تلك التي يعرفها العالم؛ وأن إنتاج القمح في الجزائر عرف تذبذبا وركودا مما أثر سلبا على إنتاجية الهكتار؛ وتبقى إمكانية تحسين الإنتاجية ومنها زيادة الإنتاج ممكنة، طالما أن هناك تجارب محلية نجح أصحابها في تحقيق مستويات إنتاجية تصل إلى 70 قنطار في الهكتار.

وقد أفادتنا هذه الدراسة في بعض الإحصائيات الخاصة بمنتوج القمح، إلى جانب المراجع التي تم اعتمادها في ذلك.

وجميع هذه الدراسات التي تتشابه مع دراستنا الراهنة، تساعدنا في تقديم صورة متكاملة عن البحث من خلال جوانبه النظرية والمنهجية والتحليلية، وذلك بما يسهل مهمتنا البحثية؛ وبتكامل نتائج تلك الدراسات مع ما نتوصل إليه من نتائج، يتشكل عندنا إطارا معرفيا يساهم في تقديم تراث متكامل حول بعض جوانب القطاع الزراعي ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر تحديدا؛ وبهذا يكون توظيف الدراسات السابقة في خدمة وتطوير البحث العلمي قد تم وفقا للقواعد المنهجية والمعرفية المتداولة.

الفصل الأول

الزراعة والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية وفي الجزائر

الفصل الأول/ الزراعة والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية وفي الجزائر

المبحث الأول/ أهمية الزراعة في التنمية (الاقتصادية) بالدول النامية

المطلب الأول/ السمات البنائية ـــ النمطية العامة للإنتاج الزراعي

المطلب الثاني/ أهمية الزراعة في التنمية بالدول النامية

المطلب الثالث/ الخصائص المشتركة للقطاع الزراعي في الدول النامية

المبحث الثاني/ أهمية الزراعة في التنمية الاقتصادية بالجزائر

المطلب الأول/ أهمية القطاع الزراعي في الجزائر

المطلب الثاني/ مساهمات القطاع الزراعي في التنمية في الجزائر

المبحث الثالث/ أسباب تخلف القطاع الزراعي في الدول النامية وسبل تطويره

المطلب الأول/ أسباب تخلف القطاع الزراعي

المطلب الثاني/ وسائل تطوير أو ترقية القطاع الزراعي

المبحث الرابع/ واقع الإنتاج الزراعي في الدول النامية

المطلب الأول/ تباين معدلات الإنتاج الزراعي في العالم

المطلب الثاني/ الزراعة وتعزيز الأمن الغذائي في البلدان النامية

الفصل الأول/ الزراعة والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية وفي الجزائر

تكتسي الزراعة أهمية كبيرة في التنمية سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو غيرها، لكن مساهمتها الفعلية تبقى متواضعة نظرا لعدة اعتبارات بعضها موضوعية، وبعضها الآخر غير ذلك. ولعل النسبة المنخفضة لهذه المساهمة مقارنة بالقطاعات الأخرى كالصناعة والسياحة مثلا، يجد مبرراته بالدرجة الأولى في الخصائص التي يتميز بها القطاع الزراعي عموما، والتي تدخل ضمن طبيعة العمل الزراعي والموارد المتاحة، وهذا ما تعبر عنه الزراعة في الدول المتقدمة بصورة أساسية؛ أما بالنسبة للدول النامية فإن اعتبارات أخرى إضافية تعود للمستوى الاقتصادي الذي تعرفه، من جهة، ولطبيعة العلاقات الاقتصادية التي تفرضها العولمة ومترتباتها على اقتصاديات مثل هذه الدول من جهة أخرى؛ مما يزيد من تكريس مظاهر التبعية والهيمنة وإعادة إنتاج ما هو قائم، بحيث تصبح هذه الدول تتسم بخصائص أخرى إضافية، قد تظهر في دولة أو إقليم دون آخر. وهذا ما سنتطرق إليه بإيجاز لاحقا.

المبحث الأول/ أهمية الزراعة في التنمية الاقتصادية بالدول النامية:

تلعب الزراعة دورا مهما في اقتصاديات الدول وبخاصة النامية منها، على اعتبار أن زيادة الإنتاج لمواكبة متطلبات المجتمع وانتظام انسياب المحاصيل الزراعية أمر ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية، وهذه الزيادة ضرورية لمواجهة الزيادة السكانية في الدول النامية التي تعرف انفجارا سكانيا.

وإذا كانت الزراعة تحتل مكانة مهمة في اقتصاديات الدول المتقدمة، فإنها تعتبر بمثابة حجر الأساس بالنسبة لأغلب اقتصاديات الدول النامية، باستثناء الدول النفطية والجزائر واحدة منها، ورغم ذلك تبقى أهمية الزراعة قائمة، على اعتبار أن الثروة النفطية غير

دائمة، وإنما هي آيلة للزوال إن آجلا أم عاجلا. ولهذا فإن الزراعة بالنسبة لهذه الدول النامية هي التي تمد الإنسان بمعظم غذائه وكسائه، وغالبا ما تكون المصدر الرئيسي لتوفير فرص العمل، حيث أن حوالي ثلثي السكان أو أكثر يعتمدون على الزراعة؛ وتأييدا لذلك يكاد يجمع الاقتصاديون على أن التنمية الزراعية هي شرط ضروري للتنمية الاقتصادية[1].

ورغم أن أغلب الدول النامية تعتبر زراعية، فإنها لا تركز على إنتاج المحاصيل اللازمة لتلبية احتياجات المواطنين بما فيه الكفاية، نتيجة لضعف قطاعها الزراعي، ويرجع سبب هذا الضعف في المقام الأول إلى إستراتيجية التصنيع التي اعتمدتها بعض هذه الدول[2]، وما قد ينجر عن ذلك من تبعات؛ إذ نجد أن وزن هذا القطاع في الاقتصاد الكلي لا يرقى لما تحتله باقي القطاعات الأخرى، كما هو الحال بالنسبة للصناعة مثلا؛ بحيث تبقى مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي محدودة، نظرا لطابعه المميز والمتمثل في كثافة استخدام الرأسمال البشري، مقابل الانخفاض في كثافة الرأسمال المالي والتكنولوجيا ليتأثر بذلك المردود النهائي من حيث الكمية والفائض، فلا نجد ما يفوق عن تلبية الاحتياجات الاستهلاكية اليومية للعاملين في هذا القطاع، والذي يمكن تصديره للخارج من أجل توفير العملة الأجنبية، من أجل أن يتم مقابل ذلك استيراد سلع أو تجهيزات أو مواد تساعد على زيادة القدرة الإنتاجية للقطاع. ولهذا تزداد القناعة بأن وجود قطاع زراعي قوي وآخذ في النمو، هو أمر لا غنى عنه للتنمية الاقتصادية، سواء بسبب تنشيطه أو دعمه لنمو الصناعة، ومن ثم المساهمة في التنمية عموما؛ ولن يتسنى

---

[1] محمد مدحت مصطفى (تحرير): مقدمة في علم الاقتصاد الزراعي، مصر، 2001. ص 44.

[2] مسيكة بوفامة: نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية بين النظرية والتطبيق وانعكاسات ذلك على الاقتصاديات النامية: مثال الجزائر، دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص. 286

ذلك دون استيعاب وفهم لخصائص القطاع الزراعي، حتى يمكن تطويره والاستفادة منه بصورة فعالة.

المطلب الأول/ السمات البنائية ــ النمطية العامة للإنتاج الزراعي:

يتميز العمل الزراعي بصورة عامة بعدة سمات أو خصائص متضمنة في طبيعته البنائية لا توجد بالنسبة لغيره من القطاعات الأخرى، وليست لها علاقة مباشرة بحالة التخلف أو بمستوى التقدم الذي وصلته الدولة وقطاعها الزراعي؛ ومن بين أهم هذه السمات البنائية النمطية ما يلي:

1. أن إنتاج المحاصيل وتربية الماشية يتطلب عمليات بيولوجية معقدة تتفاعل بطرق هي في تغير مستمر، ورغم التقدم الحاصل بخصوص كيفية سير هذه العمليات، فإن الإلمام بكل تفاصيلها غير وارد، فهي دائما تحتاج إلى مزيد من الفهم والتطوير.
2. يمكن أن يتم تنظيم الإنتاج الزراعي بطرق عديدة ومتنوعة، فمثلا يحتاج الإنتاج في المزارع الكبرى إلى تكنولوجيات تختلف عنها في المساحات الصغيرة؛ كما أن تربية الرعاة الرحل للماشية تختلف عن عمليات التسمين بالطرق المكثفة. زيادة على اختلاف طرق الإنتاج في المزارع الفردية عنها في المزارع الجماعية أو المزارع المملوكة للدولة، وتختلف بالنسبة لمن يشتغلون بالزراعة كل الوقت ومن يشتغلون بها بعض الوقت، وبالنسبة للمستأجرين والملاك، كما وتختلف في ظل الظروف المتماشية مع الزراعة التجارية أو زراعة الكفاف...الخ.
3. غالبا ما تكون الزراعة في يد عدد كبير من الوحدات الأسرية، مما يعقد من إجراءات التحديث، فعند إحداث أي تغيير تكنولوجي على نطاق واسع فلابد أن يعتمد الأساليب الجديدة والمتطورة، وإشراك عدد هائل ممن يتخذون القرارات، بحيث تطول المدة وتتطلب موارد كبيرة.

4. ترتبط ممارسة الزراعة ارتباطا وثيقا بحياة سكان الريف، إذ أن الكثير من العادات والتقاليد تتبع من دورة السنة الزراعية. ولهذا فإن أي ابتكار يدخل تعديلا على أنشطة الزراعة يؤثر على نسيج المجتمع بدرجة أكبر من تأثير نفس هذا الابتكار أو ما يعادله لو كان في قطاع آخر، أين تكون فرص العمل وتدابير العمل المنزلي منفصلين، وكذلك فرص العمل ووقت الفراغ؛ في حين أن العمل الزراعي تتداخل فيه الكثير من العوامل.

5. تعتمد التنمية الزراعية على مجموعة متكاملة من الأنشطة، فالاستثمار في الزراعة سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، يمكن أن يهدف إلى استصلاح الأراضي وتحسينها أو إعادة تنظيمها، وتطوير الري واستخدامه، وبحوث التطوير التكنولوجي، وخدمات الإرشاد الزراعي، وتوفير المدخلات (البذور والأسمدة والمبيدات)، والائتمان من أجل اقتناء المدخلات الموسمية أو شراء المعدات وغيرها من الاستثمارات الأطول أجلا، وكذلك مرافق التخزين والتصنيع والتسويق، والطرق الريفية، والماء الصالح للشرب والكهرباء والمدارس والخدمات الصحية وغيرها من أشكال البنية الأساسية، ومختلف التدابير الرامية إلى تعزيز المؤسسات ذات الصلة بالزراعة وتدريب وتأهيل مواردها البشرية[1].

6. هشاشة التقدم العلمي وبطء تطوره في الزراعة، حيث أن التجارب في المجال الزراعي تحتاج إلى وقت أطول مما تتطلبه الصناعة مثلا، وذلك لأن دورة الإنتاج الزراعي تكون أطول مما هي عليه في غيره.

7. على الرغم من تقنيات الإنتاج المتقدمة والراقية، فإن هناك في الزراعة إيقاع طبيعي للأحداث لا مفر منه، حيث تؤثر العوامل الطبيعية من تغيرات جوية وظروف

---

[1] عبد الوهاب مطر الداهري: الاقتصاد الزراعي، مكتبة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1986، العراق، صص 31-35.

مناخية (كالجفاف، والفيضانات، وغيرها من الآفات الزراعية) بشكل كبير على نوعية الإنتاج وكميته؛ بحيث يصعب على الفلاح التنبؤ بمقدار أو مصير إنتاجه بسببها. فالناتج الزراعي يتأثر تأثرا كبيرا بالأحوال المناخية، وبالظواهر البيولوجية التي لا سبيل إلى التحكم فيها، مما يخلق درجة كبيرة من احتمالات التفاوت في النتيجة، ليصبح عنصر المخاطرة كبير في الزراعة، ويبقى قائما باستمرار.

8. غالبا ما تخضع الزراعة لقانون التكاليف المتزايدة، وذلك نظرا لمحدودية الأراضي الخصبة مما يضطر المزارعين من أجل زيادة كميات الإنتاج من اللجوء إلى استغلال أراضي أقل خصوبة أو تشغيل عمال أقل خبرة، لتلبية متطلبات الزيادة في الطلب جراء النمو الديمغرافي؛ وبذلك ترتفع التكلفة للمحافظة على الإنتاج.

9. يتميز العمل الزراعي بصعوبة تحديد التكاليف المتغيرة، إذ يتعذر على الفلاح معرفة مدى النقص أو الزيادة التي يجب إجراؤها على التكاليف المتغيرة، في حالة ما إذا أراد أن يزيد أو ينقص من محصول بعض المنتوجات التي تغير سعرها سواء بالارتفاع أو الانخفاض.

10. نسبة رأس المال الثابت كبيرة في الزراعة، إذ أن الجزء الأكبر من رأس المال في المجال الزراعي لا يتغير مع تغير الإنتاج، وتقدر نسبة الأموال الثابتة في الزراعة بحوالي ثلثي مجموع الأموال المستعملة؛ وذلك عكس ما هو عليه الحال في المجال الصناعي.

11. الميل نحو تناقص نسبة العاملين في الزراعة، وذلك بسبب هجرة العمل الزراعي لكونه غير مربح من جهة، وكذلك نظرا لاستعمال الطرق التكنولوجية في الزراعة مما يخلق فائضا في الأيدي العاملة.

12. يهيمن على النشاط الزراعي طابع الموسمية، حيث يعرف إنتاج السلع الزراعية مراحل زراعية متعددة، وكذلك مراحل أخرى غير زراعية كعمليات التخزين

والتبريد والتسويق وهي كلها تابعة لبعضها البعض؛ وكل مرحلة تستدعي شروطا تتوفر في كل منها. كما أن هذه الشروط تتنوع وتتعدد فمنها ما هو بيولوجي وما هو متعلق بالكائن الحي، وما هو طبيعي متعلق بالوسط الجغرافي، أو ما هو متعلق باختيار الوقت المناسب... الخ. ولهذا تكون فترة الانتظار طويلة في الزراعة، بسبب هذه الموسمية التي تطبع العملية الإنتاجية الزراعية، حيث تطول مدة الانتظار بين بدء تشغيل عوامل الإنتاج وبين الحصول على الإنتاج؛ وذلك لأن دورة الإنتاج الزراعي طويلة بينما دورة الإنتاج الصناعي قصيرة لأنها تخضع بصورة مباشرة لسيطرة الإنسان[1].

كل هذه الخصائص التي يتميز بها القطاع الزراعي عموما، هي مواصفات عامة وخصائص تشترك فيها كل الدول سواء كانت متقدمة أو غير ذلك، لكونها ترتبط مباشرة بطبيعة العمل الإنتاجي الزراعي، ولا ترتبط بمستوى التقدم الذي وصلته الدولة.

المطلب الثاني/ أهمية الزراعة في التنمية بالدول النامية: المتعارف عليه أن الدول النامية تتسم بانخفاض مستوى الدخل الفردي، ورغم أن الدخل الفردي الحقيقي يعطينا أفضل مقياس للتفرقة بين الدول، فإنه يبقى غير كافٍ للدراسة التحليلية لظاهرة التخلف والتنمية الاقتصادية؛ وبالتالي فإن القاسم المشترك الأكبر الذي تتسم به الدول النامية والمتخلفة، كونها تعتمد على الزراعة بالدرجة الأولى في تلبية احتياجات مواطنيها؛ حيث يسود الاعتقاد أن الدول النامية هي دول زراعية في حين أن الدول المتقدمة هي دول صناعية. ولهذا نجد أن القطاع الزراعي يستأثر بالجزء الغالب من النشاط الاقتصادي في الدول النامية؛ وذلك بعكس ما عليه الحال بالنسبة للدول المتقدمة التي تُوفّق بين

[1] مطانيوس حبيب ورانية ثابت الدروبي: اقتصاديات الزراعة، منشورات جامعة دمشق، 1997، صص. 25-42.

القطاعين بحيث يساهم كل منهما، تبعا لطبيعته البنائية، في التنمية الاقتصادية باعتبارها عملية مستمرة في تحسين مستوى معيشة السكان.

وإذا حكمنا جدلا بأن التصنيع هو العامل الديناميكي في عملية التنمية الاقتصادية، فإن ذلك لا ينبغي أن يخفي عنا أهمية دور الزراعة في التنمية؛ على اعتبار أن العلاقات الاقتصادية متشابكة ومتداخلة فيما بينها، ويبدو التساند والتكامل والترابط بين الزراعة والصناعة أكثر قوة ووضوحا. ولهذا فقد نالت الزراعة مكانة كبيرة في الفكر الاقتصادي وعرفت طرح نماذج نظرية كثيرة تبرز كلها مدى مساهمة الزراعة في مد القطاع الصناعي باليد العاملة وبعض المنتجات الخام إلى جانب توفير مصادر مالية لتوظيفها في تغطية احتياجات الصناعة[1]، كما أن الفائض الزراعي يمكن نقله إلى القطاع الصناعي، لتمويل الأجور مثلا. ولهذا يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الأساسية في الدول النامية، وذلك نظرا للدور الذي يلعبه هذا القطاع في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، سواء من حيث استيعاب اليد العاملة، أو المساهمة في تكوين الدخل القومي وتوفير العملة الصعبة لهذه الدول، ولو أن ذلك يختلف من دولة لأخرى، انطلاقا من اختلاف ظروف كل دولة؛ إلا أن هناك اعترافا متزايدا بأن وجود قطاع زراعي قوي وآخذ في التوسع والنمو أمر لابد منه، ولا يمكن الاستغناء عنه من أجل التنمية الاقتصادية. كما أن زيادة معدل التصنيع يتطلب توفير عنصر العمل وتوفير المواد الأولية وحتى رأس المال، وطبعا فإن مهمة القطاع الزراعي هي تلبية هذه المتطلبات.

ولهذا يبدو أن زيادة الإنتاج الزراعي ضرورة حتمية حتى تساهم الزراعة في مجالات عديدة في التنمية الاقتصادية. حيث يمكن للفائض في الإنتاج الزراعي الناتج عن ارتفاع

---

[1] عبد الرحيم الجلبي (مترجم): التنمية الزراعية في العالم الثالث، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1989، ص 18.

معدل الإنتاجية الزراعية أن يلبي الاحتياجات المتزايدة لسكان القطاعات غير الزراعية من السلع الزراعية أو استثمار جزء من الدخول الزراعية في القطاعات الأخرى، وبالمقابل يرتفع نتيجة لذلك طلب السكان الزراعيين على السلع والخدمات التي توفرها القطاعات الأخرى نتيجة لارتفاع دخولهم، وهذا من شأنه المساهمة في توسيع سوق القطاعات غير الزراعية. فعلى مر التاريخ الاقتصادي لم توجد دولة واحدة تحولت من الركود الاقتصادي إلى مرحلة الانطلاق دون أن تكون قد حققت قدرا لا يستهان به من التحسن في الإنتاج الزراعي. على اعتبار أن الزراعة هي أول الأنشطة الاقتصادية وبدونها لا يمكن أن تقوم للحياة قائمة، فإذا كانت تعد مصدرا رئيسيا للمواد الغذائية وغيرها من المواد، فهي كذلك مسؤولة عن إمداد سكان الاقتصاديات الأخرى غير الزراعية بالغذاء والكساء، بالإضافة إلى إمداد القطاعات الأخرى بكثير من المواد الإنتاجية، مثل رأس المال والمواد الأولية والموارد البشرية التي تحتاجها؛ ولهذا فإن تخلفها يحد من تقدم القطاعات الاقتصادية الأخرى. فالزراعة في أي اقتصاد معين يمكن أن تساعد في دفع عجلة التنمية، وبالتالي التقدم الاقتصادي، كما يمكن أن تكون عكس ذلك، إذا لم تنل العناية والاهتمام الكافيين.

واستنادا للشواهد التاريخية المتوفرة فإن الزراعة الأمريكية واليابانية[1] وغيرهما من الدول المتقدمة مثلا، قد قامت بدور فعال في التنمية الاقتصادية لمختلف القطاعات، وأن الزراعة في هذه الدول قد عرفت تطورات ملحوظة قبل أن تبدأ الخطوة الأولى في التصنيع؛ بحيث ساعدت هذه التغيرات الزراعة بأن تمد الصناعات النامية بالعمل، وفي

[1] محمد عبد العزيز عجمية و محمد علي الليثي: التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2001، ص 355.

مجالات كثيرة جاء رأس المال المستثمر في الصناعة من القطاع الزراعي[1]. بينما في أغلب الدول النامية ما تزال الزراعة متخلفة وغير فعالة، لأنها لم تنل العناية اللازمة عند القيام بمشاريع التنمية الاقتصادية، نظرا لسيادة الاعتقاد بأن تنمية الصناعة هو العامل الفعال في عملية التنمية الاقتصادية، وأن التقدم هو حالة مرادفة للتصنيع. ولهذا السبب فقد كرست اهتمامها الكبير بالصناعة، وفي المقابل تقاعست عن تطوير زراعتها وتحديثها. حيث كان بعض الاقتصاديين يعتقدون بأن الاستثمار في مجال الصناعة هو العامل الديناميكي في عملية التنمية الاقتصادية، كما كان الساسة يرددون ذلك؛ بحجة أن التقدم في نظرهم هو مرادف للتصنيع، خاصة وأن تخلف دولهم اقترن بالزراعة التي ظلت لعهود طويلة بمثابة النشاط الاقتصادي الأساسي لهذه الدول. وقد ترتب على ذلك أن ساد الاعتقاد لدى المهتمين بالشؤون الاقتصادية، بأن تنمية الإنتاج الزراعي أمر من السهل تحقيقه، إذا أمكن التغلب على عقبة ما، أو بعض العقبات التي تقف في طريق هذه التنمية. وتتلخص العقبات التي كان النقاش يدور حولها في عجز أجهزة التمويل الزراعي، وتخلف وسائل الري والصرف والمشاكل التي تترتب على العلاقات الإنتاجية الخاصة بملكية الأرض أو بالعلاقة بين ملاكها ومستأجريها، وجهل المزارعين للمسائل المرتبطة بنشاطهم من ناحيتيْ الإنتاج والتسويق. ويبدو أن مثل هذا الاعتقاد، من الناحية الاقتصادية البحتة، قائم على أساس ظهور تناقص الغلة بشكل واضح في الزراعة، خاصة وأن تقنية الإنتاج الزراعي ثابتة تقريبا. وهذا الرأي وإن كان يبدو صائبا من الناحية النظرية، إلا أن فرضية ثبات تقنية الإنتاج الزراعي فرضية يشوبها الشك وعدم اليقين، لأن تطور التقنية الإنتاجية ظهرت بشكل واضح وهام في النشاط الزراعي كما هو الحال بالنسبة للنشاط الصناعي. مما يجعل من الضروري الاهتمام الكبير بالقطاع

---

[1] عثمان أحمد الخولي و محمود محمد شريف: الزراعة العربية، دار المطبوعات الجديدة، مصر، ص. 124

الزراعي عند تحليل عملية التنمية الاقتصادية، ويجب أن تنال وافر حظها في ذلك بما قد يفوق باقي القطاعات الأخرى[1] (نظرا لطبيعة العمل الزراعي، مثلما أشرنا سابقا).

وحري بنا في هذا الصدد لفت الانتباه إلى خطورة إهمال الزراعة في مشاريع التنمية الاقتصادية، وتركيزها على المشاريع التي تُكوّن رأس المال الاجتماعي الثابت (كالمدارس والمستشفيات والطرق ...) وما يترتب عنه من تضخم يصاحب مثل هذه المشاريع، وبالتالي يحد من الانتعاش الحقيقي لعملية التنمية الاقتصادية، حيث تميل المداخيل نحو الارتفاع دون أن تتزامن مع ذلك زيادة موازية في توفر السلع الاستهلاكية، خاصة إذا كانت مثل هذه السلع تستورد من الخارج بالعملة الأجنبية النادرة أصلا. ولعل السبب في الإقبال على إقامة مثل هذه المشاريع (الجذابة) من طرف القائمين على التنمية الاقتصادية، هو أنها تستجيب لطموحات عامة الناس وهي بذلك تعتبر وسيلة فعالة للدعاية، كما أنها غالبا ما تلقى تأييد الهيئات الدولية وتحظى بمساعدتها، بسهولة. وإهمال مثل هذه المشاريع يكلف الدولة فقدان مصادر خارجية هي في أمس الحاجة إليها لدعم نشاطها الاقتصادي، وعليه ينبغي على الدولة أن تتجه نحو ترقية مثل هذه المشاريع تماشيا لحاجات النمو الحاصلة، ولكن دون إهمال للقطاع الزراعي[2].

ورغم انتشار مثل هذه التيارات الفكرية ــ التي تقلل من شأن القطاع الزراعــي ــ إلا أنها قوبلت من جانب الكثير من علماء الاقتصاد بالعديد من التحفظات كونها ترتكز على تحليل يتسم بالقصور[3]. وكانت هذه الآراء المعارضة تستند إلى أن هناك علاقات تبادلية قوية ما بين التنمية الزراعية من جانب والتنمية الصناعية من جانــب آخــر؛ حيــث أن

---

[1] عبد العزيز هيكل: التصنيع والزراعة في البلدان النامية، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1981، صص. 51، 52.

[2] المرجع السابق، ص. 52.

[3] فوزية غربي: مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، 1988، ص 20 .

التنمية الزراعية تحتل حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، كما أنها تلعب دوراً رئيسياً في تسيير سياسات التوسع الصناعي في اتجاهات عدة؛ ولهذا تصبح أهميتها كبيرة في تنمية مقدرات الدول النامية والمتخلفة للخروج من هذه الوضعية[1]. وفي هذا الصدد لا ينبغي لمثل هذه الدول انتظار المعجزة، وإنما الانطلاق من الأرض، وهي متوفرة كمادة خام لدى الجميع، وزراعتها بالوسائل البسيطة المتوفرة محليا، والسعي في ترقية ذلك باستمرار، مما يساهم ولو تدريجيا في تلبية بعض الاحتياجات اللازمة لحد الكفاف وتجاوز الحلقة المفرغة من التخلف والفقر، وبالتالي تجاوز وضعية انعدام الأمن الغذائي. ولهذا لابد أن تنال الزراعة ما تستحقه من الاهتمام في مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نظرا لأنها النشاط الاقتصادي الأساسي في الدول النامية حيث يعمل فيها مابين 50 و 80% من سكان هذه البلدان[2].

وخلاصة القول أن تنمية الزراعة يعتبر أمرا لابد منه من أجل أن يقوم القطاع الزراعي بالدور المنوط له في مجال التنمية الاقتصادية. ومن أجل بدء عملية التنمية هذه لابد من استغلال الموارد المتاحة ولو كانت بسيطة بشكل أكثر كفاءة وفعالية، ولضمان استمرارية التنمية يجب السعي على زيادة الموارد المتاحة وتطوير الخدمات الإنتاجية وإدخال التكنولوجيا الأكثر تطورا في العملية الإنتاجية. ولتحقيق هذه الغاية يكون من المحتم على أجهزة الدولة أن تضع سياستها الاقتصادية وأطرها التنظيمية والمؤسسية لتتوافق مع احتياجات ومتطلبات عملية التنمية، لتضمن لها قوة الدفع نحو الهدف المرسوم.

---

[1] صبحي القاسم: نظرة تحليلية في مشكلة الغذاء في البلدان العربية، مؤسسة عبد الحميد شومان، 1993، ص 289.

[2] عبد العزيز هيكل: التصنيع والزراعة في البلدان النامية، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1981، ص 52.

المطلب الثالث/ الخصائص المشتركة للقطاع الزراعي في الدول النامية:

لقد شاب مفهوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أواخر الخمسينات وخلال الستينات، بعض الغموض ومفاده أن أغلب الدول المتقدمة كانت اقتصادياتها ترتكز أساساً على النشاط الإنتاجي الصناعي، في حين أن أغلب البلاد المتخلفة اقتصادياً كان اقتصادها يعتمد بالدرجة الأولى على النشاط الإنتاجي والزراعي والمنجمي. وهذا ما يفسر ميل الكثير من المفكرين الاقتصاديين إلى الربط بين التنمية الاقتصادية والتقدم الاقتصادي، من جانب، ومدى اتساع النشاط الإنتاجي الصناعي من جانب آخر، ففي هذا الصدد تعتقد بعض الدول النامية بضرورة التوجه نحو الصناعات المصنعة من أجل دعم مجهودها التنموي انطلاقا من النسيج الصناعي أين تهيمن الصناعات الثقيلة والتي من خلالها يتم إنعاش إنتاجها وتلبية احتياجاتها المختلفة[1]؛ كما ترسخ كذلك في أذهان الكثيرين الربط بين التخلف الاقتصادي والنشاط الإنتاجي الزراعي

وهكذا بقيت الزراعة قائمة على استخدام الأساليب والطرق الأولية التقليدية أو البدائية، الشيء الذي أدى إلى نقص الإنتاج الزراعي كما وكيفا. بالإضافة إلى قصور ومحدودية مجال البحث العلمي الزراعي وعدم فعالية أجهزة الإرشاد الزراعي على الخصوص فيما يتعلق بالتغلب على العوائق البيئية التي تؤثر على الناتج الزراعي. فكان نتيجة لهذا كله أن بقي البنيان الزراعي في هذه الدول ضعيفا ومتأخرا بدرجات تتفاوت من دولة إلى أخرى. ويتمثل ذلك بصفة خاصة في ضعف إنتاجية العامل الزراعي وضعف إنتاجية الوحدة من الأرض الزراعية، وسوء توزيع الملكية وما يترتب على ذلك من انخفاض في مستوى معيشة سكان الريف بالدرجة الأولى.

---

[1] N. SADI : La privatisation des entreprises publiques en Algérie, OPU, Alger, Université Pierre Mendes France, Grenoble, 2005, p 26.

وإلى جانب تلك السمات التي أشرنا إليها سابقا (المطلب الأول) والتي تشترك فيهـا كـل الدول سواء كانت متقدمة أو نامية أو متخلفة، فإن القطاع الزراعي في الـدول الناميـة تحديدا يتسم بسمات وخصائص معينة، والتي عادة ما تكـون فـي معظمهـا متشـابهة ومرتبطة بالمشاكل العامة التي تعاني منها اقتصاديات هذه الدول، ومن بـين أهـم هـذه الخصائص ما يلي:

- **صغر الحيازات الزراعية**: لعل الصفة المشتركة بين مختلف الدول النامية هي الانخفاض المحسوس في نصيب الفرد من وحدة المساحة الزراعية المستغلة. حيث تتقلص المساحة المستغلة في الزراعة باستمرار، والسبب في ذلك يعود إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني الكبير مقارنة بالدول المتقدمة؛ وهذا من شأنه زيادة الكثافة السكانية في وحدة المساحة بشكل عام والكثافة السكانية الزراعية بشكل خاص. بحيث تصبح الرقعة المزروعة غير قادرة على توفير الحد الأدنى من إنتاج الكفاف، كما تصبح مصدرا للبطالة المقنعة، فيترتب على ذلك الانخفاض في نصيب الفلاح أو المزارع. وهذا الانخفاض لا نجده بالنسبة للدول المتقدمة التي تعرف نموا سكانيا منخفضا إلى جانب اعتمادها على تكنولوجيا متطورة. واستنادا لبعض التقديرات الإحصائية في هذا السياق، فإن نصيب الفرد من الرقعة الزراعية في الدول النامية هو منخفض للغاية، إذ يعادل 0.76 هكتارا في حين يبلغ 13.5 هكتارا في الدول المتقدمة[1]، وذلك بفارق يقدر بحوالي ثمانية عشرة مرة. مما يترتب عليه انخفاض نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي إضافة إلى هدر قوة العمل وعدم اقتصادية استخدام الآلات في العمل الزراعي بسبب صغر الحيازات. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى عدم الاستفادة من مميزات اقتصاد الحجم الكبير، وفرض الأمر الواقع بمواصلة الاعتماد على الأساليب التقليدية في الإنتاج،

---

[1] مطانيوس حبيب ورانية ثابت الدروبي: مرجع سابق، صص 81- 90 .

وبالتالي انخفاض حجم الإنتاج الزراعي وتدني مردوديته. وعلى هذا نجد الزراعة في الدول النامية نظرا لصغر مساحة الحيازة الزراعية وانخفاض الإنتاج فيها تقوم من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي العائلي أو ما تعرف باسم الزراعة القوتية، وليس بغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي وتجاوزه لتأمين حاجات السوق والتبادل الخارجي.

ü **تدهور التربة،** يعد تدهور التربة من المشكلات البيئية العويصة بمعظم الدول النامية، والذي يحدث نتيجة لمختلف الأنشطة الإنتاجية ومحاولة الإنسان استغلال الموارد الطبيعية التي تتوفر لديه في الزراعة والرعي لتوفير الغذاء لنفسه وعائلته ولحيواناته، وكذلك من أجل توفير الطاقة والمأوى على حساب الغابات المحدودة والتي تحاصرها الحرائق باستمرار[1]. كما تمثل تعرية التربة مشكلة خطيرة في مناطق حساسة إيكولوجيا، فهناك مناطق *"يفوق معدل فقد التربة معدل تكونها الطبيعي. وتشير بعض التقديرات إلى أن الفقد في الأراضي الزراعية الناجم عن تدهور التربة يصل إلى سبعة ملايين هكتار كل عام، ويقدر الفقد في الطبقة العلوية من التربة بأربعة وعشرين مليون طن سنويا، ويقود هذا إلى استنفاذ مغذيات التربة من النتروجين والفوسفور والبوتاسيوم مما يتطلب تعويضها بالكامل بالأسمدة الكيميائية التي تتسبب بدورها في تلويث الهواء والمياه الجوفية والسطحية"*[2].

ü **التلوث بالمبيدات والأسمدة،** تفيد تقارير منظمة الأغذية والزراعة بأن حوالي 40 % من المحاصيل الزراعية في الدول النامية تضيع على مستوى المزارع والحقول بسبب الأمراض النباتية المختلفة والحشرات والحشائش الضارة المختلفة. ولهذا فقد أصبحت مكافحة الآفات والأمراض التي تصيب المحاصيل الزراعية من أولويات

---

[1] جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية: الآثار المتبادلة بين البيئة والتنمية الزراعية، الخرطوم، 1994، ص 28.

[2] المرجع السابق، ص. 57.

المشتغلين في القطاع الزراعي، "*ومما لاشك فيه أن استعمال المبيدات لمكافحة الآفات الزراعية قد ساهم كثيرا في الحفاظ على إنتاج الغذاء في العالم حيث يقدر أن كل دولار ينفق على المكافحة للمبيدات ينقد ما قيمته 4 دولار من المحصول. ولذلك فقد انتشر الاستعمال المكثف للمبيدات في العالم في مجالات الزراعة والصحة العامة؛ غير أنه بالرغم من النجاح النسبي الذي حققته المبيدات في مجال التحكم في الأمراض وفي احتواء الآفات، فإن الكثير منها يؤثر سلبا على رفاهية الإنسان وعلى البيئة وفي المدى البعيد تفقد فعاليتها*"[1]، وهذا ما تحذر منه فلسفة التنمية الزراعية المستدامة، التي تراعي بالدرجة الأولى المحافظة على البيئة، وحق الأجيال المستقبلية.

- **انخفاض المستوى التكنولوجي في الزراعة**: إن انخفاض الإنتاجية بالنسبة للدول النامية مرده بالدرجة الأولى الاعتماد في الإنتاج على تكنولوجيا بسيطة أو تقليدية، حيث تعتمد الزراعة في مثل هذه الدول على العمل اليدوي الإنساني أو الحيواني أكثر من كونها تعتمد على الآلات والمعدات كالجرارات والحاصدات والآلات المختلفة أو على تكنولوجيا متطورة، إلى جانب قلة استخدام الأسمدة والمبيدات والبذور المحسنة. مما يؤثر سلبا على كمية الإنتاج الزراعي، بحيث تقتصر الزراعة على تحقيق الاكتفاء الذاتي للمزارعين (من أصحاب الحيازات وعوائلهم). وقد بدأت الجزائر تستفيد أكثر فأكثر منذ مطلع التسعينيات بالمدخلات الحديثة للإنتاج والتكنولوجيا باستخدام أكثر للأسمدة والعتاد الفلاحي، كما بدأت تتوسع في إدخال تقنية الرش المحوري وكذلك السقي بالتنقيط، والتي هي في طريقها للانتشار أكثر.

- **البطالة الزراعية**: يعاني القطاع الزراعي في الدول النامية من مشكلة البطالة سواء منها المقنعة أو الموسمية، وذلك نتيجة الزيادة في معدلات النمو السكاني المرتفع الذي يميز مثل هذه الدول من جهة، وانخفاض حاجة الزراعة إلى اليد العاملة الزراعية

[1] المرجع السابق، ص. 32.

بسبب التقدم التكنولوجي، من جهة أخرى؛ حيث أصبح الاستغناء عن اليد العاملة واستبدالها بالآلات الزراعية أمرا واقعا أمام التطورات التكنولوجية التي يعرفها العالم. هذا إلى جانب انتشار الحيازات الصغيرة والعائلية التي تطبع الزراعة في الدول النامية (كما أشرنا)، والتي لا يقدر أصحابها على امتلاك أو استعمال التكنولوجيا؛ وبالتالي لا تجتذب عمالة زراعية. مما أدى إلى ظهور احتياطي معتبر من المزارعين الافتراضيين ممن يتمتعون بقدرات وإمكانيات تؤهلهم للعمل ويرغبون في ممارسة هذا النشاط غير أنهم لا يجدون عملا يقومون به. ولهذا يضطرون للبقاء معا في شكل مجموعات يشتركون في أداء مهامهم القليلة، والتي يمكن أن يؤديها عددا أقل تبعا لمعايير العمل العادية. ومما يزيد من تفاقم مشكلة البطالة الزراعية هو انعدام فرص بديلة للعمل كوجود صناعات كافية لامتصاص اليد العاملة الفائضة؛ مما يمكن معه الحديث عن نوع من البطالة الهيكلية في أرياف الدول النامية، ناتجة عن وفرة اليد العاملة وندرة عوامل الإنتاج الأخرى كالأرض ورأس المال[1].

- **هدر الموارد الزراعية:** تعتبر الأراضي الزراعية أهم عناصر الإنتاج الزراعي، بل هي عماد العمل الزراعي كنشاط اقتصادي. ورغم الثبات النسبي للمساحة الزراعية على مستوى العالم مقارنة بالزيادة المتواصلة في عدد السكان، فإن هذه المساحة تتعرض لصور متعددة من الاستنزاف والتناقص، مما يؤدي إلى تعميق الفجوة بين إمكانيات توفير الغذاء من ناحية، والتزايد السكاني المستمر من ناحية أخرى؛ كما أن كثيرا من الممارسات غير الرشيدة لاستخدام الأرض – في إطار النشاط الزراعي- أدت وتؤدي إلى إنقاص إنتاجيتها إلى درجة أصبحت معها مساحات كبيرة غير قادرة على

[1] مطانيوس حبيب ورانية ثابت الدروبي: مرجع سابق، صص 81-87.

إنتاج المحاصيل الزراعية الضرورية[1]. وتأتي في مقدمة أشكال هدر الموارد الطبيعية والتي هي كثيرة ومتنوعة، الاستغلال المحدود أو المنقوص لكامل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة سواء بسبب الإهمال أو نتيجة لأسلوب التبوير لاستعادة خصوبتها (وذلك لعدم استخدام ما يكفي من الأسمدة)، أو نظرا لعدم استصلاحها (لشح الاستثمارات الضرورية). كما أنه من بين مظاهر هدر الأراضي الزراعية تحويلها لمجال الإسكان والتعمير لتلبية الطلب المتزايد على السكن؛ خصوصا إذا علمنا أن نسبة الزيادة السكانية في الدول النامية هي مرتفعة؛ فبالنسبة للجزائر مثلا وإن عرفت اتجاها نحو الانخفاض إلا أنها تبقى مرتفعة، فقد كانت سنة 1966 مثلا تقدر بـــ 3.21%، لتبلغ سنة 1998 ما يعادل2.28% [2]، واستنادا لتقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لسنة 2003، فإن معدلات نمو السكان في العالم العربي تعد من معدلات النمو العالية على المستوى العالمي؛ بحيث يقدر بنحو 2.24% خلال الفترة 1990-2003، في حين يقدر المعدل العالمي بنحو1.16% خلال نفس الفترة. وغير خاف، أن نمو السكان يؤثر على إمكانية الحصول على الغذاء عن طريق تأثيره في الطلب على السلع الغذائية[3]. كما لا تفوتنا الإشارة إلى اتساع ظاهرة التصحر على حساب الأراضي الزراعية، والتي تعاني منها الجزائر كثيرا. بالإضافة إلى الهدر الذي تعرفه المياه إما بإتباع طرق ري غير اقتصادية أو نتيجة للتلوث، زد على ذلك ندرتها بصورة عامة. ومما يزيد من حدة هذه الظاهرة هو عدم الاستفادة من الطرق والأساليب العلمية في الإنتاج، وعدم تطبيق دورات زراعية سليمة، وأنواع جيدة وملائمة من المحاصيل.

---

[1] عبد الله الصعيدي: النمو الاقتصادي والتوازن البيئي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، صص 79-84.

[2] Kheladi Mokhtar : Introduction a l'économie politique, OPU, Alger, 2004, P. 192.

[3] جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية: تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2003 الخرطوم، دون تاريخ، ص 11.

- **انتشار الأمية وانخفاض مستوى التعليم**: تعرف معظم الدول النامية مستوى عالي من الأمية بين سكانها، وتتفاقم هذه الظاهرة أكثر في الريف بين الفلاحين والعاملين بالقطاع الزراعي، كما أن المتعلمين إن وجدوا فإن نسبتهم قليلة، ويعانون من ضعف المستوى التعليمي، حيث أن غالبيتهم لا يواصلون تعليمهم؛ والقلة القليلة التي تواصل تعليمها من سكان الريف تهاجر نهائيا، بحيث لا يستفيد عالم الريف من علمها. ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد من الأمية أو تدني مستوى التعليم، وإنما يسود غياب أو انعدام التكوين والتأهيل المهنيين. ومثل هذه الوضعية من الأمية وانعدام التكوين العلمي والمهني، تجعل من الفلاح مقتنعا بأنه الأكثر دراية وتأهيلا بهذه المهنة، فيتمسك بتلك الممارسات والتقاليد الزراعية المتوارثة، ويصر على تلقينها لغيره رافضا أي تجديد. كما أن ضعف مستوى التعليم العام ومن خلاله ضعف مستوى التعليم المهني إن وجد، فإنه في الكثير من الأحيان يغلب عليه الطابع النظري البعيد عن اعتماد البحث العلمي الزراعي، حيث أن مدارس ومعاهد التكوين تُخرّج مجرد موظفين إداريين بعيدين عن العملية الزراعية ــ الإنتاجية. والجدير بالذكر أن التقدم التقني والمعرفة العلمية التطبيقية في الزراعة، مرهون بمراعاة عدد غير محدود من الشروط التي يصعب التعرف عليها، كما تتطلب التعرف المباشر بمواصفات وتركيبة هذا الكائن الحي (النبات أو الحيوان) والذي يختلف من منطقة إلى أخرى، وبالتالي لا يجوز نقل نتائج البحوث من بلد إلى آخر أو من منطقة إلى أخرى دون مراعاة لهذه الاختلافات. ولهذا فمن المفيد أن تتكون هيئات علمية محلية كلما تطلب الأمر ذلك. وفي هذا الصدد "*يشير تحليل تاريخ تطور الزراعة في البلدان المتقدمة أن الدول التي عملت على تعميم التعليم العام في الأرياف وتطوير التعليم الزراعي سواء لإعداد الكوادر الفنية (باحثين، مديرين، وفنيين وممارسين) أو لإعداد منتجين زراعيين مزودين بمعارف تؤهلهم للقيام بالأعمال الزراعية على نحو صحيح، قد حققت تقدما ملموسا في الزراعة أكثر من الدول التي*

قصرت في هذا المجال. ويورد الاقتصاديون الأوروبيون تجربة كل من الدانمارك وهولندا لتأكيد هذا الاستنتاج، حتى أن تفاوت التقدم الزراعي بين مناطق البلد الواحد يرتبط بانتشار المدارس الزراعية ومراكز البحث الزراعي، أيضا لهذا يؤكد المختصون على ضرورة تعميم التعليم العام في الأرياف وتعميق دور التعليم الزراعي بحيث يمكن جعله في متناول كل المنتجين الزراعيين، شرطا لتحقيق التقدم المطلوب في مجال الزراعة"[1].

ü **نقص الموارد المائية المخصصة للري**: حيث تتصف الزراعة في الدول النامية على العموم بكونها بعلية، أي أنها تعتمد على مياه الأمطار والتي تكون أمطارا موسمية لا يستفاد منها إلا خلال فترة زمنية محدودة ولزراعة محصول واحد فقط. وتعتبر الزراعة المطرية هي السائدة عالميا، ولكن نظرا لوجود الجزائر ضمن منطقة مناخية لا تتوفر دائما على نسبة عالية من الأمطار، فإن الزراعة القائمة على الري تصبح ذات أهمية. كما أن مياه الأمطار تكون متذبذبة لا يعول عليها دائما إذ غالبا ما تهدد الزراعة بمواسم رديئة وفي بعض الأحيان تكون كارثية عندما يسود الجفاف أو الفيضانات. فمن المتعارف عليه أن نقص المتوسط السنوي للأمطار عن 25 سم يؤدي إلى عدم قيام الزراعة المطرية أصلا. ولا يكفي الوقوف عند المتوسط السنوي للمطر وإنما ينبغي معرفة التوزيع الفصلي له، فقد يكون المتوسط غير كبير لكنه يتركز في موسم واحد مما يساعد على قيام الزراعة المناسبة، أما نمط الأمطار الموسمية فإن جله يضيع دون الاستفادة منه. أضف إلى ذلك التقلبات السنوية للمطر، حيث تكون الكمية المطرية متذبذبة بين سنة وأخرى، فنجد تفاوتا في معدل الأمطار كل سنة مما يجعل الزراعة المطرية غير مستقرة. أما الزراعة المروية فهي التي تعتمد على الري من مياه الأنهار، وتتطلب التدخل المستمر لتنظيم وتقنين استخدام المياه، ولذلك ترتبط بعديد من

[1] مطانيوس حبيب ورانية ثابت الدروبي: مرجع سابق، ص 86.

المشروعات المكملة كإقامة السدود وشق القنوات وتنظيم عمليات الصرف. وتعتبر الزراعة المروية بصفة عامة أكثر تقدما وانضباطا، وذلك نظرا لإمكانية التحكم فيها من حيث إعطاء كمية الماء المطلوبة لنوعية المحاصيل الزراعية وتوزيعها وفقا لمواقيت مدروسة؛ وذلك خلافا للزراعة المطرية التي تخرج عن إرادة الإنسان، وتخضع لتقلبات شديدة، أما الزراعة على المياه الجوفية فهي محدودة جدا ولا تمارس إلا عندما يشح المطر وتختفي مياه الري. ولذلك فإن هذا المصدر محدود جدا ويطبق بالنسبة للواحات بالجنوب الجزائري، أو بعض مناطق شبه الجزيرة العربية. والجدير بالذكر أن توافر المياه وغيرها من العوامل الطبيعة أمر ضروري للإنتاج الزراعي وأن تخلفها أو تخلف بعضها يؤدي إلى نقص في معدل الإنتاج ونوعيته. وهذا ما هو قائم إذ أن جل الدول النامية تفتقر إلى الأموال اللازمة لبناء السدود لتوفير مياه الري خلال المواسم الأخرى، ونتيجة لذلك فإن قسم كبير من الموارد المائية المتاحة يذهب هباء ليصب في البحار والمحيطات أو البحيرات الداخلية دون الانتفاع منه[1]. وقد عمدت الجزائر إلى إنشاء شبكة مهمة من السدود الكبيرة والمتوسطة، وكذلك تجميع المياه في بحيرات صغيرة (retenus) للاستفادة منها في الزراعة.

ü **تدني الدخل الزراعي**: وتعتبر هذه الخاصية كتحصيل حاصل لكل تلك الخصائص السالفة الذكر، والتي من دون شكك سوف تؤدي إلى انخفاض الدخل الزراعي، حيث يلاحظ أنه غالبا ما يعجز الإنتاج الزراعي من تغطية سعر التكلفة، وإن حدث فإن فائض الدخل عن التكاليف لا يغطي نفقات المعيشة للأسرة الريفية، لذلك يتدنى مستوى حياة غالبية السكان الريفيين. كما أن ما يتبقى من الدخل، بعد دفع كل نفقات الاستهلاك، لا يفي بمتطلبات الاستثمار في القطاع الزراعي، وهو غالبا ما يصرف في تحسين مستوى الاستهلاك أو كادخار احتياطي لتغطية التزامات اجتماعية، أو عند

[1] المرجع السابق، ص 87.

الحاجة إليه. وحتى ذوي الدخول المرتفعة إن وجدوا فإنهم لا يوجهون مدخراتهم نحو الاستثمار الزراعي، وإنما يفضلون إنفاق مدخراتهم في المدينة أين يتواجدون ويعيشون؛ أو تجدهم يودعونها في المصرف والبنوك التي تقوم بتوجيهها نحو مشاريع في الصناعة والخدمات، وليس للقطاع الزراعي. ولهذا يحدث تدهور تدريجي للإنتاج الزراعي، ويصبح القطاع عبئا على موازنة الدولة بدلا من أن يكون مساعدا على تحسين ميزانيتها، ما لم تتدخل الدولة بإقامة المشاريع الاستثمارية المطلوبة، ومتابعة تنفيذها[1]. ونتيجة لما سبق نجد أن النسبة المئوية لما يساهم به الدخل الزراعي في الدخل القومي ضئيلة مقارنة بنسبة العامين بالقطاع الزراعي ففي أي بلد قد تصل نسبة العاملين في الزراعة إلى 60 أو 70 % من مجموع العمالة الوطنية لكن مساهمة النشاط الزراعي لا تتجاوز 20 أو 25% [2]. وهذا دليل على أن الزراعة هي نشاط اقتصادي غير مربح، وذلك ليس للعاملين فيها فحسب، وإنما أيضا بالنسبة للاقتصاد الوطني ككل. ومما يزيد في حدة ذلك، أن معدلات الإنتاج الزراعي متدنية بشكل ملحوظ بالدول النامية، بسبب تدني الكفاءة الإنتاجية للأرض من جهة، وللعاملين فيها من جهة أخرى، وذلك نتيجة لعوامل متعددة، منها جهل المزارعين وتخلفهم في استعمال الأساليب والوسائل الزراعية الحديثة، والعجز عن استعمال الموارد المتوفرة بطريقة رشيدة وناجعة، مما يحول دون زيادة في كميات الإنتاج ومعدلاته. ومما يزيد في حدة المشكلة، أن معظم الإنتاج الزراعي يبقى داخل المزرعة نفسها ليصرف على الاستهلاك الشخصي أو لإطعام الحيوانات أو يحتفظ به لإعادة زراعته في الموسم الموالي، وذلك لأن غالبية المزارعين لا يزالون في المراحل الأولى للإنتاج الزراعي ويستهلكون معظم ما ينتجون وأن ما

---

[1] المرجع السابق، ص 87.

[2] محمد رشراش مصطفى (تحرير): الإقراض الزراعي في المنظور التنموي، منشورات الاتحاد الإقليمي للائتمان الزراعي، عمان، 1992، ص 4.

ينتجونه للبيع والتصدير لا يشكل إلا نسبة ضئيلة جدا بحيث لا يمكن أن يساهم في تحسين الوضع القائم. وهذا ساهم في انخفاض معدل دخل العائلة الفلاحية، إلى جانب سوء توزيع الأراضي أو الثروات أو الدخل، مما يجعل المزارعين وسكان الريف عموما فريسة سهلة للفقر والجوع والمرض يعيشون في مستوى منخفض للغاية. ولهذا فإن المستوى المعيشي لحياة المزارعين يتسم بكونه منخفض جدا اقتصاديا واجتماعيا، وأن المجتمعات الريفية في هذه الدول تعاني كثيرا من النقائص والحرمان، وعلى درجة كبيرة من التخلف وعدم توفر الخدمات، مما يجعل الكثيرين منهم يهاجرون إلى المدن سعيا وراء مزيد من الدخل والخدمات الأفضل.

المبحث الثاني/ أهمية الزراعة في التنمية الاقتصادية بالجزائر

نتيجة لأغلب السياسات المتعاقبة التي لم تُول العناية اللازمة للقطاع الزراعي فقد تراجع دور هذا القطاع في مدى مساهمته في التنمية، وتدنت أهميته ليهجره أغلب الطموحين، فتنخفض إنتاجيته إلى درجة كبيرة، وسوف تستمر هذه الوضعية أو تتفاقم أكثر ما لم يتم تدارك ذلك. حيث يتطلب الأمر تثمين جهود عمال القطاع الزراعي، وإيلائه العناية الأوفر وتشجيع كل المبادرات البناءة سواء الفردية أو المؤسسية، وفتح المجال للاستثمار الأجنبي، لكي يؤدي دوره الحقيقي، وضمن هذا المبحث سوف نتطرق للمطالب التالية:

المطلب الأول/ أهمية القطاع الزراعي في الجزائر:

يحتل القطاع الزراعي في الجزائر مركزا مهما في البنيان الاقتصادي من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. وبالرغم من الأهمية الملموسة لهذا القطاع، فإن القصور الذي اتسم به دور هذا القطاع يظهر جليا من خلال مساهمته المتواضعة في الناتج المحلي الإجمالي. وتسعى السياسات الزراعية المتبعة إلى تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي، بل أنها تتوقع الوصول إلى الاكتفاء الذاتي بالنسبة لأغلب السلع الغذائية، والسعي إلى تحقيق فائض للتصدير في بعض منها؛ غير أن ذلك لم يحدث، لاعتبارات متعددة.

ويسود الاقتناع لدى المهتمين بميدان الزراعة على ضرورة تنمية القطاع الزراعي بما يضمن له إمكانيات المنافسة العالمية، والقدرة على النهوض بقطاع التصنيع الزراعي، والذي يعد النهوض به وزيادة قدرته التنافسية العالمية من أهم متطلبات استمرار النمو بالنسبة للقطاع الزراعي. وتتحدد تنمية القطاع الزراعي في توفير المدخلات البشرية والمادية بأسعار اقتصادية ملائمة لقطاع التصنيع الزراعي، كما أنها تعني رفع مستوى الدخل بالقطاع الزراعي بما يؤدي إلى زيادة الطلب على مخرجات قطاع التصنيع الزراعي، بل وخلق مزيد من الطلب على مدخلات ومخرجات القطاع الزراعي ذاته[1]. ومن ناحية أخرى فإن النهوض بقطاع التصنيع الزراعي يعني مزيدا من الطلب على مخرجات القطاع الزراعي ومزيدا من الطلب على منتجاته ومزيدا من الطلب للتصدير ومزيدا من رفع مستوى الدخل في القطاع، هذا علاوة على استمرار نمو الطلب العالمي على القطاعين كنتيجة طبيعية لنموهما[2]. غير أن القطاع الزراعي قد واجه العديد من المشاكل والصعوبات الموروثة على فترة الاستعمار، لا مجال لذكرها ضمن هذا البحث المحدد زمنيا. أما في المراحل اللاحقة فلعل جانبا هاما من مشكلة القطاع الزراعي في الجزائر والدول النامية عموما، يتمثل بصفة عامة في وقوعه ضحية السياسات المتبعة منذ بداية مخططات التنمية باعتمادها الكامل (والخاطئ) على إستراتيجية التصنيع كأساس للتنمية، بإتباع نهج إستراتيجية التنمية غير المتوازنة التي تولي قطاع المحرقات وبعض

[1] للمزيد من الاطلاع، أنظر: Abdelhamid Brahimi : Stratégies de développement pour l’Algérie, Défis et Enjeux, Economica, Paris, p. 166.

[2] محمد عمر حماد أبو دوح: منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 216.

فروع الصناعة الثقيلة أهمية قصوى وإهمال القطاعات الأخرى، خصوصا تلك المرتبطة بالاستهلاك الجماهيري الواسع، كالقطاع الفلاحي والصناعات الغذائية[1].

وكما هو معروف فقد استلهمت هذه الإستراتيجية أسسها من أفكار "دي بيرنيس" ببناء قاعدة صناعية قوية، ومن جهة أخرى الاعتماد في مجال الزراعة خصوصا على أفكار "آرثر لويس" التي تتلخص في ضرورة الإبقاء على الدخل الزراعي في مستوى أجر الكفاف، وأن يكون هذا الدخل دائما أقل من الدخل الحقيقي في القطاع الصناعي، بما يؤدي إلى تحويل عنصري العمل ورأس المال من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي دون أن ينخفض الناتج المتوسط بالقطاع الزراعي. ولما كانت هذه الفكرة ومثيلاتها تقوم على افتراض وجود فائض عرض لعنصر العمل عند أجر الكفاف، أي أن إنتاجية العامل في القطاع الزراعي سالبة أو مساوية للصفر، فإنه من المنتظر أن يتم هذا التحويل لعنصري العمل ورأس المال من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي دون أن ينخفض الإنتاج الزراعي.

ويؤكد آرثر لويس في هذا السياق، على أن استمرار القطاع الزراعي في إمداد القطاع الصناعي بالعمل ورأس المال يتطلب بقاء الفارق بين الأجر المرتفع بالقطاع الصناعي وأجر الكفاف بالقطاع الزراعي. ويضيف بأن أية زيادة في الأسعار والقوة الشرائية للمزارعين وعمال الفلاحة لا ينبغي اعتبارها حافزا بقدر ما تعد معوقا للتصنيع، وذلك لأن الارتفاع عن أجر الكفاف بالقطاع الزراعي سوف يتطلب رفع الأجر الحقيقي بالقطاع الصناعي، حرصا على استمرار فارق الدخل بين القطاعين لصالح الصناعة؛ وهو ما يعني انخفاض الفائض الرأسمالي ومعدل تراكم رأس المال بالقطاع الصناعي.

---

[1] مسيكة بوفامة، وفوزية غربي: " الإصلاحات في قانون الاستثمار الجزائري وتأثير ذلك على مناخ الاستثمار"، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**، جامعة الجزائر، عدد 15، 2006، ص. 25.

ويبدو العمل (عن قصد أو دون قصد) وفقا لهذا الطرح على المستوى الرسمي، حيث أن السياسات المالية والسعرية المتعاقبة المنتهجة من طرف الدولة تسير في هذا الاتجاه.

المطلب الثاني/ مساهمات القطاع الزراعي في التنمية في الجزائر: تتنوع مساهمات القطاع الزراعي في دفع عجلة التنمية بحيث تتجلى في أوجه مختلفة وكثيرة، ولعل من بين مساهمات هذا القطاع ما يلي:

1/ مساهمة الزراعة في توفير الغذاء، إن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية الزراعية، وذلك لارتفاع مستوى الاستهلاك نتيجة لارتفاع الدخول من جهة، ولمواجهة الزيادة في نمو السكان الطبيعي من جهة أخرى. ولهذا فإن النشاط الزراعي يهدف إلى توفير المواد الغذائية لتلبية احتياجات السكان، حيث تعتبر الزراعة المصدر الوحيد للأغذية الذي لا يمكن تعويضه، مهما بلغ الإنسان والدولة من تقدم. ولذلك فإن تأخرها (أي الزراعة) سوف يؤثر تأثيرا كبيرا ومباشرا على القطاعات الأخرى، الشيء الذي يتطلب زيادة الإنتاج وذلك ليس لمواجهة الزيادة السكانية فحسب، وإنما أيضا لمواجهة الارتفاع الذي يحدث في الطلب على المنتجات الزراعية الناجم عن الارتفاع في الدخول، وهذا يتطلب جهدا كبيرا وإيلاء عناية كبيرة للقطاع الزراعي لزيادة الإنتاج الغذائي حتى لا يتحتم على الدولة سد النقص الغذائي المحلي عن طريق الاستيراد بالعملة الصعبة النادرة دائما، والذي يترتب عليه نقص حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، وبخاصة تلك الدول التي هي في حاجة إليه لاستيراد الآلات والمعدات وبعض المتطلبات الأخرى التي لا يمكن الحصول عليها محليا، للقيام بتنمية صناعية. ولهذا يجب على القطاع الزراعي توفير المواد الغذائية عن طريق زيادة الإنتاج المحلي وليس عن طريق الاستيراد الواسع لهذه المواد معتمدة في ذلك على النقد الأجنبي المتحصل عليه من عمليات تصدير بعض المواد الأولية أو النفطية. خاصة وأن مرونة الطلب الدخلية بالنسبة للمواد الغذائية في هذه الدول هي في ارتفاع كبير، إذ تبلغ 6 أو أكثر،

مقابل 2 أو 3 في بعض الدول المتقدمة من أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا[1]. ولهذا فإن الاهتمام بتوفير المنتوجات الغذائية محليا يعتبر عاملا مهما في مجال التنمية الاقتصادية، وفي مجال تحقيق الأمن الغذائي، حيث أن السمة السائدة في العالم اليوم هي اختلال التوازن بين احتياجات السكان من المواد الغذائية في كثير من البلدان، وبين مقدرتها على إنتاج ما يسد تلك الاحتياجات؛ فعلى مستوى العالم العربي وحده مثلا ارتفع العجز التجاري من 19.9 مليار دولار سنة 2001 ليبلغ 21.4 مليار دولار سنة 2002، كما أن العجز يتفاوت من دولة لأخرى ففي الجزائر بلغ حوالي 2824 مليون دولار، في حين بلغ حوالي 2335 مليون دولار في مصر[2]. ولهذا فإن بناء قاعدة إنتاجية لتوفير الغذاء أصبح أمرا حتميا في ضوء المتغيرات والتحديات الدولية، حيث أصبحت تجارة المواد الغذائية من أهم ركائز الاقتصاد العالمي بعد ما كانت تجارة السلع الصناعية هي مطمح جميع البلدان. وفوق هذا وذاك، فقد أصبح الغذاء يستعمل كسلاح يتم الضغط من خلاله على الدول التي تكون في حاجة إليه، من أجل موقف سياسي أو تأييد لقضية معينة. ففي ضوء هذه الظروف التي أصبح الأمن الغذائي يحتل أهمية خاصة، فإنه من الضروري وضع خطط زراعية متكاملة تؤدي إلى زيادة المساحة المزروعة ومضاعفة المساحات المروية ورفع إنتاجية المحاصيل إلى أقصى ما يمكن. وكذلك الاهتمام بالمصادر الرئيسية لإنتاج الغذاء وتنميتها والوصول بها إلى الوضع الأمثل أو المقبول في أسرع وقت ممكن، حيث أن البقاء على الوضع الراهن والمضي بالتنمية بخطوات بطيئة لا يؤدي إلا إلى مزيد من العجز في الإنتاج، ومزيد من المواد

---

[1] فوزية غربي، مرجع سابق، ص 24.

[2] جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2004، ص 53.

المستوردة، ومزيد من الاعتماد على الخارج في تأمين احتياجات السكان من المواد الغذائية، بما يعني تبعية غذائية للخارج.

2/ تقليص أو سد الفجوة الغذائية: يتحدد حجم الفجوة تبعا لكفاءة الزراعة، فكلما كان مستوى الإنتاج المحلي مرتفعا كلما تقلصت الفجوة، والعكس صحيح إذ كلما انخفض الإنتاج اتسعت الفجوة، وفي هذه الحالة يتم اللجوء إلى الاستيراد؛ وتقليص هذه الفجوة يتطلب أموالا طائلة بالعملة الصعبة، ونظرا للمعطيات الواقعية من موارد مادية وبشرية وطبيعية، فإن القطاع الزراعي الجزائري بوسعه تجاوز هذه الوضعية، أو التقليل من حدتها إلى أبعد حدود بشيء من الحزم والعزم؛ بالسعي لخلق الشروط والظروف الأساسية لتجاوز عملية تقسيم الزراعة إلى قطاعين حديث وتقليدي، والعمل على إزالة مظاهر الاقتصاد المعاشي أو القوتي، للقضاء على الاستعمال الخاطئ للموارد سواء كانت بشرية أو طبيعية أو مادية[1]. إن الاستنزاف المتزايد للموارد المالية من أجل سد الفجوة الغذائية سوف يؤدي إلى الدخول في مديونية لا داعي منها إذا لم تشفع صادرات المحروقات في تغطية العجز بين الصادرات والواردات. غير أن هذا الفارق الإيجابي يتضاءل، وكان من الممكن الاستفادة بهذه الأموال في تغطية بعض النقائص الأخرى مما يساعد على رفع القدرة الشرائية للسكان. هذا وبالنسبة لبعض الدول النامية فإنها تصل إلى حد طلب المعونات من الخارج، ومما لاشك فيه أن استمرار تلقي المعونات الغذائية ينقص من حقيقة الاستقلال السياسي للبلاد. وبالنسبة لبعض الدول ومنها الجزائر، فقد اتضح خطأ السياسات التي طبقت والممارسات التي انتهجت تبعا لتلك التصورات في حق القطاع الزراعي حيث جرى إفقار للقطاع لفائدة القطاع الصناعي. وقد تزامن مع تطبيق هذه السياسات تزايدا مستمرا في الفجوة الغذائية، وما صاحبها من ارتفاع في

1. HERSI Abdurahman : Les Mutations des Structures Agraire en Algérie depuis 1962, OPU , Alger, 1981. PP. 168-170.

التكاليف المادية بالعملة الأجنبية، وعلى حساب قطاعات أخرى هي فعلا في حاجة لها. في حين أنه عندما أظهر المعنيون بالقطاع استجابة عالية لبدء التخلي عن تلك السياسات، فإن ذلك انعكس على تقليص هذه الفجوة؛ فقد بدأت نسبة الاكتفاء الذاتي في الارتفاع التدريجي في بعض المنتجات الزراعية الغذائية، وذلك بمجرد تحرير الأسعار وتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي.

3/ المساهمة في تأمين النقد الأجنبي، يمكن للزراعة أن تساهم في الحصول على النقد الأجنبي وذلك من خلال زيادة صادراتها وعن طريق إحلال السلع المحلية الناتجة عن التوسع في الإنتاج الزراعي محل الاستيراد الزراعي، وذلك بإحداث تغيير في نماذج الاستهلاك والتحول نحو منتجات غذائية محلية، وذلك لأن اللجوء إلى استيراد المواد الغذائية بشكل كبير يكون عبئا ثقيلا على الطاقة الاستيرادية للدولة، مما يحد من إمكانيات استيراد السلع الرأسمالية وبصفة خاصة المعدات والآلات والتكنولوجيا التي هي من مكونات الاستثمار الرئيسي في قطاع الصناعة. والجدير بالذكر أن القطاع الزراعي يعتبر أحد مصادر للحصول على النقد الأجنبي خاصة في بداية عملية التنمية الاقتصادية، ويمثل حجم حصيلة النقد الأجنبي قيدا رئيسيا على حجم الاستثمارات الصناعية التي يمكن إجراؤها، وهذا يتطلب ضرورة توجيه الجهود نحو رفع الإنتاجية الزراعية، وبالتالي تخفيض تكلفة الإنتاج في القطاع الزراعي، الشيء الذي يؤدي إلى توسع الصادرات وبالتالي زيادة حصيلة النقد الأجنبي، على أن لا يعتمد التصدير الفلاحي على منتوج واحد أو عدد قليل من المنتوجات، بل يجب تنويع صادرات المنتوجات الزراعية حتى يمكنها أن تلعب دورا فعالا في توفير النقد الأجنبي، وبالتالي تساهم مساهمة فعالة في تمويل المشاريع التنموية[1].

---

[1] فوزية غربي، مرجع سابق، ص 25

4/ الزراعة كمصدر لليد العاملة، إن التقدم الصناعي وما يترتب عنه من توسع في الخدمات وفي القطاعات الأخرى غير الزراعية، يؤدي إلى خلق طلب متزايد على القوة العاملة، ومن أهم المصادر لتلبية هذا المطلب المتزايد هو القطاع الزراعي، ويكون هذا الأخير مصدرا للقوة العاملة إذا كان هناك ارتفاع في الإنتاجية الزراعية، حيث تنخفض نسبة العمال الزراعيين نتيجة اعتماد أساليب متطورة ومكننة العمل الريفي خاصة في المراحل المتقدمة من التنمية الاقتصادية، وهذا بطبيعة الحال سوف يؤدي إلى ارتفاع ناتج العامل، وبالتالي اتجاه القوة العاملة الزراعية نحو الانخفاض، حيث يتجه الفائض في هذه القوة إلى القطاعات الأخرى. أما إذا كانت كثافة السكان في الريف منخفضة وهناك تحسنا ملحوظا في الإنتاجية الزراعية، فإن مواجهة طلب القطاعات الأخرى من الأيدي العاملة لا يكون من مصدر زراعي، وإذا حدث ذلك فإنه سيكون على حساب القطاع الزراعي. ومهما يكن فإن النسبة الكبيرة من قوة العمل التي تحتاجها القطاعات غير الزراعية المتنامية يجب أن تكون من مصدر زراعي خصوصا في المراحل الأولى من عملية التنمية، لأنه لا توجد هناك مصادر أخرى مؤهلة لتوفير هذا الطلب، على اعتبار أن أغلب السكان في المراحل المبكرة من عملية التنمية يمارسون العمل الزراعي. ومن جهة أخرى، قد تكون الزراعة مصدرا لتوفير اليد العاملة التي تحتاجها القطاعات الأخرى إذا كان نمو السكان الزراعيين يفوق معدل زيادة السكان غير الزراعيين (وهذا الأمر وارد على اعتبار سكان الريف غالبا ما لا يهتمون بمسألة التنظيم الأسري)، حيث يؤدي ذلك إلى تحول من الريف إلى المدينة، وذلك حتى ولو بقيت نسبة السكان الزراعيين دون تغيير، وهذا يقود إلى تناقص نسبي في أهمية الزراعة ضمن التركيب المهني لسكان الدول النامية، وبالتالي الاهتمام أكثر بالقطاعات الأخرى التي تكون دائما في حالة توسع وطلب مستمرين على اليد العاملة.

5/ مساهمة الزراعة في تكوين رأس المال، إن التنمية الاقتصادية المستدامة تتطلب تنمية كل القطاعات وفقا لإستراتيجية متكاملة ومستمرة، ونظرا لأن الزراعة هي النشاط الاقتصادي الأساسي في الدول النامية فإنها تلعب دورا كبيرا في توفير رأس المال الضروري لتطوير وتنمية القطاعات الأخرى. وغير خاف، أن أية دولة تبذل مجهودات من أجل التنمية تكون في حاجة ماسة إلى رأس المال لتمويل مشاريع التنمية، وحتما فإن حاجتها ستفوق إمكانياتها المالية، ماعدا في بعض الدول النفطية أو ذات الثروات المعدنية المعتبرة، حيث تساعدها عوائد ذلك في سد حاجاتها من رأس المال، وهذا لن يؤدي إلى الاستغناء عن الزراعة بل يبقى دورها معتبرا في توفير قسط من رأس المال الضروري لذلك، وخصوصا في المراحل الأولى للتنمية. إن الزيادة في الإنتاجية الزراعية تؤدي إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية، وهذا يعني الزيادة في الأجور الحقيقية للسكان مما يترتب عنه زيادة في نسبة المدخرات التي توجه إلى تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة، وهذه إحدى الطرق التي يسلكها رأس المال في تحوله من الزراعة إلى غيرها من القطاعات الأخرى.

ومن جهة أخرى، يمكن أن يكون القطاع الزراعي مصدرا لتوفير رأس المال وذلك عن طريق فرض الضرائب على القطاع الزراعي وبخاصة الكبير منه، حيث تتولى الدولة استثمار حصيلة تلك الضرائب في تمويل مختلف المشاريع، فمثلا قد "*ساهم القطاع الزراعي الياباني في العشرين سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر (19) بحوالي 80% من إيرادات الميزانية العامة للدولة، كما كانت الضرائب الزراعية هي المورد الرئيسي للتصنيع والتنمية الاقتصادية العامة في روسيا*"[1].

6/ تحسين وضع ميزان المدفوعات: وذلك من خلال زيادة القدرة التصديرية بالنسبة لبعض المواد كالفواكه والخضروات والحمضيات، كما يمكن تحسين القدرة الإنتاجية

[1] عثمان أحمد الخولي ومحمود محمد شريف: مرجع سابق، ص 130

بالنسبة للمواد الأساسية الأخرى والتي تبقى إمكانية الوصول إلى مستوى جيد من الاكتفاء فيها أمرا واردا، إذ أن كل الشروط متوفرة ما عدا تغيير النظرة الثانوية تجاه هذا القطاع والتركيز على سبل الاستفادة بالإمكانيات الهائلة لهذا القطاع.

7/ استيعاب القوة العاملة: وهنا يكون من المفيد التركيز على ضرورة تشجيع الهجرة المعاكسة من المدينة إلى الريف، وتأكيد خطأ فكرة آرثر لويس، حيث تزامن مع سياسات إفقار القطاع الزراعي تزايد معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة وانخفاض نسبة استيعاب القطاع الزراعي للقوة العاملة. كما كانت للظروف الأمنية غير المواتية بالريف خصوصا عاملا مساعدا على الهجرة نحو المدن. غير أن مواصلة سياسات الدعم وما يتمخض عن المخطط الوطني التنمية الفلاحية الذي انطلق منذ سنة 2000 في ظل الاستقرار الحاصل سيشجع على العودة إلى الريف ومواصلة العمل الفلاحي، وسوف يساهم في خلق المزيد من فرص العمل بالأنشطة الزراعية والصناعية والتسويقية المرتبطة بالقطاع الزراعي. وذلك من خلال تجنب الفهم الضيق لأنشطة الاستغلال الزراعي وتجنب تركيز الأنشطة المرتبطة بالقطاع في عدد محدود من المدن، وانتهاج بدلا من ذلك إستراتيجية واسعة لأنشطة الإنتاج والتصنيع والإعداد للتسويق على مستوى القرى والأرياف، مما سيساهم في حل مشكلة البطالة بنوعيها المقنعة والسافرة[1].

8/ الزراعة والفعاليات الاقتصادية المختلفة، إن للزراعة علاقة قوية بمختلف الفعاليات الاقتصادية الأخرى التي تشكل الاقتصاد الوطني لأية دولة، وبخاصة منه القطاع الصناعي، حيث أن استمرار عملية التصنيع يتوقف على توفر الموارد الزراعية الأولية كالصناعات الغذائية والغزل والنسيج وما إلى ذلك. فمثل هذه الصناعات تقوم بتصنيع مواد أولية زراعية، كما تقوم الزراعة بتوفير جزء كبير من العمل ورأس المال الذي

---

[1] المرجع السابق، ص 222.

يتطلبه النمو الصناعي، فهي تلعب دورا هاما في توفير المستخدمات الوسيطة التي يتطلبها معدل زيادة التصنيع، وخصوصا في المراحل الأولى منه، حيث يكون اعتماد الصناعة على المواد الأولية الزراعية كبيرا خاصة وأنها تمثل جزءا هاما من الصناعة في أول مراحل التصنيع. ومن بين المجالات التي تسهم فيها الزراعة في تنمية الصناعات الأخرى، هو كونها سوقا لتصريف الكثير منن المنتجات الصناعية، حيث أن زيادة الإنتاج الزراعي يساعد على زيادة الدخول الزراعية، وهذا بدوره يؤدي إلى توسيع السوق أمام المنتجات الصناعية وزيادة التبادل وتوسيع مجال التسويق، مما يترتب عنه تشجيع تطوير عملية التصنيع؛ خاصة وأنه يمكن التمييز بين نوعين من السلع التي يستهلكها النشاط الزراعي، أولها السلع الإنتاجية التي يستخدمها كأحد عناصر الإنتاج مثل الأسمدة والمبيدات الكيماوية والآلات الزراعية وغيرها من أنواع الصناعات الممكنة؛ وثانيها، السلع الاستهلاكية المعمرة والتي يستهلكها الفلاحون، وهنا يبرز دور الصناعة في تزويد الزراعة بالمستلزمات الضرورية لتطويرها؛ ولهذا فإنه من غير الممكن أن يتقدم القطاع الصناعي بنجاح إلا إذا كان هناك تطورا مماثلا أو بمعدلات أكثر ارتفاعا للقطاع الزراعي.

9/ تطور الصناعات الغذائية: تشكل الصناعة الغذائية تحديدا حلقة وسيطة ضمن بعض الصناعات التحويلية، وهي وإن كانت تشمل التعامل مع المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني، فهي ذات ارتباط وثيق بأساليب عمل أخرى، كالتخزين والنقل والتحضير للمادة الأولية بوسائل فيزيائية أو كيميائية أو كليهما معا، وتبعا لشروط مضبوطة ودقيقة للمحافظة على صنف وخصائص المادة الغذائية. ويبدو أن مثل هذه الصناعات لها علاقة وطيدة بزيادة الإنتاج الزراعي، كما أن لها علاقة بصناعات أخرى متممة، مثل الصناعات الكيميائية وصناعة الحفظ وصناعة التعبئة والتغليف. وتظهر الغاية من إنشاء الصناعات الغذائية في الحفاظ على فائض الإنتاج الزراعي من مواسم الوفرة إلى مواسم الندرة من أجل إدامة توفير الغذاء للمواطنين، وإعطاء قيمة اقتصادية أكبر للمنتجات الزراعية، وبخاصة الموجهة للتصدير، والحفاظ على مستوى محدد من الأسعار، وتأمين الأمن الغذائي على مدار السنة، والسعي لإيجاد مراكز تصنيعية في مناطق الإنتاج

الزراعي (الأرياف والقرى)، وبالتالي الحد من الهجرة من الريف إلى المدينة؛ وتكون المحصلة النهائية هي المساعدة على التطوير الاجتماعي والاقتصادي للبلاد. واللافت أن العلم والتكنولوجيا يلعبان دورا مهما وحيويا في مجال تطور الصناعات الغذائية، ويعتبر استخدام معطيات العلم وترشيد استخدام الوسائل التكنولوجية من أهم عوامل زيادة الإنتاج، وتحسين النوعية وتحقيق اقتصادية المشاريع الزراعية الصناعية، كما أن إعداد الخبراء والفنيين للسهر على مجريات العملية التصنيعية- الزراعية لها دور حاسم في هذا السياق[1].

وبالنسبة للجزائر فإنها تتوفر على جميع مرتكزات إقامة ونمو وتطور الصناعات الغذائية. فمن جهته لعب القطاع الخاص (منذ 1990) الدور الأساسي في تنمية وتطوير مثل هذه الصناعات، كما دعمت وساعدت الحكومات المتعاقبة على إنشاء العديد من الصناعات الغذائية من خلال تقديم القروض والتسهيلات المصرفية والحماية، ومن جهة أخرى ساهمت بصورة مباشرة في إنشاء الكثير من الصناعات الغذائية، وخصوصا في مرحلة ما قبل التسعينيات. ومن أهم الصناعات نذكر: صناعات الحبوب، صناعة الزيوت، صناعة الألبان، صناعة المعلبات الغذائية، صناعة التمور.

وخلاصة القول، فإن إسهامات القطاع الزراعي في مختلف مجالات الاقتصاد يمكن حصرها في المجالات الرئيسية التالية، الإسهام في المجال الإنتاجي وفي المجال السوقي، وفي المجال الموردي وكذلك الإسهام بالمواد الخام[2]. غير أن الملاحظة التي يجب أخذها بعين الاعتبار، أن مثل هذه الإسهامات وغيرها إن وجدت تتفاوت في أهميتها وثقلها بالنسبة لاقتصاد أية دولة تبعا لتوفر الشروط اللازمة لذلك، وأيضا تماشيا ومرحلة التنمية التي وصلها اقتصاد ما، ولكن دون نفي مثل هذه الإسهامات على الإطلاق، إذ أنها تبقى قائمة ولو نسبيا، وتكون نتيجتها النهائية زيادة الدخل القومي ورفع

---

[1] فلاح سعيد جبر: اتفاقيات الغات ونظام الإيزو 9000-9004 وأثرهما على الأمن الغذائي والصناعات الغذائية في الوطن العربي، الجفان والجاني للطباعة والنشر، قبرص، 1996، ص 24.

[2] عثمان أحمد الخولي ومحمود محمد شريف: مرجع سابق، ص 126

مستوى المعيشة للسكان والتي هي من بين الأهداف الرئيسية للتنمية، ولو بوتائر تتباين من دولة إلى أخرى.

المبحث الثالث/ أسباب تخلف القطاع الزراعي في الدول النامية وسبل تطويره:

وضمن هذا المبحث سوف يتم التطرق لما يلي.

المطلب الأول/ أسباب تخلف القطاع الزراعي: وبتحليل الأوضاع الاقتصادية آنفة الذكر، والتي لا تزال تصدق على نسبة كبيرة من الدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية، نجد أن الزراعة في هذه البلدان والتي تشكل حجر الزاوية في الاقتصاد الوطني لتلك الدول لا تزال متخلفة وغير متطورة، ويرجع ذلك إلى العديد من المشاكل والصعوبات التي تواجه الزراعة والتنمية الزراعية، التي يمكن إيجازها فيما يلي:

- أن معظم الأراضي القابلة للزراعة في كثير من الدول ذات طابع صحراوي أو صخري أو أنها مكسوة بالغابات وما إلى ذلك.
- أن كثيرا من البلدان تعاني من قلة مياه ومشاريع الري، فهي تعتمد على سقوط الأمطار التي يصعب التحكم في كمياتها أو مواعيدها أو توزيعها.
- أن الكثير من الأراضي الزراعية قد تفقد خصوبتها نظرا للإهمال وسوء الإدارة فتصبح أراضي غير صالحة للزراعة.
- تدني الإنتاجية الزراعية نتيجة لجهل المزارعين وعدم استجابتهم للإرشاد الفلاحي. مما يترتب عليه تدني خصوبة الأرض وسوء فلاحتها ورداءة أنواع البذور وبدائية الأساليب والطرق الزراعية المتبعة وما إلى ذلك.
- انعدام سياسات سعرية ومالية ملائمة تستطيع استقطاب الأموال اللازمة للاستثمار في قطاع الزراعة من أجل إنتاج زراعي مربح.
- عدم كفاءة أجهزة الإرشاد الفلاحي في توفير النصح والإرشاد لجماهير الفلاحين ومساعدتهم على تنمية زراعتهم وتطوير أساليبهم الزراعية.

- عدم توفر نظام قادر على توفير المتطلبات والمدخلات الزراعية الحديثة إلى الفلاحين في الوقت المناسب وبالسعر المناسب.
- عدم توفر الإمكانيات أو الأموال الكافية، لتعميم برنامج متكامل للإقراض الزراعي يستفيد منه غالبية الفلاحين، بالحصول على القروض الزراعية بشروط ميسورة.
- قلة أو عدم وجود الطرق والمسالك بين المزارع والأسواق مما يعيق وصول الخدمات والتجهيزات اللازمة إلى الفلاحين في حينها من جهة، وتسويق الإنتاج من جهة أخرى[1].

وبالنسبة للدول العربية(ومنها الجزائر) تحديدا، فقد أدت مظاهر التخلف تلك، إلى تراجع نسبي في نسبة الاكتفاء الذاتي، وذلك على الرغم من الزيادة الملموسة في إنتاج جميع المواد الغذائية خلال فترة الثمانينيات؛ إلا أن هذه الزيادة لم تكن كافية لتحسين نسبة الاكتفاء الذاتي في معظم المواد الغذائية، بل أن صورة الاكتفاء الذاتي تراجعت بنسبة كبيرة. وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى اعتماد الزراعة العربية على مياه الأمطار الشحيحة أصلا والمتذبذبة من موسم لآخر، بالإضافة إلى ضعف الاستثمار الزراعي بصفة عامة، وتواضع المستويات التقنية ومعدلات الإنتاجية لمعظم المحاصيل والمنتجات الأساسية[2].

ومما يزيد من تخلف القطاع الزراعي (العربي) عموما، ويعقد من مهمة جسر الفجوة بين معدلات الإنتاج والاستهلاك، ما يلي[3]:

---

[1] محمد رشراش مصطفى: مرجع سابق، ص6

[2] الأمم المتحدة: التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية، نيويورك 2005، ص 39.

[3] علي عبد الرحمن علي: "الزراعة العربية وتحديات القرن الواحد والعشرين"، **المجلة المصرية للتخطيط**، المجلد العاشر، العدد الثاني، 2002، صص 261، 262.

أولا/ الزيادة المطردة في عدد السكان بمعدلات مرتفعة تصل إلى 2.5 % سنويا متجاوزة بذلك المعدل العالمي البالغ 1.7%، مما يتطلب معه زيادة احتياجات السكان من الغذاء والخدمات الاجتماعية الأخرى كالتعليم والصحة وما إلى ذلك. كما أن الزيادة السكانية تضيف عبئا آخر يتمثل في اتساع سوق طالبي العمل؛ ففي السنوات الأخيرة سجلت نسبة البطالة في العالم العربي ما يعادل 11% من قوة العمل، أي نحو 10 ملايين نسمة، من بينهم حوالي 60% من الحاصلين على درجات تعليمية عالية ومتوسطة.

ثانيا/ محدودية الموارد المائية، والتي تعتبر أخطر تحديات المستقبل التي تواجه الدول العربية، إذ يسود الجفاف معظم بلدان المنطقة، حيث تقدر المساحة المروية بنحو 20% فقط من المساحة المزروعة، أما 80% المتبقية من المساحة المزروعة فتعتمد على الأمطار والتي تتصف بعدم الاستقرار. وللعلم، فإن المنطقة العربية تشكل نحو 5% من سكان العالم وتتوفر على 0.9 % فقط من الموارد المائية العالمية؛ ولقد ازداد عدد الدول العربية الفقيرة في الموارد المائية من ثلاث دول عام 1955 وهي البحرين والأردن والكويت، لتصل إلى 11 دولة عام 1990 من بينها الجزائر. ومن المتوقع أن تقع كل الدول العربية تحت خط الفقر المائي مع حلول عام 2025. كما يتوقع أن يصل نصيب الفرد من الموارد المائية في العالم العربي إلى 700 متر مكعب في السنة، وهو أقل من الحد الأدنى لتحقيق احتياجاته الغذائية والتي تقدر بـــ 1000 $م^3$ في السنة. وفي هذا السياق، تعتبر المنطقة العربية من أكثر المناطق التي تفتقر إلى موارد مناسبة من المياه العذبة، حيث أن معظم إمدادات المياه العذبة (بالنسبة للدول المشرقية) تأتي من خارج حدوده القطرية. علما بأن إجمالي الموارد المائية العذبة تقدر بحوالي 10227 مليار متر مكعب، يمثل فيها المورد المطري 22.3% والمورد الجوفي 75.6 %، وهذا المورد الأخير يستغل منه حاليا 0.45% من إجمالي المياه الجوفية العربية، وبما يمثل 0.34% من إجمالي الموارد المائية بالعالم العربي. وبالنسبة للاستعمال وفقا للقطاعات الاقتصادية

المختلفة، تشير الإحصائيات أن متوسط استخدامات المياه بالمنطقة العربية تتوزع كالتالي: 88% للزراعة، و 3% للصناعة و 9% للاستخدام البشري[1]. وحتى تتمكن من تدارك حالة النقص هذه، فإن على الدول العربية أن تستغل مواردها المائية بكفاءة، بالإضافة إلى ضرورة تطوير منتجاتها وبناء قدراتها التنافسية حتى تتمكن من زيادة صادراتها وتوفير النقد الأجنبي لاستكمال احتياجاتها من الغذاء.

ثالثا/ ضعف المستوى العلمي والتكنولوجي، فالدول العربية في مجملها مازالت تعتمد على الخارج كمصدر للتكنولوجيا، وبخاصة منها التكنولوجيا الزراعية في مجال الهندسة الوراثية والتي إن توفرت بما فيه الكفاية سوف تحدث تطورات هائلة في مجال إنتاج الغذاء، وغير ذلك من السلع التي يحتاجها الإنسان. وهذه التكنولوجيات يتحكم في إنتاجها عدد قليل من الشركات العالمية في مجال البذور والأصناف. ويحتاج هذا الوضع من الدول العربية إعادة صياغة خططها البحثية والعلمية وزيادة إنفاقها الضئيل في هذا المجال، حيث أن الدول العربية تخصص فقط 0.4% من الإنفاق العلمي إلى البحث العلمي؛ وللعلم يصل الإنفاق على البحث العلمي 0.2% من الناتج العربي الإجمالي مقارنة بنسبة 1.4% على مستوى العالم.

رابعا/ ويتمثل التحدي الرابع في موقع الزراعة العربية من منظومة عصر العولمة وما تفرضه من منافسة وحرية للتجارة وانتقال عناصر الإنتاج ومنها التكنولوجيا ورأس المال والعمالة. وخصوصا مع تنامي دور منظمة التجارة العالمية (WTO)، وما تفرضه من اتفاقيات متعددة الأطراف، في مختلف المجالات وتحديدا في مجال التخفيضات الجمركية وكل ما له صلة بالاقتصاد الزراعي أساسا. كما أن الشراكة الأورو متوسطية ستترك آثارها على الزراعة العربية تصديرا واستيرادا على المدى البعيد. وهذه المتغيرات على الصعيد الخارجي هي تحديات للزراعة العربية بل للمجتمع العربي كله،

---

[1] المرجع السابق، ص 263.

وتضع أمام جميع الفاعلين سياسيا واقتصاديا خيارات إستراتيجية محددة لعل من أهمها تقوية وتنمية التعاون العربي في مجال الغذاء وغيره في إطار سوق عربية مشتركة. وسنعود بشيء من التفصيل لبعض التحديات التي تواجه الزراعة الجزائرية تحديدا، في الفصل السادس من هذا البحث.

المطلب الثاني/ وسائل تطوير أو ترقية القطاع الزراعي: المتعارف عليه، أن زيادة الإنتاج الزراعي تعتبر ضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية وأنه بدون هذه الزيادة فإن التنمية الاقتصادية تتعثر لتؤثر سلبا على الإنتاج الزراعي وتنتج وضعا غير مقبول كما أشرنا سابقا. وهذه الزيادة في الإنتاج الزراعي ضرورية لمواجهة الزيادة الخطيرة في النمو الديمغرافي والذي تعاني منه أغلب الدول النامية والمتخلفة. وهي لازمة أيضا لتوفير استهلاك عنصر العمل بعد زيادة معدل التطور الصناعي، وأخيرا فإن الزيادة في الإنتاج ضرورية لمواجهة طلب الصناعة المتزايد من المستخدمات الوسيطة ومن رأس المال؛ ولذلك تصبح زيادة الإنتاج الزراعي ضرورة حتمية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا في حقيقة الأمر هو جوهر التنمية الزراعية، وفلسفتها التي تنصرف إلى كافة الإجراءات والتي من شأنها زيادة الإنتاج الزراعي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية.

وفي هذا السياق، يمكن أن نميز بين أمرين في وسائل التنمية الزراعية، يتمثل الأول في إعادة تنظيم العلاقات الزراعية؛ أما الثاني فيتمثل في زيادة الموارد الزراعية المستخدمة[1]. والجدير بالذكر أن التمييز بين الوسيلتين السالفتي الذكر لا يعدو أن يكون منهجا للدراسة فقط، إذ أنهما متشابكتان في الواقع وقلما توجد صورة لإحداهما دون الأخرى. فإعادة تنظيم العلاقات الزراعية، إنما يعتبر في الواقع تمهيدا لتنمية الموارد

---

[1] حازم الببلاوي: التنمية الزراعية، مع إشارة خاصة إلى البلاد العربية، مطبعة النهضة الجديدة، القاهرة، 1967، ص 33.

الزراعية حيث يظهر أهمية زيادة الموارد الزراعية، ومن ناحية أخرى، فإن زيادة الموارد الزراعية لا تتصور دون إعادة تنظيم العلاقات الزراعية.

وتشير الدلائل الواقعية والتاريخية أن النمو الزراعي يتطور وفق وتيرة مقبولة نحو التحسن بالنسبة للدول النامية بصورة عامة، بل أنه قد تجاوز كل الخبرات السابقة وكل التوقعات، فمن الإنجازات البارزة في هذا المضمار أن الهند والفلبين والسعودية مثلا قد أصبحت مكتفية ذاتيا من إنتاج الحبوب الغذائية، وقد تحقق جانب مهم من هذا النمو في إنتاج الأغذية الأساسية، على خلاف ما كان عليه في الفترات السابقة (الاستعمارية)، عندما كان معظم التوسع يحدث في محاصيل التصدير التي تعود بالفائدة على الدولة المستعمِرة، مثل الخمور إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر. ولكن لا يجوز الإفراط في التفاؤل فنظرا للارتفاع السريع نسبيا في عدد السكان، كانت معدلات النمو في حصة الفرد متواضعة، بالنسبة للسلع الغذائية والزراعة عموما، وذلك منذ بداية الستينيات وصولا إلى منتصف الثمانينيات من القرن الماضي. وتواجه إفريقيا خصوصا وضعا صعبا، إذ تعرف القارة في مجموعها ركودا في إنتاجها من الأغذية خلال العقود الأخيرة وبالتالي فقد ازداد اعتماد أغلب البلدان الإفريقية على استيراد الأغذية، وتشير الإحصائيات في هذا الصدد أن عددا كبيرا من سكان البلدان النامية لا يمكن أن يطمئنوا في الحصول على الغذاء الكافي. ففي هذا الصدد تشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن 826 مليون نسمة كانوا يعانون من نقص التغذية في الفترة 1996-1998، منهم نحو 792 مليون نسمة يعيشون في البلدان النامية[1]. وربما يكون هناك الآن عشرة أمثال أو ما يفوق ذلك يواجهون وضعا تغذويا غير مضمون، لأن عدم استقرار الإنتاج الذي يرجع أساسا إلى الظروف المناخية يهددهم بخطر حدوث عجز في الأغذية. وسوف يستمر السباق للحفاظ على إمدادات الأغذية في البلدان النامية متفاوتا أو يفوق

[1] www. Fao.org/docrep. 29/06/07 16h.50m..

نمو السكان، ومن المرجح أن تزداد سرعة وحدة هذا السباق مع استمرار التطور. يضاف إلى ذلك أن الطلب على الغذاء سوف ينمو مع ارتفاع الدخل؛ وسيكون استمرار نمو الإنتاج لمقابلة هذه الضغوط أكثر صعوبة، نظرا لأن جانبا كبيرا من أفضل الأراضي ومعظم موارد المياه التي يمكن الوصول إليها هي الآن مستغلة بالفعل، وسوف تتناقص خصوبتها تدريجيا.

وإذا كانت الزراعة في معظم البلدان النامية تعتبر النشاط التقليدي الأساسي، فهي كذلك تبقى المفتاح إلى التنمية المستدامة للاقتصاد العصري، والتجارب العديدة تثبت بأن النمو الاقتصادي قد سار بالتوازي مع التقدم الزراعي. وعليه يكون الركود في الزراعة هو التفسير الأرجح لضعف الأداء الاقتصادي، وبالمقابل فإن ارتفاع الإنتاجية الزراعية كان أهم العوامل المصاحبة لنجاح التصنيع، ولهذا يجب العمل على تطوير القطاع الزراعي وترقيته باستمرار؛ حيث أن قطاع زراعي مزدهر سوف يؤدي وظائف بالغة الأهمية في تدعيم الاقتصاد الكلي (أنظر مساهمات الزراعية في التنمية).

ونظرا لما للقطاع الزراعي من أثر كبير في اقتصاديات الدول النامية، فلقد تزايد الاهتمام به ليصبح الركيزة الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث أن تطوير الزراعة في حقيقة الأمر هو تطوير للاقتصاد، وانخفاض الأداء في القطاع الزراعي يؤثر سلبا على نمو الاقتصاد ككل. ولهذا فإن إتباع سياسات فعالة لتطوير القطاع الزراعي سيكون بالضرورة مرتبطا ومؤثرا في تحقيق الأهداف الاجتماعية لزيادة العمالة والدخول النقدية لصغار الفلاحين؛ والتركيز على الزراعة سيعطي دفعة قوية للتصنيع الزراعي، حيث الميزة النسبية للدول النامية، وتعطي صناعات إحلال الواردات مجالا جيدا للتوسع الصناعي. ولكي يلعب القطاع الزراعي دوره كاملا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية يجب العمل على:

§ إتباع سياسة زراعية واضحة.

§ صيانة الموارد الطبيعية.

§ العمل على إقامة خدمات التنمية الأساسية والكافية من هياكل ووسائل مختلفة من نقل وتخزين ومحطات بحوث، وهذا يستدعي زيادة كبيرة في حجم الإنفاق الاستثماري.

§ توفير المدخلات الزراعية المحسنة من أسمدة ومبيدات وطاقة محركة...الخ.

§ توفير الخبرة والأيدي العاملة المدربة لتنفيذ وإدارة مشروعات التنمية الزراعية، بما يعود بالفائدة على الجميع.

§ معالجة مسألة علاقات الإنتاج في الزراعة والعمل على رفع مستوى الإنتاج بما يتفق ومصلحة الاقتصاد الوطني.

§ تحقيق التكامل بين مختلف فروع النشاط الزراعي.

§ تدعيم التنمية التسويقية داخليا وخارجيا، واعتبار التسويق عملية مهمة مكملة للإنتاج، من أجل إشباع حاجيات المستهلك، مع التقليل من التكاليف.

§ توسيع مجالات الاستفادة من نتائج البحوث في المجال الزراعي[1].

المبحث الرابع/ واقع الإنتاج الزراعي في الدول النامية: وضمن هذا المبحث سنتطرق لما يلي:

المطلب الأول/ تباين معدلات الإنتاج الزراعي في العالم: إن عالم اليوم يعرف الكثير من التناقضات، فهو عصر العلم والتكنولوجيا والمعلوماتية، وهو العالم الذي يقارب الست مليارات نسمة، كما أنه عالم دول الشمال الذي يضم ربع البشرية حيث معدل دخل الفرد فيها يفوق الثلاثين ضعفا منه دخل الفرد في دول الجنوب، وعالم دول الجنوب حيث المعاناة بكل أبعادها، وبخاصة في مجال توفير الغذاء للمواطنين بالكم والكيف المطلوبين. إن هذا العالم الراهن له خصائص مميزة من النواحي الاقتصادية والتقنية

[1] محمد رشراش مصطفى (تحرير): مرجع سابق، ص 7.

والثقافية والحضارية، لها من الإيجابيات بقدر مالها من السلبيات؛ ففي حين وفر مرفق العلم للإنسانية وسائل وأدوات ومعارف أدت إلى زيادة إنتاج وتحسين الإنتاجية بالنسبة للمنتجات الزراعية الغذائية بشقيها النباتي والحيواني، فإن دخول العالم عصر العلم والتكنولوجيا واستفحال ظاهرة القطبية الأحادية ضمن منظور العولمة، أحدث تغييرا جذريا في الكثير من المعايير، بحيث لم تعد مناطق دول الجنوب هي المناطق التي تعتمد عليها دول الشمال في توفير ما تحتاجه لتعيش وتزدهر، وبخاصة من النواحي الغذائية؛ وإنما أصبح على دول الشمال أمام كثرة التوترات والحروب أن تجد لذاتها مكتنزاتها الذاتية من مقومات بقائها، وأولها غذاؤها. فعملت أولا على زيادة الإنتاج من مواردها الطبيعية كأساس لا غنى عنه، ثم سعت ثانيا إلى إيجاد حلفاء اقتصاديين تتكامل معهم في سد النقص الذي تعانيه، وثالثا، في إيجاد مخزون غذائي لها يقيها شر الويلات الطبيعية أو الويلات الإنسانية، وهي ممكنة، وقد تحدث في أية لحظة.

ولتفادي الوصول إلى هذه الوضعية، فقد أصبح إنتاج الغذاء يتسم بسمات عصرنا الراهن، حيث التوسع في استخدام مرافق العلم والتكنولوجيا، والتوسع في الإنتاج الكبير، وتحسين الإنتاجية، والمشاريع العملاقة، والشركات عابرة القارات ومختلف أنواع الاحتكار، حتى وصل إلى حد استخدام الغذاء كأحد الأسلحة التي تمتلكها قوى الاحتكار العالمية (مثلما حدث ضد العراق وفلسطين وكوريا الشمالية)، والتلويح بذلك في كثير من الأحيان؛ وتم تصنيف دول العالم وفقا لهذه الاعتبارات.

ففي حين قسمت دول العالم إلى دول الشمال ذات الوفرة الإنتاجية، ودول الجنوب ذات الندرة والحاجة؛ أصبحت سلع غذائية كالحبوب واللحوم والبيض والألبان والزيوت النباتية، سلع تهيمن عليها دول الشمال وغزيرة الإنتاج والفائض عن الاحتياجات في مجتمعاتها ذات القدرات الخارقة على دعم الأسعار وتحديدها وتصدير ما تشاء منها؛ وأصبحت دول الجنوب دول الحاجة إلى الاستيراد بمعدلات متزايدة، تغرق أكثر فأكثر

في مستنقع التبعية الغذائية والمديونية. وكان سعي دول الجنوب لتغيير المعادلة (النظام الاقتصادي الدولي الراهن) أو إيجاد معادلة تضمن حقها وحقوق الآخرين، فعبأت كل طاقاتها الممكنة، من أجل زيادة إنتاجها الغذائي، كما عملت على إيجاد مخزون من ذلك الغذاء لتتجنب تبعات التقلبات الممكنة الحدوث[1].

ومع ولادة منظمة التجارة الدولية واعتماد نظام الجودة المتكاملة زادت هيمنة دول الشمال على مقدرات الإنتاج الغذائي على المستوى الدولي. وأصبحت الدول النامية لا تقوى على منافسة الدول المتقدمة سواء في أسواقها الداخلية أو في الأسواق العالمية. فانضمام الدول النامية إلى المنظمة في ظل الخصائص الإنتاجية والتسويقية القائمة بقطاع الزراعة تحديدا وفي ظل السياسات الضريبية والاتفاقية والائتمانية المطبقة سيؤدي إلى آثار سلبية[2] أكثر من الآثار الإيجابية.

ولهذا فإن المتأمل لأوضاع القطاع الزراعي في الدول النامية عموما والعربية خصوصا يلاحظ التخلف النسبي له وذلك نظرا لانخفاض حجم الاستثمارات الموجـه إلى هـــذا القطاع رغـم أهميته في الاقتصاديات العربية، ومن ثم كان لزامـاً علـى حكـومات الـدول العربية أن تتخذ إجراءات مشجعة لزيادة الاستثمارات في هذا القطـاع الحيـوي والهام، حتى تستطيع توفير الغذاء لسكانها دون ضغوطات أيّا كانت طبيعتها.

إن ظهور مشكلة الغذاء العالمية في السبعينيات من القرن الماضـي، والطلـب المتزايـد على المنتجات الزراعية الغذائية، وتحسن مستويات الدخول بالنسبة لبعض الفئـات، أدى بالدول النامية ومنها الدول العربية إلى المعاناة من مختلف أشكال النقص مـن الإنتـاج الزراعي في المجال الغذائي، بعدما كانت هذه الدول شبه مكتفية ذاتيـا بالنسـبة لمعظـم السلع الغذائية في مطلع السبعينيات، وهذا ما أدى إلى زيادة قيمة الفجوة الغذائية، وأصبح

---

[1] فلاح سعيد جبر: مرجع سابق، ص. 16.

[2] محمد عمر حماد أبو دوح: مرجع سابق، ص10

توفير الغذاء لتحقيق الأمن الغذائي قضية رئيسية وهدفا استراتيجيا تسعى كل الدول إلى تحقيقه، وتزداد أهمية هذه القضية في ظل ما يشهده العالم اليوم من تحولات وتغييرات جوهرية على الساحة السياسية والاقتصادية والتجارية، الشيء الذي يتطلب ضرورة تكامل الجهود (ضمن منظومة دول الشمال أو العربية أو الجهوية) لاستغلال الموارد المتاحة لزيادة إنتاج السلع الغذائية وتوفير الغذاء للمواطنين.

وبلادنا العربية وفي مقدمتها الجزائر كجزء من دول الجنوب، تعد من أكثر مناطق العالم احتياجا لاستيراد العديد مما تحتاجه من غذاء لمواطنيها من الخارج؛ إنها تعيش حالة غذائية خطيرة، فلقد تخطت مرحلة العجز الغذائي لتصل إلى مرحلة الانكشاف، وهذا الانكشاف الغذائي له أسباب عديدة، وهو لا يشمل سلعة معينة، بل يشمل سلعا عديدة، أولها الحبوب، وبخاصة القمح، مرورا باللحوم والألبان والزيوت النباتية والسكر وغيرها، وكلها تعتبر من السلع الغذائية الإستراتيجية، ذات الاستهلاك الواسع. وفي ظل الاهتمام المتزايد بالبيئة خلال العقدين الأخيرين، والذي انعكس في صور شتى من أبرزها عقد المؤتمرات والندوات على صعيد الأمم المتحدة وعلى مستوى الأقطار، أين أصبح موضوع البيئة والتنمية المستدامة هو محور اهتمام الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، يصبح لزاماً على الدول العربية لكي تتجاوز هذه الحالة، أن تكون تنميتها الزراعية تنمية مستدامة تراعي الجوانب البيئية وكذا نصيب الأجيال القادمة من الثروة؛ وذلك حتى يتسنى لها الاعتماد على مقدراتها الداخلية، دون حاجة للاستيراد الإجباري، والذي يفرض عليها شروطا هي في غنى عنها.

المطلب الثاني/ الزراعة وتعزيز الأمن الغذائي في البلدان النامية:

قبل الخوض في تفاصيل هذا المطلب ينبغي أولا وقبل كل شيء تحديد مفهوم الأمن الغذائي، حيث يقصد به "*قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد*

الشعب، وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام"[1]. وتبعا لهذا التعريف يمكننا التمييز بين مستويين للأمن الغذائي: أحدهما مطلق، وآخر نسبي. فالأمن الغذائي المطلق يعني **إنتاج** الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل. ومن الواضح أن مثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي توجه له انتقادات كثيرة إضافة إلى أنه غير واقعي، كما أنه يُفَوِّت على الدولة المعنية إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية.

أما الأمن الغذائي النسبي، فيعني قدرة الدولة على **توفير** السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا، وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات **بانتظام**. وبناء على هذا التعريف الجزئي الأخير فإن مفهوم الأمن الغذائي النسبي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية، بل يقصد به أساسا توفير المواد اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها البلد المعني بميزة نسبية تؤهله لتأمين الغذاء بالتعاون أو التبادل مع دول أخرى؛ وبالتالي فإن المفهوم النسبي للأمن الغذائي يعني تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين.

وتأسيسا على ما سبق يمكن تقسيم الدول تبعا لمستوى أمنها الغذائي إلى عدة أنواع[2]:

1. **دولة** تمتلك الموارد الطبيعية الزراعية وتتوفر فيها الموارد المالية اللازمة لاستغلالها، فهي بذلك تعد من البلدان التي تتمتع بالأمن الغذائي المستدام Sustainable Food Security، حيث أن معظم الاحتياجات الغذائية، إن لم تكن كلها، تُنتج محليا ولا يوجد ما يهدد الأمن الغذائي.

2. **دولة** لا تمتلك الموارد الطبيعية الزراعية ولكنها تمتلك الموارد المالية، وبالتالي فهي تمتلك القدرة على استيراد احتياجات مواطنيها الغذائية من الخارج، وتأتي في مقدمتها دول الخليج العربي. ومثل هذا النوع من البلدان يتمتع بالأمن الغذائي

---

[1] محمد السيد عبد السلام: الأمن الغذائي للوطن العربي، دار المعرفة، الكويت، 1998، ص 90.

[2] الطيب منير: "الأمن الغذائي العربي ومحدداته: السودان نموذجا"، **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب**، المجلد 17، عدد 34، ص 302.

مادامت تعيش مناخا إقليميا ودوليا سلميا وتعاونيا، على افتراض أن يتقيد المجتمع الدولي ويتمسك بالقيم الإنسانية وعدم استخدام الغذاء كسلاح للضغط أو لحسم الخلافات السياسية بين الدول والمجتمعات (غير أن هذه المبادئ لا يلتزم بها الجميع، وخير مثال على ذلك الحضر الإسرائيلي تجاه دولة فلسطين المحتلة).

3. **دولة** تمتلك الموارد الطبيعية الزراعية ولكنها لا تتوفر على الموارد الاقتصادية اللازمة لاستغلالها ولعل السودان خير مثال على ذلك. فهي بذلك تفتقر إلى الأمن الغذائي في المدى القصير وربما في المدى المتوسط، ويتحقق أمنها الغذائي بصورة مستدامة متى ما توفرت الموارد المالية اللازمة والإرادة السياسية لاستغلال مواردها الطبيعية الزراعية.

4. **دولة** لا تملك الموارد الطبيعية وتفتقر إلى الموارد المالية والاقتصادية التي تمكنها من استيراد الاحتياجات الغذائية، وهذا النوع من البلدان هي التي تعاني مشاكل حقيقية في أمنها الغذائي على المديين القصير والبعيد، وتدخل ضمن هذه المجموعة أغلب دول الجنوب وبخاصة منها معظم الدول الأفريقية.

من خلال هذا التصنيف يبدو أن الجزائر لا تصنف ضمن أي منها، وهذا أمر مثير للحيرة، فهي من الناحية الموضوعية يمكن أن تدخل ضمن المجموعة الأولى على اعتبار أنها تتوفر على الأراضي الزراعية والموارد المائية النسبية ووجود مساحة شاسعة تضم أقاليم مناخية متباينة (صحراوية، شبه صحراوية، معتدلة...الخ)؛ كما أنها تتمتع بمستوى اقتصادي – مالي ملائم (على الأقل في الآونة الأخيرة منذ بداية الألفية الثالثة)، إلا أنها تبقى رهينة ما قد تستورده من الخارج بأسعار مرتفعة، وتزداد كمية ما تستورده من الغذاء بحيث تصبح قدراتها المالية منهكة، لكن من الممكن تجاوز هذا الخلل بتعبئة العنصر البشري وتحفيزه على العمل، من أجل خلق ثروة اقتصادية محلية.

وبصورة عامة، فإن المعايير المستخدمة لتحديد مستوى الأمن الغذائي لأي بلد يمكن حصرها فيما يلي:

- نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الإستراتيجية، ذات النمط الاستهلاكي السائد.
- نسبة قيمة صادرات الإنتاج الزراعي إلى وارداته.

- نسبة قيمة واردات السلع الزراعية بالنسبة لإجمالي الواردات.
- مقدار مساهمة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلي.
- متوسط حصة الفرد من قيمة الإنتاج الزراعي.
- نسبة المخزون الغذائي إلى الاستهلاك السنوي[1].

هذا وبالرغم من التحسن الذي طرأ على إنتاج الغذاء منذ بداية الثورة الخضراء Green Revolution في بداية السبعينيات من القرن الماضي، والتقلص النسبي لعدد السكان المهددين بعدم الأمن الغذائي (مع اتساع خارطة الفقر في العالم)، إلا أنه مازال هناك ما يزيد عن 800 مليون نسمة يمثلون 18% من سكان العالم النامي يواجهون مشكلة عدم الأمن الغذائي، و ما يفوق عن 166 مليون طفل يعانون من سوء التغذية، و10 ملايين طفل يتحولون سنويا إلى معاقين عقليا وجسديا بسبب سوء التغذية، وما بين 5-7 ملايين طفل يموتون سنويا بسبب أمراض مرتبطة بسوء التغذية[2]. ولتحسين مستوى الأمن الغذائي في أي بلد يجب الاهتمام بثلاثة جوانب رئيسية، مرتبطة ببعضها البعض، وهي:

أ/ كفاءة إنتاج المحاصيل الغذائية.

ب/ وجود الهياكل الأساسية لتوفر الأمن الغذائي من حيث: التخزين، والنقل والمعلومات المتعلقة بإنتاج المحاصيل الغذائية وأسعارها.

ج/ سهولة التجارة الخارجية واستقرار الأسواق العالمية للأغذية[3].

هذا ويختلف دور الزراعة في تعزيز الأمن الغذائي في البلدان النامية اختلافاً جوهرياً عنه في البلدان المتقدمة، نظرا لتباين مستوى التقدم الاقتصادي في كليهما، غير أن هذه الحقيقة لا تعترف بها على الإطلاق اتفاقية الزراعة في شكلها الحالي. ومن هنا كانت المناداة بضرورة السماح للبلدان النامية، وبخاصة تلك التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، بهامش من المرونة يتجاوز تلك المبادئ والشروط التعجيزية التي تضمنتها

[1] المرجع السابق، صص 303، 304.

[2] المرجع السابق، ص 304.

[3] المرجع السابق.

اتفاقية الزراعة، وذلك حتى يتسنى لمثل هذه البلدان مـن تطـوير نشـاطها الزراعـي، وبالتالي تستطيع تلبية أهم احتياجاتها في مجال الغذاء.

وفي هذا الصدد تشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن 826 مليون نسمة كانوا يعانون من نقص التغذية خلال الفترة 1996-1998، منهم نحو 792 مليون نسمة يعيشون في البلدان النامية. وعلى الرغم من أن هذا الرقم قد انخفض بنحو 40 مليون نسمة فيما بين فترة 1980-1982 وفترة 1995-1997 (أي أنه كان يقدر بـــ 826 + 40=866 مليون نسمة)، فإن هذا التحسن لم يكن متوازناً، فقد كان يُعزى إلى انخفاض عدد من يعانون من نقص التغذية بنحو مائة مليون نسمة في 37 بلداً في الوقت الذي ارتفع عددهم بنحو 60 مليون نسمة في بقية البلدان. وعلى الرغم من زيادة توافر الأغذية المخصصة للاستهلاك البشري المباشر بنسبة 19% فيما بين 1960 و1994-1996، كان هناك تفاوتا شديدا فيما بين البلدان. وعلى سبيل المثال، فإن نصيب الفرد من إنتاج الأغذية في البلدان الأقل نمواً اتجه نحو الانخفاض على مدى السنوات الأربعين الماضية بينما ارتفع بنسبة 40 في المائة في البلدان النامية ككل. وفيما بين 1980 و 1996، انخفض نصيب الفرد في 29 بلداً من البلدان الأقل نمواً وعددها 42 بلدا[1]. وفي سياق متصل تتوقع ذات المنظمة أنه خلال السنوات العشرين بين 1990 و 2010 سوف ينخفض معدل النمو في الإنتاج الزراعي العالمي إلى نحو 1.8% سنويا مقارنة بنحو 2.3% سنويا في السنوات العشرين السابقة لهذه الفترة[2].

وعلى ضوء التحليلات التي أجريت على العوامل الرئيسية التي تكمن وراء هذه الاتجاهات، فإنه لا يمكن تحقيق تقدم ملموس في دفع عجلة النمو الاقتصادي، والتخفيف

---

[1] www. Fao.org/docrep. 29/06/07 16h.50m.

[2] محمد السيد عبد السلام: مرجع سابق، ص 34..

من حدة الفقر وتعزيز الأمن الغذائي في معظم الحالات، دون النهوض بإمكانيات القطاع الزراعي، وزيادة مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية العامة.

ومما لاشك فيه أن التحسينات المتوقعة في نظام الحوافز التي تقدم للمنتجين في البلدان النامية، من أجل تحسين إمكانيات التنمية الريفية، تبرر جزئياً تحرير التجارة؛ غير أنه ليس من المحتمل أن يكون لذلك تأثيرا إيجابيا مباشرا بالنسبة لبعض البلدان النامية، بسبب معوقات العرض وعدم قدرة المنتجين فيها على الاستفادة من الفرص التجارية الجديدة بخوض المنافسة في أسواقهم، أمام الواردات التي مازال بعضها يستفيد من الدعم وغير ذلك من الممارسات الأخرى غير التنافسية.

وقد أوضحت تجارب التنمية بما لا يدع مجالاً للشك، أن انتشار الفقر وانعدام الأمن الغذائي بالمناطق الريفية في البلدان النامية، هي من نتائج استراتيجيات التنمية الخاطئة والتي تغاضت عن أهمية تنمية القطاع الزراعي، وخصوصا فيما يتعلق بإنتاج الأغذية الأساسية التي يحتاجها السكان. كذلك أظهرت التجارب أن تعزيز الأمن الغذائي في البلدان النامية، يتطلب مجموعة من السياسات يتم إعدادها بعناية، ومستمدة من الواقع تعالج بطريقة مرنة ومتكاملة جوانب العرض والتوزيع والاستهلاك في السلسلة الغذائية؛ ولكي يتسنى تعزيز الأمن الغذائي ينبغي على الدول النامية مراعاة التدابير التالية:

• **دعم الأسعار**، ويتم دعم الأسعار إما عن طريق التدابير الحدودية وحدها أو الربط بين التدابير الحدودية وبعض ترتيبات الأسعار المحلية مثل تحديد الأسعار الدنيا المضمونة، وأسعار التجزئة المستهدفة، وغيرها. وتبعاً للربط بين التدابير الحدودية والسياسات السعرية المحلية، يمكن أن تجد بعض الفئات الاجتماعية المختلفة أن أمنها الغذائي يتأثر بشكل مختلف؛ فنجد مثلا أن بعض الترتيبات التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في السوق المحلية تفيد المزارعين وتضر بالمستهلكين (والعكس صحيح). وعليه فإنه من الممكن التقليل من تأثير ذلك عن طريق سياسات دعم الأسعار الموجه نحو فئات معينة (مثل

صرف الأغذية بالبطاقات، وإقامة المحلات التي تبيع بأسعار منصفة، وتدابير تحويل الدخل إلى الفقراء، ووضع آليات للبيع بالتقسيط لبعض الفئات ...الخ)، غير أن ذلك يكون على حساب تكلفة كبيرة تتحملها ميزانية الحكومة، وهذا ما لا تستطيعه معظم البلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي؛ كذلك فإن تثبيت الأسعار العالمية بالنسبة للمستهلكين، مع تقديم الدعم للمزارعين يفرض ضغوطاً مماثلة على ميزانية الحكومة، وإن كان من الممكن أحياناً تعويضها إلى حد ما في حالة المواد الغذائية المستوردة من الإيرادات الناتجة عن رسوم الواردات. ولا يختلف الوضع بالنسبة للمنتجات التصديرية عن الوضع الخاص بالبضائع المستوردة؛ فكثيراً ما كانت الضرائب تُفرض على الصادرات في الماضي للمساعدة في الإبقاء على الأسعار المحلية؛ ولكن ذلك يكون عادة على حساب مصلحة المزارعين الذين يكونون في كثير من الحالات أكثر فقراً من سكان المناطق الحضرية. وعلى النقيض من ذلك، فإن السياسات التي تعزز الصادرات عن طريق الدعم يمكن أن تزيد من دخل المزارع وإن كان ذلك على حساب الميزانية الحكومية والمستهلكين. ويمكن استخدام دعم الصادرات في تعزيز النفاذ إلى الأسواق فضلاً عن أنه يعد خياراً مفيداً في التخلص من الفوائض غير المعتادة التي تحدث في السنوات التي يجود فيها المحصول[1].

• **دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي،** كثيراً ما يستخدم دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي في تعويض انخفاض الأسعار التي يحصل عليها المنتجون. والمعتاد هو أن يشمل الدعم بنوداً مثل الأسمدة، والبذور والوقود. ويعد توفير الدعم الحكومي من خلال الإعانات العامة المناسبة من الأدوات المشروعة والضرورية لتصحيح جوانب الفشل في الأسواق ومواجهة المنافسة المُجحفة. فبالنسبة للعديد من البلدان النامية نلاحظ أن النمو الزراعي المستدام قد تحقق ولو نسبيا عن طريق الربط بطريقة حكيمة بين دعم مستلزمات الإنتاج (دعم أسعار الأسمدة، وخطط الائتمان، ودعم سعار الوقود وإدارة المياه)، وسياسات تسعير

[1] www. Fao.org/docrep. 29/06/07 16h.50m.

المنتجات والتدابير الحدودية. ومن جهة أخرى فقد استخدمت بعض البلدان سياسات الأسعار بكفاءة في تشجيع الأخذ بالتكنولوجيات الجديدة أو تنويع الإنتاج الزراعي بإدخال محاصيل زراعية جديدة من أجل تحسين القدرات الإنتاجية. وعلى الرغم من أن أشكال الدعم هذه أقل كفاءة من المدفوعات المباشرة التي تُقدم للمزارعين، فمن الممكن أن يكون لها مكانا مهما في أية إستراتيجية للتنمية. وما لم يكن هذا الدعم موجهاً بعناية وصرامة نحو الفئات المحتاجة فعلا، فإنه يمكن أن يتخطى المنتجين الصغار (عن قصد أو دون ذلك)، وعندئذ قد تكون التحويلات غير اقتصادية لأنها تذهب لصالح الفلاحين المقتدرين؛ ولهذا تعد حماية مستويات المعيشة في الريف خصوصا، من المنافسة المُجحفة والتقلبات الشديدة في الأسواق العالمية والمحلية ضرورية أيضاً لتحقيق التنمية؛ ولهذا ينبغي حماية مستويات معيشة صغار المزارعين في الريف بإتباع تدابير الحماية الحدودية من أجل التخفيف من حدة التأثيرات السلبية الناجمة عن دعم استيراد مستلزمات الإنتاج الزراعي والتقلبات التي تطرأ على الأسعار في الأسواق العالمية.

• **التدخل لتصحيح جوانب القصور التنظيمية**، ويكون التدخل حيثما لا تعمل الأسواق بشكل جيد، كما هو الحال عند الافتقار إلى المعلومات الخاصة بالأسواق، أو وجود احتكار لعمليات الشراء والبيع، أو وجود تدخل سياسي، بحيث لا تتحقق الاستجابة المتوقعة من جانب العرض؛ وفي مثل هذه الحالات يتطلب الأمر إنشاء أو تعزيز المؤسسات التي تنظم حصول صغار المنتجين على مستلزمات الإنتاج الزراعي وتسهيل دخولهم إلى أسواق بيع المنتجات مما يؤدي إلى تكلفة منخفضة نسبيا على الحكومة. وغالبا ما تكون مرونة في حيازة الأراضي وتدعيم مؤسسات التمويل لها كبيرة الأهمية، حيث تساعد حيازة الأراضي على الحصول على مزيد من الأراضي المنتجة والاستثمار في الأرض وتحسين القرارات التي تتخذ بشأن استغلالها وزيادة الربط بينها وبين الاستهلاك، بينما تساعد مؤسسات التمويل الريفي على تشجيع الاستثمار، وخصوصاً

بالنسبة لمستلزمات الإنتاج الموسمية. وعموماُ، فإن توفير المؤسسات المرنة، والأطر التنظيمية والتدريب هي أمور ممكنة حتى وإن تطلبت إعانات في البداية.

يتضح من المناقشة السابقة وجود مجموعة من أدوات السياسات التي يمكن استخدامها في زيادة الإنتاج من أجل دعم أهداف الأمن الغذائي في البلدان النامية. ويتم ذلك بالتركيز على تحديد آليات زيادة الدعم للإنتاج المحلي، بمحاولة التخفيف من حدة المعوقات الداخلية القائمة، والإبقاء، في نفس الوقت، على خيار استخدام التدابير التي تنطوي على تكلفة أعلى في حالة توافر الموارد التي تغطي ذلك في المستقبل. وموازاة مع ذلك يبدو أن معظم السياسات لها بعض التأثير على حجم التجارة إمّا بشكل مباشر، أو عن طريق زيادة الحوافز للمنتجين المحليين، من أجل تحسين قدرات الإنتاج، والتصدير.

نستخلص مما سبق أن القطاع الزراعي يعتبر أهم القطاعات في اقتصاديات الدول النامية، وذلك لمساهماته البالغة الأهمية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية عموما؛ فالزراعة هي أول الأنشطة الاقتصادية وبدونها لا يمكن أن تقوم للحياة قائمة، ولهذا فقد أصبحت زيادة الإنتاج الزراعي ضرورة حتمية حتى تساهم الزراعة بإيجابية في مجالات عديدة في التنمية الاقتصادية، فكونها مصدرا رئيسيا للمواد الغذائية وغيرها من المواد، فالزراعة أيضا مسؤولة عن إمداد سكان الاقتصاديات الأخرى غير الزراعية بالغذاء والكساء، بالإضافة إلى إمداد القطاعات الأخرى بكثير من المواد الإنتاجية مثل رأس المال والمواد الأولية والموارد البشرية التي تحتاجها؛ ولهذا فإن تخلفها يعطل تَقدم القطاعات الاقتصادية الأخرى. فالزراعة في أي اقتصاد معين يمكن أن تساعد في دفع عجلة التنمية، وبالتالي التقدم الاقتصادي، كما يمكن أن تكون عكس ذلك، إذا لم تنل العناية والاهتمام الكافي. والملاحظ أن الزراعة في أغلب الدول النامية ما تزال متخلفة وغير فعالة، حيث أنها لم تكن تحظى بقدر كاف من الاهتمام في مشاريع التنمية

الاقتصادية، حيث ساد الاعتقاد بأن تنمية الصناعة هو العامل الفعال في عملية التنمية الاقتصادية، وأن التقدم هو حالة مرادفة للتصنيع. وعليه، فإن الواقع الذي تعرفه الزراعة في الدول النامية ليس على ما يرام؛ فإن كان هذا القطاع يتميز عن غيره من القطاعات الإنتاجية الأخرى، من حيث طبيعته ودوره في التنمية، فإنه كذلك يعرف مشاكل ومعوقات صاحبت جهود التنمية الزراعية في مثل هذه الدول، بحيث ساهمت في إضعاف دوره التنموي. وهذا ما سوف يتم تفصيله من خلال التركيز على الجزائر لاحقا.

الفصل الثاني

السياسات الزراعية في الدول النامية

و

في الجزائر

الفصل الثاني/ السياسات الزراعية في الدول النامية وفي الجزائر

المبحث الأول/ أهمية السياسة الزراعية...

المطلب الأول/ ماهية السياسات الزراعية

المطلب الثاني/ السياسات الزراعية في الدول النامية والعربية

المبحث الثاني/ مضامين السياسات الزراعية وأهدافها

المطلب الأول/ السياسة السعرية الزراعية

المطلب الثاني/ السياسة التسويقية الزراعية

المطلب الثالث/ السياسة الهيكلية الزراعية

المبحث الثالث/ السياسات الزراعية في الجزائر قبل التحول نحو اقتصاد السوق

المطلب الأول/ التسيير الذاتي

المطلب الثاني/ الثورة الزراعية

المطلب الثالث/ سياسة الإصلاح الزراعي في مرحلة الثمانينيات.

المبحث الرابع/ أهم **السياسات الزراعية منذ مطلع التسعينيات**

المطلب الأول/ الإطار العام (*الفلسفة الاقتصادية*) للسياسات الزراعية في عقد التسعينات.

المطلب الثاني/ برنامج التكيف الهيكلي

المطلب الثالث/ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

الفصل الثاني/ السياسات الزراعية في الدول النامية وفي الجزائر

نظرا لاختلاف السياسات من دولة لأخرى، وحتى داخل الدولة الواحدة، فقد تختلف من مرحلة لأخرى، لذلك سوف نركز على بعض التعاريف العامة والمبادئ الأساسية المشتركة، ثم نخصص النقاش حول أهم السياسات الزراعية في الجزائر، وبخاصة تلك التي تتزامن مع المجال الزمني للدراسة الراهنة.

المبحث الأول/ أهمية السياسة الزراعية

المطلب الأول/ ماهية السياسات الزراعية:

1-1/ تعريف السياسة الزراعية: *" إن السياسة الاقتصادية هي عبارة عن خطة محددة تستهدف تحقيق هدف معين في فترة زمنية معينة، كما أنها قد تستهدف مجموعة من الأهداف في فترة زمنية معينة. فقد تستهدف السياسة الاقتصادية لمجتمع ما تحقيق الاستقرار الاقتصادي ....كما تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والتي تعني زيادة الناتج القومي الفردي بما يحقق أعلى مستوى لمعيشة السكان... وتتضمن السياسة الاقتصادية مجموعة من السياسات الصناعية والزراعية والخدماتية وغيرها"*[1]. وبوصفها جزء من السياسة الاقتصادية، تعرف السياسة الزراعية بأنها فرع رئيسي للسياسة الاقتصادية العامة، يتم رسمها وإعدادها وتطبيقها في القطاع الزراعي، ويتم التنسيق والتكامل بينها وبين غيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق أهدافها المسطرة. وتهدف السياسة الزراعية إلى تحقيق هدفين أساسيين ويتضمن الهدف الأول في تحقيق الإشباع لمستهلكي

---

[1] علي يوسف خليفة: القواعد الاقتصادية الزراعية بين النظرية والتطبيق في مصر وبعض المقتصدات الزراعية العربية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2001، صص 304، 305.

السلع الزراعية، بينما يتضمن الهدف الثاني تحقيق تعظيم الربح للمنتجين الزراعيين[1]؛ أي تحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى للموارد الزراعية، والحصول على أعلى ناتج بأقل جهد اجتماعي ممكن، وأي غياب أو تقصير في الآليات الكفيلة بذلك يؤدي إلى الاختلال الهيكلي في الإنتاج والاستهلاك، وبالتالي قصور مثل هذه السياسة. وتتمثل السياسة الزراعية " *في مجموعة من الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تتخذها الدولة اتجاه القطاع الزراعي، وهي تمثل في نفس الوقت أسلوب إدارة الدولة للقطاع الزراعي في سبيل تحقيق أهداف* محددة *تتضمنها الخطط الزراعية*"[2].

1-2/ أنواع السياسات الزراعية: إن المتتبع لتاريخ التطور الاقتصادي لجميع الدول في عالمنا المعاصر، لا يجد دولة واحدة لم تتدخل حكوماتها في تبني سياسة زراعية معينة، وفقا للأهداف التي تبتغيها من حل المسألة الزراعية. ويمكن تصنيف السياسات التي اتبعت في حل المسألة الزراعية، على الرغم من بعض الاختلافات الجزئية فيما بينها، إلى ثلاث مجموعات، وهي[3]:

أ/ **سياسات التوجيه الزراعي**، ويسود بشكل واضح بين الدول الرأسمالية (أوروبا الغربية)، وتجمع سياسات التوجيه الزراعي بين مبدأي الحرية الاقتصادية والتدخل الحكومي، ولقد انطلقت سياسات التوجيه الزراعي من هدف رئيسي وهو تحسين فعالية النشاط الزراعي، ولم تتدخل الحكومات إلا إذا كان التدخل ضروريا لخدمة هذا الهدف؛

---

[1] عصام أبو الوفاء و علي يوسف خليفة: مقدمة في الاقتصاد الزراعي، دار المطبوعات الجديدة، الاسكندرية، 1975، ص 351.

[2] منى رحمة: السياسات الزراعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنن، 2000، ص. 11.

[3] مطانيوس حبيب: " المسألة الزراعية في سوريا، واقعها وآفاق تطورها"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 14، العدد 2، 1998، صص 77-81.

ولقد أعطت هذه السياسات ثمارها اقتصاديا بزيادة الفائض الاقتصادي في الزراعة، ومن ثم خلق المقدمات الضرورية لتحقيق الثورة الصناعية.

ب/ سياسات الإصلاح الزراعي، وقد طُبقت في معظم البلدان النامية من آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض الدول الأوروبية الأخرى كاسبانيا وإيطاليا...الخ. وقد كانت منطلقات معظم هذه السياسات الإصلاحية تتحدد في:

- تحديد الملكية بسقف أعلى، ومصادرة ما هو زائد سواء بتعويض أو بدون تعويض.
- توزيع الأراضي المصادرة على الفلاحين الذين لا يملكون.
- فرض التزامات محددة على المستفيدين من الإصلاح الزراعي.

وفي الغالب فإن الهدف الاقتصادي (هناك أهداف سياسية واجتماعية من الإصلاحات تتجلى في كسب تأييد الفلاحين الذين يشكلون غالبية السكان) من الإصلاحات الزراعية هو تجاوز علاقات الإنتاج القديمة، وتشجيع أساليب الاستغلال الزراعي الرأسمالي بهدف زيادة فعالية النشاط الزراعي، والعمل عل إيجاد نوع من التوازن في مجال الاستثمار بين الزراعة والصناعة على أساس أن تحديد الملكية الزراعية سوف يضطر الكثير من المستثمرين إلى الاستثمار في مجالات الصناعة[1]. ورغم النتائج الإيجابية التي تحققت جراء هذه الإصلاحات فإنها تبقى في كل الحالات لا تقارب النتائج التي حققتها سياسات التوجيه الزراعي، ولعل السبب ليس في سياسات الإصلاح الزراعي في حد ذاتها، بقدر ما تعود إلى عوامل عديدة، تتوزع بين عوامل موضوعية سياسية واقتصادية، أو تعود إلى المصداقية والكفاءة والتصميم في التنفيذ.

---

[1] عبد الرزاق الهلالي: المجتمع الريفي العربي والإصلاح الزراعي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ص. 59.

ج/ السياسات الثورية الزراعية، قبل كل شيء ينبغي الإشارة إلى أن الإصلاح والثورة هما أسلوبان من أساليب التغيير الاجتماعي، وهما يختلفان من حيث الفرق الزمني والمكاني، كما يختلفان من حيث البعد الإيديولوجي؛ فإذا كان مفهوم الإصلاح يعني ترميم وتعديل ما هو موجود بالفعل؛ فإن الثورة تعني التغيير الشامل والكامل، بمعنى رفض جذري لكل الأشكال والصور السائدة[1]. وقد طبقت سياسة الثورة تلك الدول التي كانت تتبنى التوجه الاشتراكي، بحيث تقوم على إعادة ملكية الأرض إلى الشعب، ووضعها تحت تصرف الفلاحين للعمل فيها لمصلحتهم ومصلحة كافة الشعب. غير أنها عرفت الفشل في معظمها نظرا لتغليب الجانب السياسي على الضرورات الاقتصادية، وعوامل أخرى. ومهما تكن السياسة الزراعية، فإن الهدف في النهاية هو رفع الكفاءة الإنتاجية للقطاع الفلاحي.

ومهما يكن فإن مسألة التوازن أو عدمه بين النمو في إجمالي الناتج المحلي والناتج الزراعي تعتبر ذات صلة وثيقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الوطني بصورة عامة. ففي البلدان ذات الدخل المنخفض والتي يغلب على اقتصادها سمة النشاط الإنتاجي الزراعي، غالبا ما تسودها سياسات زراعية ذات فاعلية مرافقة للسياسة الاقتصادية. ونتيجة لعدم فاعلية معظم السياسات الاقتصادية في البلدان النامية (منخفضة الدخل)، فإن معدل نمو الناتج الزراعي هو أقل من معدل نمو السكان، بحيث يترتب عليه انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي (الغذاء) في غالب الأحيان. ولم تؤد المتغيرات الاقتصادية كالأسعار والحوافز الإنتاجية وما لها من آثار إيجابية إلى توسيع حجم الناتج ونموه في البلدان النامية، وذلك لعدم فاعلية هذه المتغيرات وفقا لنظام السوق

---

[1] مبروك مقدم: الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الزراعية في البلدان النامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، صص 24، 25.

المتبع في معظم تلك البلدان. ونظرا لأهمية الحبوب لكونها من السلع الغذائية الأساسية في معظم بلدان العالم دون استثناء، كما أنها تعد من السلع الإستراتيجية في مجال الأمن الغذائي (بالنسبة للدول النامية خصوصا)، فقد انصب الاهتمام عليها بالدرجة الأولى عند وضع أية سياسة أو تقييم نتائجها واستشراف تطورها. بحيث تصبح أية سياسة مطالبة بالعمل أولا على زيادة إنتاجية الوحدة المساحية من هذا المنتوج، سواء من خلال التكثيف المحصولي (بمعنى زيادة كفاءة استخدام عناصر الإنتاج في وحدة الزمن)؛ أو التكثيف الزراعي (بزيادة كفاءة استخدام العناصر على وحدة المساحة). وذلك نظرا لأن الجزء الكبير من الرقعة الزراعية للحبوب وخاصة القمح تعتمد على سقوط الأمطار في الدول النامية عموما ومن بينها الجزائر، بينما العكس في الدول المتقدمة أين أدى استخدام رأس المال بصورة مكثفة إلى تحويل مختلف أنواع الأراضي (المطرية) إلى أراضي مروية بحيث ارتفع بذلك متوسط إنتاجية الوحدة المساحية للحبوب بتكويناتها المختلفة. ومن جانب آخر، فإن وجود العنصر البشري الكفء (الذي تفتقده الدول النامية) واستخدام وسائل الإنتاج الحديثة من شأنه تحسين المردودية كما ونوعا. وهذا يعني أن اقتصاديات إنتاج الحبوب في البلدان النامية وفي الجزائر ما تزال دون مرحلة الإنتاج الرشيد، وأن إعادة ربط الموارد بصورة أكثر كفاءة ستؤدي ـــ لا محالة ـــ إلى زيادة حجم الناتج من تلك المادة. وهذا بالضبط هو ما تهدف إليه اقتصاديات الإنتاج الزراعي، من خلال السياسات الزراعية المختلفة.

ويمكن تعريف اقتصاديات الإنتاج الزراعي بأنه: " *تطبيق مبادئ الاختيار على استعمال رأس المال والعمل والأرض وعنصر الإدارة في الزراعة،* ويقوم بدراسة *كل النواحي المتعلقة باستعمال الموارد وكيفية الوصول إلى معدلات الإنتاج الزراعي التي تحقق الرفاهية الاقتصادية القصوى للمستهلكين. كما* يقوم *هذا المجال بتحليل المبادئ والعلاقات*

التي تجعل من الممكن اختيار ووضع الخطة الاستغلالية للزراعة"[1]، وذلك من خلال سياسة زراعية ضمن منظور إستراتيجية عامة. كما يعرف أيضا بأنه علم تطبيقي يتم بموجبه تطبيق مبادئ الاختيار في استخدام الموارد المختلفة سواء منها الطبيعية والمالية والبشرية والإدارية في صناعة الزراعة، بصورة عقلانية ورشيدة.

وبصورة عامة، فإن اقتصاديات الإنتاج الزراعي تهتم بكل العوامل المتصلة بالكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد الزراعية، والتي يمكن حصر أبرزها في النقاط التالية:

1. تحديد وضبط الشروط الواجب توافرها للحصول على أفضل استخدام للموارد الاقتصادية الزراعية في إنتاج المحاصيل الزراعية.
2. تحديد مدى الانحراف عن الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية الزراعية.
3. التعرف على العلاقات التحليلية للقوى التي تحدد النظم الإنتاجية واستخدام عناصر الإنتاج الزراعي.
4. التعرف على الطرق والوسائل التي تُمكّن من الوصول إلى الاستعمال الأمثل للموارد الاقتصادية في المجال الزراعي[2].

المطلب الثاني/ السياسات الزراعية في الدول النامية (العربية):

إذا كانت السياسة الزراعية هي عبارة عن برامج تشمل كيفيات التعامل مع القطاع الزراعي على المديين القريب والبعيد، فهي تتباين من منطقة لأخرى ومن فترة زمنية لغيرها؛ كما تؤثر آليات السوق السياسي بصورة مباشرة أو غير مباشرة على التغيرات والاختلافات في السياسة الزراعية؛ ويتجلى الاختلال أكثر بين الدول المتقدمة والدول النامية؛ ففي الدول الصناعية التي يتزايد فيها الوزن السياسي للمزارعين، نجد أن السياسات الزراعية تتحول من مرحلة استغلال الزراعة إلى حمايتها، بتشجيع الإنتاج

---

[1] سالم النجفي: اقتصاديات الإنتاج الزراعي، مطابع جامعة الموصل، العراق، 1985، صص 73، 74.

[2] المرجع السابق، صص 74-75.

الوفير من أجل التصدير؛ أما الدول النامية فتفضل الاستيراد على حساب التصدير، وتسعى (خطأ) إلى التنمية من خلال القطاع الصناعي، على حساب القطاع الزراعي.

ومن خلال الدور الاستراتيجي الذي تلعبه الزراعة في الدول النامية، كان من الضروري أن نتعرف على بعض السياسات الزراعية في هذه المجموعة من الدول، وعن أهمية الزراعة بالنسبة لاقتصادياتها، وبخاصة ما تعلق منها بالدول العربية، على اعتبار أن هذه الأخيرة هي جزء من الدول النامية، وهي الأقرب في جميع خصائصها من خصائص الزراعة الجزائرية. وفي هذا الصدد، يبدو جليا أن أغلب تجارب البلدان العربية التي طُبقت في إطار التنمية الزراعية، لم تفلح في القضاء على الهوة التي تفصل بين الطلب على الغذاء وبين الإنتاج ، بحيث بقي تزايد الطلب على الغذاء يفوق تطور الإنتاج الزراعي بشكل كبير؛ ولعل من بين الأسباب وراء ذلك ما يلي[1]:

1. إن الإصلاحات الزراعية على مستوى البلدان العربية بين الخمسينيات والسبعينيات، سواء كانت ذات طابع اشتراكي أو ليبرالي لم تسجل نجاحات تذكر في مجال التنمية الزراعية، بحيث بقيت الزراعة في هذه البلدان بعيدة عن الكفاءة الاقتصادية والرفع من قدراتها الإنتاجية، وذلك لأسباب عديدة، منها: سوء الإدارة، وقلة المتخصصين، وانتشار البيروقراطية، والعجز في استعمال التكنولوجيا، وإعطاء الأولوية للأهداف السياسية.

2. لم توفق سياسات البحث والإرشاد الزراعي في البلدان العربية في تحقيق النتائج المرجوة منها فيما يخص تقدم القطاع الزراعي نظرا لغياب سياسات مدروسة للبحوث الزراعية، وما تستوجبه من مخططات وبرامج من أجل تطوير الزراعة مستقبلا، وغياب نظام معلومات وإحصاءات متكامل وموحد، وبقاء البحث على المستوى النظري، دون الاهتمام بالجوانب التطبيقية ذات الخصوصيات المتميزة؛ وكل ذلك في

---

[1] . منى رحمة: مرجع سابق، ص 313.

ظل تفتت إداري لمؤسسات البحث والتكوين، وعدم الربط بينها، وعدم وجود خطة متكاملة للدولة تحدد أهداف وأدوار كل منها.

3. يعاني الإقراض الزراعي في هذه الدول مشاكل كثيرة تعيقه عن أداء مهمته في السياسة الاقتصادية الاجتماعية الزراعية، وفي تطوير الزراعة على وجه الخصوص

4. عدم تحديد أهداف استصلاح الأراضي في كثير من الأحيان، وعدم وجود تكامل وترابط بين مراحله المختلفة، من حيث اختيار مناطق الاستصلاح واختيار الأساليب الملائمة للاستغلال الأمثل، مع غياب الالتزام بالشروط الفنية اللازمة.

5. تمثل ندرة الموارد المتجددة للمياه، وضعف المستوى التسييري لها، عائقا أساسيا في تفعيل التنمية الزراعية في البلدان العربية.

6. اختلاف السياسات السعرية الزراعية بين بلد وآخر، وحتى داخل البلد الواحد من مرحلة لأخرى.

7. فشل مؤسسات التسويق الزراعي في تحقيق الأهداف المنشودة، إذ أن معظمها تتسم بالتضخم والبطالة المقنعة في أجهزتها الإدارية والخسارة في موازناتها، حتى أنها أصبحت عبئا إضافيا على أجهزة الدولة. وبذلك بقيت المنتجات الزراعية غير قادرة على المنافسة لافتقادها للمواصفات والمقاييس والجودة، زيادة على النقص في الهياكل القاعدية من تخزين وحفظ ونقل، مما أثر على كفاية انتقال السلع من المنتج إلى المستهلك بأقل كلفة وأقل فاقد ممكنين؛ بالإضافة إلى عدم القدرة على التصدير للخارج.

8. محدودية التوسع في الإنتاج الحيواني نظرا لقلة المراعي وفقرها وإهمالها، حيث لم تهتم السياسات الزراعية بما فيه الكفاية بترقية هذا الفرع، بالرغم من أهميته الاقتصادية.

9. إهمال القطاع الصناعي ـــ الزراعي، بحيث لم تطرح سياسة واضحة تربط بين المجالين، بالرغم من أن الزراعة لا يمكنها أن تتطور إذا لم توجد مصانع تتكفل

بتصنيع الفائض في محاصيلها، ومما ساعد على ذلك غياب عادات استهلاكية تشجع على استهلاك المنتجات الصناعية الزراعية[1]؛ كما أن غياب التصنيع الزراعي قد تسبب في إتلاف الكثير من المحاصيل الزراعية على مر السنين، وساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تدني وتيرة الإنتاج، مثلما حدث في الجزائر بخصوص منتوج الطماطم في نهاية التسعينيات، وكذلك محصول البطاطس في الكثير من المرات كان آخرها سنة 2006، وغيرهما.

وتأسيسا على ما سبق، يبدو أن أهم مشكلة تجمع بين كل السياسات الزراعية في الدول العربية، هي أنها ورغم كونها براقة وواعدة أحيانا على المستوى النظري، فإنها باستمرار تواجه الكثير من الصعوبات والعقبات في شقها العملي، ذلك أنها في غالبيتها تأتي كسياسات جزئية تطرح كحلول لمشاكل معينة قائمة، وأنها غير مبنية على دراسات ميدانية مسبقة للواقع تبعا للاحتياجات الحقيقية للقطاع. ولهذا يجب أن تتخذ السياسات الزراعية في ضوء دراسات علمية مسبقة لواقع القطاع الزراعي، واحتياجاته؛ ولن يتسنى ذلك إلا بتطوير البحث العلمي الزراعي، والتوجه أكثر نحو تشخيص المشاكل العملية، و المزيد من التنسيق بين مراكز البحث الزراعي العربية.

المبحث الثاني/ مضامين السياسات الزراعية وأهدافها:

هناك اختلاف واضح في معاملة القطاع الزراعي بين الدول المتقدمة والدول النامية من ناحية، وداخل كل مجموعة من الدول تبعا لاعتبارات كثيرة؛ فمثلا نجد أن الدول الصناعية تتدخل بصفة عامة من أجل رفع الأسعار الزراعية، في حين تميل الدول النامية إلى التدخل لإبقاء الأسعار الزراعية أدنى من مستوياتها العالمية. كما قد يكون الاختلاف ضمن كل مجموعة، ومن بين مظاهر التباين في معاملة القطاع داخل

[1] CNES : Stratégies de Développement de l'Agriculture, op. cit, P. 28

مجموعة الدول المتقدمة، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، تدفع إعانات للمزارعين لكي يتوقفوا عن إنتاج المزيد من الحبوب؛ في حين يقدم الاتحاد الأوروبي من جهته إعانات للمزارعين لزيادة زراعة الحبوب، وذلك قبل الاتفاق بين الطرفين على إصلاح السياسة الزراعية المشتركة الناجمة عن مفاوضات جولة أورغواي للتجارة العالمية؛ أما في اليابان فيستفيد مزارعو الأرز على ما يعادل ثلاثة أضعاف السعر العالمي مقابل ما ينتجون[1]. ومع اتجاه الدول نحو النمو، فإنها تميل إلى تقديم الحوافز للإنتاج الزراعي المحلي؛ وكلما انخفضت الميزة النسبية لدولة ما في الزراعة، فإنها تتجه نحو تقديم الحماية لقطاعها الزراعي؛ حتى أصبحت الحماية الزراعية سمة من سمات معظم السياسات الزراعية في الدول الصناعية القائمة على نظام السوق.

ومهما يكن، فإن السياسات الزراعية مهما اختلفت فيما بينها فهي تتضمن مجموعة من السياسات الفرعية، يتعلق بعضها بسياسات الاستثمار والتمويل، وبعضها الآخر بسياسة الأسعار والضرائب، كما يتعلق بعضها بسياسات البحث العلمي والإرشاد ونقل التكنولوجيا ...الخ، وكلها تعتبر مكونات وعناصر لهذه السياسات. وبصفة عامة، يمكن تقسيم السياسات الزراعية إلى ثلاثة أنواع، وهي: السياسات السعرية، والسياسات التسويقية، والسياسات الهيكلية[2]. وهذا التقسيم هو فقط لأغراض التحليل، ذلك أن كل هذه السياسات تتكامل، وتتفاعل مع بعضها، بحيث لا نستطيع أن نعزو التطورات الحادثة في القطاع الزراعي لإحدى هذه السياسات دون سواها.

---

[1] محمود حسن حسني: "السياسة الزراعية لكل من الدول المتقدمة والدول النامية وأثرها على التجارة الدولية"، **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط**، المجلد العاشر، ع.1، معهد التخطيط القومي،2002، ص 6.

[2] المرجع السابق، ص 7.

المطلب الأول/ السياسة السعرية الزراعية: تعتبر السياسة السعرية الزراعية أهم الأجزاء الرئيسية في السياسة الاقتصادية الزراعية، وهي تلعب دورا كبيرا في مستوى أداء القطاع الزراعي، ويقصد بها مجموعة الإجراءات والقرارات والقوانين التي تؤدي إلى تكوين هيكل الأسعار في شتى المجالات الإنتاجية والاستهلاكية، وهي بذلك تؤثر على كل من *الإنتاج والاستهلاك والتوزيع، ومن ثم على مستوى المعيشة*، وتلك هي المحاور الأساسية للأمن الغذائي، حيث من خلالها يمكن التعرف على متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية الهامة ومستوى الاكتفاء الذاتي والمستوى الغذائي للفرد، وهي تستخدم ضمن مجموعة من الإجراءات اللازمة للإصلاح الاقتصادي وتصحيح الاختلالات الهيكلية في قطاع الزراعة

ويعتبر التدخل في تحديد الأسعار الزراعية من أكثر أدوات السياسة الزراعية فعالية على المدى القصير، من أجل التأثير على القدرة الشرائية للمستهلكين، ومستوى دخول المنتجين الزراعيين، واقتصاديات المناطق الريفية. والجدير بالذكر أن السياسة السعرية الزراعية تأخذ عدة أشكال عند التطبيق، تختلف تبعا لخصوصيات كل دولة واقتصادياتها. فبالنسبة للجزائر كانت الدولة تتدخل في رسم الأسعار الزراعية لتجنب الآثار السيئة التي قد تظهر إذا ما تركت هذه الأسعار تتكون وفقا لميكانيكية السوق الحر، حيث تؤدي التقلبات الكبيرة التي قد تحدث لهذه الأسعار إلى عدم استقرار الإنتاج الزراعي وتقلبات كبيرة في دخول المنتجين الزراعيين وعدم استقرارها. ومن الممكن أن يكون لها تأثيرا سلبيا على الاستثمارات الزراعية. حيث تميل الأسعار إلى الارتفاع بدرجة كبيرة إذا ما تكونت تحت ظروف ميكانيكية السوق الحر، وذلك لأن الطلب على السلع والمنتجات الزراعية وبخاصة الغذائية منها يزداد بمعدل أكبر من معدل الزيادة في الإنتاج، مما يعرض الاقتصاد الوطني لمشاكل تضخمية تؤدي إلى آثار غير مرغوبة على البنيان الاقتصادي، لذلك تصبح الحاجة الملحة للتدخل الحكومي في مجال رسم

السياسات السعرية، من أجل توفير درجة معينة من الأمان للمنتجين الزراعيين، وتحقيق دخول مجزية لهم، وكذلك تأمين مجموعة المستهلكين من الارتفاع الشديد في أسعار السلع الزراعية، وخاصة الغذائية منها، وبالتالي من الضغوط التضخمية غير المرغوبة.
ولهذا فإن السياسة السعرية تلعب دورا هاما في التأثير على الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية، وتنظيم هجرة الموارد (مادية وبشرية) داخل وخارج القطاع الزراعي، كما أن نجاح السياسة السعرية الزراعية في تحقيق أهدافها، يساعد بدرجة كبيرة على تحقيق أهداف السياسة العامة للدولة. وتختلف أهداف السياسة السعرية الزراعية ودوافعها من دولة لأخرى، ومن مرحلة من مراحل النمو الاقتصادي لأخرى، تبعا للتغير في الأهداف الاقتصادية والتي تتغير بدورها تماشيا ودرجة التطور الاجتماعي والاقتصادي للدولة.
وبصفة عامة يمكننا حصر أهم أهداف السياسة السعرية الزراعية فيما يلي:

- تحقيق الاستقرار في دخول المزارعين، نتيجة عدم تعرض الأسعار للتقلبات واتسامها بالاستقرار، وتحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك؛
- الحفاظ على مستويات معيشية مقبولة، تبعا للدخول المتاحة؛
- تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي بين القطاع الزراعي وغيره من القطاعات الأخرى، وكذا توزيع الدخل الزراعي بين الاستهلاك والاستثمار؛
- تعديل هيكل الصادرات والواردات، بما يتفق وتحسين ميزان المدفوعات؛
- تحقيق الترابط والتكامل بين الزراعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى، ومساهمة الزراعة في تنمية سائر القطاعات، وبخاصة منها قطاع الصناعة في المراحل الأولى من عملية التنمية؛

وتتباين إجراءات ووسائل تنفيذ السياسة السعرية من دولة لأخرى، ومن وقت لآخر (كما سبق وأشرنا)، وذلك حسب طبيعة وأهداف السياسات والاحتياجات المطلوبة والظروف السائدة، وفيما يلي إشارة لأهم إجراءات ووسائل تنفيذ السياسة السعرية:

- تحديد سعر ثابت للمنتوج مع ضمان أسعار دنيا، وفي هذه الحالة تقوم الدولة بتحديد أسعار المنتوج مسبقا، وربما تضع حدا أدنى لضمان حصول الفلاح على السعر المجزي؛ وتستلزم سياسة ضمان الحد الأدنى إمكانية أن تشتري الدولة الكميات التي يعرضها الفلاح في السوق، والتي لا يستطيع بيعها عند سعر أعلى من سعر السوق الذي تحدده الدولة. ويتوقف نجاح هذا الأسلوب على التقدير الصحيح للأسعار، ومدى إمكانية الشراء والتخزين من قبل الدولة، وهذا الإجراء لا يلائم السلع القابلة للتلف (كما حصل لمحصول الطماطم مثلا).
- تحديد أسعار إجبارية للمنتوج، وتكون هذه الأسعار معلومة مسبقا ويقتصر دور الدولة هنا على تنفيذ هذه الأسعار.
- إجراءات تحديد أسعار للمستهلك وتقييد الأسعار العليا حتى يكون السعر في متناول المستهلك، من أجل تخفيف أعباء المعيشة على المواطنين.
- إجراءات دعم مستلزمات الإنتاج، وذلك للتشجيع على زيادة الإنتاج.

وبصفة عامة، فإن السياسة السعرية تشمل كل الوسائل المباشرة وغير المباشرة التي تؤثر على هيكل الأسعار، وتعتبر كل من التكاليف والضرائب والدعم والإعانات والتوزيع، من أهم أدوات السياسة السعرية للسلعة، أو لمجموعة السلع؛ وينظر للسياسة السعرية السليمة على أنها وحدة واحدة على كافة المستويات، ويجب أن تكون مترابطة وغير متعارضة بدءا من السياسة السعرية للسلعة أو مجموعة سلعية معينة، ثم السياسة القطاعية، فالسياسة السعرية العامة للدولة. غير أنه عند تطبيق مثل هذه السياسات قد تظهر ثغرات تقلل من نجاعتها، والتي يمكن تلخيص أبرزها فيما يلي[1]:

---

[1] المرجع السابق، صص 314-315.

- وجود سياسات جزئية لا تشمل كل الأسعار الزراعية، وإنما تتناول سعر المحصول الواحد دون ربطه بالأسعار الأخرى، كما تختلف من محصول إلى آخر. وهي بذلك أقرب إلى نظام التسعير منها إلى سياسة سعرية شاملة.
- تؤدي السياسة المتنوعة للأسعار إلى دخل متدن للفلاحين الذين تحدد الدولة أسعار منتوجاتهم، مما يؤدي إلى انخفاض المساحات المزروعة بالمحاصيل المحددة أسعارها، لصالح المساحات المزروعة بالمحاصيل غير المحددة أسعارها.
- تتسم هذه السياسات بثبات الأسعار، وبأنها ردود أفعال لاحقة، بحيث لا تتغير إلا في حال وجود مشكلة، كما يستمر العمل بها لمدة طويلة، وذلك من أجل وقف ارتفاع الأسعار، وبهذا تتشكل فروق كبيرة بين أسعار السلع المحلية التي تخضع لتحديد من طرف الدولة، وبين أسعار نفس السلع في السوق العالمية؛ بحيث يصبح تعديلها من الصعوبة بمكان.
- تعتبر بعض السياسات السعرية متحيزة لصالح المستهلك، والقطاعات غير الزراعية، على حساب القطاع الزراعي الذي يقوم بإنتاجها؛ وبالتالي تصبح الأسعار لا تعبر عن السعر الحقيقي.
- عدم وجود علاقة تكاملية بين السياسة العامة للأسعار، وسياسة الأسعار الزراعية، وسياسة الأسعار الخاصة بمستلزمات الإنتاج، مما يؤدي إلى استنزاف دخول المزارعين الضعيفة أصلا.
- تنجم عن الفروق الكبيرة بين الأسعار الفعلية والأسعار المحددة رسميا، الكثير من المخالفات لجميع القواعد السياسة السعرية وقراراتها وعدم الالتزام بها، ونظرا لعدم قدرة الدولة على المراقبة المستمرة لذلك، فإننا كثيرا ما نجد أن الأسعار الفعلية تختلف عن الأسعار المحددة وتتجاوزها، والتي تكون على حساب ميزانية المستهلك.

ولتفادي مثل هذه المزالق، وحتى يتسنى الاستفادة من السياسات الزراعية السعرية في الدول النامية يجب التخلص أولا من مجموعة من المعتقدات الخاطئة المتعلقة بها، والتي من أبرزها ما يلي:

- هناك اعتقاد بأن سعر الغذاء ــ وهو أكثر المعتقدات انتشارا ــ في الدول النامية، يكون منخفضا.
- هناك اعتقاد بأن القطاع الزراعي مثله مثل القطاعات الأخرى في الدول النامية يجب أن يخضع للضرائب بهدف زيادة الإيرادات المطلوبة للتنمية الاقتصادية.
- يتقبل معظم الناس مقولة السياسيين التي تتعلق بالأمن الغذائي، كدافع رئيسي للسياسات الزراعية السعرية.
- يسود الاعتقاد بأن سياسات التسعير في الدول النامية توضع من أجل الحد من عدم استقرار أسعار السلع في السوق[1].

ولهذا فإنه لكي تكون سياسة زراعية ناجعة، ينبغي تجنب السلبيات والأخذ بالمبادئ والأسس الإيجابية التي سبقت الإشارة إليها. وبالنسبة للجزائر فمنذ مطلع التسعينيات، عمدت إلى إتباع سياسة سعرية تخضع لآلية السوق، حيث عملت على تحرير الأسعار الزراعية كأحد أدوات السياسات الهامة ضمن السياسة الزراعية التي تنهض على التحول إلى اقتصاد السوق الذي يعطي الحرية الكاملة لقوى العرض والطلب لتحديد كل من الأسعار وكميات الإنتاج والاستهلاك. وهذه من ضمن الشروط الخارجية، غير أن الجزائر عملت على دعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع سواء عند الإنتاج أو الاستهلاك، كما هو الحال بالنسبة للقمح والحليب.

[1] محمود حسن حسني: مرجع سابق، صص34-36.

المطلب الثاني/ السياسة التسويقية الزراعية، تعاني الزراعة في غالبية البلدان النامية من مختلف المشاكل التي تؤدي إلى محدودية السوق الزراعية وتدني فعاليتها، مما يجعل من تنظيم السوق ضرورة ملحة[1]. ويتمثل التسويق الزراعي في كافة الأنشطة المتعلقة بتحويل وتخزين ونقل المنتجات الزراعية للمستهلك المحلي والأجنبي، وبالتالي فهو يساهم بقدر كبير في خلق القيمة المضافة وفرص التوظيف للاقتصاد الوطني؛ ولهذا يمكن اعتباره مؤشرا إيجابيا عن مرحلة التنمية التي يمر بها الاقتصاد. ويتولى المهام التسويقية مجموعة من الأجهزة والتنظيمات مثل المشروعات التجارية المستقلة، والتعاونيات الزراعية، والتعاضديات، والمشروعات التي تتولى التصنيع والبيع بالجملة، وكذلك الشركات المختصة ذات الطابع العالمي. هذا وبالرغم من أهمية التسويق الزراعي، فإنه لم ينل العناية اللازمة، عند تصميم وصياغة خطط التنمية الزراعية، بل أنه عرف لامبالاة واضحة في كثير من الأحيان؛ حيث كان التركيز بالأساس على سياسات الإنتاج والأسعار، بحجة أن زيادة إنتاج الغذاء مثلا سوف تؤدي إلى تحسين الوضع الغذائي للسكان، وأن هذه الزيادة ستلعب دور المحرك في عملية التنمية الريفية، على اعتبار أن الأسواق سوف تتطور بشكل تلقائي تماشيا مع زيادة الإنتاج. وهذا فهم خاطئ، حيث تشير الدلائل العلمية والواقعية أن غياب التسويق الكفء قد يعرقل الإنتاج والتنمية الريفية بشكل مباشر. ولهذا فمن الواجب الاهتمام بعملية التسويق، وضرورة إتباع سياسة ذات أهداف واضحة في هذا المجال من أجل تنمية شاملة، وتتلخص أهداف السياسة التسويقية الزراعية في النقاط التالية[2]:

---

[1] محمود صادق العضيمي: اقتصاد زراعي، مركز التعليم المفتوح، جامعة عين شمس، القاهرة، 2000، ص 149.

[2] محمود حسن حسني: مرجع سابق، ص 8.

1. ضمان الاستقلال الوطني، ويتحقق ذلك برفع نسب الاكتفاء الذاتي وتنويع الإنتاج؛

2. تحسين مستوى المعيشة من خلال زيادة الناتج الاجتماعي الحقيقي، ويتأتى ذلك من خلال تشجيع استخدام التكنولوجيا، وتنمية الموارد البشرية، وتحسين كفاءة رأس المال وزيادة المتاح منه؛

3. السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال العمل على استقرار الأسعار الزراعية، وتفعيل التسويق الزراعي، وخلق فرص عمل جديدة في أنشطة تتسم بكثافة استخدام عنصر العمل.

ومن الناحية التاريخية، فإن مجالس التسويق الحكومية تعتبر من بين أهم أدوات السياسة التسويقية الزراعية، والتي يعود تاريخ إنشائها إلى أزمة الكساد العالمي سنة 1929، حينما اعتبر الفشل التسويقي بمثابة العامل الرئيسي في وقوع الأزمة. وتفاديا لتكرار وقوع مثل هذه الكوارث فقد سنت بريطانيا قوانين لتنظيم التسويق الزراعي سنتي 1931 و 1933م، حيث تم بمقتضاها إنشاء مجالس مهمتها السهر على عملية التسويق؛ ولقد تبعت بريطانيا في هذا الشأن عدة دول أخرى[1]. وبالنسبة للدول النامية خصوصا، تحاول الكثير منها فرض نظام تسويقي ذي قناة واحدة للإنتاج والمدخلات، حيث يقوم الفلاحون ببيع منتجاتهم إلى الوكالات الحكومية أو يتم تقييد التجارة التي يقوم بها القطاع الخاص، على الأقل بالنسبة للمستوردين وتجار الجملة. وفي معظم الدول النامية تسهر مجمعات التسويق الحكومية كتلك الخاصة بالحبوب والمنتجات الغذائية مثلا، على تحقيق استقرار أسعار المنتج والمستهلك، كما تقوم بعضها كالجزائر مثلا، بدعم مباشر لبعض السلع الأساسية، بحيث تحافظ على سعر مقبول لها بغض النظر عن أسعارها في السوق العالمي؛ ولهذا فإن وجود قناة تسويق موحدة بالنسبة للمدخلات الزراعية يصبح أمرا

[1] المرجع السابق، صص8- 9.

شائعا وواسع النطاق، أين تقوم الوكالات الحكومية في العادة بتوزيع هذه المدخلات بأسعار مدعمة[1].

المطلب الثالث/ السياسة الهيكلية الزراعية، وهي التي تكون موجهة للجانب الهيكلي البنائي للقطاع الزراعي، وتهدف السياسات الهيكلية إلى تشجيع التغير في حجم المشاريع الزراعية أو تنظيمها، والتقليل من حدة الصعوبات التي قد تطرأ، أو لإيجاد بدائل مختلفة للحفاظ على المنافع الاجتماعية غير المالية التي قد تُغفل أو تنسى في خضم العمليات المختلفة التي تهدف إلى إحداث تغييرات. وتحدث التغيرات الشديدة (التي تمس الجانب الهيكلي) خلال عملية التحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة، وكذا جراء التغير الفني الذي يغير علاقات المدخلات/ المخرجات لنظام زراعي قائم، أو يقدم نظاما زراعيا جديدا، أو تغيير أنماط الملكية الزراعية.

ومن بين أهم السياسات الزراعية الهيكلية هي تلك التي تمس التغيرات الهيكلية من ذلك مثلا تغير نسبة السكان العاملين في الزراعة إلى إجمالي السكان من فترة لأخرى؛ وذلك حينما يتم الاعتماد على التكنولوجيا، كما قد تتأثر نسبة العاملين في الزراعة نتيجة لجذب النشاط الصناعي للكثير من الأيدي العاملة فتضطر الزراعة إلى إعادة هيكلة شؤونها، تبعا للمستجدات. ومن بين أهم المجالات التي تتدخل فيها السياسة الزراعية الهيكلية ما يتعلق بتسيير الموارد المائية والملكية العقارية، وكل تلك الجوانب الفنية والاقتصادية والمالية والقانونية والإدارية والسياسية؛ إلى جانب الاهتمامات البيئية والآثار المتبادلة بين العمل الزراعي والمحافظة على البيئة بحيث تسعى السياسة الهيكلية لتفادي أي إخلال بالبيئة وتدهور مواردها المختلفة، إلى جانب الاستغلال العقلاني لهذه الموارد[2].

---

[1] المرجع السابق ص 38.

[2] المرجع السابق، ص 10.

يجدر التذكير في آخر هذا الجزء أن مختلف السياسات الزراعية سواء منها الهيكلية أو السعرية أو التسويقية، هي متكاملة فيما بينها لتطبق ضمن أنواع أخرى من أنواع الإصلاح الزراعي أو الثورة الزراعية ...الخ.

المبحث الثالث/ السياسات الزراعية في الجزائر قبل التحول نحو اقتصاد السوق:

تعتبر السياسة الزراعية هي أداة الدولة في القطاع الزراعي، لكونها تهدف إلى تحقيق هدفين أساسيين، وهما:

أولا/ زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي بصفة عامة، والموجه منه لإنتاج الغذاء بصورة خاصة؛ وذلك من أجل الوصول إلى أعلى درجة ممكنة من الاكتفاء الذاتي من خلال هدفين فرعيين، وهما:

أ/ زيادة المستغل زراعيا من الموارد الطبيعية المتاحة، وخاصة منها مورديْ الأرض والمياه، وذلك فيما يعرف بأهداف التوسع الأفقي في الزراعة.

ب/ زيادة إنتاجية وحدة الموارد الطبيعية والبشرية المستغلة والمشتغلة في الزراعة، فيما يعرف بأهداف التوسع الرأسي في الزراعة.

ثانيا/ العمل على زيادة حجم الصادرات الزراعية لتعويض حجم الواردات الزراعية التي تضطر إليها كافة الدول، وبخاصة النامية منها لسد فجوة الاكتفاء الذاتي.

وفي هذا السياق، ينبغي علينا أن نتساءل، هل استطاعت الجزائر أن تحقق هذه الأهداف من خلال السياسات الزراعية المتعاقبة، التي عرفتها في مسارها التنموي، منذ الاستقلال في بداية الستينيات من القرن الماضي؟

ومن أجل ذلك، سوف نتعرض ضمن هذا المحور لأهم السياسات الزراعية في الجزائر والتي عرفتها منذ الاستقلال، مع التركيز على تلك السياسات المتبعة ابتداء من عشرية التسعينيات من القرن الماضي حين التحول إلى اقتصاد السوق، وذلك لمعرفة أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على هذا القطاع الحيوي. وتبعا لهذا الملمح العام فقد خبرت

الجزائر سياسات اقتصادية وزراعية كثيرة ومتباينة، جاءت متناغمة مع التحولات السياسية والتاريخية المحلية والدولية، لا يسعنا المجال لتفصيلها، وسوف نشير بإيجاز كبير للخلفيات التي ساهمت في بلورة وتشكيل السياسات الراهنة.

المطلب الأول/ سياسة التسيير الذاتي: لقد كان الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الاستعمارية يتسم بالخصائص التالية:

1. الارتباط الوثيق بالاقتصاد الفرنسي
2. ازدواجية في القطاع الزراعي، حيث نجد قطاع تسوده الأساليب التقليدية المتأخرة ويستغله الجزائريون؛ وآخر حديث يضم أخصب الأراضي ويستعمل أحدث الأساليب يستغله الأوروبيون ومن والاهم من الجزائريين (وهم قلة).
3. عدم التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة
4. عجز في مستمر في الميزان التجاري والميزانية[1].

هذه باختصار شديد أهم الخصائص التي كانت تميز الاقتصاد الجزائري الموروث عن حقبة الاستعمار، زد إلى ذلك فقد شهدت السنوات الأولى من الاستقلال خللا اقتصاديا وديمغرافيا خطيرين، فقد انخفض الناتج القومي بحوالي الثلث (1/3)، وذلك نتيجة للهجرة الجماعية المقصودة من الأوروبيين وخصوصا من الفنين والإطارات بمختلف القطاعات، من أجل ضرب الاقتصاد الوطني.

وأمام هذا الوضع استولى العمال والفلاحون على المؤسسات والمزارع الشاغرة، دون سابق تدريب أو تكوين، وباشروا في تسييرها. ثم جاء دور الدولة بعد ذلك لتتدخل بسن قوانين في إطار ما يعرف بالتسيير الذاتي.

---

[1] يوسف عبدالله صايغ: اقتصاديات العالم العربي، ج2 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1984، ص 338.

إن اختيار التسيير الذاتي لم يكن عفويا، ولكنه مبني على معطيات تاريخية واجتماعية ورؤيا مستقبلية واضحة، لأنه يستجيب للسياسة الاشتراكية المزمع تطبيقها، ولهذا كان الإسراع في تبني مثل هذا الإصلاح الزراعي[1].

لقد اعتمدت سياسة التسيير الذاتي الإبقاء على المزارع كما هي، دون تفتيتها إلى وحدات صغيرة، مع ضمان تسييرها جماعية من طرف عمالها الذين تسلموها بعد أن هاجرها الفرنسيون، إلى جانب ذلك، كان يتضمن تسلم الدولة للأراضي التي كان يملكها المستوطنون والتي لم يتم إخلاؤها منذ الاستقلال، وتأميم أراضي الجزائريين الذين تعاونوا مع الفرنسيين، وكذلك الملكيات الكبيرة،؛ وإنشاء لجان التسيير الذاتي لإدارتها، وليس لملكيتها. وموازاة مع ذلك تم منح مساحات كبيرة من الأراضي للمجاهدين (مزارع قدماء المجاهدين) لإدارتها جماعيا. وكنتيجة لهذه الإجراءات أصبح الأجراء الزراعيون والفلاحون الذين كانوا لا يملكون أرضا في فترة الاستعمار أصحاب ملكيات جماعية، باستيلائهم على المزارع والأراضي التي تركها الفرنسيون، وانتخبوا من بينهم لجانا للتسيير الذاتي لمتابعة وتوجيه الأعمال الزراعية المشتركة. ومع نهاية سنة 1962 أصدرت الحكومة مراسيم لتضفي صبغة شرعية على هذه المبادرة التي انطلقت من أسفل، أي من القاعدة، لتقنن من أعلى بمراسيم وقوانين. ثم تلتها في نهاية سنة 1963 إجراءات أخرى تقضي بتأميم حوالي مليون هكتار من الأراضي التي خلفها المعمرون، وكل المزارع المملوكة من طرف الأجانب؛ لتتسع عملية التأميم بعد ذلك بسنة، لتشمل الملاك الجزائريين المتعاطفين مع النظام القديم، وتقدر مساحة هذه الأراضي بـــ 200.000 هكتار. وفي سنة 1966 تم تحويل نسبة من أراضي القطاع المسير ذاتيا إلى تعاونيات فلاحية إنتاجية لقدماء المجاهدين، وإضفاء الصبغة القانونية عليها.

[1] Ahmed Benbitour : L'Expérience Algérienne de Développement 1962-1992 Leçons pour l'Avenier, éditions techniques de l'Enterprise/ ISGP Editions, p. 10

لقد كان الأخذ بالتسيير الذاتي وتعميمه يعتبر السياسة الزراعية الأكثر فعالية في تطوير القطاع الزراعي، وخصوصا في هذه المرحلة المبكرة من الاستقلال. فهو من الناحية الاقتصادية يكتسي أهمية كبيرة لكونه يضم 80% من الأراضي المزروعة باستمرار، ويساهم بنسبة 60% من الدخل الإجمالي من القطاع الزراعي[1].

وعلى العموم، يمكن اختصار أهم المراحل التي مر بها القطاع المسير ذاتيا فيما يلي:

1. المرحلة الأولى، وتمتد من سنة 1962 إلى سنة 1967، ويمكن اعتبار هذه المرحلة بمثابة مرحلة النشأة، إذ بعد استيلاء الفلاحين على الأراضي، جاءت قرارات الدولة لإضفاء الصبغة القانونية الرسمية عليها؛ ثم تكوين هياكل تنظيمية تمثلت في الديوان الوطني للإصلاح الزراعي الذي يتولى الإشراف على كل مدخلات ومخرجات التسيير الذاتي، وبذلك أصبحت الدولة تبعا لهذه الإجراءات تمارس سيطرة خارجية مباشرة على هذه المزارع.

2. المرحلة الثانية، وتمتد من سنة 1967 إلى سنة 1975، وخلال هذه المرحلة اتخذت إجراءات من شأنها ضمان نوع من اللامركزية (للتخفيف من المركزية الإدارية التي كانت تميز المرحلة السابقة)، حيث استبدل الديوان الوطني للإصلاح الزراعي بمديريات فلاحية ولائية تختص في مجالات جغرافية ومهنية محددة. كما تم إنشاء تعاونيات مهمتها تنظيم عملية المحاسبة وتكون تحت المراقبة المزدوجة للوزارة الوصية من جهة، والبنك الوطني الجزائري من جهة ثانية. كما أُنشئ الديوان الوطني للعتاد الفلاحي بفروعه الجهوية، ومهمته توفير الآلات والمعدات الفلاحية وإصلاحها. كما تم في هذه المرحلة تبسيط نظام التسويق، وذلك بإنشاء دواوين وطنية لهذا الغرض، وتوحيد جهاز التمويل

---

[1] إسماعيل العربي: التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب، ش. و. ن. ت.، الجزائر، ص 120.

بتخصيص مصلحة لذلك على مستوى البنك الوطني الجزائري. ولعل الملاحظة العامة التي يمكن تسجيلها أن هذه المرحلة قد ركزت على إنشاء هياكل جديدة تهدف إلى تأمين أسلوب تنظيمي فعال، دون إيلاء عناية بتوفير الشروط لتحقيق استقلالية تسيير فعالة.

3. المرحلة الثالثة، وقد جاءت كنتيجة منطقية للنتائج الهزيلة من الإجراءات السابقة حيث لم تساعد على خلق محيط اقتصادي يعمل على تقدم وتطوير المزارع، مما أدى إلى اتخاذ إجراءات إصلاحية بهدف تجاوز التعقيدات البيروقراطية التي صارت تحد من فعالية العمل، حيث عملت تلك الإصلاحات على إلغاء منصب المدير المعين، فأصبحت بذلك كل القرارات تتخذ من طرف الجمعية العامة للعمال والفلاحين، إلى جانب تخفيض أسعار وسائل الإنتاج ووضعها تحت تصرف الفلاحين مباشرة، كما تم تخفيض الفائدة على قروض المزارع المسيرة ذاتيا، ورفع أسعار المنتجات الزراعية[1].

بالرغم من كل تلك الإجراءات والمحاولات التصحيحية التي عرفها التسيير الذاتي عبر مختلف المراحل، فإنه من الناحية العملية كان فاشلا، وفي هذا السياق يقول إسماعيل العربي: "لم يكن في الماضي تسيير حقيقي في الزراعة، ولكن كانت هناك نصوص فقط ليس لها أية فعالية حقيقية على العمال، وفي الحقيقة فإن الشروط الإيجابية الفعالة للتسيير الذاتي غير متوفرة"[2].

ولهذا فقد اتضح أن تطوير القطاع الزراعي لن يتأتى إلا بتطبيق سياسة زراعية شاملة تستدعي تغيير العلاقات الإنتاجية الزراعية تغييرا جذريا؛ وهذا ما جاءت به السياسة الزراعية الجديدة والمتمثلة في الثورة الزراعية.

المطلب الثاني/ سياسة الثورة الزراعية: نظرا لما آل إليه القطاع الزراعي من ركود وتخلف، فقد جاءت الثورة الزراعية بمقتضى الأمر رقم 71 والمؤرخ في 1971/11/08

[1] Dominique Badillo : Stratégie Agro Alimentaire pour l'Algérie, OPU, ...P. 39

[2] إسماعيل العربي: مرجع سابق، ص 121.

لتجاوز ذلك، بسعيها للقضاء على الوضع الذي يكرس التفاوت في الملكيات الزراعية الذي كان سائدا بشكل واضح، ولتعيد توزيع وسائل الإنتاج بشكل عادل، وذلك من أجل:

- Ø زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية
- Ø زيادة التشغيل وتحسين مستوى اليد العاملة
- Ø القضاء على علاقات الإنتاج القديمة[1].

وبصفة عامة فإن الثورة الزراعية ترمي للقضاء على التناقضات الاقتصادية والاجتماعية الموروثة عن الاستعمار، وبالتالي خلق بنى جديدة للإنتاج تسمح بدخول مجموع الزراعة في السوق الوطنية.

ووفقا لميثاق الثورة الزراعية، فقد حددت ثلاثة طرق لاستغلال الأرض، وتتمثل في التالي:

أ/ التسيير الذاتي الذي يستمر كهيكل تسيير متطور، ينتظم في وحدات إنتاجية مختلفة الأبعاد، وعلى مستوى تقني ملائم.

ب/ التعاون في الزراعة وهو نوع من المشاركة الديمقراطية لترقية الفلاحين الذين يعيشون من خدمة الأرض.

ج/ الاستغلال الخاص، حيث أن الثورة الزراعية لا تقضي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإنما تقضي على استغلال الإنسان[2].

وقد جرى تطبيق الثورة الزراعية على مراحل، ابتداء من تاريخ انطلاقها حيث اهتمت المرحلة الأولى (جوان 1972) بتأميم أملاك الدولة والبلدية وأراضي العرش والوقف

---

[1] أحمد بعلبكي (ترجمة): المجتمعات الفلاحية في العالم الثالث، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1997، ص. 255

[2] أحمد بعلبكي: المسألة الزراعية في ريف الجزائر، منشورات عويدات، بيروت ــ باريس، 1985، صص 210-215.

العمومي؛ وإلحاقها بالصندوق الوطني للثورة الزراعية. أما المرحلة الثانية والتي انطلقت في جوان 1973، فاهتمت بتحديد الملكيات الخاصة، وتأميم الكبيرة منها، لتوزيعها على المستفيدين الجدد. وبدأت المرحلة الثالثة في نوفمبر 1975 واتجهت إلى المناطق السهبية لتحديد عدد رؤوس الماشية، والذي لا يجب أن يتعدى 105 رأسا للمربي الواحد، أما الفائض فيؤمم ويوزع على المربين الصغار[1].

وعلى العموم، فإن الثورة الزراعية قد سمحت بتحقيق مكسبين أساسيين، شكلا العناصر المشجعة في مجهود التنمية الزراعية، وهما:

1/ إلغاء الملكية العقارية الكبيرة وأشكال العمل المرتبطة بها.

2/ تجميع الأراضي المؤممة في وحدات كبيرة الحجم نسبيا، تسمح بتنمية الفلاحة بكيفية أنجع، مما لو كانت مجزأة ومتفرقة.

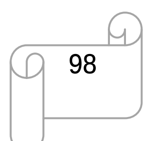
إلا أن النتائج المرجوة من هذه العملية لم تكن في المستوى المطلوب، أو أنها لم تكن عند مستوى تحقيق الأهداف الطموحة التي جاءت في ميثاق الثورة الزراعية، وعلى رأسها تخليص القطاع التقليدي من التخلف الذي كان يعيشه، نظرا لأسباب وعوامل عديدة، والتي يحصرها "عبد القدر جغلول" في ثلاث مشكلات، تتمثل الأولى في نقص الأراضي، وتدور الثانية حول مسألة التعاون والبورجوازية الزراعية، أما الثالثة فتتمحور حول التعاون وإدارة الدولة[2]. وهي مجتمعة ساهمت في تدهور القطاع الزراعي.

فقد واجهت الثورة الزراعية صعوبات عملية حدت من تحقيق الأهداف النظرية المرجوة في المجال الزراعي خصوصا، والتنمية الوطنية على العموم. لقد كانت الأهداف النظرية طموحة للغاية، إلى جانب كونها لم تراع الظروف الموضوعية للواقع

---

[1] H. Temmar : Stratégie de Développement Indépendant, opu , 1987, P. 118

[2] عبد القادر جغلول: تاريخ الجزائر الحديث، بيروت، 1982، ص 205



الجزائري، وبخاصة في الريف الذي يعتبر المجال الجغرافي للتطبيق، كما أن المتابعة الميدانية لتطبيق سياسة الثورة الزراعية لم تتسم بالصرامة اللازمة؛ مما حال دون تحقيق الزيادة المرجوة في الإنتاج الزراعي وتحسين القطاع. فلقد عانت الوحدات الإنتاجية من عجز دائم وخسارة مستمرة، بحيث أصبح تحت وصاية البنك. وانتشرت بين عمال الأرض والفلاحين ممارسات فردية سيئة كاللامبالاة والإهمال والاختلاس والرشوة والاستهلاك الذاتي... الخ. وكل هذه العوامل وما شابهها ألحقت ضررا بالتعاونيات الإنتاجية، ودعمت عوامل فشل واختلال الوحدة الإنتاجية التابعة للثورة الزراعية.

المطلب الثالث/ السياسات الزراعية في عقد الثمانينيات، في هذه الفترة باعتبارها مرحلة حكم جديدة (وفاة الرئيس هواري بومدين، ومجيء الرئيس الشاذلي بن جديد) انتشر على مستوى الخطاب السياسي مفهوم المراجعة أو التقييم، وذلك بتحليل الوضع الاقتصادي عموما، وحصر الإيجابيات والسلبيات التي ظهرت أثناء العملية التنموية السابقة، وبهذا يكون ممكنا طرح البدائل التي تساعد على الاستمرار في القيام بتنمية حقيقية. ففي المجال الزراعي، أعيدت بعض الأراضي المؤممة لأصحابها الذين يفلحونها، وشجعت الدولة الفلاحين على استصلاح الأراضي (خصوصا في الجنوب) وذلك بتقديم قروض معتبرة لهم، ومدهم بالتجهيزات اللازمة وتوفير الظروف الملائمة، فقد أنشئ مثلا سنة 1982 البنك الفلاحي لتنمية الريفية الزراعية، لتقديم القروض لفلاحين وذلك بغرض النهوض بالقطاع الفلاحي، كما تمت إعادة هيكلة مزارع الدولة والتعاونيات في شكل وحدات صغيرة، وزيادة استيراد الآلات الزراعية وتوزيعها على الفلاحين بشروط ميسرة، وزيادة الاستثمارات لتنمية الموارد المائية اللازمة، وذلك بحفر الآبار وإقامة السدود الصغيرة والكبيرة؛ وتهدف هذه السياسة الزراعية الجديدة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الزراعي.

أما من الناحية الواقعية، فقد وجدت الجزائر نفسها لا تتوفر على قاعدة مهمة في المجال الزراعي على الخصوص، تساعدها على الخروج من التبعية للخارج، فزراعتها ضعيفة لا تسمح لها بتوفير الغذاء الضروري للسكان، وأصبحت مهمشة على حساب القطاع الصناعي، والذي هو أيضا لم يستطع تحقيق التنمية المنشودة؛ وتتجلى مظاهر الفشل في هذه السياسات الزراعية في المؤشرات التالية:

1. السياسة الاستثمارية، والتي تدل بوضوح على التحيز الكبير نحو القطاع الصناعي وغيره من القطاعات الأخرى، حيث لم يحظ القطاع الزراعي بأهمية نسبية كما حظي بها القطاع الصناعي؛ بل أنه عرف تهميشا لازمه منذ الاستقلال.
2. السياسة السعرية، إن هذه السياسة لم تكن في خدمة القطاع الزراعي فقد عرفت نفس التوجه الذي عرفته السياسة الاستثمارية، فقد كان سعر القمح مثلا يخضع للتسعير الإداري الذي لا يراعي التكلفة الحقيقية والعائد مما يؤدي إلى إجحاف في حق المزارعين، وبالتالي لا يحفزهم على بذل المزيد من الجهد لتحقيق مستوى أعلى من الإنتاجية بالنسبة لهذا المحصول، وغيره كثير (وقد سبق وأشرنا إلى هذه النقطة).
3. السياسة التسويقية، حيث يرغم الكثير من المنتجين بإتباع مراحل محددة مسبقا لتسويق منتجاتهم، كأن يتم تسليم حصيلة الإنتاج إلى تعاونيات أنشئت لهذا الشأن وفق أسعار محددة مسبقا وغير قابلة للتفاوض، وفي الغالب لا تتماشى مع تكاليف الإنتاج.

من خلال هذه الإشارات تتبين لنا المكانة الثانوية التي أوليت لقطاع الفلاحة، ولعل الخلل في ذلك يعود إلى السياسات الزراعية التي لم تركز بما فيه الكفاية على هذا القطاع الحيوي، بحيث أدى ذلك إلى ارتفاع وتيرة الواردات الغذائية والدخول في تبعية غذائية، وتحمل خزينة الدولة أعباء مالية من النقد الأجنبي، كان من الممكن اقتصادها أو توجيهها إلى مجالات أخرى. والجدير بالذكر، أن الجزائر قد عاشت خلال هذه الفترة ظروفا اقتصادية صعبة، ساهمت فيها التغيرات العالمية التي عرفتها أسواق النفط

خصوصا؛ وبالطبع زادتها حدة وضعية القطاع الزراعي المزرية[1]. وحسب وجهة نظر الباحث "عبد الله دعيدة"، فإن أهم العوامل التي أضعفت الاقتصاد الجزائري هي التبعية الاقتصادية والنمو الديمغرافي، والاعتماد المطلق على تصدير منتوج واحد... مما جعل الاقتصاد الجزائري لا يصمد أمام الصدمات الخارجية وبخاصة تلك المتعلقة بأسعار النفط... خصوصا وأن بداية الثمانينات قد تميزت بالاستيراد المكثف لسلع الاستهلاك النهائي في إطار برنامج واسع للاستيراد سمي ببرنامج "ضد الندرة". حيث خصص له مبلغ 10 مليارات دولار سنة 1982 على حساب الاستثمار والتشغيل. "*والنتيجة التي يمكننا استخلاصها من هذه الوضعية المزرية للاقتصاد الوطني حالة الركود الذي أصاب معظم المؤسسات العمومية، سواء من حيث معدلات النمو التي تراجعت بشكل كبير، أو الاستثمارات التي انخفضت هي الأخرى إلى أدنى مستوى لها منذ أكثر من عقد ونصف، بالإضافة إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية وتدهور أسعار النفط*"[2]. هذه الأخيرة التي استمرت في التراجع بعد ذلك، فبعدما كان سعر البرميل بنحو 21.07 دولار في نهاية الثمانينات، انخفض إلى 20 دولار في بداية التسعينات، ليواصل انخفاضه مسجلا سنة 1994 نحو 14.19 دولار للبرميل[3]. وكنتيجة لهذا التدهور فقد انخفضت إيرادات الدولة، مما أثر سلبا على قدراتها الاستيرادية، خصوصا أمام العجز في الإنتاج المحلي.

ولتجاوز الوهن الذي أصاب القطاع الزراعي تحديدا خلال هذه المرحلة، فقد تم تنفيذ بعض المحاولات الإصلاحية، حيث حدد القانون رقم 19.87 الصادر في شهر ديسمبر1987 كيفية استغلال الأراضي الفلاحية للأملاك الوطنية، كما حدد حقوق

---

[1] إسماعيل العربي: مرجع سابق، ص 62

[2] عبدالله بن دعيدة وآخرون: الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 358.

[3] المرجع السابق.

وواجبات المنتجين. وقد وضع هذا القانون لتحقيق أهداف معينة، وتبيان كيفية تكوين المستثمرات الفلاحية الجديدة وتحديد طبيعتها القانونية "إذ تعتبر عملية إعادة تنظيم القطاع الفلاحي العمومي بمثابة تنظيم جديد، مع ظهور تسمية جديدة وهي المستثمرات الفلاحية بدلا من المزارع الاشتراكية"[1]. ومن بين ما كان يهدف إليه كذلك تعريف قواعد استغلال الأراضي الفلاحية مع ضمان استغلال أمثل للأراضي الفلاحية بغية إشباع الحاجيات الغذائية للسكان وحاجيات الاقتصاد الوطني، مع السماح للمنتجين بالقيام بمسؤولياتهم في استغلال الأراضي. ويضمن هذا القانون استغلالية فعلية للمستغلين، حيث يبقى الدخل مرتبطا بنتيجة إنتاجهم فقط. وضمن هذا القانون، ومن أجل تحقيق تطوير شامل، شرعت الدولة في تنفيذ ما يلي[2] :

- تطوير لا مركزية هياكل دعم ومساندة الترقية الفلاحية.
- التعريف بالمحاور الكبرى للتخطيط الفلاحي.
- التركيز على التوجيه العام للنشاطات الفلاحية.

واستنادا لنفس القانون، فقد تضمنت مادتيه 6 و 7 الموافقة للمنتجين الفلاحيين المعنيين بالاستغلالات الفلاحية الجماعية من حق التمتع القائم بمجموع الأراضي المشكلة للاستغلالات الفلاحية الجماعية، بواسطة ضريبة يتكفل قانون المالية بتحديد أساسها وطرق التغطية. كما توافق الدولة لنفس المنتجين الفلاحيين على حق الملكية بالنسبة لكل الأملاك المتعلقة بإرث الاستغلال زيادة على الأرض، بمعنى الشيوع، وبأسهم متساوية يمكن تحويلها وقابلة للحجز.

---

[1] عبد العزيز شرابي: الاقتصاد الجزائري، مطبوعة بيداغوجية، جامعة منتوري قسنطينة، 2004/2003، صص 27، 28.

[2] المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر، نشرة 1991، رقم 15، الديوان الوطني للإحصائيات، صص 157، 158.

والجدير بالذكر، أن ملامح السياسة الزراعية في عقد الثمانينيات قد تمثلت في وضع منهجية جديدة لاستغلال الأراضي الزراعية التابعة للقطاع العام، مع وضع وتطبيق برامج خوصصتها والسعي لتنمية الخدمات المساندة وفئات الإنتاج، وتعزيز التكامل بين القطاعات المختلفة. غير أن مواصلة هذه السياسات لم يكتمل وذلك مع التحولات الدولية خارجيا، والتحول نحو التعددية السياسية وتطبيق مبادئ الاقتصاد الحر داخليا، وذلك بالمرور عبر مرحلة انتقالية، أصابتها الكثير من المشكلات والصعوبات، زاد من تعقيدها الشلل الكبير الذي مس كل قطاعات البلاد جراء المأساة التي ألمت بالجزائر.

المبحث الرابع/ أهم السياسات الزراعية منذ مطلع التسعينيات:

لقد شهدت السياسات الزراعية خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي الكثير من التحولات والتطورات الهامة، كان بعضها نتيجة لأحداث ومستجدات خارجية كهيمنة الاتجاه الليبرالي (بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار المنظومة الاشتراكية)، وتفاقم أزمة الديون الخارجية التي وضعت البلاد في مشكلات حادة (نظرا لانخفاض الاحتياطات من العملة الصعبة التي أصبحت لا تغطي أكثر من شهرين من الاحتياجات الاستيرادية[1])، بالإضافة إلى ظهور منظمة التجارة الدولية كفاعل أساسي يفرض شروطه الثقيلة على الاقتصاد الوطني؛ ومن الناحية الداخلية فقد زادت من حدة المشاكل ظاهرة اللاأمن التي كانت نتائجها وخيمة جدا بالنسبة لعالم الريف تحديدا، وتفاقم إشكالية الاختلالات فيما بين احتياجات السكان المتزايدة من السلع والمنتجات الزراعية، نظرا لما أصاب القواعد الموردية الزراعية من التدهور الكمي والنوعي. إضافة إلى ما ميز عقد التسعينيات من تقلبات في أسعار النفط وعوائده، وتراجع فرص العمل. انعكس كل ذلك على السياسات الزراعية عندئذ والتي تميزت بقدر كبير من التوجهات نحو تحرير الأسواق الداخلية

---

[1] عبد الله بن دعيدة، مرجع سابق، ص 361.

والخارجية، وإتاحة المجال الأكبر للقطاع الخاص، مع تقليص الدور المباشر للدولة في ذلك؛ كما تم تحويل ملكية النشاط الزراعي وإدارته كليا أو جزئيا إلى القطاع الخاص.

غير أنه ومع نهاية التسعينيات بدأت السياسات الزراعية تحديدا، تعرف اتجاها نحو تحقيق المزيد من الاستقرار الاقتصادي، والرفع من أداءات القطاع الزراعي تحديدا، وبالتالي تحسين شروط الحياة الاقتصادية العامة. وسوف تتم معالجة أهم السياسات الزراعية التي طبقت خلال هذه الفترة، فيما يلي.

المطلب الأول/ الإطار العام (*الفلسفة الاقتصادية*) **للسياسات الزراعية في عقد التسعينات:**

مع نهاية القرن الماضي، وتزامنا مع انهيار المعسكر الاشتراكي وبروز القطبية الأحادية ممثلة في النظام الليبرالي، بدأت غالبية الدول العربية تعرف تطبيق إصلاحات اقتصادية وتعديلات بشكل أو بآخر، وذلك سعيا منها لمواكبة التغيرات والمستجدات الإقليمية والدولية من جهة، ومحاولة التغلب على ما واجهته خلال المراحل السابقة لعقد التسعينيات من آثار تراكمية للعديد من المشاكل الاقتصادية داخليا وخارجيا، والعمل على تعزيز معدلات الأداء التنموي الحقيقي من جهة ثانية. حيث تضمنت برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي توجهات حثيثة نحو تقليص الدور المباشر للدولة في ممارسة العديد من الأنشطة الإنتاجية والخدمية، وإعطاء الدور الأكبر في هذا الشأن للقطاع الخاص، وتعميق دوره في شتى مجالات التنمية لمختلف القطاعات الاقتصادية، وفي مقدمتها خوصصة الكثير من نشاطات القطاع الزراعي.

ومن جهتها أولت الجزائر منذ مطلع التسعينيات (ولو بتعثر نظرا للوضع السياسي غير المستقر حينها) اهتماما متزايدا بإتباع سياسات زراعية تتعلق أساسا ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، ومواصلة تلك الاهتمامات بفتح المجال لخوصصة نشاطات القطاع الزراعي، بما يضمن له مرونة في العمل في مواكبة التحولات والمستجدات التي تفرضها العولمة ومتطلباتها؛ والتي ــ لا محالة ــ تترك آثارها على الاقتصاد الوطني

سواء بالإيجاب أو بالسلب. وتتركز أهم الآثار الإيجابية حول تحسين معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض العجز في موازنة المدفوعات، واتجاه المستوى العام للمعيشة والأجور نحو الارتفاع؛ وكذلك تراجع معدلات التضخم، وتصحيح التشوهات في أسعار الصرف، وتحسين التراكيب المحصولية، والاتجاه نحو التطوير الفني وزيادة إنتاجية الموارد. ومن جانب الآثار السلبية، فإن أبرزها هو ما تعلق منها بزيادة معدلات البطالة وتضرر بعض الفئات الاجتماعية، من جراء الاتجاه نحو ارتفاع الأسعار ومستوى المعيشة بشكل عام.

وقد سعت الدولة لتلافي الآثار السلبية للبرامج المدعمة من قبل المنظمات الدولية، التي تدعم برامج الخوصصة والحرية الاقتصادية وغيرها ... بالدخول في مفاوضات طويلة مع الهيئات الدولية وبخاصة منظمة التجارة الدولية، من أجل الاستفادة من بعض الامتيازات، ولا تزال حتى الآن (2007) تعقد الجولات المتوالية في هذا الشأن.

ولهذا فقد ركزت الجزائر في سياساتها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال الإصلاحات الاقتصادية وإعادة هيكلة المؤسسات العامة، وإتباع سياسات نقدية لمكافحة التضخم واستقرار أسعار الصرف، وتشجيع القطاع الخاص في مجال الاستثمار وتخفيض الديون الخارجية•. ومهما تعددت البرامج والخطط، وتنوعت أساليب التنفيذ والمتابعة، فإنها جميعها تهدف إلى رفع القدرات الإنتاجية للزراعة الجزائرية سعيا لتحقيق الأمن الغذائي، والوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي؛ وتتلخص أهم مرتكزات إستراتيجية التنمية الزراعية خلال عقد التسعينات فيما يلي[1]:

• وقد دعمت هذا النهج بمواصلة تسديد الديون الخارجية الآجلة، حيث ساعد على ذلك احتياطها النقدي نتيجة ارتفاع سعر برميل النفط.

[1] جامعة الدول العربية، م. ع. ت. ز.، السياسات الزراعية في عقد التسعينيات، نوفمبر 2000، ص 17.

- استرجاع الأراضي المؤممة.
- استصلاح الأراضي في المناطق الصحراوية.
- دعم الاستثمارات لتطوير جهاز الإنتاج.

أما عن الإطار العام للسياسات الزراعية والفلسفة الاقتصادية التي تحكمها في عقد التسعينات، فيمكن حصر أهم أهداف ذلك في النقاط التالية:

1. الاستعمال العقلاني للإمكانيات المتاحة والثروات.
2. ترقية المنتوجات ذات النوعية الإيجابية الحقيقية.
3. وضع خطط تنموية شاملة ومتكاملة بكل منطقة طبيعية.
4. ترقية سياسة المشاركة بين المسؤولين والمنتجين.
5. العمل على وقف تدهور وانهيار القطاع الزراعي.
6. المحافظة على مصالح المزارعين والمستهلكين.
7. مواصلة دعم بعض المنتجات الزراعية لأسباب اقتصادية واجتماعية.
8. السعي لرفع الإنتاجية الزراعية وتكثيف الإنتاج من أجل مضاعفة الإنتاج.
9. تشجيع وتدعيم استصلاح الأراضي بطرق تحفيزية[1] كالقروض أو الإعفاءات الضريبية...الخ.

وسوف نتتبع أدناه بشيء من التفصيل، أهم معالم السياسات الزراعية في هذه الفترة، ويتعلق الأمر ببرنامج التكيف الهيكلي، والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

المطلب الثاني/ برنامج التكيف الهيكلي (Plan d'ajustement structurel PAS): يرتبط مفهوم التكيف أو المواءمة الهيكلية بحزمة السياسات التي يوصي بها صندوق النقد الدولي وهيئة موظفيه للبلدان المنخفضة الدخل بصفة أساسية، بضرورة تعويم اقتصادياتها من أجل إنقاذها من الغرق الكامل في بحر الاستدانة ومساعدتها لتظهر على

[1] المرجع السابق، ص 18.

ساحة المعاملات الاقتصادية الدولية، كشريك ولو أنه غير متكافئ للعالم المتقدم[1]. ولقد بدأ تطبيق برنامج التكيف الهيكلي في الجزائر منذ 1990[2] على غرار دول جنوب المتوسط، بداية بمصر والمملكة المغربية سنة 1985 ثم تونس عام 1987، وبعد ذلك جاء دور الجزائر، بهدف ربط الأسعار الداخلية بالأسعار العالمية، وإلى تحرير المبادلات الزراعية بشكل تدريجي. ولعل أحد النقاط الأساسية لهذه البرامج، ما تضمنته من إلغاء الدعم على أهم المكونات الزراعية ومنتجاتها؛ وقد شمل الأسمدة والبذور وعلف الماشية والمعدات الزراعية؛ وقد أدى ذلك إلى مضاعفة التكلفة الزراعية، بحيث ارتفع سعر الجرار الذي كان سعره 80 ألف إلى 260 ألف دينار جزائري عام 1991[3]. إن رفع الأسعار الزراعية من شأنه أن يحسن ربحية الزراعة، وبالتالي تحفيز التوظيف المتزايد لعوامل التكثيف، ولكن ذلك يفترض توفر المكونات وإمكانية الحصول عليها بنسبة أعلى، وهو أمر نادر الحصول بسبب تقليص الاستيراد. ومن جهة أخرى، فإن تأثير رفع الأسعار على العرض التجاري محدود بسبب الطابع المعيشي الضروري، الذي يميز النشاط الزراعي بصورة واضحة. فطالما أن المحاصيل لا تزال تستهلك ذاتيا، فإن تأثير عائدات رفع الأسعار يبقى معدوما، نظرا لكون الإنتاج ليس له أية قيمة تبادلية، غير أن الفرق بين أسعار الإنتاج وأسعار المواد البديلة يبقى له أثره الواضح على مستوى الاستهلاك الذاتي. ولهذا لم تعرف الساحة الزراعية إقبالا استثماريا يذكر، وذلك لأن سعر تكلفة المحصول يصبح موازيا أو يفوق سعر المادة الغذائية البديلة. وهذه حقيقة

---

[1] محمد عبد الشفيع عيسى وآخرون: الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مرجع سابق، ص275.

[2] حميد آية عمارة (ترجمة: أديب نعمة): الزراعة المتوسطية في علاقات الشمال والجنوب، الفارابي، بيروت، 1993، ص 129.

[3] المرجع السابق، ص 131.

مثبطة للعزائم، إذا ما أضيفت لها حقيقة واقعية أخرى والمتمثلة في كون الإنتاج الزراعي في المنطقة الجنوبية من البحر الأبيض المتوسط عموما يتسم بدرجة عالية من المخاطر والريبة نظرا للظروف الطبيعية التي تميزها، ناهيك عن الظروف المصاحبة الأخرى، كالقدرة المالية، والمناخ السياسي. وفي هذا الصدد جدير بالذكر أن نشير إلى الوضع الأمني السيئ الذي عرفته الجزائر في بداية التسعينيات، إضافة إلى الوضع المالي المتدهور والمديونية الخارجية العالية. وكلها عوامل تعيق أية سياسة عن تحقيق أهدافها مهما كانت فعاليتها وكفاءتها.

إن الارتفاع البين في الأسعار الناتج عن سياسات التكيف يمكن أن يقود البلاد إلى تراجع واضح في الإنتاج، وبالمقابل يزيد من الاستيراد الغذائي مقابل ضخ مزيد من النقد الأجنبي. وهنا لابد من الإشارة إلى أن الفرق بين أسعار الإنتاج وأسعار الاستهلاك تدفع بالمزارع إلى تخفيض إنتاج القمح لصالح الشعير والأعلاف الأخرى، من أجل زيادة عرضه للحوم، ولاسيما حين يكون تناسب أسعار اللحوم والحبوب لصالح الأولى؛ إذ تصبح اللحوم حينئذ هي الإنتاج الأساسي للمستثمر. وهذا هو الميل الذي يتوسع في الجزائر حيث تبدو نسبة أسعار اللحوم إلى أسعار الحبوب مرتفعة، إذ تبلغ نسبة 1 إلى 20[1]. كما يترافق تكييف الأسعار الداخلية مع الأسعار العالمية بإعادة صياغة نظام الحماية الزراعي عبر إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية التي استبدلت بتحرير المبادلات الزراعية، ورفع كل القيود التي تعيق حرية التبادل الخارجي؛ وهنا تطرح مسألة حماية الزراعة المحلية في مواجهة الاستيراد. ويبدو أن إنتاج الحبوب هو الأكثر تعرضا للخطر، ولكن دون أن ننسى كل الزراعات البديلة للاستيراد، والتي كانت الدولة تسعى إلى تشجيعها كالسكر والنباتات الزيتية ومشتقات الحليب[2]. إن هذه التدابير تترك

---

[1] المرجع السابق، ص159.

[2] المرجع السابق، ص 179

تأثيرا كبيرا على الزراعة في الجزائر، حيث يتوقف مستقبلها على درجة الحماية التي تمنح وتكتسب بالفعل، ولهذا فقد خاضت الجزائر مفاوضات شاقة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومن بعدهما منظمة التجارة العالمية، من أجل حماية متميزة. وهذا من شأنه تدعيم بعض الاختيارات المبدئية للحفاظ على حد معين من استقلالية الدولة تجاه السوق العالمية في المجال الغذائي. غير أن النتيجة المترتبة عن سياسة التكيف الهيكلي لم تكن مرضية، فقد أدت سياسات إلغاء الدعم على مكونات الإنتاج الزراعي ورفع أسعار المنتجات الزراعية إلى ظهور سلسلة من السلبيات التي أثرت على وتيرة الإنتاج الزراعي، وأدت إلى إفقار الكثير من الفئات السكانية. وتجنبا لذلك توجب استبدال إستراتيجية التنمية الزراعية تلك بسياسة ملائمة، وهذا ما حاول المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تداركه.

ويمكن إيجاز أهم محاور التكيف الهيكلي في النقاط التالية[1]:

- إعادة هيكلة العقار الفلاحي.
- استرجاع الأراضي المؤممة لأصحابها.
- سياسة دعم أسعار المدخلات والمخرجات الزراعية والتي استمرت لغاية 1994. وهذا ما يفسر ارتفاع الأسعار بعد ذلك.
- تخفيض قيمة العملة الوطنية.
- ضمان السعر عند الإنتاج بالنسبة للزراعات الإستراتيجية.
- مواصلة دعم الأسعار عند الاستهلاك بالنسبة للمواد الأساسية كالخبز والحليب.
- العمل على تمويل النشاطات الفلاحية ذات الأهمية.
- حرية التجارة الخارجية والأسواق.
- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وخوصصتها تدريجيا وجزئيا.

[1] السياسات الزراعية في عقد التسعينيات، مرجع سابق، ص. 36.

غير أن هذه الإجراءات لم تستطع تحقيق ما جاءت من أجله، حيث تراجعت الكثير من مرتكزات هذه السياسة لتترك المجال لغيرها.

المطلب الثالث/ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية[1] (PNDA): يتمحور الهدف الأساسي من هذا المخطط في تحسين مستوى الأمن الغذائي بالدرجة الأولى، وذلك بتمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير الدولية المتفق عليها، وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، وتنمية قدرات الإنتاج بالنسبة للمدخلات الفلاحية وأيضا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، وترقية المنتجات ذات المزايا النسبية[2]، وذلك من أجل تنمية زراعية مستدامة. وفي سياق تشجيع التنمية المستدامة تتلخص معايير تنفيذ المخطط في ثلاثة مستويات، وهي: الجدوى الاقتصادية، الاستدامة الإيكولوجية والقبول الاجتماعي.

ومن أجل تحقيق ذلك يتمحور المخطط أساسا في تحفيز وتدعيم المستثمرين في المجال الزراعي، من خلال:

- "تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف وإدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع (الحبوب، الحليب، البطاطس، الأشجار المثمرة، اللحوم الحمراء والبيضاء).
- تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة وتلك المهددة بالجفاف (المخصصة حاليا للحبوب، أو متروكة بورا وهي مهددة بالتدهور) بتحويلها لصالح

---

[1] للمزيد من الاطلاع حول تفاصيل المخطط، أنظر: CNES, Stratégies de Développement de l' Agriculture, P 40

[2] الجمهورية الجزائرية د.ش، وزارة الفلاحة: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، 2000، صص 71، 72.

زراعة الأشجار المثمرة وزراعة الكروم وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة، مع تركيز إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدراتها العالية"[1].

كما يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، بالإضافة لما سبق ذكره إلى توسيع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة (والمقدرة حاليا بـــ 8 مليون هكتار) باستصلاحها عن طريق الامتياز الذي يسمح في نفس الوقت بتثمين الموارد الطبيعية المتاحة والمحافظة عليها وترقية الاستثمار والتشغيل لصالح القطاع الفلاحي وتوسيع الواحات بالجنوب. وتقدر مساحة الأراضي المعنية في المرحلة الأولى من البرنامج بـــ 600.000 هكتار[2]. وتجدر الإشارة إلى أن تنفيذ المشاريع والأنشطة المختلفة ذات الصلة بالمخطط يتم بدعم من صناديق خاصة من ذلك مثلا الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وصندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز؛ إلى جانب التأطير التقني متعدد الأشكال والذي يتلاءم وطبيعة الأنشطة التقنية المحددة وخصوصية كل برنامج فرعي[3]. ومن جهة أخرى فإن المحافظة على الأراضي التابعة لأملاك الدولة الخاصة، سيتم تعزيزها عن طريق نظام قانوني ملائم للمقاربة الاقتصادية للقطاع، علما بأن هذه الأراضي ستبقى ملكا للدولة؛ لكن إجراءات التنفيذ لم تكن بالسهولة التي كانت متصورة، بحيث عرفت جوانب التسيير المالي بعض الصعوبات. مما أدى إلى تعثر المسيرة. فمثلا تمت تسوية الإشكال الذي كان مطروحا "بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية ووزارة الفلاحة فيما يتعلق بتسيير تخصيصات الحساب الخاص الموجه لتمويلات المخطط قد تمت تسويته بشكل مرحلي بعد قرابة عامين من التوقف والمعاناة الناجمة عن تأخر تسديد التمويلات

---

[1] المرجع السابق، ص 72.

[2] المرجع السابق، ص. 72.

[3] عيسى بن ناصر: مشكلة الغذاء في الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، 2005، ص 226.

الممنوحة للاستثمارات الفلاحية منذ أكتوبر 2002، بناء على اتفاقية موقعة بين الطرفين أهلت البنك وبقرار سياسي بتمويل الاعتمادات المخصصة لبرنامج الدعم ومخطط التنمية الفلاحية، خاصة وأن الفوائد المترتبة عن تمويلات البنك المسبقة تقتطع من برنامج الدعم وليست مستحقة على الفلاحين خلال العام الأول من الاستثمارات. وحسب ذات المصدر (مدير مساعد بالبنك)، فإن البنك قدم تمويلات مسبقة ضخمة لفائدة مختلف الاستثمارات الفلاحية قدرت إلى غاية ديسمبر 2005 بأكثر من 32 مليار دينار جزائري، بناء على ملفات استثمار تؤشر عليها مصالح الفلاحة المحلية، كما سجل تراكما لديون الفلاحين في عمليات التمويل خارج برنامج الدعم بلغ 43 مليار دينار، لم يسترجع منها البك سوى 15 مليارا فقط، في حين تجري تسوية المبالغ الباقية في إطار إعفاء الفلاحين من الديون المستحقة عليهم، في وقت توصل البنك إلى اتفاق تسوية مع وزارة الفلاحة لتسديد مستحقاتها كاملة الناجمة عن برنامج الدعم.

وإلى جانب هذه الاعتبارات التي كانت وراء تجميد العملية، أفاد المتحدث بأن العديد من مشاريع الاستثمار الممولة كانت موضوع تحقيقات من قبل مصالح الدرك الوطني تتعلق بشبهات تحويلها إلى أغراض أخرى، بالإضافة إلى أن المصالح الفلاحية تعطلت في منح شهادات المعاينة التي تثبت حقيقة الاستثمارات، والتي بواسطتها يتمكن الفلاحون من طلب تمويلات إضافية لاستكمال مشاريعهم، غير أنه طمأن الفلاحين بإعادة تمويل الاستثمارات الفلاحية في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية قبل نهاية السنة الجارية 2007، بعد توصل البنك والوزارة إلى تسوية، وشروع مصالح الفلاحة في تقديم شهادات المعاينة. وأشار المتحدث إلى أن البنك الذي لجأ إلى تجميد العملية في سنة 2003 لذات الأسباب ثم أعاد تنشيطها بعد عام فقط عقب تدليل المشاكل المطروحة، قد وقع مع وزارة المالية اتفاقية جديدة تعتمد على مقاييس جديدة وواضحة تعمل على تجنب المشاكل التي عرفتها العمليات السابقة، وفي مقدمتها تعميم مطالبة الفلاحين المستثمرين

بمشاركة مالية ذاتية لا تقل عن 10% من قيمة المشروع، وتقديم شهادة معاينة الاستثمار من قبل المصالح الفلاحية على المستوى المحلي في مهلة عام واحد، إلى جانب ضبط برنامج التمويل وتحديد سقف سنوي تقريبي وتوزيعه حسب حاجيات وقدرات كل ولاية، مما يجنب الوقوف على تمويلات طائلة يصعب مراقبتها وتسييرها وتسديدها كما حدث في السابق. هذا وقد سبق وأن احتج الفلاحون على توقيف عملية تمويل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية منذ سنتين، خاصة وأن استثماراتهم تحتاج إلى تمويلات إضافية، محملين وزارة الفلاحة كامل المسؤولية، باعتبارها المتسبب في عرقلة استرداد بنك الفلاحة والتنمية الريفية لأمواله المدفوعة مسبقا، بناء على اتفاقية مشتركة[1].

إلى جانب هذه السياسات التي تم التطرق إليها آنفا، عرفت الزراعة الجزائرية بعض السياسات الخاصة فيما يخص استغلال الموارد الزراعية في مجال الإنتاج النباتي والحيواني تحديدا، حيث ترمي السياسات الزراعية في مجال الحبوب إلى رفع الإنتاج وتحسينه، وذلك عن طريق توسيع المساحات المزروعة وتقليص مساحة الأراضي المتروكة، وبالتوازي مع ذلك العمل على تحسين المردودية من خلال توفير الموارد المائية للري التكميلي، والتحكم في المسارات التقنية والتقنيات الحديثة، وتهدف السياسات المتبعة لإنتاج الحبوب، إلى:

- تركيز عملية التكثيف على مستوى المناطق ذات القدرات الإنتاجية العالية.
- تشجيع استعمال التقنيات التي تمكن من تقليص الطابع المتذبذب للإنتاج الناتج عن ظاهرة الجفاف.

[1] الخبر، عدد 5073 ليوم الثلاثاء 24 جويلية 2007، ص 11

• السعي لإحداث تغييرات وتعديلات في السياسات الزراعية والغذائية عبر الاستعمال العقلاني لقدرات الطبيعية، وعبر سياسات الدعم الفني والعلمي والاقتصادي والمالي للمنتجات التي تبقى معظمها مستوردة من الخارج.

وفي مجال الحبوب بالتحديد، ترمي السياسة المطبقة إلى رفع الإنتاج وتحسينه عبر طريقتين: تسعى الطريقة الأولى إلى توسيع المساحات المزروعة وبالتالي تخفيض الأراضي المتروكة بورا. وتهدف الطريقة الثانية إلى تحسين الإنتاجية في الهكتار باستعمال كل الأساليب الفنية والتكنولوجية المتاحة، مع الحرص على استعمال الأصناف الملائمة وذات الجودة والمردودية العاليتين؛ مع إتباع خطوات التكثيف عبر المعالجة المناسبة وحسب الفضاءات الملائمة من خلال التأطير الفني الخاص وتحفيز مزارعي الحبوب للرفع من إنتاجية هذه المحاصيل، التي تبقى تثقل كاهل خزينة الدولة[1].

خلاصة القول، أن التوجهات العامة لإستراتيجية التنمية الزراعية في عقد التسعينيات، قد تضمنت على الخصوص، دعم الاستثمار لتطوير قطاع الإنتاج الزراعي، واستصلاح الأراضي في المناطق الصحراوية وإعادة الأراضي المؤممة لأصحابها. ونظرا للمحدودية النسبية للأراضي الصالحة للزراعة، وندرة مياه الري، فقد ارتكزت سياسات التوسع الزراعي بصفة رئيسية على التوسع الرأسي في الزراعة باستخدام تقنيات ومدخلات الإنتاج الحديثة، والزراعة المحمية، واستخدام الأصناف المحسنة وعالية الإنتاجية من البذور وتحسين وتوفير الخدمات الزراعية المساندة للإنتاج الزراعي، وبخاصة خدمات الإرشاد الزراعي ووقاية المحاصيل. كما بدأ الاهتمام يتنامى أكثر

---

[1] السياسات الزراعية العربية في عقد التسعينات، مرجع سابق، ص 18-20.

فأكثر بسياسات المحافظة على البيئة، والاهتمام بقطاعي الغابات والمراعي والري، وكل ذلك من أجل تحقيق ما أصبح يشيع تداوله بالتنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، فإن أية سياسة تعتبر غير كافية مهما بلغت من الدقة والكفاءة النظرية، إذا لم تصاحبها أطر تشريعية، فالسياسة وحدها غير كافية لتحقيق أهدافها، إذ يستلزم الأمر وجود أطر مؤسسية وتشريعية تساعد على تنفيذها، لذا اتبعت الجزائر في ذلك سياسات لسن التشريعات التي تنظم استخدامات الأراضي الزراعية والمدخلات الزراعية، إضافة إلى التشريعات والقوانين الأخرى التي تشجع على الاستثمار، وما إلى ذلك مما له علاقة بعمل القطاع الزراعي خصوصا، والاقتصادي عموما؛ وعلى هذا الأساس تسعى الجزائر إلى إحداث تغييرات وتعديلات في السياسات الزراعية والغذائية الجارية، من خلال الاستعمال الرشيد للقدرات الطبيعية، وذلك عبر سياسات الدعم الفني والعلمي والاقتصادي والمالي للمنتجات التي تبقى معظمها مستوردة من الخارج. ويأتي كل هذا التطوير والتعديل في إطار ما ينبغي أن تتميز به تلك السياسات من المرونة والموضوعية، لتكون أكثر مواءمة مع ما يكتنفها ويحيط بها من العوامل والمتغيرات، وأكثر كفاءة في التعامل معها والاستفادة من انعكاساتها ومضامينها الإيجابية، وتلافيا أو تقليلا لما قد تنطوي عليه من آثار سلبية.

خلاصة القول أن السياسات الزراعية يمكن اختصارها في مجموعة الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تتخذها الدولة للنهوض بالقطاع الزراعي، كما أنها عبارة عن أسلوب إدارة الدولة للقطاع الزراعي من أجل أن يحقق أهدافه المخطط لها؛ وهي بذلك ليست واحدة، وإنما تتنوع تبعا للظروف الخاصة والعامة الداخلية والخارجية لكل بلد وكل مرحلة. ونظرا لخاصية الاختلاف هذه فقد عرفت الجزائر سياسات مختلفة تماشيا مع المراحل التاريخية التي مرت بها وظروف كل مرحلة. أما بخصوص سياسات مرحلة التسعينيات، فتتجلى من خلال برامج الإصلاح الزراعي والتكيف

الهيكلي ثم لاحقا المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تحديدا وما تحمله من تدابير أخرى في المجال الزراعي ينتظر منها زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين الإنتاجية الزراعية، بما يسمح من تحقيق أمن غذائي على وجه الخصوص، وإبعاد الجزائر من وضع التبعية للخارج في المجال الزراعي الغذائي الذي تعيشه، فهل استطاعت هذه السياسات من بلوغ أهدافها؟ هذا ما سوف نناقشه في الفصول الموالية.

الفصل الثالث

واقع الإنتاج الزراعي- النباتي في الجزائر

الفصل الثالث: واقع الإنتاج الزراعي النباتي في الجزائر

المبحث الأول/ تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة الحبوب

المطلب الأول/ تطور المساحة الزراعية

المطلب الثاني/ تطور الإنتاج

المطلب الثالث/ تطور الإنتاجية

المطلب الرابع/ أهم سمات زراعة الحبوب في الجزائر

المبحث الثاني/ تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة البقول والمحاصيل الصناعية.

المطلب الأول/ تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة البقول الجافة

المطلب الثاني/ تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة المحاصيل الصناعية

المبحث الثالث/ تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة الخضر والفواكه...

المطلب الأول/ تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة الخضر

المطلب الثاني/ تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة الفواكه

الفصل الثالث: واقع الإنتاج الزراعي- النباتي في الجزائر

يحتل الإنتاج النباتي مكانة مهمة في الزراعة عموما، لأنه الركيزة الأساسية في توفير الغذاء، ويتحقق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كان الإنتاج النباتي وفيرا، والعكس صحيح. والجدير بالذكر، أن هذا الفرع من الزراعة يضم مجموعة كبيرة من التراكيب المحصولية، لعل من أهمها، مجموعة الحبوب، ومجموعة البقوليات، ومجموعة الخضر والفواكه، إلى جانب الزراعات الصناعية.

وتتجلى المكانة المهمة التي يحتلها الإنتاج النباتي في مجموع الزراعة الجزائرية، سواء كان ذلك من حيث المساحة الزراعية المستعملة، أو من حيث معدل الإنتاج، وحتى من حيث ثقله الاقتصادي؛ وتعتبر الحبوب والبقول الجافة من أهم مجاميع المحاصيل النباتية، وذلك نظرا لأهميتها الغذائية الأساسية للسكان. ونظرا لعدم كفاية الكميات المنتجة محليا من أهم تلك المحاصيل، تضطر الدولة لاستيراد كميات كبيرة منها لسد العجز في الفجوة الغذائية المسجلة، وبخاصة منها في مادة القمح، مما يشكل عبئا اقتصاديا كبيرا على ميزانية الدولة؛ ولهذا فقد اعتبرت الجزائر في هذا المجال "مطمورة العالم من القمح"، وبدرجات متفاوتة تأتي بقية المجموعة السلعية.

وللعلم، فقد كانت الجزائر إبان الفترة الاستعمارية والبدايات الأولى من الاستقلال، من الدول المصدرة لبعض هذه المحاصيل ذات الدلالة الاقتصادية المهمة كالقمح مثلا (خدمة للاقتصاد الاستعماري)، غير أنها في الوقت الراهن وبالرغم من امتلاكها لإمكانيات هامة في مجال الإنتاج النباتي والغذائي، واكتسابها لتجربة تنموية لا بأس بها، فإنها تحولت من دولة مصدرة إلى مستوردة بامتياز في تلك المحاصيل ذات الاستهلاك الواسع، وبخاصة منها الحبوب والبقول؛ وهذا التحول ليس له ما يبرره من الناحية الاقتصادية

الموضوعية. وسنتطرق أدناه للتحولات التي عرفتها هذه المجموعات المحصولية بشيء من التفصيل.

المبحث الأول/ تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة الحبوب.

المطلب الأول/ تطور المساحة الزراعية: تعتبر مجموعة الحبوب من أهم المحاصيل الزراعية التي تشكل النمط الاستهلاكي للمجتمع الجزائري، وتأتي مجموعة الحبوب في الصدارة، ولعل القمح ومركباته أكثرها أهمية لأنه يمثل القاسم المشترك الأكبر للغذاء اليومي لكل الجزائريين وبخاصة منهم عامة الشعب، بحيث يمكن اعتباره كمؤشر حقيقي لقياس مدى كفاءة الزراعة الجزائرية، وقدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي والابتعاد عن حبل التبعية. وتضم مجموعة الحبوب كل من القمح الصلب والقمح اللين، والشعير والخرطال والذرة بأنواعها.

وتحتل المساحة المخصصة لهذه المجموعة نسبة كبيرة من مجموع المساحة الصالحة للزراعة بصورة عامة، ومن مجموع المساحة المخصصة للإنتاج النباتي خصوصا، فقد بلغ متوسط المساحة المحصودة للفترة 1989 -2001 بالنسبة للمساحة الصالحة للزراعة حوالي 30 %، بينما بلغت أهميتها النسبية بالنسبة لمساحة الإنتاج النباتي ما يعادل 63.5% [1]. والجدير بالذكر أنه في سنة 2001 تم حرث وبذر مساحة 3197000 هكتار، منها 1414000 هكتار للقمح الصلب، ونحو 832000 هكتار للقمح اللين، ونحو 894000 هكتار للشعير، ونحو 57000هكتار أعلاف. وتمثل كل المساحات في مجملها ما يعادل 92% مما تم حرثه وزرعه خلال الموسم السابق والتي بلغت 3483000 هكتار. مع العلم أن أرض المساحات المزروعة من الحبوب وإن كانت تتركز في شرق البلاد

[1] ONS : collection statistiques, N° 119 les statistiques de l'Agriculture et de la pêche.., Fév. 2005, pp. 7,29

وغربها، فإن أكثر من الثلثين يتركز في الهضاب العليا[1]. هذا ومن جهتها فقد تقلصت المساحات التي كانت مخصصة لزراعة الشعير، والتي هي متواجدة بالمناطق الرعوية والسهبية، وقد تخلى عنها المزارعون بسبب إنتاجيتها الضعيفة، وعدم تلقي الدعم عنها من طرف الدولة لزراعتها في تلك المناطق.

وفيما يتعلق بحملة الحصاد والدرس خلال شهر أوت 2001 فقد أسفرت عن 2402400 هكتار تم حصدها من مساحة 3197000 هكتار تم حرثها وبذرها. وتقدر المساحة التي لم يتم حصادها بنحو 794600 هكتار وتمثل نسبة 24.8% من المساحة الإجمالية، ويعود السبب في عدم حصادها للأسباب التالية:

1. البرد الذي أصاب بعض المناطق وكان في حدود 10000 هكتار.
2. الحرائق الناجمة عن آلات الحصاد وكانت في حدود 200 هكتار.
3. حرائق موسم الصيف (طبيعية أو بفعل فاعل) في حدود 700 هكتار.
4. الجفاف وتمثل البقية والمقدرة بحوالي 729100 هكتار[2].

وبالنسبة لسنة 2002 فقد عرفت مساحة الحبوب انخفاضا مقارنة بالسنة السابقة لها، بينما سجلت سنة 2003 ارتفاعا في المساحة، كما يبينه الجدول.

[1] Zaghouane : « réflexion sur le programme de reconversion le contexte actuel et les perspectives de relance de l'agriculture », Revue Céréaliculture N° 34, 2000 ; institut technique des grandes cultures , Alger, p8.

[2] جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية: حالة الزراعة في الأقطار العربية (تقرير النصف الثاني 2001) الخرطوم، ديسمبر 2001، ص. 13.

جدول رقم(1) توزيع المساحة المحصودة حسب نوع الحبوب للفترة 1989 -2004

الوحدة: هكتار

النوع / السنة	ق. صلب	ق. لين	شعير	خرطال	ذرة Mais	ذرة بيضاء Sorgho	المجموع
89/1988	1009500	463130	1050290	113260	280	430	2636890
90/1989	867940	319880	1095120	82080	140	280	2365440
91/1990	1201120	528320	1555670	132200	260	130	3417700
92/1991	1332720	515290	1558050	123480	290	80	3529810
93/1992	972660	282760	652630	50680	180	20	1958930
94/1993	683640	208960	361080	32650	410	00	1286740
95/1994	1175860	504860	824170	73740	260	30	2578920
96/1995	1585500	693000	1282500	102000	260	40	3663300
97/1996	590920	234320	264840	25210	120	30	1115440
98/1997	1707240	869910	939210	58640	180	20	3575200
99/1998	889090	483310	468960	46990	240	20	1888610
00/1999	544470	282100	215630	14660	430	120	1057410
01/2000	1112180	724230	515690	49700	400	200	2402400
02/2001	813890	584570	401400	44600	250	200	1844910
03/2002	1265370	782200	782380	70870	340	230	2901390
04/2003	1307590	703010	915440	73960	214	196	3000410

المصدر: بالنسبة للسنوات 1988-2001 من Collections Statistiques, N 119, Fev. 2005, P. 29

وبالنسبة للسنوات 2001-2004 من Annuaire Statistiques de l'Algerie, N 22, 2006, P. 184

من بيانات الجدول نلاحظ أن المساحة المحصودة تتغير من سنة لأخرى، وذلك لأسباب عديدة تأتي في مقدمتها التغيرات المناخية والمساحة المتروكة بورا. فمثلا قد انخفضت

المساحة للموسم 2000 بنسبة 44 % مقارنة مع الموسم السابق، لترتفع للموسم 2001 بنسبة 127% وذلك نتيجة للدعم الذي قدمته الدولة لمنتجي الحبوب. هذا وقد عرفت سنوات 1991، 1992، 1996، 1998 ارتفاعا محسوسا في المساحة المحصودة نتيجة التحسن في الظروف المناخية.

وإذا ما ركزنا على **المساحة المخصصة للقمح** بنوعيه الصلب واللين، نجد أنها قد سجلت انخفاضا لسنوات 1994، 1997، 2000، فمثلا كان معدل النمو في الاتجاه السالب في المساحة لسنة 2000 مقارنة بالسنة التي سبقتها يقدر بحوالي(ــ 39%)، ومقارنة بسنة 1998 يقدر بحوالي (ــ67.9%). بينما عرفت سنة 2001 ارتفاعا في المساحة مقارنة بالسنة التي سبقتها قدر بنسبة 122.1%، وهذا التحسن مرده الظروف المناخية الملائمة نسبيا، وإلى الأثر الايجابي لبداية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية. أما بالنسبة لسنة 2002 فقد سجل انخفاضا في المساحة بمعدل (ــ 24%)، مقارنة بالسنة السابقة، ويرجع السبب في ذلك لشح الأمطار خلال هذه السنة، بينما سجلت سنة 2003 زيادة محسوسة في المساحة بمعدل نمو بلغ 46.4% مقارنة بسنة 2002. وفي نفس السياق وإذا ما قارنا المساحة المحصودة بالمساحة المزروعة، فإننا نجد فرقا واضحا بين المساحتين، وخاصة بالنسبة للسنوات المذكورة سابقا؛ حيث نجد أن نسبة المساحة المتضررة قد بلغت على التوالي 64.1%، 63.2%، و 64.7%، بينما سجلت سنتي 1996، 1998 أدنى مستوى لها حيث بلغت على التوالي 02.3% و 0.5%، وهي السنوات التي عرفت ظروفا مناخية مواتية؛ وهذا ما يبينه الجدول التالي.

جدول رقم (2) يبين المساحتان المزروعة والمحصودة قمحا (الوحدة ألف هكتار)

البيان	المساحة المزروعة	المساحة المحصودة	الفرق10^3 هكتار	% 3/1
1990	1851.5	1187.8	663.7	35.8
1991	1931.5	1749.4	202.1	10.5
1992	2039.0	1848.0	190.0	09.3
1993	2203.1	1255.4	947.7	43.0
1994	2487.8	892.6	1595.2	64.1
1995	2431.1	1680.7	750.4	30.9
1996	2331.0	2278.5	52.5	02.3
1997	2245.0	825.2	1419.8	63.2
1998	2589	2577	12	0.5
1999	2279	1372	907	39.8
2000	2346	827	1519	64.7
2001	2254	1836	418	18.5
2002	2164	1398	766	35.39

المصدر: من 1990 إلى 1997، بوالسبت عبد القادر، دراسة تحليلية وتنبؤية لإنتاج الحبوب الشتوية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، د. ت، ص. 132. والباقي بالنسبة للمساحتين المزروعة والمحصودة، من 1998 إلى 2002 عيسى بن ناصر: مرجع سابق، ص 61. (الفرق والنسبة المئوية من استخراج الباحثة).

وبقراءة سريعة لأرقام الجدول يتبين أن ضياعا كبيرا تعرفه المساحات المزروعة، وهذا ما يفسر التذبذبات المسجلة خلال الفترة الزمنية مجال البحث، وهذه الوضعية تتطلب التقويم ولا يجوز أن تستمر بهذا المستوى.

* أما بالنسبة **للشعير** فنلاحظ أن نسبة المساحة المحصودة إلى المساحة المخصصة لمجموع الحبوب قد بلغت في متوسط الفترة بين 1989-2001 حوالي 34.2%، وقد عرفت هذه المساحة انخفاضا محسوسا خاصة في سنوات 1994، 1997، 2000 حيث بلغت على التوالي 208960، 234320، 282100 هكتارا. لترتفع سنة 2001 إلى 724230 هكتارا وذلك نتيجة للدعم الذي قدمته الدولة. أما سنة 2002 فقد سجلت انخفاضا قدر (ـــ 22.2%)

مقارنة بالسنة الفارطة، بينما سجلت سنة 2003 ارتفاعا في المساحة بمعدل قارب 95% مقارنة بسنة 2002. وعلى العموم يرجع هذا التذبذب و الميل أكثر نحو الانخفاض النسبي في المساحة، إلى التقلبات المناخية من جهة، وإلى عزوف الفلاحين عن زراعة الشعير نظرا لزراعته في المناطق الرعوية والسهبية والجبلية، ومثل هذه المناطق معروفة بإنتاجيتها الضعيفة، زد على ذلك الظروف الأمنية الصعبة.

وبنفس الوتيرة عرفت المساحة المحصودة من الشعير بالنسبة للمساحة المزروعة انخفاضا محسوسا، وخصوصا بالنسبة للسنوات المذكورة آنفا، حيث قدرت النسب بـــ 27.2%، 22%، 20.2% على التوالي؛ بينما ارتفعت سنة 2001 لتصل إلى 59.1%، ثم تنخفض سنة 2002 إلى 44.8% [1].

المطلب الثاني/ تطور الإنتاج: لقد عرف معدل إنتاج الحبوب تأرجحا كبيرا بين الارتفاع والانخفاض وكذا عدم انتظام من حيث الكمية، وذلك نظرا لتأثره المباشر بالعوامل المناخية وخاصة منها كمية الأمطار. وكما يوضح الجدول رقم (3) فقد انخفضت كمية الإنتاج من 20031190 قنطار سنة 1989، إلى 16254120 قنطار سنة 1990، لترتفع سنة 1991 إلى 38083030 قنطار، وذلك بمعدل نمو قارب 134.3 %؛ ثم تتجه نحو الانخفاض المستمر في السنوات الموالية وذلك إلى غاية 1994، مسجلة على التوالي: 33289140 قنطار، 14520970 قنطار، 9634200 قنطار.

هذا وقد سجلت سنة 1996 أعلى مستوى إنتاجي لها خلال الفترة مجال البحث، قُدر بحوالي 49005050 قنطار، ولعل السبب – كما هو الحال دوما – يتمثل في تحسن الظروف المناخية حينئذ[2]. بينما سجلت سنة 1997 انخفاضا محسوسا بمعدل نمو بلغ (-

---

[1] Ministère de l'agriculture : Statistiques agricole série A et B

[2] CNES : Projet de Rapport sur la Conjoncture de Second Semestre 1996, Mai 1997, p 24.

82.25%) مقارنة بالسنة السابقة، وذلك نتيجة للجفاف الذي عرفته البلاد خلال هذه السنة. وبالنسبة لسنة 1998، فقد سجلت زيادة في الإنتاج بمعدل نمو قارب 248% مقارنة بسنة 1997، نظرا لتحسن الظروف المناخية لحد ما[1]، بينما عرفت سنة 2000 انخفاضا في كمية الإنتاج بمعدل نمو سالب قدر بحوالي (-53.7%) مقارنة بما كان قد سجل سنة 1999. في حين عرفت سنة 2001 ارتفاعا معتبرا في كمية الإنتاج ببلوغه 26591700 قنطار، أي بمعدل نمو قدر بحوالي 184.6 %، وهذا التحسن يرجع أساسا إلى الظروف الملائمة التي سادت خلال الموسم من جهة، وإلى الأثر الإيجابي لبداية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي شرع فيه ابتداء من سنة 2000 (كما سبق وأشرنا في الفصل السابق)، وبخاصة في مجال تكييف أنظمة الإنتاج الزراعية من جهة وتكثيف الإنتاج في فروع الإنتاج خاصة مجال الحبوب، بسبب ما يتلقاه المزارعون من دعم من طرف الدولة؛ فما تم صرفه من طرف الدولة في شكل دعم للمزارعين سنة (2001) مثلا كان في حدود 35 مليار دينار جزائري لدعم مدخلات الإنتاج عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الزراعية. ففي مجال البذور تم بيع ما مقداره 1302627 قنطار، منها 710717 قنطار عبر الصندوق. أما بالنسبة لمبيدات الحشائش فقد تم بيع ما يكفي 258280 هكتارا؛ في حين أنه في المواسم الماضية كان الرقم لا يتجاوز ما يكفي 65000 هكتار فقط[2]، هذا وقد سجلت سنة 2003 ارتفاعا في كمية الإنتاج بمعدل نمو قارب 118.4 مقارنة بالسنة السابقة. بينما سجلت كل من سنتي 2004 و 2005 انخفاضا في الإنتاج قدر بنحو (- 5.5%) و (– 17.3%) على التوالي مقارنة بسنة 2003؛ والجدول الموالي يبين لنا تطور الإنتاج للفترة 1989 – 2004.

[1] CNES : Projet de Rapport sur la Conjoncture de Second Semestre 1997, Avril 1998, p 39

[2] حالة الزراعة في الأقطار العربية، مرجع سابق، ص 13.

جدول رقم(3) توزيع الإنتاج حسب نوع الحبوب للفترة 1989-2004.

الوحدة: قنطار

النوع / السنة	قمح صلب	ق. لين	شعير	خرطال	ذرة Mais	Sorgho ذرة بيضاء	المجموع
89/1988	8133490	3388180	7898820	595610	4240	10850	20031190
90/1989	5549460	1951340	8333560	412810	2310	4640	16254120
91/1990	12917890	5775990	18099580	1281420	5000	3150	38083030
92/1991	13455310	4912210	13982900	928900	6620	3200	33289140
93/1992	7960650	2204380	4080230	272460	2250	1000	14520970
94/1993	5624280	1515360	2340670	152040	1850	0	9634200
95/1994	11886700	3112500	5849800	531000	4190	380	21384570
96/1995	20345700	9480340	18002220	1171740	4460	590	49005050
97/1996	4554640	2060500	1908920	168150	2570	1200	8695980
98/1997	15000000	7800000	7000000	450000	3100	490	30253590
99/1998	9000000	5700000	5100000	400000	5370	540	20205910
00/1999	4863340	2740270	1632870	81700	15560	8340	9342080
01/2000	12388650	8003480	5746540	436610	10870	5550	26591700
02/2001	9509670	5508360	4161120	334950	8370	6780	19529250
03/2002	18022930	11625590	12219760	775460	9810	6070	42659620
04/2003	20017000	7290000	12116000	890000	6790	8490	40328280
2005	24147300		10328200	-----	-----	-----	35274400

المصدر: بالنسبة للسنوات 1988-2001 من Collections Statistiques, N 119, Fev. 2005, P. 29

وبالنسبة للسنوات 2001-2004 من Annuaire Statistiques de l'Algérie, N 22, 2006, P. 180

وبالنسبة لسنة 2005 من جداول الفاو(م -9) بالملحق.

يتضح من الجدول أعلاه، أن إنتاج الحبوب بشتى أنواعها قد عرف تذبذبا كبيرا بين الزيادة والنقصان، لعبت جملة من العوامل دورها في تحديد معدلات تطورها؛ وهذا التذبذب الواضح في إنتاج الحبوب الذي لا يخضع لوتيرة نمو معينة، فهو تارة في الارتفاع وتارة أخرى في الانخفاض، وإن كان الميل للانخفاض هو السائد، والذي يبرز أكثر بالنسبة لمادة القمح التي لم تستقر على مستوى معين، تعتبر الظروف المناخية هي من أكثر الأسباب في هذا التدهور، كما أن التدابير والإجراءات المتخذة لتحسين الإنتاج لم تكن ذات فعالية بحيث يمكن أن تساهم في زيادة الإنتاج (وهنا قد لا تكون الإجراءات في جانبها النظري في حد ذاتها هي السبب، وإنما غياب الصرامة في المتابعة الميدانية). ونلاحظ من بيانات الجدول بخصوص أهم المحاصيل ما يلي:

- أن إنتاج **القمح** بنوعيه الصلب واللين قد تميز بالتذبذب، بالرغم من أنه يعتبر المحصول الرئيسي سواء من حيث المساحة (كما سبقت الإشارة) أومن حيث الإنتاج، حيث أن أهميته النسبية ضمن مجموعة الحبوب قد عرفت أعلى نسبة لها سنة 2000 بمعدل 81.39% (أنظر الجدول رقم [4] الخاص بإنتاج القمح). وقد عرفت كمية الإنتاج للفترة المذكورة تأرجحا بين الانخفاض والارتفاع؛ فقد بلغ سنة 1991 حوالي 18693880 قنطار، لينخفض إلى 10165030 قنطار سنة 1993، وذلك بمعدل سالب قدر بـــ (-44.65%)، لينخفض مرة أخرى سنة 1994 إلى 7139640 قنطار، أي بمعدل نمو قدره (- 29.7%)، وذلك لتردي الأحوال الجوية[1]. أما سنة 1996 فقد عرفت ارتفاعا محسوسا في الإنتاج قدر بحوالي 29826040 قنطار، أي بمعدل نمو موجب بلغ 98.8% مقارنة بالسنة التي سبقت. إلا أنه في سنة 1997 فقد اتجهت وتيرة الإنتاج نحو الانخفاض ببلوغ 6616140 قنطار، وذلك بمعدل قدر بحوالي (- 77.8%)، والسبب

[1] CNES : Projet de Rapport sur la Conjoncture de Second Semestre 1994, Mars 1995, p 12.

وراء هذا الانخفاض يعود لتقلص المساحة المحصودة بحوالي 63.72%. أما سنة 1998 ونظرا لتحسن الظروف المناخية[1] والارتفاع في المساحة المحصودة بحوالي 212.3%، فقد سجلت زيادة في الإنتاج وصلت إلى 22800000 قنطار، أي بمعدل نمو نسبته 244.6%. كما عرفت سنة 2001 تحسنا في الإنتاج بمعدل نمو قارب 168.2% مقارنة بسنة 2000. وبدورها سجلت سنة 2003 ارتفاعا في الإنتاج قدر بـــ 29648520 قنطار أي بمعدل نمو قدره 97.4% مقارنة بسنة 2002. بينما انخفض سنة 2004 إلى 27307000 قنطار، أي بمعدل سالب بلغ (- 7.9%)؛ كما سجلت سنة 2005 انخفاضا آخر في لإنتاج القمح بمعدل قارب (-11.6%) مقارنة بالسنة السابقة. وهكذا نلاحظ أن إنتاج القمح قد عرف تذبذبا ملحوظا، وهذا التذبذب مرتبط ارتباطا مباشرا بالاختلال الذي أصاب المساحتين المزروعة والمحصودة من جهة، وإلى الظروف المناخية المتقلبة من جهة أخرى.

ومن خلال الجدول الموالي يتبين لنا تطور إنتاج مادة القمح بصورة أخص، لفترة التسعينيات وما بعدها، نظرا للأهمية النسبية لهذه السلعة ضمن مجموعة الحبوب، والتي تعتبر أكثر المواد الغذائية تداولا في السوق العالمية، كما أنها أصبحت سلاحا استراتيجيا تستعمله الدول المصدرة للضغط على الدول المستوردة، لتحقيق أغراضها السياسية.

[1] CNES : Projet de Rapport sur la Conjoncture de Second Semestre 1998, Mai 1999, p. 26

جدول رقم (4) نسبة مساحة وإنتاج وإنتاجية القمح بنوعيه إلى إجمالي الحبوب للفترة 1989-2004.

البيان / السنة	المساحة (هكتار) (1)	%	الإنتاج (قنطار) (2)	%	إنتاجية ق/هكتار (1:2)
89/1988	1472630	55.8	11521670	57.5	7.8
90/1989	1187820	50.2	7500800	46.1	6.3
91/1990	1729440	50.6	18693880	49.1	10.8
92/1991	1848010	52.3	18367520	55.1	9.9
93/1992	1255420	64.1	10165030	70	8.1
94/1993	892600	69.4	7139640	74.1	8
95/1994	1680720	65.2	14999200	70.1	8.9
96/1995	2278500	62.2	29826040	60.7	13.1
97/1996	825240	73.9	6615140	76.1	8
98/1997	2577150	72.1	22800000	75.4	8.8
99/1998	1372400	72.6	14700000	72.7	10.7
00/1999	826570	78.1	7603610	81.4	9.2
01/2000	1836410	76.4	20392130	76.7	11.1
02/2001	1398460	75.8	15018030	76.9	10.7
03/2002	2047570	70.5	29648520	69.5	14.4
04/2003	2010600	67	27307000	67.7	13.5
05/2004	--	--	24147300	68.45	--

المصدر: صُمم الجدول اعتمادا على جدول رقم (1) الخاص بمساحة الحبوب، وجدول رقم (4) الخاص بإنتاج الحبوب.

يتضح من الأرقام المعتمدة في الجدول الأهمية النسبية التي يحتلها إنتاج القمح ضمن قائمة الحبوب، وهذا يرجع إلى اتساع المساحة المزروعة قمحا، على حساب المساحات

المزروعة شعيرا على سبيل المثال، مما يعني أن هناك اهتماما متزايدا بإنتاج القمح وذلك لارتفاع سعره مقارنة بغيره من الحبوب، بحيث يعتبر عاملا محفزا على التوجه لإنتاج القمح أكثر من غيره. فمثلا كان سعر القنطار من القمح الصلب سنة 1989 ما يعادل 400 د. ج. ليقفز في سنوات 96-99 إلى 1900 د. ج. وهو يتعدى الآن (أي سنة 2007) حدود الـــ 4000 د.ج.

- إنتاج **الشعير**: رأينا من خلال دراستنا للمساحة أن الشعير يحتل المرتبة الثانية بعد تلك التي يحتلها القمح، كما أنه من جهة أخرى يحتل نفس المرتبة من حيث الإنتاج؛ وإذا ما تتبعنا إنتاج الشعير للفترة 1990 – 2004 نلاحظ أنه يتذبذب من سنة لأخرى وذلك لنفس الأسباب المذكورة بالنسبة لمحصول القمح. فنلاحظ مثلا أنه أنخفض سنة 1993 إلى 4080230 قنطار بعدما كان 13982900 قنطار سنة 1992، أي بمعدل (-70.8%)، ثم ينخفض مرة أخرى سنة 1994 إلى 2340670 قنطار بما يعادل (-42.6%) مقارنة بالسنة الفارطة، وقد سجلت سنة 1996 ارتفاعا بلغ 18002220 قنطار، وذلك بمعدل نمو بلغ 207.7 %، وهذا الارتفاع المحسوس مرده تحسن الظروف المناخية بالدرجة الأولى، لينخفض مرة أخرى سنة 1997 مسجلا 1908920 قنطار، أي بمعدل سلبي قارب (- 89.3%). إلا أنه سجل معدل ارتفاع آخر سنة 2001 إلى حوالي 5746540 قنطار، بعدما كان سنة 2000 يقدر بـــ 1632870 قنطار؛ أي أن الإنتاج قد تضاعف بحوالي 3.5 مرات، وبما يعادل نسبته 251.9%. وذلك نتيجة لما عرفته سنة 2001 من دعم مقدم لإنتاج الحبوب في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية. وبالرغم من ذلك فقد سجلت السنة الموالية أي سنة 2002 انخفاضا في الإنتاج قدر بحوالي 4161120 قنطار، أي بمعدل نمو سالب بل غ (-27.58%) مقارنة بالسنة السابقة، ويعود السبب في ذلك إلى الظروف المناخية غير المواتية، ليعود ويرتفع لنفس الأسباب سنة

2003 إلى 12219760 قنطار، أي بمعدل نمو بلغ 193.7% مقارنة بالسنة التي سبقت؛ بينما سجلت سنتي 2004، 2005 انخفاضا في الإنتاج، وهذا ما يبينه الجدول رقم (3).

المطلب الثالث/ تطور الإنتاجية: يمكن لمس تطور إنتاجية الحبوب من بيانات الجدول رقم (5)، حيث نلاحظ اختلالا وتذبذبا كبيرين من سنة لأخرى، وقد بلغت الإنتاجية أدنى مستوى لها سنتي 1990، و1993؛ حيث بلغت على التوالي 6.9 قنطار في الهكتار و 7.4 قنطار في الهكتار، بينما سجلت سنة 2003 أعلى مستوى لها ببلوغها 14.7 قنطار في الهكتار، وذلك بمعدل نمو قارب 38.7% مقارنة بسنة 2002. والجدول التالي يبين ذلك.

جدول رقم(5) توزيع المردودية حسب نوع الحبوب للفترة 1989 -2004

الوحدة: قنطار/ هكتار

النوع / السنة	قمح صلب	ق. لين	شعير	خرطال	ذرة Mais	Sorgho ذرة بيضاء	المجموع
89/1988	8.1	7.3	7.5	5.3	15.1	25.2	7.6
90/1989	6.4	6.1	7.6	5.0	16.5	16.6	6.9
91/1990	10.8	10.9	11.6	9.7	19.2	24.2	11.1
92/1991	10.1	9.5	9.0	7.5	22.8	40.0	9.4
93/1992	8.2	7.8	6.3	5.4	12.5	50.0	7.4
94/1993	8.2	7.3	6.5	4.7	4.5	--	7.5
95/1994	10.1	6.2	7.1	7.2	16.1	12.7	8.3
96/1995	12.8	13.7	14.0	11.5	17.2	14.8	13.4
97/1996	7.7	8.8	7.2	6.7	21.4	40.0	7.8
98/1997	8.8	9.0	7.5	7.7	17.2	24.5	8.5
99/1998	10.1	11.8	10.9	8.5	22.4	27.0	10.7
00/1999	8.9	9.7	7.6	5.6	36.2	69.5	8.8

11.1	27.8	27.2	8.8	11.1	11.1	11.1	01/2000
10.6	33.5	33.5	7.5	10.3	9.4	11.6	02/2001
14.7	26.4	28.8	10.9	15.6	14.9	14.2	03/2002
13.4	43.3	31.7	12.03	13.2	7.9	15.3	04/2003

المصدر: Collections Statistiques, N 119, Fev. 2005, P 29 ، وبالنسبة للسنوات 2001-2004 *Annuaire Statistiques de l'Algérie, N 22, 2006, P. 180*

نلاحظ من بيانات الجدول أن إنتاجية كل محاصيل الحبوب تتصف بالتذبذب وبالميل أكثر نحو الانخفاض. إذ لم تسجل إنتاجية محصول **القمح** ارتفاعا مقبولا ومحسوسا، إلا في سنوات 1996، 2003، 2004 حيث بلغت على التوالي 13.1 قنطار في الهكتار، و 14.4 قنطار في الهكتار، و 13.4 قنطار في الهكتار. كما سجلت ارتفاعا طفيفا للسنوات 1991، 1999، 2001، حيث كانت على التوالي 10.81 قنطار/ هكتار، و 10.71 قنطار / هكتار، و 11.10 قنطار/ هكتار. والجدير بالملاحظة، أن إنتاجية القمح في الجزائر تعتبر من بين المعدلات الضعيفة في المنطقة العربية تحديدا، فإذا ما قارناها ببعض الدول مثلا، نجد أن الإنتاجية في المملكة السعودية قد بلغت سنة 1999 ما يعادل 46.03 قنطار/ هكتار، وفي جمهورية مصر العربية بلغت 63.50 قنطار /هكتار، وبلغت في تونس 13.98 قنطار /هكتار، بينما لم تتعد في الجزائر 10.71 قنطار/ هكتار[1].

والملفت للانتباه أن هذا التذبذب الواضح لا يعود إلى الظروف المناخية كما يتم التحجج دائما، ففي السنوات المواتية من حيث المناخ الملائم، وخصوصا فيما يتعلق بكمية الأمطار المتساقطة، نجد أن هناك مستثمرات زراعية تحقق حوالي 40 هكتارا من القمح، في حين توجد أخرى مجاورة لها لم يتعد ما حققته الـــ 8 هكتارات فقط،؛

[1] جامعة الدول العربية: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2000، الخرطوم 2001، ص 51.

وحينما تكون السنوات غير ملائمة من حيث سقوط الأمطار نجد أن هناك مستثمرات زراعية تسجل مردودية ضعيفة جدا أو تعتبر منكوبة، لكن في المقابل توجد مستثمرات أخرى، محايدة لها حققت مردودية تصل إلى 15 قنطار في الهكتار؛ ولعل السبب الرئيس في ذلك هو نوعية العمليات الزراعية وطرق استخدام الأسمدة الكيماوية وغير ذلك من العمليات المطلوبة[1]، والتي تكون قد تمت بصورة جيدة، في حين يبقى تأثير الظروف المناخية ثانويا.

ما يمكن ملاحظته، أنه سواء تعلق الأمر بتطور إنتاجية الهكتار من القمح في الجزائر للفترة المختارة، أو من خلال مقارنتها مع بعض الدول، فإننا نسجل ضعفا ملموسا في مستوياتها، وتذبذبا وعدم استقرار في معدلاتها، ولعل ذلك يرجع لأسباب كثيرة منها: انخفاض كميات الأمطار والجفاف، وعدم فعالية السياسات الزراعية المطبقة. وعلى هذا يجب أن تولي الدولة المزيد من الاهتمام لزيادة الإنتاجية الزراعية لأنها هي المفتاح الرئيسي لزيادة الإنتاج ومن ثم تحقيق الاكتفاء. وقد عبر J. Kendrik أستاذ علم الاقتصاد بجامعة جورج واشنطن، عن أهمية الدور الذي تلعبه زيادة الإنتاجية في تقدم المجتمع وتحسين الأحوال المعيشية فيه، بقوله: "إن الوسيلة الرئيسية التي يمكن للجنس البشري أن يخرج بها من حالة الفقر إلى حالة أفضل نسبيا من حيث توفر الغذاء والمواد هي زيادة الإنتاجية"[2].

وبخصوص إنتاجية **الشعير** فهي تتشابه مع حالة القمح، إذ عرفت هي الأخرى تذبذبا كبيرا، خلال نفس الفترة؛ وقد سجل محصول الشعير أدنى مستوى له من حيث الإنتاجية

---

[1] Elyes Mesli : Les Vicissitudes de l’agriculture Algérienne, Edition Dahleb, Alger 1996, p. 178.

[2] محمد عمر الطنوبي: الإنتاجية الزراعية بين البحث العلمي والإرشاد الزراعي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1996، ص. 52.

سنتي 1993، 1994، حيث قدرت على التوالي بـــ 6.3 قنطار/ هكتار و 6.5 قنطار/ هكتار. ثم عرفت اتجاها نحو الارتفاع سنة 1996 ببلوغها عتبة 14 قنطار/ هكتار، لتعود وتنخفض انخفاضا ملحوظا سنة 1997 بتسجيلها 7.2 قنطار/ هكتار؛ الأمر الذي أثر سلبا على الإنتاج، حيث انخفض من 18002220 قنطار سنة 1996 ليصل إلى 1908920 قنطار سنة 1997 (كما يبينه الجدول المتعلق بالإنتاج). هذا وقد سجلت سنة 2003 أعلى مستوى للإنتاجية إذ بلغت 15.6 قنطار في الهكتار.

غير أنه بالنسبة لمجموعة **الحبوب** في الجزائر تبقى المردودية على العموم ــ إضافة إلى الإنتاج المتذبذب والضعيف في مجال الحبوب خصوصا ــ دون المستويات المطلوبة، لأنها ترتبط (إضافة إلى العوامل المذكورة آنفا) بكميات الأسمدة المستعملة وجودتها وكيفية استعمالها وفق المعايير العلمية والتوقيت المناسب من جهة، ونوعية البذور المختارة من جهة أخرى؛ والملاحظ بالنسبة لهذه الأخيرة، وجود نقص في الكميات المستعملة بسبب ارتفاع أسعارها وندرتها في الأسواق العالمية.

إن الاستعمال السيئ للأسمدة من حيث المعايير العلمية، وبالنوعية والكيفية اللازمتين، يجعلهما من دون جدوى ولا فائدة في الرفع من الإنتاج وتحسين المردودية، وبخاصة إذا كانت البذور المزروعة غير مختارة تبعا لخصائص وطبيعة التربة والظروف المناخية.

والملاحظة التي يجب أخذها في الاعتبار في ختام هذا الجزء، أن مجموعة الحبوب على العموم قد سجلت (ابتداء من سنة2001) بعض التحسن النسبي فيما يخص الإنتاج والإنتاجية مقارنة بالفترات السابقة، وذلك نتيجة لبعض السياسات الزراعية المتعلقة بتحسين وضعية إنتاج الحبوب، من خلال إتباع العديد من الإجراءات والتدابير منها إدخال تغييرات على نظم الإنتاج، وتوفير مستلزمات الإنتاج والبذور المحسنة والأسمدة

ومبيدات الأعشاب الضارة؛ وتعتبر بذور الحبوب المحسنة من أهم عوامل الإنتاج التي تعاني الجزائر من ندرتها، بسبب قلة الإمكانيات المحلية وصعوبة اختيار الأصناف المستوردة التي تلائم ظروف الزراعة في الجزائر. ورغم هذه الإجراءات، إلا أن الإنتاج والإنتاجية لم ترق إلى المستوى المطلوب، خاصة بالنسبة لمادة القمح (أو لنقل لم توفق في المحافظة على تلك المستويات المقبولة من معدلات الإنتاج والإنتاجية)، بحيث يبقى مستواها الضعيف هو الطابع الغالب؛ وبخاصة إذا ما قارناها ببعض الدول مثل تونس والمغرب (كما سبق وأشرنا). ولعل الأسباب في ذلك متعددة ولكنها تتركز في رفع الدعم على مستلزمات الإنتاج، وضعف الدعم المقدم للفلاحين وعزوفهم عن زراعة هذا النوع من المحاصيل، وتحولهم إلى إنتاج محاصيل أكثر ربحية؛ وعليه فإن إحداث تغييرات وتعديلات في السياسات الزراعية والغذائية شيء لابد منه.

غير أن المعطيات الرقمية المتداولة تشير إلى تدهور مستمر، ليس له ما يبرره. وربما تقودنا هذه النتائج المسجلة بالنسبة لهذه المجموعة المحصولية من الإنتاج النباتي إلى التوقف عند خصائص أبرز مجموعة والمتمثلة في الحبوب، لنتقصى مبررات هذه الحالة، من خلال التطرق لأهم ما يتميز به هذا الفرع الإنتاجي، على اعتبار أنه الأكثر حساسية.

المطلب الرابع/ أهم سمات زراعة الحبوب في الجزائر: يتفق المتتبعون والمهتمون بشأن الاقتصاد الزراعي الجزائري، أن الخاصية التي يتسم بها القطاع الزراعي هي انخفاض إنتاجيته بصورة عامة، حيث أنها دون المعدل بكثير، زد على ذلك أنها تعرف تذبذبا بين سنة وأخرى، وتبقى باستمرار تحت رحمة الظروف المناخية المتغيرة باستمرار. أما بالنسبة لزراعة الحبوب تحديدا، فإنها تبقى رغم اعتبارها من الزراعات الإستراتيجية ضعيفة الإنتاج والمردودية، بحيث أنها لا تغطي إلا نسبة ضئيلة من

الاحتياجات المحلية، وحبيسة الظروف المناخية والتحولات التي يعرفها عالم الفلاحة ككل. ولعل أهم سمات زراعة الحبوب في الجزائر تتلخص فيما يلي:

1. إن أهم ما يميز إنتاج الحبوب، هو إنتاجه الضعيف على الرغم من تكثيف زراعته؛ فبالرغم من استقرار المساحات المزروعة بالحبوب منذ مدة إلا أن مستويات الإنتاج تبقى تتميز بالتذبذب الكبير[1]. وهذه الخاصية الأخيرة هي ميزة الإنتاج الزراعي عموما، نظرا لغياب سياسة زراعية واضحة الأهداف وعملية، من جراء ما عرفه عالم الفلاحة من تحولات وإصلاحات عديدة في مدة قصيرة، وفي مرحلة جد حساسة على الصعيدين السياسي والاقتصادي. وتبعا لمستويات الإنتاج المحققة أو التي ينتظر تحقيقها في المواسم الفلاحية المقبلة، يبقى إنتاج الحبوب في الجزائر عاجزا على تغطية حاجيات الاستهلاك المحلي (لا يغطي إنتاج الجزائر من الحبوب أكثر من 50% من الاحتياجات الوطنية في أحسن الأحوال) من هذه المنتوجات الإستراتيجية، التي تقدر بنحو 60 مليون قنطارا سنويا.

2. أما الخاصية الأخرى، فتتمثل في بقاء المساحة المزروعة بالحبوب تتأرجح بين غياب برامج الاستصلاح وعدم توسيع الأراضي المزروعة، حيث ظلت المساحة المخصصة لزراعة الحبوب في العموم قارة على مدى طويل من الزمن. وفي مقابل هذا الاستقرار النسبي للمساحة المزروعة؛ وحسب "حميد أية عمارة"[2]، فإن الجزائر تعد البلد المغاربي الأفقر من حيث الأراضي الصالحة للزراعة، على اعتبار أن نسبة الأراضي القابلة للزراعة على عدد السكان لا تتجاوز 0.26 هكتار لكل نسمة، سنة

---

[1] فوزية غربي: " واقع إنتاج الحبوب في الجزائر:، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، عدد 5، ديسمبر 2003، ص 277.

[2] جريدة الوطن عدد يوم الاثنين 3 أفريل 2007

2004، وكانت تقدر بـــ 1.3 هكتار للفرد سنة 1900. هذه الحصة تقدر بـــ0.5 هكتار للفرد في تونس، وهكتار واحد للفرد في المغرب. وبسبب نقص برامج الاستصلاح من جهة وتغيير نوع المزروعات من جهة أخرى، فإن المساحات المحصودة عرفت تناقصا وكانت دائما أقل من المساحات المزروعة (كما سبق وأشرنا آنفا)، خصوصا إذا ما أضفنا إلى جملة الأسباب السالفة الذكر ظاهرة الحرائق التي تقضي على نسبة كبيرة من الإنتاج الزراعي كل موسم صيف. وتعود أسباب هذه الوضعية إلى جملة من العوامل خاصة منها ما يرتبط بالجانبين التقني والفني، بحيث كان للتأخر الذي تعرفه عمليتي البذر والحصاد المتكررة آثارا كبيرة على المساحة المحصودة، وعلى كميات الإنتاج المحققة، فبدلا من أن يتم البذر في أقل من شهر لارتباطه بالظروف المناخية، فإنه في الجزائر يمتد إلى أكثر من شهرين، ونفس الشيء بالنسبة لعملية الحصاد؛ فبدلا من أن تتم في ظرف شهر واحد على أكثر تقدير فإنها تتعدى الشهرين في الغالب. ويرجع المسؤولون على مستوى الوزارة الوصية هذا التأخر إلى النقص في العتاد الفلاحي وقدمه، بسبب الإهمال الذي تعرفه المزارع، خصوصا بعد عملية الإصلاح التي عرفها القطاع سنة 1987، فمثلا من مجموع 8000 حصادة توجد أكثر من 2000 منها في حالة عطب بسبب نقص قطع الغيار بينما احتياجات المزارعين تتعدى 12000 حصادة للقيام بعملية الحصاد في ظروف ملائمة[1]. والجدير بالذكر في هذا السياق، أن الكثير من حرائق مزارع الحبوب تتسبب فيها حصادات نظرا لحالتها المتدهورة.

3. تدني مردودية الحبوب، حيث تبقى مردودية الهكتار الواحد في الجزائر دون المستويات الدنيا المنتظرة؛ فالمردودية الفلاحية عموما ترتبط أساسا بكميات الأسمدة المستعملة ونوعيتها من جهة، والبذور المختارة من جهة أخرى، وهي التي تفسر مدى

---

[1] المرجع السابق.

الزيادة والانخفاض في الإنتاج، خاصة إذا ظلت المساحات المستغلة مستقرة لمدة طويلة من الزمن، ولهذا تبقى مردودية إنتاج الحبوب ضعيفة بصورة عامة. ويمكن أن نضيف إلى جملة أسباب هذا التدني في المردودية والتي سبق ذكرها، مجموعة عوامل منها ما يتعلق بالمحيط والمتمثلة في الظروف المناخية غير المواتية التي تعرفها المنطقة باستمرار ومنها ما يرتبط بالجانب التقني، خاصة في مجال تهيئة التربة وانتقاء البذور واستعمال الأسمدة وتوقيت ذلك. ففي مجال تهيئة التربة، ومدى استصلاحها، فإنه نظرا للاستغلال المكثف خاصة بعد البرنامج المتعلق بتكثيف الزراعات وعدم إتباع طريقة الدورات (أرض بور – أرض مزروعة) عرفت تناقصا نوعيا في قيمتها الإنتاجية، وما زاد في تدهور هذه القيمة، الاستعمال غير السليم للأسمدة، فبالإضافة إلى نقص الكميات المستعملة بسبب عدم توفرها في الأسواق وارتفاع أسعارها، فإنها لا تستعمل وفق المعايير العلمية، وبالكمية والنوعية اللازمتين، الشيء الذي جعلها غير مفيدة في تحسين الإنتاج والرفع من الإنتاجية، خاصة إذا كانت البذور المزروعة غير مختارة حسب خصائص وطبيعة التربة والظروف المناخية.

وأمام هذا التذبذب في إنتاج الحبوب وفي معدل الإنتاجية، فقد أصبح السعي من أجل زيادة إنتاج هذا المحصول الاستراتيجي ضرورة ملحة، وذلك للتخفيف من العجز الذي تعرفه تلبية الاحتياجات الوطنية في هذا المجال، غير أن هذا لن يتأتى إلا إذا تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات، والتي بادرت الجهات المعنية بتطبيقها، ومنها ما يتعلق خصوصا بتشجيع المزارعين على الاستمرار في زراعة الحبوب وعدم التخلي عنها، خاصة عندما صارت غير مربحة بسبب الفرق المسجل بين التكاليف التي يتحملونها والأسعار المطبقة، والتي تخضع لدعم من الدولة. والجدير بالذكر، أن الجزائر منذ بداية التسعينيات، توجهت إلى إلغاء الدعم عن أسعار مستلزمات الإنتاج والمنتجات

الزراعية، إلا أنها أبقت على تقديم الدعم لبعض السلع الإستراتيجية المستوردة، وأهمها مادة القمح، إذ يتم دعم أسعار القمح في مرحلتي الإنتاج أو الاستهلاك. إلى جانب القروض الزراعية الميسرة ودون فوائد، وتقديم الدعم لمستلزمات الإنتاج من الأسمدة الفوسفاتية وغيرها لإنتاج القمح بمناطق إنتاج الحبوب بشمال وجنوب البلاد. كما يقدم الدعم أيضا ضمن برامج خدمات إتاحة مياه الري، وحاصدات المحاصيل، والأعلاف[1].

وفي نفس السياق، تقرر منذ سنة (2003) رفع السعر عند الإنتاج بما يفوق 200% بالنسبة لمختلف أنواع الحبوب؛ وموازاة مع ذلك تم توسيع المساحة المخصصة لإنتاج الحبوب في بعض الجهات الجبلية والصحراوية، والتي أعطت التجارب فيها نتائج مشجعة، وإن كانت مثل هذه المبادرة تحتاج إلى استمرارية ومزيد من الدعم التحفيزي.

كما بادرت الجهات المعنية بالعمل على الرفع من المساحات المسقية، وذلك بإضافة قرابة 250.000 هكتار كأراضي جديدة مسقية، تدخل في إطار برنامج تثمين واستصلاح الأراضي، خاصة تلك الواقعة في مناطق السهوب، والتي تكون قد وصلت حسب بعض التقديرات إلى أكثر من مليون هكتار. وفي الجانب التقني والفني، فإن الجهود تبذل لإيجاد أنواع جديدة من البذور ذات قابلية عالية على التكيف مع الظروف المناخية والتربة، مع توفيرها بالكميات الكافية كما يجري العمل على حث الفلاحين على استعمال التقنيات الحديثة في الزراعة؛ وكل هذه الإجراءات تستدعي الصرامة في التطبيق واستمرار الجهود وتعميمها.

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية: السياسات الزراعية، التقرير الشامل، ديسمبر **2000**، ، ص. **111.**

المبحث الثاني/ تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة البقول الجافة والمحاصيل الصناعية:

المطلب الأول/ تطور البقول الجافة: تعتبر محاصيل البقوليات من المجموعات الزراعية الغذائية التي تستهلك بكميات كبيرة، لكونها تشكل مصدرا رئيسيا للبروتين الذي يحتاجه الإنسان في تغذيته اليومية، ولهذا فإن إنتاجها على درجة كبيرة من الأهمية. حيث أن زيادة إنتاج أي نوع منها يحقق مزيدا من الأمن الغذائي يكون الإنسان، وبخاصة الإنسان العادي، في حاجة ماسة إليه، وأي نقص في إنتاج أي منها يمثل بدون شك حالة حرجة. وتضم البقوليات الفول الجاف والحمص والعدس، والتي سنتطرق لبعضها ضمن هذا المطلب.

فبالنسبة **للمساحة** المخصصة للبقوليات، يبدو أنها قد عرفت تذبذبا كبيرا خلال الفترة 1990-2001 إذ سجلت المساحة أعلى مستوى لها سنة 1994 حيث بلغت 111230 هكتار، بينما سجلت سنة 2001 أدنى مستوى لها ببلوغها 59470 هكتار، وبذلك تكون المساحة المزروعة قد عرفت انخفاضا قدر بـــ 5.8% ، مقارنة بالسنة السابقة. وهذا الانخفاض المسجل مرده إلى انخفاض كمي ونوعي للبذور، وارتفاع في الأسعار، إذ شهدت ارتفاعا ملحوظا وخاصة بالنسبة لمادة الحمص. ثم تبدأ في الارتفاع في السنوات الموالية، حيث بلغت سنة 2004 حوالي 72063 هكتار.

وعلى نفس المنوال فقد عرف **الإنتاج** تذبذبا خلال الفترة الممتدة بين 1990-2000 أين سجل الإنتاج أدنى مستوى له سنة 2000، حيث بلغ 218640 قنطار وبمعدل نمو سالب قدره (- 44.5%) مقارنة بسنة 1999. غير أنه ومنذ 2001 بدأ الإنتاج يميل نحو الارتفاع حيث بلغ حينئذ 384360 قنطار، أي بمعدل نمو قارب 75.8% مقارنة بسنة 2000، أما عن مستوى التغطية الوطنية للإنتاج فقد غطت سوى 12% من احتياجات

الاستهلاك بالنسبة لهذه السنة. كما واصل الإنتاج اتجاهه التصاعدي بعد ذلك، فقد قدر سنة 2002 بما يعادل 435340 قنطار أي بمعدل نمو يساوي 13.3% مقارنة بالسنة السابقة، وفي سنة 2003 بلغ 577480 قنطار بمعدل 32.6% مقارنة بسنة 2002.

ومن جهتها عرفت **الإنتاجية** تذبذبات كبيرة خلال نفس الفترة الزمنية، فقد سجلت أدنى مستوى لها سنة 1994 بحوالي 3.4 قنطار/ هكتار، غير أنها بدأت تميل نحو الارتفاع النسبي ابتداء من سنة 2001. وللعلم فإن إنتاجية البقول الجافة في الجزائر تعتبر من بين أضعف المستويات مقارنة ببعض الدول العربية؛ فعلى سبيل المثال، بلغت الإنتاجية سنة 1999 في لبنان معدل 41.1 قنطار/ هكتار، وفي مصر 22.6 قنطار /هكتار، وفي السودان 10.5 قنطار/ هكتار، وفي المغرب 6.3 قنطار /هكتار، وفي تونس 8.4 قنطار/ هكتار، بينما لم تسجل في الجزائر سوى 5.5 قنطار/ هكتار[1]. والجدول الموالي يوضح التغيرات التي عرفتها المساحة والإنتاج والإنتاجية بالنسبة للبقول الجافة للفترة 1990-2004.

جدول رقم (6) تطور مساحة وإنتاج وإنتاجية البقول الجافة للفترة 1990-2004

البيان / السنة	المساحة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)	الإنتاجية (ق/هـ)
1989-90	92150	350890	3.8
1990-91	104530	630190	6
1991-92	102420	633860	6.2
1992-93	100880	481470	4.8
1993-94	111230	382970	3.4
1994-95	105980	414380	3.9

[1] تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2000، مرجع سابق، ص. 90

96-1995	90280	680000	7.5
97-1996	79950	276360	3.5
98-1997	77510	450500	5.8
99-1998	72410	394650	5.5
00-1999	63140	218640	3.5
01-200	59470	384360	6.5
02-2001	62160	435340	7
03-2002	68010	577480	8.5
04-2003	72063	580000	8

المصدر: ONS... op. cit,.P. 31

Annuaire Statistiques, op. cit, PP. 180-184

تعبر بيانات الجدول عن الميل نحو الانخفاض استمر حتى نهاية التسعينيات، وابتداء من سنة 2000 تماثلت المؤشرات الرقمية المتعلقة بالمساحة والإنتاج والإنتاجية إلى الارتفاع النسبي، و مرد ذلك، ربما يعود إلى الاهتمام الذي أولته السياسات الزراعية كالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية وغيره، أما بالنسبة لسنة 2005 فقد عرف الإنتاج تراجعا محسوسا بتسجيله لما يعادل 471000 قنطار[1] وذلك بمعدل نمو قدر بنحو (-18.8%) مقارنة بسنة 2004. غير أن القيمة الحقيقية لهذه المجموعة السلعية الغذائية المهمة تبقى في حاجة إلى مزيد من الفعالية. وسوف نتطرق بشيء من التفصيل لأهم محاصيل هذه المجموعة.

1- **الفول الجاف**: تحتل مساحة الفول المرتبة الأولى ضمن المساحة الإجمالية لمجموعة البقوليات، ففي سنة 2004 بلغت مساحة الفول إلى المساحة الإجمالية نحو 51%، وإن كانت قد عرفت ميلا نحو الانخفاض في الفترة 90- 2001، فبعدما كانت 46160 هكتار،

[1] WWW. Aoad. Org 04/07/2007. 15h 20

انخفضت سنة 2001 إلى 31450 هكتار؛ ثم أخذت المساحة اتجاها تصاعديا للسنوات 2002، 2003، 2004، بتسجيلها على التوالي: 33610 هـ، 34050 هـ، 36777 هـ. وبالرغم من هذا النمو الإيجابي للمساحة، إلا أنها لم تبلغ ما كانت عليه سنة 1995 حينما سجلت أعلى نسبة لها قدرت بنحو 51950 هكتار خلال الفترة المذكورة آنفا 1990-2001.

كما عرف الإنتاج بدوره تذبذبا على طول فترة 1990-2000، فقد سجل سنة 1997 مثلا أدنى مستوى له حيث بلغ 90670 قنطار، وبمعدل نمو سالب مقارنة بالسنة السابقة بلغ 75.5%. ومنذ سنة 2000 بدأ ت وتيرة الإنتاج تعرف اتجاها تصاعديا، كما يوضحه الجدول رقم [7]، ويحتل إنتاج الفول المرتبة الأولى من بين إجمالي محاصيل مجموعة البقول، حيث قدرت نسبة إنتاجه إلى إجمالي الإنتاج سنة 2004 بحوالي 55.3%.

ومن جهتها عرفت الإنتاجية نفس المصير من التذبذب، خاصة خلال الفترة 1990 - 2000، حيث سجلت أعلى مستوى لها سنة 1996 بما يعادل 8.1 قنطار/ هكتار؛ وأدنى مستوى لها كان سنة 1997 بمقدار 2.4 ق/هـ. وبعد ذلك بدأت الإنتاجية تعرف اتجاها تصاعديا، وقد سجلت سنة 2003 أعلى معدل لها ببلوغها 9 قنطار للهكتار.

2- **الحمص**: يحتل محصول الحمص المرتبة الثانية بعد الفول، من حيث المساحة، حيث كانت نسبة مساحة الحمص إلى إجمالي مساحة البقوليات سنة 2004 تقدر بنحو 32%. وعرفت مساحة الحمص ميلا نحو الانخفاض سجل في الفترة الممتدة بين 1990-2000، حيث كان الانخفاض حادا، ثم بدأ يعرف نوعا من التباطؤ ابتداء من سنة 2001 -2004.

ونفس الوضعية عرفها الإنتاج، فقد سجلت سنة 1992 أعلى مستوى لها ببلوغها نحو 261320 قنطار؛ بينما تم تسجيل أدنى معدل سنة 2000 بنحو 66610 قنطار، وذلك

بمعدل نمو سالب بلغ (-49%)، مقارنة بسنة 1999. والجدير بالذكر، أن إنتاج الحمص يحتل المرتبة الثانية من إجمالي إنتاج البقول الجافة بنسبة 28.2% حسب تقديرات سنة 2004.

كما عرفت الإنتاجية تذبذبا طوال الفترة، حيث تراوحت بين 8.3 ق/ هـ وهو أعلى مستوى سجل سنة 2003، و 3.3 ق/ هـ وهو أدنى مستوى سجل سنة 1994.

3- **الجلبانة اليابسة**: وتأتي في المرتبة الثالثة بعد الفول والحمص من حيث المساحة وذلك بنسبة تقدر بحوالي 13%، وقد عرفت المساحة تذبذبا كبيرا بين 1990-2001، فقد سجلت سنة 1999 أدنى مستوى لها بحوالي 6460 هكتار، بينما سجلت سنة 1995 أعلى مستوى لها بنحو 13710 هكتار.

كما عرف الإنتاج هو الآخر تذبذبا خاصة بين 1990-2000، ثم بدأ بعد ذلك في الارتفاع، حيث سجل سنة 2001 حوالي 36740 قنطار، ليصل سنة 2004 إلى 73710 قنطار (أنظر الجدول رقم [7]). ويحتل إنتاج هذا المحصول المرتبة الثالثة سنة 2004، حيث بلغت نسبة الإنتاج إلى إجمالي إنتاج البقول الجافة ما يعادل 12.7%.

كما عرفت الإنتاجية تذبذبا كبيرا خلال الفترة 1990-2000، غير أنها بدأت تتجه نحو الارتفاع منذ 2000 أين سجلت حينها 2.2 ق/ هـ، لتصل سنة 2004 إلى 7.9 ق/ هـ.

والملاحظة العامة التي ينبغي الوقوف عندها فيما يخص مجموعة البقول الجافة، هو الميل نحو الانخفاض، سواء من حيث المساحة أو من حيث الإنتاج والإنتاجية. وهذا راجع لعدة أسباب، أهمها تحرير السوق وضعف ربحية هذه المحاصيل، مما يؤدي إلى عزوف المزارعين على زراعة مثل هذه المحاصيل.

جدول رقم (7) يبين تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية بالنسبة لبعض محاصيل البقول الجافة للفترة (1990-2004).

البيان	الفول الجاف			الحمص			الجلبانة اليابسة		
السنة	مساحة هـ	إنتاج ق	إنتاجية ق/ هـ	مساحة هـ	إنتاج ق	إنتاجية ق/ هـ	مساحة هـ	إنتاج ق	إنتاجية ق/ هـ
1989-90	46160	162250	3.5	33560	147720	4.4	7440	22460	3
1990-91	48100	325700	6.8	44530	241870	5.4	8910	47190	5.3
1991-92	48740	311510	6.4	41840	261320	6.2	9420	43470	4.6
1992-93	47050	203010	4.3	41590	248870	6	9160	14830	1.6
1993-94	49820	191450	3.8	46000	153940	3.3	11940	28190	2.4
1994-95	51950	214540	4.1	37860	157250	4.2	13710	34110	2.5
1995-96	45560	369590	8.1	33240	244780	7.4	8220	46620	5.7
1996-97	37780	90670	2.4	30810	161580	5.8	8180	12950	1.6
1997-98	36630	213520	5.8	29550	181430	6.1	7790	35480	4.6
1998-99	34890	217060	6.2	27720	130700	4.7	6460	30040	4.7
1999-00	34250	128950	3.8	19480	66610	3.4	7170	15930	2.2
200-01	31450	212300	6.8	19290	126120	6.4	6570	36740	5.6
2001-02	33610	229330	6.8	19330	149710	7.7	7070	43040	6.1
2002-03	34050	307000	9	22850	191020	8.3	8680	63420	7.3
2003-04	36777	320530	8.7	23079	163670	7.1	9328	73710	7.9

المصدر : ONS , ...op. cit, P. 31. - بالنسبة للسنوات: 2001-2004 المساحة المغروسة

Annuaire Statistiques, op. cit, P. 180-184

المطلب الثاني/ تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة المحاصيل الصناعية:

تعتبر المحاصيل الصناعية من المحاصيل الحقلية الهامة من النواحي الزراعية والصناعية والاستهلاكية، إلا أن الاهتمام بهذا النوع من المحاصيل لم يلق العناية الكافية لتطويره؛ فبالرغم من كونه قد عرف نوعا من الاهتمام في بداية السبعينيات خاصة فيما يتعلق بالشمندر السكري، ومحاصيل الزيوت النباتية والطماطم الصناعية، إلا أن هذا الاهتمام لم يستمر، بل عرف تراجعا مع مطلع الثمانينيات، لكنه بدأ يعرف نوعا من الاهتمام مع بداية التسعينيات، وبخاصة في مجال الطماطم الصناعية.

أ- **تطور المساحة:** لقد عرفت المساحة الإجمالية للمحاصيل الصناعية اتجاها تصاعديا وبخاصة في الفترة 1990-1999، حيث سجلت المساحة المخصصة لهذا النشاط أعلى نسبة لها سنة 1999، إذ بلغت 47700 هكتار، غير أنها سجلت انخفاضا في السنوات الثلاث الموالية كما يلي: 39550 هـــ، 35760 هـــ، 35720 هـــ. ثم سجلت ارتفاعا طفيفا لسنتي 2003 و 2004 بلغ على التوالي: 37920 هـــ ، و 39164 هكتار.

ب- **تطور الإنتاج:** بدوره عرف الإنتاج الإجمالي لهذه المحاصيل تذبذبا طيلة الفترة الزمنية 1990-2004. ولقد سجلت سنة 1990 أدنى مستوى من الإنتاج، فقد بلغ 1150140 قنطار، بينما سجلت سنة 1999 أعلى معدل إنتاجي قدره 6075970 قنطار؛ (أنظر الجدول رقم [8]). وسوف نتطرق لأهم المحاصيل الصناعية في الجزائر بتفصيل أكثر .

1. **الطماطم الصناعية:** تحتل الطماطم الصناعية المكانة الأولى ضمن مجموع مساحة المحاصيل الصناعية، إذ تقدر مساهمتها ضمن هذه المجموعة بحوالي 68%. وقد عرفت المساحة اتجاها تصاعديا في الفترة الممتدة بين 1990-1999، حيث انتقلت من 13980 هكتارا إلى 35960 هكتارا، في حين سجلت الفترة المتبقية 2000-2004

استقرارا نسبيا، فبعدما كانت سنة 2000 تقدر بحوالي 27200 هكتار، أصبحت سنة 2004 تقدر بحوالي 27307 هكتار.

كما عرف الإنتاج نفس التغير الذي عرفته المساحة تقريبا، فقد سجل اتجاها تصاعديا على طول الفترة الممتدة بين 1990 -2004، حيث انتقل من 1.1 مليون قنطار، إلى حوالي 6 مليون قنطار سنة 2004، وذلك بمعدل نمو بلغ 37.7% مقارنة بسنة 2003. والجدير بالذكر، أن موسم 1998-1999 قد عرف إنتاجا قياسيا للطماطم الطازجة بتسجيله 5935730 قنطار مقابل 4355240 السنة السابقة، أي بمعدل نمو قدره 36.3%.

أما بالنسبة للإنتاجية فقد عرفت تذبذبا طوال الفترة الزمنية، وقد سجلت أعلى مستوى لها سنة 2001، بمقدار 198.1 قنطار في الهكتار.

2- **التبغ**: عرفت مساحة التبغ في الفترة 1990-1999 ميلا نحو الارتفاع، فقد سجلت أعلى مستوى لها سنة 1998، إذ بلغت 7330 هكتار، بينما سجلت في الفترة الثانية 2000- 2004 ميلا عكسيا نحو الانخفاض، وقد سجلت سنة 2003 أدنى مستوى لها بما يعادل 5360 هكتار.

كما عرف الإنتاج نفس الاتجاه، إذ سجل أعلى مستوى له سنة 1997 بما يعادل 81530 قنطار، وأدنى مستوى له سنة 1995 فقد بلغ 27900 قنطار. بينما قدر الإنتاج لسنة 1999 بحوالي 56000 قنطار مقابل 67000 قنطار لسنة 1998، وذلك بمعدل نمو سلبي قدره 16.42%، والجدول الموالي يوضح هذه التطورات.

جدول رقم (8) تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية للمحاصيل الصناعية للفترة 1990-2004.

البيان	إجمالي المحاصيل الصناعية			الطماطم الصناعية			التبغ		
السنة	مساحة هـ	إنتاج ق	إنتاجية ق/ هـ	مساحة هـ	إنتاج ق	إنتاجية ق/ هـ	مساحة هـ	إنتاج ق	إنتاجية ق/ هـ
90-1989	19910	1150140	57.8	13980	1061280	75.9	2900	35780	12.3
91-1990	24650	2289380	29.9	18110	2190700	121	2710	33580	12.4
92-1991	29420	3272170	111.2	21400	3151930	147.3	4570	61810	13.5
93-1992	43930	5368100	122.2	32930	5248860	159.4	6310	68770	10.9
94-1993	36080	4590930	127.2	28140	4485160	159.4	3660	37200	10.2
95-1994	39080	5640610	14.3	31000	5542570	178.8	2650	27900	10.5
96-1995	35880	4480830	124.9	27300	4371320	160.1	3800	40450	10.6
97-1996	38490	3734120	97	28040	3591210	128.1	6170	81530	16.2
98-1997	42760	4514260	105.6	30160	4355240	144.4	7330	66500	9.1
99-1998	47700	6075970	127.4	35960	5935730	165.1	5670	55976	9.9
00-1999	39550	4910340	124.6	27200	4753920	174.8	6450	71530	11.1
01-200	35760	4749210	132.8	23070	4569970	198.1	6300	77760	12.3
02-2001	35720	4290500	120.1	24690	4135770	167.5	5410	58470	10.8
03-2002	37920	4440490	117.5	27080	4301640	158.8	5360	56740	10.6
04-2003	39164	5981590	152.7	27307	5800780	212.4	5498	76000	13.8

المصدر: ONS , ...op. cit, P. 50. - بالنسبة للسنوات: 2001-2004 المساحة المغروسة

Annuaire Statistiques, op. cit, P. 181-184

نستنتج من بيانات الجدول أن هذه المجموعة الزراعية لم تنل العناية الكافية، وذلك بالرغم من قيمتها الاقتصادية العالية، حيث أن توسعها دليل عن انتعاش الاقتصاد

الزراعي. فالصناعات الزراعية، وبخاصة الغذائية منها تكتسي أهمية كبيرة في تطوير قدرة الاقتصاد الوطني على تلبية الاحتياجات الغذائية للمواطنين، كما يوفر مناصب عمل من خلال المؤسسات التي يخلقها، كما يخلق فرصا للتصدير، وبالتالي تغطية بعض أوجه النقص في مواد أخرى توفير عملة أجنبية أو عن طريق التبادل. غير أن الشواهد الواقعية لا تسير في هذا الاتجاه.

المبحث الثالث/ تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة الخضر والفواكه...

تعتبر محاصيل الخضر والفواكه من بين المحاصيل الغذائية الأساسية ضمن النمط الاستهلاكي العام، وهي من المجموعات التي يتزايد عليها الطلب بمعدلات عالية، حيث أنها تتأثر مباشرة بمعدل الزيادة السكانية وزيادة الدخول وتحسن المستوى المعيشي للمستهلك. وسنتطرق في هذا المبحث إلى مجموعة الخضر في مطلب أول وإلى مجموعة الفواكه في مطلب ثاني.

المطلب الأول/ تطور إنتاج مجموعة الخضر: تشمل الخضر على مجموعة كبيرة من المحاصيل النباتية لعل أهمها: البطاطس، والطماطم، والبصل وما إلى ذلك من المحاصيل المهمة والتي سنتطرق لبعضها في هذا المطلب.

هذا وقد عرفت المساحة المخصصة لهذه المحاصيل تذبذبا كبيرا خلال الفترة 1990-2000 فقد سجلت أعلى مستوى لها سنة 1991 بما يعادل 330260 هكتار، وأدنى مستوياتها سنة 1998 بما يعادل 267440 هكتار. غير أن المساحة قد بدأت تعرف اتجاها تصاعديا ابتداء من سنة 2000، حيث كانت تقدر بـــ 274930 هكتار لترتفع قليلا السنة الموالية أي 2001 مسجلة 277400 هكتار، وتستمر في الارتفاع أين سجلت سنة 2004 ما يعادل 345558 هكتار، أي بمعدل نمو قدر بحوالي 7.9% مقارنة بالسنة التي سبقتها (أنظر الجدول9).

أما بخصوص الإنتاج فبدوره قد عرف تذبذبا مماثلا وقد كان معتبرا خلال الفترة 1990-2000، ومنذ هذه السنة الأخيرة بدأ يعرف اتجاها تصاعديا، حيث قدر بـــ 33081560 قنطار، ثم يستمر في الارتفاع ليسجل سنة 2004 ما يعادل 54800000 قنطار، أي بمعدل نمو قدر بحوالي 11.6% مقارنة بالسنة التي سبقت (2003).

ونفس الاتجاه سجلته الإنتاجية، إذ جاءت متذبذبة خلال الفترة 1990-2000، إلا أنها بدأت في التحسن منذ سنة 2000 وإلى غاية 2004 ، فقد سجلت على التوالي المعدلات التالية: 120.3 قنطار/ هكتار، 121.2 قنطار/ هكتار، 132 قنطار/ هكتار، 153.3 قنطار/ هكتار، 158.6 قنطار هكتار. والجدول الموالي يوضح تطور مجموعة الخضر.

جدول رقم (9) تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة الخضر للفترة 89-2004

البيان / السنة	المساحة (هكتار)		الإنتاج (قنطار)	الإنتاجية قنطار/هـ
	مغروسة	منتجة		
1989-90	298790	260000	22607550	75.7
1990-91	330620	287000	29371790	88.8
1991-92	319720	284000	30665210	95.9
1992-93	296130	270000	29638050	100.1
1993-94	279150	262000	25706200	92.1
1994-95	293360	265000	32000000	109.1
1995-96	290750	260000	31467000	108.2
1996-97	267060	240000	30093740	112.7
1997-98	267440	247000	32859130	122.9

99-1998	275450	261000	33158300	120.4
00-1999	274930	262000	33081560	120.3
01-200	277400	269000	33622030	121.2
02-2001	290690	270000	38374160	132
03-2002	320100	-	49088610	153.3
04-2003	345558	-	54800000	158.6

المصدر: *ONS... op. cit,.PP. 33,34*

Rétrospectives, ...op. cit, PP. 125-126

Annuaire Statistiques, op. cit, PP. 180-184

وفيما يلي سوف نتطرق لأهم محاصيل الخضر المنتَجة في الجزائر للفترة 1989 - 2001.

1. **البطاطس**: وتعتبر من أهم محاصيل مجموعة الخضر في الجزائر، وتتجلى أهميتها في زيادة الطلب عليها واستهلاكها بمعدلات مرتفعة، وفقا لمساحتها وكميات إنتاجها، حيث تحتل نسبة هامة من إجمالي مساحة الخضر، فقد بلغت في متوسط الفترة 89-2001 ما يعادل 85838 هكتار، أي بنسبة 29.5 % من إجمالي المساحة. كما بلغ متوسط الإنتاج لنفس الفترة حوالي 10303058 قنطار، أي بما يعادل 34% من إجمالي إنتاج الخضر، كما بلغت الإنتاجية ما يعادل 116 قنطار/ هكتار، بالنسبة لنفس الفترة. ومن خلال بيانات الجدول رقم[10] نلاحظ أن سنة 2000 قد عرفت ارتفاعا في الإنتاج مقارنة بسنة 1999، حيث كان على التوالي: 12076900، 9962680، وذلك بمعدل نمو بلغ 21.2%. أما سنة 2001 فقد انخفض فيها الإنتاج بما يعادل 2404580 قنطار أي بما يعادل 20% مقارنة بسنة 2000، وذلك نتيجة لانخفاض الإنتاجية من 166.1 قنطار/ هكتار إلى 147 قنطار/هكتار، وانخفاض المساحة إلى 65790 هـ. بعدما كانت 72690

هـ. ولكن الإنتاج قد بدأ يعرف اتجاها تصاعديا ابتداء من سنة 2002 حيث سجل ما يعادل 13334650 قنطار، ليرتفع سنة 2003 إلى 18799180 قنطار، وإلى 18962700 قنطار سنة 2004، ولتسجل سنة 2005 زيادة معتبرة في الإنتاج قدرت بما يعادل 21565500 قنطار[1]. وإذا ما قارنا إنتاج سنة 2001 بما تحقق مثلا ببعض الدول العربية، نجد أنه اتسم بالضعف، فقد قدر في مصر بحوالي 1903.1 ألف طن، وفي المغرب 1154.40 ألف طن، بينما لم يتعد في الجزائر 967.23 ألف طن[2].

2. **الطماطم**: تعتبر الطماطم من الخضر الهامة في الجزائر والتي تعرف طلبا واستهلاكا بمعدلات عالية، وقد أصبحت الطماطم تنتج بصورة مستمرة على مدار السنة بفضل تطور الزراعة المحمية، وبفضل استخدام التكنولوجيا ودعم الدولة، ويمثل متوسط المساحة المخصصة للطماطم من إجمالي مساحة مجموعة الخضار ما يعادل 6%، بينما يمثل متوسط إنتاج الطماطم بالنسبة لإجمالي إنتاج الخضر نسبة 10.5% لفترة 89-2001.

واستنادا لبيانات الجدول رقم[10]، نلاحظ أن سنة 2001 قد سجلت ارتفاعا في الإنتاج بلغ 3735340 قنطار، وذلك بزيادة قدرها 320870 قنطار، وبمعدل نمو بلغ 9.3%، مقارنة بالسنة التي سبقت. وهي السنة التي بدأ فيها الإنتاج يعرف ارتفاعا، حيث سجل سنة 2002 ما يعادل 4013640 قنطار، وسنة 2003 ما يعادل 4569330 قنطار، ليصل سن 2004 إلى 5121950 قنطار، أي بمعدل نمو بلغ 12.1% مقارنة بسنة 2003. وهي نفس السنوات التي عرفت فيها المساحة ارتفاعا، ببلوغها سنوات 2002، 2003، 2004 على التوالي: 17820 هكتار، 18650 هكتار، 19432 هكتار.

[1] WWW. Aoad. Org 04/07/2007. 15h 20

[2] تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2003، مرجع سابق، ص. 60

كما عرفت الإنتاجية ارتفاعا متناسبا مع ارتفاع كمية الإنتاج، فبعدما لم تتجاوز 200.8 قنطار للهكتار سنة 2000، بلغت سنة 2002 ما يعادل 223 قنطار للهكتار، و240.4 قنطار للهكتار سنة 2003، ووصلت إلى 269.5 قنطار/ هكتار سنة 2004؛ وذلك بالرغم من أن المساحة المخصصة لزراعة هذا المحصول قد انخفضت قليلا. ويمكن تفسير هذه الزيادة في الإنتاج والإنتاجية كنتيجة للمخطط الوطني للتنمية الريفية. غير أن معدل إنتاجية الطماطم في الجزائر على العموم تبقى ضعيفة مقارنة ببعض الدول العربية، ففي سنة 1999 مثلا سجلت إنتاجية الطماطم بكل من مصر، والمغرب، وتونس، والسعودية والأردن، على التوالي الكميات التالية[1]: 331.3 قنطار/ هكتار، 455.5 قنطار/ هكتار، 350.9 قنطار/ هكتار، 195.9 قنطار/ هكتار، 469.5 قنطار/هكتار، بينما سجلت في الجزائر حوالي 187.7 قنطار للهكتار، وهي الأضعف ضمن هذه الدول.

3. **البصل**: يعتبر البصل من بين محاصيل مجموعة الخضر ذات الاستهلاك الواسع في الجزائر، باعتباره يمثل جزء مهما من مكونات الغذاء اليومي للمستهلك، وقد بلغ متوسط المساحة المخصصة لهذا المحصول للفترة الزمنية 1989-2001 ما يعادل 25301 هكتار، أي بما يمثل 10% من متوسط إجمالي مجموعة الخضر لنفس الفترة. وتكشف لنا بيانات الجدول رقم [10] أن سنة 2001 قد عرفت زيادة في المساحة قدرت بحوالي 36% مقارنة بسنة 1990، وبزيادة في الإنتاج قدرت بحوالي 147.7%. أما الإنتاجية فسجلت معدل نمو قدره 82%، والسبب في هذه الزيادة يعود إلى الدعم الموجه للفلاحين وكذلك لتحرير سوق الخضر، نتائج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية. وقد عرف إنتاج البصل زيادة معتبرة ابتداء من سنة 2001 حيث بلغ 4284910 قنطار، أي بمعدل نمو بلغ 35.7% مقارنة بما عرفته سنة 2000. ليواصل الارتفاع في السنوات الموالية إلى أن

---

[1] تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2000، مرجع سابق، ص. 134

بلغ سنة 2004 ما يعادل 6582150 قنطار. وحسب تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2000، فقد احتلت الجزائر سنة 1999 المرتبة الثانية بعد مصر من حيث المساحة المخصصة للبصل بنسبة 15.43% من مجموع المساحة المخصصة للبصل على مستوى العالم العربي، تليها المغرب بنسبة 15.40%؛ إلا أنه من حيث الإنتاج فقد احتلت الجزائر المركز الثالث بمعدل قدره 11.50% ، وذلك بعد مصر التي تصدرت قائمة الدول العربية بنسبة 33.76% من حجم الإنتاج في الدول العربية، ثم المغرب الذي احتل المرتبة الثانية بمعدل إنتاج قدره 15.86% . وبالنسبة للإنتاجية فقد بلغت لنفس السنة 137.8 قنطار/ هكتار، بينما بلغت بالنسبة لمصر 253.7 قنطار/ هكتار، وبالنسبة للمغرب فقد بلغت 188.9 قنطار للهكتار[1].

4. **البطيخ والبطيخ الأحمر**: لقد بلغ متوسط المساحة المخصصة لهذا المحصول خلال الفترة 1989-2001 ما يعادل 33707 هكتار، أي ما نسبته 11.6% من متوسط إجمالي المساحة المخصصة لمجموعة الخضار؛ وبذلك فهو يحتل المرتبة الثانية بعد البطاطس من حيث المساحة. أما متوسط الإنتاج بالنسبة لنفس الفترة فقد بلغ 4183022 قنطارا، أي ما يعادل 13.8% من متوسط إجمالي مجموعة الخضر.

ومن بيانات الجدول رقم [10] يتضح أن سنة 2000 قد سجلت انخفاضا في المساحة مقارنة بسنة 1999، بما نسبته 20%، كما سجل الإنتاج معدل نمو سالب لنفس السنة قدره 26%. أما سنة 2001 فقد سجلت ارتفاعا في المساحة بمعدل 14% مقارنة بالسنة التي سبقتها، كما سجلت ارتفاعا كذلك في الإنتاج قدر بحوالي 16.3%. أما بالنسبة لسنة 2002 فقد عرفت معدلات منخفضة في المساحة وفي الإنتاج، قدرت على التوالي بـــ

[1] المرجع السابق، ص 141.

(ــ 9.4%) و (ــ 1.2%). بينما سجلت كل من المساحة والإنتاج والإنتاجية ارتفاعا في سنتي 2003 و 2004، (أنظر الجدول رقم [10]).

جدول رقم (10) تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لبعض محاصيل مجموعة الخضر(بطاطس، طماطم، بصل وبطيخ) للفترة 1989-2004. (وحدة المساحة: ألف هكتار، وحدة الإنتاج: ألف قنطار، وحدة الإنتاجية: قنطار/ هكتار).

البيان / السنة	البطاطس			الطماطم			البصل			البطيخ		
	مساحة	إنتاج	إنتاجية	مساحة	إنتاج	إنتاجية	مساحة	إنتاج	إنتاجية	مساحة	إنتاج	إنتاجية
1989-90	120	8085	67.3	18	2959	164.4	22	1730	78.6	32	2641	82.5
1990-91	119	10773	90.5	19	3153	165.9	25	3175	127	36	3715	103.2
1991-92	107	11575	108.1	17	2813	165.4	26	2506	96.4	39	4472	114.6
1992-93	96	10652	110.9	15	3039	202.6	22	2511	114.1	35	4900	140
1993-94	75	7159	95.4	13	2462	189.4	22	2479	112.7	35	4012	114.6
1994-95	88	12000	136.6	16	3044	190.2	26	3140	120.7	35	4034	115.2
1995-96	85	11500	135.3	16	2819	176.2	25	3129	125.1	36	4554	126.5
1996-97	67	9475	141.4	15	3294	219.6	27	3517	130.2	30	4012	133.7
1997-98	69	11000	159.4	16	3167	197.9	27	3926	145.4	33	5020	152.1
1998-99	65	9962	153.2	19	3612	190.1	28	3825	136.5	35	5383	153.8
1999-00	73	12076	165.4	17	3414	200.8	26	3175	121.4	28	3987	137.5
200-01	66	9672	146.5	17	3735	219.7	30	4285	142.8	32	4639	144.9
2001-02	73	13334	182.6	18	4014	223	30	4478	149.2	29	4581	157.9
2002-03	89	18799	211.2	19	4569	240.4	33	5551	168.2	34	6298	185.2
2003-04	93	18962	203.9	19	5122	269.5	35	6582	188	39	7214	185

المصدر: ONS , ...op. cit, PP.33 ,35.. - بالنسبة للسنوات: 2001-2004 المساحة المغروسة *Annuaire Statistiques, op. cit, P. 181-185*

المطلب الثاني/ تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة الفواكه: ويتضمن المنتجات التالية،

1- **تطور إنتاج الفواكه ذوات الحبيبات والنواة:** تعتبر تمار الفاكهة من بين المصادر الغذائية الهامة في الجزائر، وتشتمل سلة الفاكهة على عدة أنواع منها العنب والتمور والتين والزيتون، والفواكه ذوات الحبيبات والنواة، وبالنسبة لهذه الأخيرة، فقد عرفت المساحة المخصصة لهذا النوع مـن الفواكه زيادة معتبرة ابتداء من المخططين الخماسيين الأول والثاني (1980_1989) نتيجة لتجديد البساتين وتشجيع غرس هذا النوع من الأشجار، عن طريق دعم غرس الأشجار المثمرة الذي قدمته الدولة وبخاصة في مرحلة التسعينيات وبداية الألفية الثالثة؛ ويمكن ملاحظة تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية للفترة 1989- 2004 من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (11) تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية للفواكه ذات الحبيبات والنواة للفترة 1989-2004.

البيان / السنة	المساحة (ألف هكتار)		الإنتاج (ألف قنطار)	الإنتاجية (قنطار/ هـ)
	مغروسة	منتجة		
1989-90	115	88	1722	19.57
1990-91	115	85	25.6	29.5
1991-92	115	87	2581	29.7
1992-93	115	90	3146	34.97
1993-94	114	90	2505	27.8
1994-95	112	88	2859	32.5
1995-96	113	90	3730	41.5
1996-97	112	92	2902	31.5

98-1997	113	93	3278	34.9
99-1998	115	94	4095	43.7
00-1999	118	95	3980	41.9
01-2000	142	98	4276	43.6
02-2001	173	101	5031	49.8
03-2002	206	111	5706	51.3
04-2003	236	120	6191	51.4

المصدر: Rétrospective , 1970-2002,P P. 115-126

Annuaire Statistiques, op. cit,P P. 179-185

تشير بيانات الجدول إلى أن مساحة هذا النوع من الفواكه قد عرفت اتجاها تصاعديا، خاصة منذ سنة 1996 أين بلغت المساحة المنتجة ما يعادل 90000 هكتار، لتصل سنة 2004 إلى 120402 هكتار، أي بمعدل نمو قدر بحوالي 34%، وهذا الزيادة هي بالدرجة الأولى نتيجة للدعم الذي استفاد منه هذا القطاع في مجال تشجيع غرس الأشجار المثمرة والفواكه. ومن جهته عرف الإنتاج تذبذبا من حيث الكمية، فقد سجل انخفاضا لسنوات 1990، 1994، 1997، وربما يرجع في ذلك بالدرجة الأولى للظروف المناخية التي عرفتها البلاد خلال هذه السنوات. بينما عرف الإنتاج اتجاها تصاعديا ابتداء من سنة 2000، أين تم تسجيل 3980110 قنطار، ثم ترتفع الحصيلة لتقدر بما يعادل 6190600 قنطار بالنسبة لسنة 2004، وذلك بمعدل نمو إيجابي يقدر بـــ 55.5%. وهذه الفترة هي التي سجلت الإنتاجية خلالها مستويات عالية، بحيث بلغ متوسط الإنتاجية للفترة 2000-2004 ما يعادل 48 قنطار/هكتار.

2- **تطور إنتاج الحمضيات**: عرفت مساحة الحوامض انخفاضا في بداية التسعينيات، وهي الوضعية الموروثة عن عقد الثمانينيات، حيث كانت البساتين تعاني من الشيخوخة

وعدم التجديد والصيانة[1]. إلا أنها وبعد تشجيع غرس الأشجار المثمرة وتقديم الدعم، بدأت المساحة تتجه تدريجيا نحو الارتفاع. والجدول الموالي يعطينا صورة معبرة عن ذلك.

جدول رقم (12) تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمجموعة الحوامض للفترة 1989-2004.

البيان / السنة	المساحة (ألف هكتار)		الإنتاج (قنطار)	الإنتاجية قنطار/هـ
	مغروسة	منتجة		
1989-90	44	38	2809530	74
1990-91	44	37	3235700	87.4
1991-92	45	39	3618890	92.8
1992-93	48	41	3608330	88
1993-94	48	41	3759900	91.7
1994-95	47	40	3227480	80.6
1995-96	45	39	3337440	85.6
1996-97	45	40	3504040	87.6
1997-98	45	41	4179860	101.9
1998-99	45	41	4535560	110.6
1999-00	46	41	4326350	105.5
200-01	49	42	4699600	112

[1] B. HAICHOUR : Le Défi Agro-alimentaire de l' Algérie, OPU, Alger , 1992, p.44.

02-2001	53	42	5194590	123.7
03-2002	57	43	5599300	130.2
04-2003	59	43	6091110	141.6

المصدر : Rétrospectives, ...op. cit, PP. 116-126

Annuaire Statistiques, op. cit, PP. 180-184

من بيانات الجدول نلاحظ أن هناك تذبذبا في مساحة المزارع في الفترة 1989- 1997، ولكن منذ 1997 سجلت المساحة استقرارا دام إلى غاية سنة 2000، أين بدأت تعرف بعض الزيادة التي تعود كما هو معروف إلى الدعم الذي استفاد منه عمال القطاع من أجل غرس الأشجار المثمرة وتجديد البساتين وصيانتها. إذ نلاحظ أن سنة 2004 مثلا قد سجلت زيادة في المساحة بمعدل 3.5% مقارنة بما كان عليه الحال سنة 2000.

ومن جهتها، فقد عرفت وتيرة الإنتاج تذبذبا من حيث الكميات تم تسجيلها للفترة الممتدة بين 1989- 2000، غير أنه منذ 2001 بدأ الإنتاج في التحسن ببلوغه 4699600 قنطار، وذلك بمعدل نمو يقارب 8.7%، ليرتفع سنة 2002 مسجلا 5194590 قنطار، بمعدل نمو قدره 10.6%. هذا وقد سجلت سنة 2003 هي الأخرى زيادة في الإنتاج بمعدل نمو قدره 7.8%، واستمرت هذه الوتيرة نحو الارتفاع لسنة 2004، بتسجيل معدل نمو قدره 8.8%.

واستنادا لبعض الإحصائيات المتوفرة والمتعلقة بالسداسي الأول من سنة 2001، فقد بلغ الإنتاج ما يقارب 4300000 قنطار، وذلك بزيادة قدرت بنحو 24% عن المتوسط السنوي (3470000 قنطار). وبالنسبة لهذا الفرع من الإنتاج، فإن المساحات المغروسة تتجه نحو الزيادة، فلقد سجل غرس 2790 هكتارا خلال نفس السداسي، وبفضل انخراط المزارعين في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، فقد سجلت طلبات لغرس ما مقداره

8678 هكتارا. أما ما هو متوفر من الشتلات فهو يعادل 911700 شتلة، وذلك بما يعادل 3000 هكتار[1].

وحسب الديوان الوطني للإحصائيات في مجموعته الصادرة سنة 2005، أنه خلال الفترة 1989 -2001 كان البرتقال يحتل المرتبة الأولى من حيث المساحة، وذلك باستحواذه على ثلثي المساحة المخصصة للحوامض، وذلك بما يعادل 64.8%. بينما يحتل البرتقال من نوع "الكليمونتين" ربع المساحة، أي بما يعادل 24.6%، وتتوزع المساحة المتبقية والمقدرة بحوالي 10.6% بين "المندرين" والليمون. وبخصوص الإنتاج المحقق في نفس الفترة يحتل البرتقال الصدارة بما يعادل 68.4% متبوعا بالكلمونتين بما يعادل 20.7%، ثم المندرين بنسبة 5% والليمون (القارص) بحوالي 5.2% [2].

3- **تطور إنتاج العنب**: عرفت المساحة المخصصة للكروم انخفاضا محسوسا على طول فترة 1990-1999، وذلك بسبب شيخوخة الأشجار من جهة وقلع أشجار عنب الخمر من جهة أخرى؛ غير أنه ابتداء من سنة 2000 بدأت المساحة المخصصة لذلك تعرف ارتفاعا، حيث استفادت كغيرها من نشاطات القطاع بالدعم الموجه لتشجيع غرس الأشجار المثمرة، بصورة عامة. والجدول الموالي يوضح معدلات التطور بخصوص هذه الأنواع.

---

[1] حالة الزراعة في الأقطار العربية، 2001، مرجع سابق، ص 14.

[2] ONS, N° 119, op. cit., p. 41

جدول رقم (13) تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية بالنسبة لإجمالي الكروم للفترة: 1989-2004.

البيان	عنب الخمور					عنب المائدة			العنب المجفف		
السنة	مساحة منتجة 10^3 هـ	إنتاج ألف قنطار	إنتاج ألف هكل	إنتاجية ق/هـ	إنتاجية هكل/هـ	مساحة منتجة 10^3 هـ	إنتاج ألف قنطار	إنتاجية ق/هـ	م. منتجة ألف هـ	إنتاج ألف قنطار	إنتاجية ق/هـ
1989-90	55	424	288	7.7	5.2	31	813	26.2	1	3	3
1990-91	48	529	361	11	7.5	30	1462	40.7	0.940	21	22.3
1991-92	41	601	409	14.6	9.9	32	1689	52.7	0.820	12	14.8
1992-93	38	667	444	17.5	11.6	32	1459	45.6	0.780	26	33.3
1993-94	37	218	134	5.9	3.6	32	1195	37.3	0.430	2	4.65
1994-95	27	380	268	14.1	9.9	29	1584	54.6	0.290	3	10.3
1995-96	26	632	312	24.3	12	30	1321	44	0.270	8	29.6
1996-97	22	464	244	21.1	11.1	30	1457	48.5	0.160	2	12.5
1997-98	21	284	163	13.5	7.8	30	1183	39.4	0.130	2	15.4
1998-99	21	436	263	20.8	12.5	30	1343	44.8	0.110	2	18.2
1999-00	21	415	243	19.8	11.7	30	1621	54	0.110	1	9.1
200-01	21	347	179	16.5	8.5	30	1612	53.7	0.90	1	1.1
2001-02	38	-	245	-	6.5	42	1881	44.8	0.120	4	33.3
2002-03	45	-	241	-	5.4	48	2157	44.9	0.125	3	18.6
2003-04	47	-	138	-	2.9	50	2220	44.4	0.161	2	12.4

المصدر : ONS , ...op. cit, P. 42 - بالنسبة للسنوات: 2001-2004 المساحة المغروسة

Annuaire Statistiques, op. cit, P. 181-185

تشير بيانات الجدول أعلاه أن مستوى الإنتاج لم يواكب تلك الزيادة في المساحة، حيث سجل اتجاها تنازليا؛ فقد انخفض الإنتاج للفترة 1994-1999 مقارنة بالفترة السابقة (1990-1994) بمعدل سالب قدره (ــ 23.6%)؛ كما عرف انخفاضا آخر قدره (ــ 16.7%) في الفترة 2000-2004، مقارنة بسابقتها، وهذا نتيجة لانخفاض الإنتاجية من 10.7هكل/ هكتار وصولا إلى 6.1 هكل/ هكتار. وربما من بين الأسباب وراء هذا الانخفاض(بالنسبة لهذه المادة بالذات) هو السياسة المتذبذبة المتبعة بخصوص المعاملات التجارية لهذا المحصول.

ونفس الاتجاه السالب عرفه العنب المجفف، سواء من حيث المساحة أو من حيث الإنتاج. بينما عرف عنب الطاولة زيادة في المساحة، خاصة في الفترة (2000-2004) بمعدل 35.6% مقارنة مع فترة (1994-1999)؛ ونفس الاتجاه عرفه الإنتاج، وذلك بتسجيله لمعدل نمو قدره 37.8%. وبدورها عرفت الإنتاجية ارتفاعا خلال الفترات الثلاث، حيث سجلت على التوالي: 41.9 قنطار/ هكتار، 46.4 قنطار/ هكتار، 47.2 قنطار/ هكتار.

4- **تطور إنتاج التمور**: تحتل الجزائر مكانة مرموقة في إنتاج التمور، وتعتبر التمور الجزائرية من بين الأجود عالميا وبخاصة بالنسبة لدقلة نور. ولقد عرفت كل من المساحة والإنتاج والإنتاجية اتجاها تصاعديا على العموم خلال الفترة 1989-2004، بحيث تم تسجيل زيادة في الإنتاج مستمرة خلال الفترة 1990-1994، وذلك بمعدل نمو قدره 8.8%، بينما عرفت سنوات 1995، 1997، 1999، 2004 انخفاضا في كمية الإنتاج، إذ قُدرت معدلات النمو استنادا للسنة السابقة لمجموعة السنوات كما يلي: (- 10.2%)، (- 16%)، (- 14%)، - 10%) على التوالي. والجدير بالملاحظة أن الإنتاجية من

جهتها قد عرفت كذلك انخفاضا خلال تلك السنوات، والجدول الموالي يزيد من توضيح ذلك.

جدول رقم (14) تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية للتمور خلال الفترة 1998-2004.

البيان	المساحة	عدد النخيل (بالمليون)		الإنتاج	الإنتاجية	
السنة	(ألف هكتار)	المغروسة	المنتجة	(مليون قنطار)	قنطار/هـ	كغ/ نخلة
1989-90	79	8.260	6.225	2.059	26.1	33.1
1990-91	82	8.364	6.306	2.090	25.5	33.2
1991-92	83	8.536	6.529	2.605	31.4	39.9
1992-93	84	9.007	6.666	2.616	31	39.2
1993-94	85	9.528	7.123	3.172	37.3	44.5
1994-95	87	9.665	7.026	2.851	32.8	40.6
1995-96	97	11.186	8.260	3.606	37.2	43.7
1996-97	97	11.366	8.580	3.029	31.2	35.3
1997-98	98	11.566	8.785	3.873	39.5	44.1
1998-99	100	11.669	8.834	4.276	42.7	48.4
1999-00	102	11.901	8.955	3.656	35.8	40.8
200-01	104	12.035	9.065	4.373	42	48.2
2001-02	121	-	-	4.184	34.6	-
2002-03	129	-	-	4.922	38.2	-
2003-04	137	-	-	4.426	32.3	-

المصدر: ONS , N° 119, op. cit, P. 48، Annuaire Statistiques, op. cit, P. 181-185

Rétrospective, 1970-2002, P. 125-126

وحسب الديوان الوطني للإحصائيات في حصيلته لسنة 2005[1]، فقد بلغت أعداد النخيل في الفترة (1989-2001) في المتوسط ما يعادل 7.6 مليون نخلة أي ما يقارب 75.2% من إجمالي أشجار النخيل المغروسة. تأتي في المقدمة النخيل من نوعية دقلة نور بما يعادل 38.4%، كما تقدر النوعية الأخرى والمعروفة باسم الدقلة البيضاء بما يعادل 38.14%، ثم الغرس بما يعادل 23.1%. ودائما في نفس الفترة الزمنية، احتل إنتاج دقلة نور المرتبة الأولى بما نسبته 48.2% من إجمالي إنتاج التمور، تليه الدقلة البيضاء بنسبة 29.7%، ويأتي في المرتبة الثالثة إنتاج الغرس بحوالي 21.9%.

5- **تطور إنتاج الزيتون**: عرفت الفترة الممتدة بين 1989- 2004 تذبذبا واضحا في كل من المساحة والإنتاج والإنتاجية ولو بنسب متفاوتة بين فئة وأخرى، وذلك كما هو مبين في الجدول أدناه.

جدول رقم (15) تطور إنتاج الزيتون للفترة 89-2004

البيان السنة	مساحة ألف هكتار	عدد الأشجار (مليون)		الإنتاج (ألف قنطار)		مجموع	الإنتاجية	
		مغروسة	منتجة	زيت زيتون	ز. مائدة		قنطار/هـ	كغ/شجرة
1989-90	170	17.624	13.561	1648	131	1779	10.46	13.1
1990-91	165	16.222	13.009	735	142	877	5.32	6.7
1991-92	164	17.541	15.524	2435	220	2655	16.19	17.1
1992-93	161	17.628	15.646	1854	207	2061	12.8	13.2
1993-94	161	17.748	15.701	1507	197	1704	10.58	10.9
1994-95	161	17.785	15.296	1169	141	1310	8.14	8.6
1995-96	165	17.526	15.346	2788	345	6133	19.00	20.4

[1] IBID, P. 49.

97-1996	163	16.948	15.588	2772	423	3195	19.6	20.5
98-1997	165	16.926	15.578	935	305	1241	7.52	8.00
99-1998	166	17.104	15.039	3208	425	3634	21.9	23.6
00-1999	168	16.703	15.035	1824	347	2171	12.9	16.7
01-200	177	17.389	15.078	1668	335	2003	11.32	15.00
02-2001	191	-	-	1442	487	1919	10.00	-
03-2002	210	-	-	1041	635	1676	8.00	-
04-2003	226	-	-	4100	588	4688	22.32	-

المصدر : Annuaire Statistiques, op. cit, P. 181 + ONS ,n 119, op. cit, P. 46

تشير بيانات الجدول السابق والمتعلق بأشجار الزيتون، أن كل من سنوات 1991، 1995، 1998، 2003 قد سجلت انخفاضا في إنتاج الزيتون ، وهي نفس السنوات التي سجلت فيها المردودية انخفاضا مماثلا. بينما سجلت سنوات 1996، 1997، 1999، 2004، مستويات مرتفعة من الإنتاج؛ ففي سنة 2004 مثلا عرف الإنتاج معدل نمو قارب 179.7%، وذلك مقارنة بالسنة التي سبقت. ورغم هذه الزيادة إلا أن الإنتاج يبقى ضعيفا بصورة عامة، ومرد ذلك أسباب عديدة، منها ضعف الاستثمار في هذا المجال، الشيء الذي لم يساعد على تطوير التجهيزات وتحديث وسائل الإنتاج في مجال عصر وتعليب وتخزين الزيتون، بالإضافة إلى الطبيعة الجبلية الوعرة التي يكثر بها الزيتون، حيث جرت العادة على غرس أشجار الزيتون في مثل هذه المناطق، وهذا ما ينبغي العدول عنه مستقبلا.

تأسيسا على ما سبق، يمكننا القول أن معدل تطور الإنتاج بالنسبة لأي منتوج يرجع إلى ثلاثة عوامل هي: *معدل التوسع في المساحة المحصولية* باعتبارها تؤثر في زيادة كمية الإنتاج؛ *وتطور الإنتاجية* من مختلف المنتجات الزراعية باعتبارها كذلك تؤثر في زيادة

كمية الإنتاج؛ *والتغيرات في التركيب المحصولي* وفي الهيكل الإنتاجي للمنتجات الحيوانية، حيث أن تغير التركيب المحصولي أو الهيكل الإنتاجي قد يتجه نحو إنتاج منتجات مرتفعة القيمة تزيد من قيمة الإنتاج الزراعي، أو يتجه نحو إنتاج منتجات منخفضة القيمة، فيؤثر سلبا على قيمة الإنتاج الزراعي. وهذه العوامل الثلاثة تتداخل فيما بينها لتشكل في المحصلة النهائية مدى الاهتمام والعناية بهذا المجال.

ومهما يكن، فقد اتضح من خلال استعراضنا للإنتاج النباتي للفترة مجال البحث، أن الإنتاج لم يعرف نموا بوتيرة مستقرة وإنما عرف تذبذبات. ومن خلال دراستنا للتركيب المحصولي يتضح أن بعض مجموعات المحاصيل أو بعض المحاصيل منها قد عرف تقلبات متفاوتة الشدة من موسم لآخر، تتحدد تبعا للظروف المناخية التي تسود هذا الموسم أو ذاك، وكأن العوامل الأخرى قد اضمحلت أو على الأقل اتخذت لها مراتب ثانوية مقارنة بالطبيعة. وقد كانت الحبوب هي الأكثر تأثرا بهذه التقلبات فهي من أهم مجاميع المحاصيل النباتية في الجزائر، وتشكل الغذاء الأساسي للمواطن الجزائري، وقد بينت المعطيات المتاحة عدم كفاية الكميات المنتجة من أهم تلك المحاصيل، مما شكل مشكلة اقتصادية كبيرة تتعلق باستيراد كميات كبيرة لسد العجز في الفجوة الغذائية من الحبوب وبخاصة من القمح ودقيقه. أما البقوليات فإنها على درجة كبيرة من الأهمية حيث أن زيادة إنتاج أي منها يحقق مزيدا من الأمن الغذائي الجزائر في حاجة ماسة له، كما أن نقص إنتاج أي منها يمثل بدون شك حالة حرجة، وتشترك هذه المحاصيل في كونها تمد كلا من الإنسان والحيوان بنوع مطلوب بشدة من أنواع الغذاء وهو البروتين النباتي (الحمص، الفول، العدس). هذا وقد عرف إنتاج البقوليات نفس التقلبات التي عرفتها الحبوب، بحيث بقيت الجزائر تسد عجزها في توفير الغذاء للسكان بالاعتماد على الاستيراد.

ولعل النتيجة التي نخرج بها من وراء هذه الاختلالات، وهذا التذبذب الحاصل على مستوى الإنتاج والإنتاجية، وكذا المساحة المزروعة والمساحة المحصودة، هي هذه **الوضعية السيئة** التي يعيشها قطاع الزراعة وبخاصة منه مجال الإنتاج النباتي، والمتمثل تحديدا في مجموعة الحبوب والبقول الجافة؛ حيث أكدت البيانات الرقمية المتضمنة في الجداول أعلاه، حالة التردي والتذبذب، وهي في الغالب تعود لأسباب غير موضوعية، مردها التقصير واللامبالاة من طرف القائمين على القطاع سواء المباشرين للعملية الإنتاجية أو المسيرين والمخططين. إذ ما عدا الظروف المناخية غير المواتية أحيانا ــ والتي يمكن التقليل من آثارها السلبية بالاستعداد المسبق لهاــ فإن كل المعطيات الأخرى التي تساهم في العملية الإنتاجية الزراعية تعتبر إيجابية نسبيا، وليس هناك من مبرر لهذا التذبذب على الإطلاق.

وأمام هذه الوضعية المتردية فإن ترقية الإنتاج النباتي قد أصبح ضرورة ملحة، وذلك من أجل التخفيف من وطأة العجز الذي تعرفه البلاد في مجال الحبوب والبقول الجافة عامة ومن مادة الحبوب بصورة خاصة، ولن يتأتى رفع الإنتاج كما ونوعا إلا إذا قامت الجهات المعنية باتخاذ إجراءات وتدابير في صالح هذا القطاع، سواء فيما يتعلق بالمساحة أو نوعية البذور أو فيما يتعلق بتشجيع المزارعين حتى يستثمروا في زراعة الحبوب، وعدم التخلي عنها بعدما أصبحت هذه الزراعة غير مربحة، بسبب الفرق بين التكاليف التي يتحملونها والأسعار المدعمة من طرف الدولة؛ أما بالنسبة لواقع الإنتاج الحيواني فسوف تتم معالجته في الفصل الموالي.

الفصل الرابع

واقع الإنتاج الزراعي- الحيواني

في الجزائر

الفصل الرابع: واقع الإنتاج الزراعي- الحيواني في الجزائر

المبحث الأول/ تطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء.

المطلب الأول/ تطور الثروة الحيوانية،

المطلب الثاني/ تطور إنتاج اللحوم

المبحث الثاني/ تطور إنتاج الأسماك، الحليب والبيض

المطلب الأول/ تطور الإنتاج السمكي

المطلب الثاني/ تطور إنتاج البيض والحليب

المطلب الثالث/ تدني الإنتاج والإنتاجية الزراعية - الغذائية

الفصل الرابع: واقع الإنتاج الزراعي- الحيواني

يشكل الإنتاج الحيواني جزءا مهما من الإنتاج الزراعي سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الزراعي، أو من حيث مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان من المنتجات الحيوانية المختلفة، وتزداد أهميته أكثر نظرا لثقله في تركيبة الإنتاج الزراعي. وأهم ما تتكون منه الثروة الحيوانية في الجزائر، هي الأبقار والأغنام والماعز والخيول والإبل، بالإضافة إلى الدواجن والأسماك، والتي سنتطرق إليها بالتفصيل من حيث تطورها العددي والإنتاجي.

المبحث الأول/ تطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء: وقبل أن نتعرف على واقع إنتاج اللحوم وتطوره خلال المرحلة التاريخية المحددة، ينبغي الوقوف عند تطور الماشية باعتبارها مصدر اللحوم المتوفرة في السوق.

المطلب الأول/ تطور الثروة الحيوانية، بالرغم من تكثيف الجهود وتشجيع تربية الماشية بصفة عامة، إلا أن الجزائر تبقى من بين الدول التي تعاني من نقص في عدد المواشي وبخاصة منها الأبقار، وذلك لأسباب عديدة، ربما أهمها عدم تأهيل المراعي ونقص الأعلاف بسبب الظروف الطبيعية التي تؤثر بشكل مباشر على الثروة الحيوانية، حيث يتم التخلص منها بالذبح، إلى جانب تفشي بعض الأوبئة من حين لآخر، والتي تتسبب في فقدان أعداد من الحيوانات، مما يؤدي إلى نقصان القطيع الحيواني. وفي هذا الصدد، وعلى المستوى العربي نلاحظ أن نظم تربية المواشي تتميز بالتنوع والتفاوت من حيث أدائها ودرجة تطورها ومستوى تقنياتها، ومن حيث عائدها الاقتصادي وتأثيرها البيئي، وهي تتراوح بين نظام الرعي البدوي وشبه البدوي والحيازات الزراعية التقليدية، وبين نظم الإنتاج الحديثة المتخصصة والمكثفة والكبيرة. ويعتبر نظام الرعي، المتنقل البدوي وشبه البدوي، الأكثر انتشارا في معظم الدول العربية، كما أنه أكثر تعقيدا حيث يصعب

من خلاله حصر وتقييم إنتاج الثروة الحيوانية، وتوفير الرعاية الصحية اللازمة لها، مما يعرضها للكثير من الأمراض، وبالتالي هلاك أعداد كبيرة منها في ظل الظروف المناخية المتقلبة والبيئية الصعبة. وبالمقابل، تنتشر نظم الإنتاج الكبير المتخصص والمكثف والحديث في معظم الدول العربية على نطاق واسع في مجال تربية الدواجن تحديدا، وقد حقق هذا النمط نتائج اقتصادية متميزة إذ ساهم في التخفيف من نسبة العجز في المنتجات الغذائية الحيوانية في الدول العربية؛ ولعل سبب توسع هذه الأنشطة، أنها تمتاز بعدم تأثرها بالعوامل والتقلبات المناخية وبإمكانياتها التقنية المتطورة، وكفاءتها التمويلية العالية، واستفادتها من مزايا الإنتاج الكبير، وقدرتها على تخفيض تكاليف الإنتاج[1]؛ وتتبوأ الجزائر مكانة مهمة من بين الدول العربية التي لها تجربة في ذلك.

أما عن تعداد الثروة الحيوانية في الجزائر، واستنادا لإحصائيات سنة 2001 فقد بلغت ما يقارب 22 مليون رأس، بما في ذلك الأبقار والأغنام والماعز والإبل والخيول مجتمعة، وذلك بمعدل نمو يقارب 4.7% عما كانت عليه سنة 1989، وهذه الزيادة ليست كبيرة وهي بعيدة عن الزيادة المرجوة لزيادة إنتاج اللحوم والألبان. وبالنسبة لنفس السنة دائما فقد سجلت معدل نمو سلبي مقارنة بسنة 2000، حيث قدر بـــ (ـــ 0.83%)؛ كما سجلت سنة 2000 معدل نمو سلبي قدره (ـــ 1.7%) مقارنة بما عرفته سنة 1999. والجدول الموالي يوضح ذلك،

جدول رقم (16) تطور الثروة الحيوانية للفترة 1989-2001. (الوحدة: رأس)

النوع	بقر	غنم	ماعز	خيول	إبل	مجموع
1889	1405330	17316100	2403780	86000	121730	21332940
1990	1392700	17697350	2471990	81020	122450	21765510
1991	1300180	16891180	2484540	82260	126270	20884430
1992	1333730	17722780	2775130	76940	114300	22022880

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر، 2004، ص 48.

1993	1313820	18664640	2683310	72800	114380	22848950
1994	1269130	17841840	2543790	66510	114120	21835390
1995	1266620	17301560	2779790	62160	126350	21536480
1996	1227940	17565400	2894770	60000	136000	21884110
1997	1255410	17387000	3121500	52370	150870	21967150
1998	1317240	17984940	3256580	45990	154310	22723060
1999	1579653	17988480	3061660	45980	217370	22893143
2000	1595259	17615928	3026731	43828	234170	22515916
2001	1613027	17298786	3129400	42342	245484	22329039
المتوسط	1374618	17633845	2817921	152139	62938	22041461

المصدر: ONS, Fév. 2005, P. 55

واستنادا لإحصائيات صادرة عن المنظمة العربية، فقد قدرت جانبا من اقتصاديات القطاع الزراعي الحيواني في المعطيات المتضمنة في الجدول أدناه، وذلك بالنسبة لسنوات **2003**، **2004**، **2005**، كتكملة للجدول السابق.

جدول رقم (**17**) الإنتاج الحيواني لسنوات: **2003**، **2004**، **2005**.

النوع	2003	2004	2005
بقر محلي (ألف رأس)	64269	64530	62460
بقر أجنبي	21099	19920	20420
أغنام	1739700	1829330	1890910
ماعز	335800	345018	359000
إبل	24998	27320	26860
لحوم حمراء(ألف طن)	11008	8480	7795
لحوم بيضاء	15200	15330	16257
بيض	16500	18142	17225
حليب	158800	170910	168211
عسل	221	279	299

*المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مجلد**26**، **2006**. **www. Aoad. Org***

نلاحظ من بيانات (**الجدولين**) أن عدد **الأبقار** قد سجل تذبذبا، ولعل السبب الرئيسي وراء ذلك يعود للظروف المناخية غير المواتية، فقد سجل سنة 1996 أدنى مستوى له حيث بلغ 1227940 رأس، لتبدأ هذه المستويات في الميل نحو الارتفاع في السنوات الموالية، حيث سجلت سنة 2001 أعلى معدل من رؤوس الأبقار ببلوغه 1613027 رأس، وذلك بزيادة تعادل 31%. وفي الفترة 1989-2001 بلغ متوسط عدد الأبقار 1.37 مليون رأس وهو لا يمثل إلا 6.2% من إجمالي القطيع لنفس الفترة (أنظر الجدول رقم 16).

وفي مجال تربية **الأغنام** فإن البيانات الرقمية تشير إلى أنها قد سجلت أدنى مستوى لها سنة 1991 حيث بلغت 16891180 رأس بمعدل نمو سالب بلغ (ـ 4.6%) مقارنة بالسنة التي سبقت؛ بينما سجلت سنة 1993 أعلى مستوى لها وذلك بتسجيل 18664640 رأس، أي بمعدل نمو موجب يقدر بـــ 10.5% مقارنة بسنة 1991، وبمعدل نمو قدره 5.4% مقارنة بسنة 1992.

أما بالنسبة لسنة 2001 فقد بلغ قطيع الغنم ما يعادل 17298786 رأس، بتناقص عما كان عليه سنة 2000 بحوالي 317142 رأس، ونفس الاتجاه عرفته سنة 1999 أي بتناقص قدره 689694 رأس، أي بمعدل نموسالب قدر على التوالي بـــ (- 1.8%) و (ـــ 3.8%)؛ ولكن رغم هذا التذبذب، فإن الأغنام تبقى تحتل المرتبة الأولى من الثروة الحيوانية بالجزائر، حيث أنها تمثل حوالي 80% من المجموع الكلي خلال الفترة 1989-2001، وذلك بمتوسط بلغ 17.6 مليون رأس للفترة المذكورة (أنظر الجدول رقم 16).

وبخصوص **الماعز** فإن أعدادها هي الأخرى قد عرفت تذبذبا، وقد سجلت أدنى مستوى لها سنة 1994 حيث وصل عددها إلى 2543790 رأس، وذلك بمعدل نمو سلبي مقارنة بالسنة السابقة بلغ (ـــ 5.2%)، بينما سجلت سنة 1998 أعلى مستوى لها حيث بلغ عدد

الرؤوس 3256580 رأس، أي بمعدل نمو قدره 28% مقارنة بسنة 1994؛ أما بالنسبة لسنة 2001 فقد سجل انخفاضا في معدل النمو قدره 3.9% مقارنة بسنة 1998.

وبالنظر لوضعيته ضمن تركيبة الثروة الحيوانية، يحتل الماعز المرتبة الثانية بعد الأغنام، وقد بلغ في المتوسط خلال الفترة الممتدة بين 1989 - 2001 ما يعادل 2.8 مليون رأس، أي بما يمثل نسبته 12.8% من المجموع الكلي للثروة الحيوانية بالجزائر.

وبالنسبة **للإبل**، فإن وتيرة تطورها هي الأخرى لم تشد عن قاعدة التذبذب التي تطبع القطاع الزراعي الجزائري عموما، فقد عرفت في السنوات من 1989 وإلى غاية 1994 تذبذبا واضحا في عدد الرؤوس، غير أنه ومنذ سنة 1995 بدأ يعرف اتجاها نحو الزيادة، إذ كان تعداده 12635 رأس ليتجه نحو الارتفاع المطرد حتى بلغ 245484 رأس سنة 2001؛ أي بمعدل نمو بلغ 94%؛ بينما عرفت الخيول اتجاها متناقصا مستمرا خلال الفترة 1989 -2001، إذ سجلت سنة 1989 أعلى حصيلة للفترة المذكورة وذلك بما يعادل 86000 رأس، لتصل سنة 2001 إلى أدنى مستوى بما يقدر بحوالي 42342 رأس، أي بمعدل نمو سالب يقدر بـــ (ـــ 50.8%). وتأكيدا لهذه الإحصائيات، يمكن القول أن الخيول والإبل تمثل أهمية نسبية متدنية مقارنة بإجمالي الثروة الحيوانية، إذ لا تتعدى نسبة 1% في المتوسط للفترة الممتدة بين 1989 - 2001.

نلاحظ مما سبق، أن الثروة الحيوانية لم تعرف وتيرة منسجمة نحو الزيادة، فهي تتراجع تارة وتتقدم تارة أخرى، فقد سجلت في بعض السنوات انخفاضا طفيفا كما توضحه إحصائيات مواسم 91/90، 94/93، 95/94، ولكن ابتداء من سنة 1995 نلاحظ اتجاها متصاعدا مستمرا في عدد الرؤوس، ومرد هذا الميل الإيجابي يعود بالدرجة الأولى إلى الدعم الذي قدمته الدولة لفائدة المربين للاستثمار في هذا المجال منذ سنة 1995.

وفي هذا السياق، واستنادا لإحصائيات 1999[1]، يقدر عدد الأبقار (bovins) بحوالي 1650000 رأس مقابل 1317000 رأس سنة 1998، وهذه التقديرات تعتبر دقيقة جدا لأنها تمت أثناء الحملة الوطنية للتلقيح ضد مرض الحمى القلاعية، خلال الموسم الفلاحي 1998-1999. وبالنسبة لباقي الحيوانات الأخرى فإن التقديرات قد سجلت ارتفاعا من 17949000 رأس بالنسبة للأغنام (ovins) لتصل إلى 18200000 رأس، ومن 3245000 رأس إلى 3400000 رأس بالنسبة للماعز (caprins)، وذلك بمعدل نمو يقدر على التوالي بـــ 5.46% و 3.54%.

المطلب الثاني/ تطور إنتاج اللحوم: يعتبر اللحم من السلع التي يزيد استهلاك الفرد منها بمعدلات عالية تعادل أو تفوق نمو الدخل لدى المستهلك، وذلك بالرغم من انخفاض المستوى الغذائي من البروتين الحيواني للفرد؛ ولقد ركزت الجزائر جهودها على صناعة الدواجن لإنتاج اللحوم البيضاء وذلك لغرض تخفيف الضغط المترتب على استهلاك اللحوم الحمراء وتلبية أذواق المستهلكين، بالإضافة إلى انخفاض الأهمية النسبية للمحددات الموردية والزراعية والطبيعية في مجال إنتاج لحوم الدواجن، كنتيجة لاعتماد تلك الصناعة على نقل وتوطين التقنيات الحديثة التي ترتبط بمدى توفر الاستثمارات المالية الكافية للقيام بها. وسوف يتم التطرق إلى نوعي اللحوم الحمراء والبيضاء كل على حدة، نظرا لتباين معدلات الإنتاج ونسبة الاكتفاء الذاتي من كل صنف.

1 – **تطور إنتاج اللحوم الحمراء**: يتأثر إنتاج اللحوم الحمراء بالظروف والعوامل المناخية وخاصة الهطولات المطرية وانعكاساتها على حالة المراعي الطبيعية وما توفره من المواد العلفية الضرورية للتغذية؛ (وبخصوص مساحة المراعي والمراتع les Pacages et parcours، وهي الأراضي التي لا تستغل في أي نشاط فلاحي منذ أكثر من

[1] ONS : Rétrospective statistique 1970-2002, édition 2005, 127.

5 سنوات، وتستعمل كمراعي للمواشي، فإنها تتربع على مساحة تقدر بـــ 31.6 مليون هكتار، فهي تبدو قليلة لا تفي بالاحتياجات العلفية للحيوانات)؛ وهذا ما يفسر في جزء منه مستويات الإنتاج من اللحوم الحمراء التي لازالت أقل من حجم الاستهلاك المحلي. وكغيرها من المنتجات الزراعية الغذائية عرفت اللحوم الحمراء تذبذبا محسوسا في الإنتاج، ولم تسجل نموا مطردا بانتظام فهي تارة ترتفع وتارة أخرى تنخفض، تماشيا مع الظروف المناخية وسياسات الدعم المتبعة؛ وهذا ما تعبر عنه الإحصائيات المسجلة خلال الفترة الممتدة بين 1989-2003 والتي يوضحها الجدول الموالي.

جدول رقم (18) يبين تطور إنتاج اللحوم الحمراء (للذبائح المراقبة وغير المراقبة) للفترة 1989-2003. (الوحدة: طن).

نوع اللحم	بقر	غنم	ماعز	إبل	خيول	مجموع
1989	84900	129200	17000	2000	2000	235100
1990	86000	130000	24500	2000	2000	244500
1991	90000	140500	25000	2500	2000	260000
1992	96500	155000	34500	2000	2000	290000
1993	98200	169000	24000	2000	2000	295200
1994	107200	170000	14000	2000	2000	295200
1995	90000	180000	25600	2000	2000	299600
1996	99000	178000	27500	2500	2000	309000
1997	102000	167000	24000	3000	2000	298000
1998	103000	167000	24500	3500	2000	300000
1999	107000	172000	26900	4000	2100	312000
2000	122000	153000	25000	4000	2000	306000
2001	104000	115000	26000	8000	3000	256000
2002	100500	150000	30000	6000	3500	290000
2003	110000	150000	27000	6500	2500	296000

المصدر: ONS, N119, P. 62 للسنوات 1989-2001

Annuaire Statistiques, 2006, N22, P. 186 للسنوات 2001-2003.

يتبين من الجدول السابق أن إنتاج اللحوم المراقبة وغير المراقبة قد عرف ارتفاعا معتبرا ومستمرا ابتداء من سنة 1989 وإلى غاية 1996؛ ففي هذه السنة الأخيرة بلغ الإنتاج حوالي 309000 طن، وذلك بمعدل نمو يعادل 31% مقارنة بما تم تسجيله سنة 1989. أما بالنسبة لسنة 2001 فقد سجل الإنتاج انخفاضا معتبرا مقارنة مع ما تم تسجيله سنة 2000 مثلا حيث قدر على التوالي بـــ 256000 طن و 306000 طن، أي بمعدل نمو سالب قدره 16.4%. هذا وقد عرفت سنتي 2002 و 2003 تحسنا مماثلا لما سجل سنة 2000، حيث تم تسجيل 290000 طن 296000 طن على التوالي.

والجدير بالملاحظة أن لحوم الأغنام تمثل نسبة هامة ضمن إجمالي اللحوم الحمراء، (علما بأن نفس هذه الأهمية كانت عليها إبان المرحلة الاستعمارية حيث كانت تقدر بنحو 47% من إجمالي الإنتاج الحيواني الوطني)[1]، وهذا راجع للطلب الكبير على هذا النوع من اللحوم، وبخاصة خلال عيد الأضحى من كل سنة وكذلك طوال شهر رمضان، أين يكثر استهلاك اللحوم عموما. فخلال الفترة الممتدة بين 1989 – 2003 قدر معدل استهلاك لحم الغنم بما قيمته 54.11% من إجمالي اللحوم الحمراء في المتوسط، بينما يأتي لحم البقر في المرتبة الثانية بنسبة تقدر بـــ 34.9%، ليليه لحم الماعز بنسبة ضئيلة قدرها 8.6%.

جدول رقم (19) تطور اللحوم الحمراء (للذبائح المراقبة) للفترة 1989- 2004

(الوحدة: طن/ رأس).

البيان	بقر		غنم		ماعز		إبل		خيل	
	وزن	رأس	وزن	رأس	وزن	رأس	وزن	رأس	وزن	رأس
1989	46335	-	34634		3163		867		1421	
1990	42740	251335	31784	1785612	2864	227880	1093	6735	1350	7599

[1] M. Elyes MESLI : Les Origines de la Crise Agricole en Algérie, édition Dahleb, p. 193.

1991	29763	149403	25483	1389800	2798	217124	1262	8154	730	4808
1992	32306	167761	28557	1623868	3349	275241	1440	8105	763	4273
1993	35540	199937	35222	1931472	4170	352343	1416	7380	654	3894
1994	37694	229367	31216	1860805	3817	331343	1660	9620	956	5242
1995	43047	241862	30542	1687709	3912	325570	1908	9598	836	4533
1996	41927	249163	33209	1849094	4555	385559	2154	11609	781	4370
1997	45637	253674	36216	2030513	4248	353947	2531	13670	656	3873
1998	43389	239286	34143	1767348	4403	350379	3287	16456	724	4060
1999	44042	228434	32188	1619488	4080	328533	3850	18441	671	3874
2000	44198	240089	28546	1473682	4392	326129	3362	16438	544	3113
2001	54743	297019	28962	1477901	4297	343727	3582	17818	643	3344
2002	59988	311149	30727	1574967	3770	308791	3753	18213	527	2952
2003	54351	280580	29200	1457968	3454	277153	4475	23274	435	2301
2004	42485	209666	21717	1040448	2517	195084	4881	23364	327	1776

المصدر : Annuaire Statistiques de l'Algérie , N 12,19,22, P.186

ومن بيانات الجدول السابق نلاحظ أن الإنتاج المحلي بالنسبة للحوم المراقبة لا يمثل إلا حوالي 28.2% من إجمالي اللحوم (مراقبة وغير مراقبة) المطلوبة للاستهلاك الوطني. بمعنى أن جزء مهما من النسبة المتبقية يتم استيرادها من الخارج (على اعتبار أن هناك جزء من اللحوم غير مراقب ويغطي جزء من الاحتياجات الاستهلاكية)، وهي بذلك تشكل عبئا ثقيلا على خزينة الدولة، وتجعلها في تبعية واضحة للدول المنتجة لهذه المادة كالأرجنتين وكندا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية.

وتسعى الجزائر من خلال سياستها في مجال إنتاج اللحوم الحمراء، للرفع من قطعان الماشية، فقد شهدت أعداد الأغنام والماعز زيادة واضحة منذ مطلع التسعينيات، نظرا لزيادة الطلب الداخلي. وقد نتج عن التوسع في أعداد الأغنام والماعز ارتفاع الكمية المستوردة من الحبوب وزيادة المساحات المخصصة لزراعة الأعلاف، وذلك على حساب القمح مثلا. وتتركز تربية الأغنام في أسلوب التربية المفتوحة في المراعي الطبيعية التي أخذت تتدهور بسبب الزيادة في الحمولة الرعوية، كما أن برنامج التسمين في المناطق الشمالية لم تحقق مستهدفاتها وتميزت بتكاليفها العالية، مما جعل المربين

يتراجعون عنها بعض الشيء. ولتحسين المستوى الحالي للاستهلاك من لحوم الأغنام والماعز يستوجب مضاعفة الإنتاج، وهذا يتطلب العمل على عدة محاور، منها:

- مواصلة التحسين في مستوى أداء الأغنام، من حيث التحسين الوراثي الذي يؤدي إلى زيادة معدل وزن الحيوان، وأيضا تحسين الإدارة.

- زيادة إنتاج الأعلاف بإتباع برامج الكفيلة بذلك، إلى جانب تنظيم المراعي الطبيعية وفقا لخطة علمية مدروسة.

- تنظيم السوق وذلك بالعمل على المراقبة والتدخل عند الحاجة لتصحيح أي تشوهات تؤدي إلى تدهور الأسعار وعدم تمكن المنتج من تغطية التكاليف[1].

وفيما يتعلق باللحوم الحمراء المتأتية من الأبقار فقد سعت الدولة لزيادة وزن الأبقار حتى تتمكن من إنتاج 150 ألف إلى 169 ألف طن من لحوم الأبقار في السنة، وذلك من خلال التحسين في الخواص الوراثية وبرامج التغذية. وقد تم وضع مخطط مستهدف لإنتاج اللحوم يطمح لتحقيقه، بأن يبلغ الإنتاج نحو 160 ألف طن عام 2000، ونحو 200 ألف طن عام 2010، بحيث تكون نسبة الاكتفاء الذاتي نحو 75 % و 65% على الترتيب خلال تلك الفترة، غير أن ذلك لم يتحقق بالنسبة لآجال سنة 2000، فقد بلغ الإنتاج الحقيقي نحو 122 ألف طن، وذلك بفارق سلبي قدره 38 ألف طن. وحسب الخطة فإن المستهدف من لحوم الأغنام يحدد الإنتاج بنحو 125 ألف طن عام 2000، ونحو 300 ألف طن عام 2010، وبحيث تصل نسبة الاكتفاء إلى 100% [2]. ويبدو أن هذا الهدف قد تحقق بالنسبة لسنة 2000 حيث قدر بـــ 153 ألف طن، وبتجاوز قدر بنحو 28 ألف طن. أما بخصوص اللحوم البيضاء فإن الأمر مختلف.

---

[1] جامعة الدول العربية: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزراعية في عقد الثمانينات..، 1994/12، صص 60-63

[2] المرجع السابق، ص62.

2- / **تطور إنتاج اللحوم البيضاء:** تعتبر اللحوم البيضاء من النواتج الرئيسية للحوم الدواجن، والذي بدأ يحتل مكانة اقتصادية متميزة، بحيث أصبح من القطاعات التجارية الهامة، وقد اكتسبت صناعة الدواجن أهمية متزايدة منذ مطلع الثمانينيات وذلك لتزايد الطلب على المنتجات الحيوانية بصورة عامة، وعلى لحوم الدواجن بصفة أخص، وكنتيجة لارتفاع دخول الأفراد وزيادة معدلات النمو السكاني، وخاصة في المناطق الحضرية، إلى جانب تغير الأنماط الاستهلاكية. ولهذا فقد أولت الجزائر أهمية لتطوير إنتاج اللحوم البيضاء، من خلال منح الإعانات والقروض وتوفير البنى التحتية الأساسية وتشجيع القطاع العام والخاص على الاستثمار في هذا المجال[1]. ونتيجة لهذه الجهود المبذولة، فقد تمخضت عنها نتائج مشجعة باتجاه تحقيق الاكتفاء الذاتي. وبالرغم من تحقيق اكتفاء ذاتي نسبي في هذا المجال، إلا أن إنتاجها قد عرف تذبذبا من فترة لأخرى، وهذا ما يبينه الجدول الموالي.

جدول رقم (20) يوضح تطور إنتاج اللحوم البيضاء للفترة 1989-2001 (الوحدة: طن).

السنة	الإنتاج	السنة	الإنتاج
1989	231000	1996	93400
1990	211000	1997	105000
1991	222800	1998	160000
1992	189000	1999	106572
1993	199000	2000	120256
1994	219000	2001	121050
1995	190000		

المصدر: ONS, op. cit., P. 61

من بيانات الجدول نلاحظ أن سنة 1990 قد سجلت انخفاضا في الإنتاج مقارنة بالسنة التي سبقتها، وذلك بمعدل نمو سالب قدر بحوالي 8.6%، وبدورها سجلت سنة 1996

---

[1] المرجع السابق، ص 41

انخفاضا حادا بالنسبة للسنة التي سبقتها قدر بحوالي 96600 طن أي بمعدل سالب بلغ 50.8%. وكذلك فقد عرفت سنوات 1997، 1998 وحتى 2001 هي الأخرى انخفاضا مقارنة بسنة 1995، وبمعدلات نمو سلبية قدرت على التوالي بـــ 44.7%، 15.9%، 43.9% ، 36.7%، 36.2%. وذلك لأسباب عديدة، يأتي في مقدمتها رفع الدعم عن تربية الدواجن، مما أدى إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج[1]. وحسب تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2000 فإن الجزائر تحتل المرتبة الرابعة عربيا بالنسبة 9.70% من إجمالي إنتاج اللحوم البيضاء على المستوى العربي وذلك سنة 1999. حيث تتصدر مصر القائمة بنسبة 28.76% من الإنتاج العربي من لحوم الدواجن، تليها السعودية في المرتبة الثانية بنسبة 19.26%، فالمغرب في المرتبة الثالثة بنسبة 11.15 %[2].

واستنادا لبعض التقديرات المتاحة فإن الإنتاج الحيواني يسهم بنحو 50% من الناتج الإجمالي الزراعي في بداية التسعينيات، وذلك بفضل الزيادة الهامة في إنتاج لحوم الدواجن وبدرجة أقل اللحوم الحمراء، وتعتبر الثروة الحيوانية في الجزائر من عناصر الثروة الزراعية الأساسية[3].

المبحث الثاني/ تطور إنتاج الأسماك، الحليب والبيض:

المطلب الأول/ تطور الإنتاج السمكي: تشكل منتوجات الصيد البحري مصدرا لا يستهان به للحصول على البروتينات التي يحتاجها الإنسان في غذائه اليومي، كما أنها تساعد على تأمين احتياجات البلاد من مادة غذائية هامة، غير أن هذا القطاع لم يحقق النتائج المنتظرة منه نظرا لهامشية تنميته ونقص التأطير به. حيث بقي لمدة طويلة يغلب على نشاطه الطابع التقليدي القائم على الاستغلال البدائي للموارد البحرية. غير أنه بدأ يعرف

---

[1] عيسى بن ناصر، مرجع سابق، ص 102.

[2] تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، لعام 2000، مرجع سابق، ص 242.

[3] السياسات الزراعية في عقد الثمانينات، مرجع سابق، ص 40.

اهتماما منذ الثمانينيات من القرن الماضي، حيث استفاد من إمكانيات مالية هامة، إلا أن توظيفها قد تم بصورة فوضوية وغير مخططة؛ بحيث لم يبرهن قطاع الدولة على فعاليته بمشاركته الضئيلة في الإنتاج الإجمالي التي تتراوح بين 2 % و 6 %، ونتائجه لا يمكن تحسينها إلا بتوسيع المؤسسات العاملة به وتجديد أسطوله. كما أن القطاع الخاص لم يدخل بقوة في الاستثمار في هذا المجال وبقي محافظا على طابعه التقليدي، مما جعله غير قادر على تحديد المناطق التي تتوفر فيها الطاقات الكامنة، هذه الأخيرة التي تحتاج إلى قدرات مادية وفنية وتأهيلية كبيرة، ما زال يفتقدها القطاع الخاص. ولهذا يتطلب الأمر تطوير قطاع الصيد البحري، والبدء بتحسين ظروف الصيادين خاصة من أجل تخفيف عزلتهم الاجتماعية والاقتصادية، وتكوين العمال في الحصول على الكفاءات والتقنيات التي يتطلبها الصيد في أعالي البحار؛ وبالتالي ممارسة الصيد في عرض البحر بوسائل متطورة تكون مصحوبة بتوسع كبير في صناعة المصبرات. كما أن نشاط القطاع مازال محدودا فيما يتعلق بتربية الأسماك القارية، حيث يمكن إعطاؤه ديناميكية انطلاقا من التجربة المكتسبة في الإمكانيات التي تتيحها البحيرات والأودية والسدود، وهي متوفرة بما فيه الكفاية. وخلال تطوره، عرف قطاع الصيد البحري مرحلتين[1]، وهما:

أ- مرحلة عدم الاستقرار وتبعية القطاع، وتمتد من 1963 إلى غاية 1999، حيث عرف حالة من عدم الاستقرار المؤسسي، والتي تمثلت في تبعية قطاع الصيد البحري إلى إدارات وزارية مختلفة، كما يلي،

- وزارة التهيئة العمرانية والأشغال العمومية والنقل بين سنتي 1963و 1964.
- وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي بين 1964-1968.
- وزارة النقل لسنتي 1968، 1969.

[1] ONS, N° 119, op. cit. PP 69-73..

- وزارة النقل والصيد البحري بين 1980 – 1984.
- وزارة الفلاحة بين 1984- 1989.
- وزارة الري سنتي 1989، 1990
- وزارة الفلاحة والصيد البحري بين 1990 – 1999.

ومنذ سنة 1999 استفاد قطاع الصيد البحري من إدارة وزارية مستقلة.

ب- مرحلة استقلالية القطاع، إذ أنه ابتداء من سنة 1999 عرف القطاع مرحلة جديدة بعد تلك التي مر بها من عدم الاستقرار وإلحاقه بوزارات مختلفة، حيث بدأ تسيير موارد خاصة به وإنشاء مناصب عمل جديدة؛ وقد أصبح القطاع مسيرا من وزارة خاصة به تعرف باسم وزارة الصيد البحري، وبموارد بحرية منذ ديسمبر 1999. وتتحدد مهامها في تطوير وتنمية قطاع الصيد البحري من حيث هياكله التنظيمية والمهنية، ومحطات توزيع وتسويق المنتوجات البحرية، سواء من الناحية القانونية أو من حيث متطلبات التأطير؛ ويتشكل القطاع حاليا من:

* واجهة بحرية تتجاوز 1200 كلم على امتداد الساحل.

* مساحة بحرية تقدر بحوالي 9.5 مليون هكتار لممارسة الصيد البحري.

* مساحة لمخططات مائية طبيعية واصطناعية موزعة على كامل التراب الوطني مخصصة لتربية الأسماك، تقدر بحوالي 100000 هكتار.

* كتلة إحيائية (biomasse) تقدر بحوالي 500000 طن.

* رصيد مهم من الأنواع السمكية (المهاجرة) وغيرها من الأنواع ذات القيمة التجارية العالية (كالسمك الأبيض، وسمك القرش، وغيرهما).

* ما يفوق 600 نوع من الطحالب البحرية لاستعمالات مختلفة طبية وزراعية وصيدلانية ومنتوجات التجميل و...)algues .

* رصيد مهم من المرجان (corail) الأحمر والاسفنجيات[1].

والجدول التالي يبين لنا تطور الصيد البحري في الجزائر.

جدول رقم (21) تطور إنتاج الصيد البحري للفترة 1989-2004 (الوحدة: طن)

البيان	س. أبيض	س. أزرق	قشريات	كلب بحر –	mollusques	أخرى	مجموع
1989	9929	60034	2192	328	-	-	72483
1990	9921	78031	2636	474	-	-	91062
1991	10375	65338	3268	709	-	-	79690
1992	8650	83599	2274	751	-	-	95274
1993	13165	83098	3944	1689	-	-	101896
1994	12731	118189	2682	1800	-	-	135402
1995	11699	90137	2105	1931	-	-	105872
1996	15117	94867	3477	2890	-	-	116351
1997	10678	78372	2843	2002	-	-	93895
1998	13046	73138	3646	2504	-	-	92334
1999	11467	72762	3253	2329	-	-	89817
2000	10885	96337	4822		1113	-	113157
2001	11572	117588	3313		1150	-	133623
2002	11366	117823	3988		1143	-	134320
2003	13005	122748	2767		1512	1496	141528
2004	10676	106780	2775		1419	15458	137108

المصدر: ons...119...op cit P. 70..........

Annuaire Statistiques op.cit,P. 189

[1] IBID, P. 70.

من خلال بيانات الجدول يمكن القول أن الصيد البحري خلال هذه الفترة قد عرف ثلاث مراحل من حيث تطور الإنتاج: المرحلة الأولى، وهي مرحلة زيادة منتظمة في الإنتاج، وتنحصر بين 1991-1994 أين سجلت ارتفاعا في الإنتاج بمعدل نمو قدره 69.9% وذلك نتيجة للاهتمام الكبير الذي حظي به القطاع أثناء هذه الفترة؛ أما المرحلة الثانية، وهي مرحلة تراجع، فتنحصر ما بين 1994-1999، أين عرف الإنتاج الإجمالي انخفاضا بمعدل 33.7%، ومن بين الأسباب يمكن الإشارة إلى الظروف السياسية غير المشجعة، والإهمال الذي عرفه القطاع خلال هذه الفترة؛ وأخيرا المرحلة الثالثة، والتي تعتبر مرحلة نهضة، وتبدأ منذ سنة 1999، حيث عرف الإنتاج انطلاقة جديدة في التطور والنمو قدرت بمعدل 52.6%، وهي التي تتزامن مع تدعيم القطاع واستقلاليته في إطار وزارة تدير مختلف شؤونه التنظيمية والتسييرية. ومع ذلك يبقى متوسط الاستهلاك السنوي للفرد الجزائري بالنسبة للأسماك لا يتعدى 4.06 كغ/سنة للفرد، وهي نسبة تعتبر من المستويات الضعيفة مقارنة ببعض المناطق من العالم، إذ بلغ متوسط استهلاك الفرد على مستوى العالم ما يعادل 17.7 كغ/ سنة؛ أما بالنسبة للدول العربية مجتمعة فبلغ 6.3 كغ/ سنة، يتراوح متوسطه بالمملكة المغربية بين 8 – 10 كغ/ سنة، وهي التي تتصدر قائمة الدول العربية في هذا المجال، والجدير بالذكر، أن متوسط الاستهلاك السنوي من الأسماك للفرد في الدول العربية يقدر بحوالي نصف المعدل العالمي، أو أقل بقليل[1]. ولهذا تبقى الجزائر (كغيرها من الدول العربية) في حاجة إلى المزيد من رفع القدرات الإنتاجية لهذا القطاع خصوصا وأن السمك يعتبر غذاء صحيا جيدا.

وبالنظر للدول العربية، فهي تتمتع ــ كما هو معروف ــ بمصادر متعددة للإنتاج السمكي، حيث السواحل البحرية التي يبلغ طولها حوالي 23 ألف كيلومتر، والأنهار العذبة التي يبلغ مجموع أطوالها حوالي 16.6 ألف كيلو متر، والخزانات والسدود

[1] [1] IBID, p 70

والمسطحات المائية التي تقدر مساحتها بحوالي 9.3 مليون هكتار. ونظرا لهذه المصادر، يقدر المخزون السمكي في الدول العربية بحوالي 8 مليون طن، في حين لا تتجاوز إمكانيات الإنتاج السنوية لهذا المخزون سوى حوالي 5 مليون طن سنويا. فعلى سبيل المثال، وخلال سنة 2003 قدر الإنتاج السمكي في الدول العربية بحوالي 3.4 مليون طن، أي بزيادة قدرت بحوالي 1.2% مقارنة بالسنة السابقة (2002)، ويمثل هذا الإنتاج حوالي 43% من حجم المخزون، وحوالي 68% من الطاقة الإنتاجية الممكنة. يقدر منه الإنتاج من الصيد البحري بحوالي 85% من إجمالي الإنتاج في الدول العربية، يليه الصيد من المياه الداخلية بحوالي 12%، ثم الاستزراع السمكي بحوالي 3% [1]. ويتفاوت الإنتاج السمكي في الدول العربية من دولة لأخرى، إذ يمثل إنتاج المغرب وموريتانيا المطلتان على المحيط الأطلسي حوالي 48.5% من الإنتاج السمكي في الدول العربية، كما يبلغ إنتاج الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط حوالي 1.1 مليون طن، أي بما يعادل نسبته 31.3% من الإنتاج الكلي. ويمثل إنتاج دول الخليج العربي وبحر العرب حوالي 15.3% من مجموع الإنتاج العربي. يلي ذلك إقليم البحر الأحمر والمحيط الهندي بحوالي 4.9% من مجموع الإنتاج العربي. وبالرغم من التحسن الذي عرفه هذا القطاع إلا أن هناك تراجعا في الإنتاج بالنسبة لبعض الدول العربية ومن بينها الجزائر التي سجلت تراجعا (بين سنتي 2003 و 2004) قدره 3.1% [2].

المطلب الثاني/ تطور إنتاج البيض والحليب والعسل:

1- تطور إنتاج البيض: لقد انتشرت صناعة إنتاج البيض في الجزائر بصورة مقبولة، وذلك منذ عقد الثمانينيات تحديدا، حيث أصبح إنتاج البيض يتم بصفة رئيسية في القطاعات التجارية الحديثة والتي لا تتأثر كثيرا بالعوامل الموردية والظروف البيئية

---

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004، مرجع سابق، صص 49-50.

[2] المرجع السابق، ص. 50

والمناخية، مما يساعد على الاستثمار في إنتاج الدواجن وبيض المائدة لسد احتياجات السكان الاستهلاكية. واستنادا لتقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لسنة 2000، فإن الجزائر قد احتلت المرتبة الرابعة على المستوى العربي، وذلك بنسبة 12.69%، بينما تصدرت المغرب الدول العربية وذلك بنسبة 16.92% من إجمالي الإنتاج العربي، تم أتت بعدها مصر بنسبة 13.51%، ثم السعودية بنسبة 12.94% بالنسبة لسنة 1999[1]. وتعرف الجزائر في مجال إنتاج البيض اكتفاء نسبيا مثلما هو الحال بالنسبة للإنتاج اللحوم البيضاء عموما. ومن خلال الجدول الموالي نتبين مدى تطور إنتاج البيض في الجزائر.

جدول رقم (22) تطور إنتاج البيض للفترة 1989-2001، (الوحدة: 10^6).

السنة	الإنتاج	السنة	الإنتاج
1989	280	1996	171
1990	278	1997	190
1991	254	1998	220
1992	207	1999	272
1993	210	2000	283
1994	230	2001	216
1995	264		

المصدر : ONS , op. cit., P. 61

توضح البيانات الواردة في الجدول أعلاه، بأن إنتاج البيض قد عرف انخفاضا مستمرا خلال الفترة بين 1989- 1993؛ ليسجل تذبذبا في وتيرة الإنتاج في الفترة بين 1994- 2001؛ وتجدر الإشارة أن سنة 2000 قد عرفت أعلى مستوى إنتاجي من هذه المادة قدر بحوالي 283 مليون وحدة، وذلك بمعدل نمو قدره 4.1% مقارنة بالسنة السابقة، ثم يميل نحو تسجيل انخفاض محسوس في سنة 2001 بمعدل نمو سالب قدره (ــ 23.6%)؛ ولعل

[1] تقرير أوضاع الأمن الغذائي لعام 2000، مرجع سابق، ص 270

من بين الأسباب المباشرة وراء هذا التناقص في وتيرة الإنتاج نذكر رفع الدعم الحكومي عن نشاط تربية الدواجن، ولكن دون أن ننسى موجة أنفلونزا الطيور التي أثرت سلبا على هذا القطاع، بحيث أصابت كل مناطق العالم؛ وبعد ذلك يبدأ معدل الإنتاج في الارتفاع الطفيف، والذي يجب توطيده والسعي من أجل تأمين هذه المادة محليا، دون اللجوء لاستيرادها من الخارج.

وبخصوص دجاج التسمين أو المعد للذبح، فقد تم إحصاء 31.8 مليون وحدة لنفس الفترة، وذلك بما يمثل 50% من تعداد سنة 2000. إضافة إلى 11.5 مليون وحدة من الدجاج البياض وهو ما يمثل 77% من تعداد سنة 2000. وفيما يتعلق باللحوم البيضاء، فإن الإنتاج خلال السداسي الأول من سنة 2001 قد عرف نموا قدره 57% من إنتاج السنة السابقة. وتم إنتاج 125 ألف طن، إضافة إلى إنتاج 363.1 مليار وحدة من البيض وهو ما يمثل 53% مقارنة بنفس الفترة من السنة التي سبقت[1].

2/ **تطور إنتاج الحليب**: يعتبر الحليب من المكونات الغذائية الأساسية، لكونه أحد المصادر الطاقوية للبروتين الحيواني، والذي ترتبط بالصحة العامة للإنسان. ويشكل إنتاج الحليب وتصنيعه دعامة أساسية في اقتصاديات العديد من دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية، من تلك الدول التي تسعى لتأمين استقلالية غذائية لمواطنيها، وتحرر من التبعية في قراراتها الاقتصادية والسياسية.

ونظرا لزيادة معدلات الدخول الفردية والزيادة السكانية، وارتفاع مستوى الوعي الصحي وما ترتب عليه من تغيير مستمر في الأنماط الاستهلاكية الغذائية، فقد ازداد الطلب على الحليب ومشتقاته، مما أدى إلى اتساع حجم الفجوة الغذائية منها، حيث أن معدلات إنتاج الحليب لازالت دون الطموحات المطلوبة، الأمر الذي يتطلب بذل المزيد من الجهود

---

[1] جامعة الدول العربية: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، حالة الزراعة في الأقطار العربية، **ا**مرجع سابق، ص 33.

لتطوير هذا القطاع بحيث يرتفع الإنتاج، وتبتعد البلاد عن اللجوء للاستيراد، ولعل الجدول الموالي يوضح أكثر هذه الصورة،

جدول رقم (23) تطور إنتاج الحليب للفترة 1989-2001 (الوحدة: 10^3 لتر).

السنة	الإنتاج	السنة	الإنتاج
1989	97000	1996	110000
1990	110000	1997	105000
1991	115600	1998	120000
1992	122900	1999	155873
1993	101600	2000	158359
1994	105700	2001	163721
1995	105000		

المصدر: ONS , op. cit., P. 61

يتبين من الجدول السابق أن إنتاج الحليب للفترة الممتدة بين 1989-1992 قد عرف زيادة في الإنتاج، إذ بلغ معدل النمو في سنة 1992 ما يعادل 26.7% مقارنة بسنة 1989؛ غير أنه بعد ذلك بدأ يعرف تذبذبا في الإنتاج، استمر إلى غاية 1997، أين بدأ يعرف زيادة مستمرة في الإنتاج ليسجل سنة 2001 ما يعادل 163721 ألف لتر، أي بمعدل نمو قدره 3.4% مقارنة بالسنة السابقة. وتحتل الجزائر المرتبة الثالثة بنسبة 8.01% من إجمالي إنتاج الحليب في العالم العربي، بينما تتصدر السودان بنسبة 34.16%، تليها مصر بنسبة 18.57%، تبعا لإحصائيات سنة 1999[1].

أما فيما يتعلق بتربية أبقار الحليب، فقد سعت الجزائر إلى ضرورة توفير المراعي والأعلاف الخضراء على مدار السنة من أجل الرفع من القدرات الإنتاجية من الحليب، ويتم تربية نوعين من الأبقار لغرض إنتاج الحليب، وهي الأبقار المحلية والأبقار المحسنة. ففيما يتعلق بالأبقار المحلية بلغ عددها سنة 1994 مثلا نحو 700 ألف رأس

---

[1] تقرير أوضاع الأمن الغذائي.. لعام 2000، مرجع سابق، ص 286.

ويقدر معدل إنتاجها حوالي 50 ألف طن من الحليب سنويا. أما بالنسبة للأبقار المحسنة فتتم تربيتها عن طريق تكوين أصول القطعان باستيراد الأمهات الحوامل، وذلك بما مقداره من 50 – 70 ألف رأس، وقد قدر إنتاجها لسنة 2000 بحوالي 2000 مليون لتر سنويا، ويستهدف أن يكون إنتاجها لسنة 2010 بحوالي 2750 مليون لتر سنويا، بتوقع تغطية تقدر بنحو 65%، من الاستهلاك المتوقع إلى غاية تلك الفترة، وبمعدل استهلاك سنوي يقدر بـــ 90 لتر للفرد[1].

ورغم كل المجهودات المبذولة في هذا المجال، تبقى الجزائر في مجال الحليب ــ كما هو الحال بالنسبة لمجموع محاصيل الحبوب والبقوليات واللحوم ــ رهينة السوق العالمية، حيث تستورد حوالي مليار لتر من حاجياتها مقابل إنتاج محلي يقدر بحوالي ملياري لتر؛ وذلك على أساس أن حاجيات السوق الجزائرية تقدر بحوالي 3 مليارات لتر من الحليب، تبعا لتقديرات سنة 2006. وتعتبر عملية تجميع الحليب والقدرات المسخرة للتجميع محدودة مما يعيق تطور الإنتاج، حيث أن الحليب المجمع يصل إلى 300 مليون لتر، أي أقل من 17% من الإنتاج الوطني. ويتوقع في حدود سنة 2009 الوصول إلى تجميع ما مقداره 700 مليون لتر، أي بما يعادل 35% من الإنتاج الإجمالي للحليب. ويتواجد حاليا 25 ألف مجمّع للحليب، إلا أن العديد منهم يعانون من نقص التأطير والتأهيل والإمكانيات الخاصة بالحفظ وغرف التبريد. والجدير بالذكر، أن إنتاج الحليب الجزائري يتوزع على المناطق الأربعة للبلاد، إلا أن المنطقة الشرقية تعد أهم منتج للحليب، حيث تمثل 55% مقابل 17% لمنطقة الوسط و14% لمنطقتي الغرب والجنوب. فيما يلاحظ أن حصة الفرد الجزائري من استهلاك الحليب تتراوح بين 100 و 120 لتر سنويا، وتقوم الجزائر حاليا باستيراد عدد من الأبقار الحلوب لدعم إنتاج الحليب، حيث سجل على مستوى الغرفة الوطنية للفلاحة أكثر من 116 طلبا لاستيراد الأبقار.

---

[1] السياسات الزراعية في عقد الثمانينات، مرجع سابق، ص61.

وللإشارة فإن الجزائر استوردت عام 2005 قرابة 210 ألف طن من الحليب بقيمة إجمالية تقدر بـــ 600 مليون دولار، منها قرابة 80 ألف طن من حليب البودرة. وتجدر الإشارة، أن الجزائر تعد ثاني مستورد للحليب في أفريقيا بعد نيجيريا، بالرغم من وجود 110 مصانع للحليب، تقوم أغلبها بتحويل المادة الأولية؛ وتشكل نوعية الأبقار المستوردة أحيانا إشكالا من حيث قدرتها الإنتاجية التي تتراوح بين 15 و 25 لتر يوميا، وهي غالبا ما تستورد من فرنسا أو هولندا[1] .

3 – **تطور إنتاج العسل**: لم يعرف إنتاج العسل اهتماما كبيرا وواسعا، وقد كان النشاط فيه مقتصرا على بعض التعاونيات لإنتاج العسل، بالإضافة إلى استغلالات صغيرة مقتصرة على تربية محدودة بالنسبة لبعض الأسر من أجل الاستهلاك المحلي أو للتداوي على اعتبار الأهمية التطبيبية لهذه المادة. غير أنه بدأ ينال بعض الاهتمام أكثر فأكثر منذ عقد الثمانينيات، ثم تدعم أكثر منذ مطلع التسعينيات، مع اهتمام القطاع الخاص بالاستثمار في هذا المجال، ومهما يكن يبقى إنتاج هذه المادة التي تتوفر شروط الجزائر على مقومات إنتاجها دون المستوى المطلوب، وهذا ما يبينه الجدول الموالي.

جدول رقم (24) تطور إنتاج العسل للفترة 1989-2001 (الوحدة: طن)

السنة	الإنتاج	السنة	الإنتاج
1989	1200	1996	2500
1990	500	1997	1100
1991	2000	1998	1500
1992	1132	1999	1183
1993	1800	2000	1054
1994	2800	2001	1639
1995	1800		

المصدر: ONS , op. cit., P. 61.. ....

[1] جريدة الخبر، عدد 4670، الأربعاء 5 أفريل 2006، ص 6:

من خلال إحصائيات الجدول يتأكد بأن الإنتاج الوطني في مجال إنتاج العسل لا يغطي الحاجيات الاستهلاكية بالنظر إلى عدد السكان المتزايد، بحيث يتم تدارك العجز باللجوء للاستيراد. وقد سعت الدولة من خلال أهداف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الزراعية، ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، العمل على "إعادة تشكيل خلايا النحل عن طريق مشاتل خاصة لملكات النحل وذلك بإنتاج 600 ملكة و 900 سرب نحل في كل مشتلة في السنة. وقد تم خلال السداسي الأول من 2001 تسجيل إنشاء 87 مشتلة على مستوى 25 ولاية، قدراتها الإنتاجية توازي 87300 سرب من النحل. كما كان هناك طلب من خلال الصندوق قدر بنحو 523776 خلية نحل قيمة الاستثمار فيها يساوي 3.4 مليار دينار جزائري منها 2.5 مليار دينار في شكل دعم من طرف الصندوق"[1].

وعلى العموم، وحسب إحصائيات الجداول السابقة، فإن وتيرة الإنتاج الحيواني، تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض، فتارة تعرف ارتفاعا نسبيا في هذا المجال، وتارة أخرى تتراجع، والجدير بالذكر أن الارتفاع الحاصل يعود بالدرجة الأولى إلى توفر الأعلاف لتغذية الماشية وكذلك إلى استيراد أبقار أغلبها حلوب. وبالرغم من هذا التحسن تبقى الجزائر في مجال الإنتاج الحيواني غير قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، وإن كانت حدة التبعية للخارج ليست بنفس الحجم مما هي عليه بالنسبة للإنتاج النباتي، وبخاصة منه مجموعتي الحبوب والبقول الجافة. إلا أن إمكانية تجاوز النقص المسجل بالنسبة لإنتاج اللحوم الحمراء والإنتاج السمكي أمر ممكن، على اعتبار أن الإمكانيات متوفرة والظروف مواتية، تبقى فقط الإرادة بالسعي لتجاوز بعض العقبات التي تقف عائقا أمام ترقية الإنتاج الحيواني، الذي يعرف وضعية غير صحية. وسوف نستخلص حالة هذا القطاع الفرعي من حيث الإنتاج والإنتاجية لنتمكن من رسم صورة حقيقية عن حالة التبعية للخارج في هذا المجال. في المطلب الموالي.

---

[1] حالة الزراعة في الأقطار العربية، مرجع سابق، ص 32.

المطلب الثالث/ تدني الإنتاج والإنتاجية الزراعية في الجزائر

من خلال استعراضنا للأرقام والإحصائيات التي اهتمت بمستويات الإنتاج والإنتاجية للقطاع الزراعي الغذائي في مجاليه: النباتي والحيواني تأكد لدينا ضعف مساهمة الزراعة في الناتج الداخلي الخام مقارنة مع غيرها من القطاعات الأخرى، التي تشكل مختلف أنشطة التنمية الاقتصادية والصناعية؛ وتتجلى هذه الحقيقة من نظرة خاطفة لتطور الإنتاج الزراعي من خلال الإنتاج الداخلي الخام للزراعة، وهي الخاصية التي تشكل القاسم المشترك الأكبر بين كل دول العالم بدون استثناء، على اعتبار أن الزراعة غير مربحة اقتصاديا مقارنة بالصناعة مثلا. وبخصوص الجزائر، فإن تراجع نسبة المساهمة هذه يترجم مدى معاناة الاقتصاد العام والصناعة خلال مرحلة الثمانينيات من القرن الماضي، وبالتحديد ما شهده القطاع الزراعي من تذبذبات.

ولقد استمرت هذه الوضعية المتذبذبة تطبع الزراعة الجزائرية باستمرار، نظرا لما تتصف به من عدم الانسجام، ففي سنة 2004 كانت مساهمة القطاع الزراعي تمثل 13% من الناتج الداخلي الخام وذلك بزيادة تعادل 3 نقاط بالنسبة لسنة 2003 تبعا للإحصائيات البنك الدولي. وحسب التقديرات فإن المساحة الصالحة للزراعة تعادل 3% من المساحة الإجمالية، منها ما يعادل 63.3% من الاستغلالات تقل مساحتها عن 5 هكتارات، ويمثل السكان الريفيون ما يعادل 41% من إجمالي السكان، ونسبة العمالة الزراعية تقدر بـــ 23% من إجمالي السكان[1]. وغير خاف، أن الجزائر في المجال الزراعي ليست مكتفية ذاتيا، وهي تسجل عجزا مهما كل سنة، حيث تستورد ما يعادل 75% من احتياجاتها. ولتغيير هذه الوضعية أولت الدولة الجزائرية اهتماما معتبرا للزراعة، باعتمادها المخطط الوطني للتنمية الريفية وتخصيص موارد مالية لعصرنة القطاع. و في الواقع، يعاني الإنتاج الزراعي من ندرة في الوسائل التقنية : فالري غير كاف، كما أن الإنتاجية

[1] www. Faostat, Banque Mondiale…….

ضعيفة بسبب النوعية الرديئة للبذور. وفي هذا الصدد يعاني إنتاج الحليب من مشاكل عويصة، مثله مثل إنتاج البطاطس، ولهذا يجب تدارك الوضع والعناية أكثر بتوفير المزيد من هذه المنتوجات. كما تعاني الجزائر من مشكلة الجفاف باستمرار والتي تساعد في اندلاع حرائق تلتهم المحصود من الإنتاج.

إن أداء الزراعة الجزائرية الهزيل يمكن قراءته ومقارنته مع دول أخرى من خلال إنتاج محصول أساسي مثل القمح؛ إذ يلاحظ في هذا الإطار أن معدل التبعية بالنسبة للقمح قد كان مرعبا خلال الفترة 1988-1991، حيث كان يتراوح ما بين 80.9% - 85.6% لكل من القمح الصلب والقمح اللين على التوالي، وبالنسبة لسنة 2006 فقد احتل القمح المرتبة الأولى ضمن المواد الغذائية المستوردة، بمبلغ يقدر بحوالي 975 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل حجما يزيد بقليل عن 22.367.000 قنطار، منها 4.524.835 مليون قنطار بالنسبة للقمح الصلب و 17.832.407 مليون قنطار بالنسبة للقمح اللين[1]، وهذا دليل على مزيد من التبعية للخارج، ونفس الوضع تتقاسمه أغلب السلع الزراعية الأخرى، وبخاصة منها الأساسية لتأمين الغذاء وذات الاستهلاك الواسع.

ولعل أحد المفاتيح لفهم محدودية كفاءة الإنتاج النباتي يتمثل في غياب الانسجام بين مدخلات القطاع ووسائل الإنتاج وتضافرهما معا؛ حيث يلاحظ عدم وجود وسائل تقنية لمتابعة الزراعة بما فيه الكفاية، وإن وُجدت فهي غير مجهزة وغير مناسبة للظروف الطبيعية التي تعمل فيها. ويتجلى هذا الغياب في مدى جاهزية الوسائل والمستلزمات بشكل صريح عندما نقارن الأرقام المتعلقة بالميكنة والتخصيب بالنسبة للجزائر مع أرقام الدول المجاورة، والتي يوضحها الجدول الموالي.

[1] عن بيان رئيس الحكومة، بتاريخ 2007/08/28

جدول رقم(25) يبين استعمال مستلزمات الإنتاج الزراعي لسنة 1992.

الدولة	الأرض المزروعة بواسطة **الجرارات** بالهكتار/ جرار عام 1992	**السماد** بالهكتار كغم/ هكتار عام 1992
حوض البحر الأبيض	23	97
حوض البحر الأبيض الشمالي	17	114
حوض البحر الأبيض الجنوبي	113	61
الدول العربية	152	45
الجزائر	86	12
المغرب	234	33
تونس	178	22

المصدر: جامعة الدول العربية، م. ع. ت. ز. حلقة عمل السياسات الزراعية حول الأمن الغذائي العربي في ظل محددات الموارد المائية والتجارة الدولية، القاهرة، 1996. صص 254- 257.

إن مستوى مكننة الزراعة الجزائرية وبخاصة في مسألة نسبة استعمال الجرارات في العمل الزراعي تستدعي التذكير بحقيقة واقعية، وهي أنه ليست كل الجرارات يستفاد منها بالفعل في مجالها الصحيح؛ فتخصيص جرار لنقل مواد البناء وبيع المياه سواء منها الصالحة للشرب أو للاستعمالات المختلفة مثلا ــ وهذا يلاحظ بكثرة حتى عبر الطرقات والأحياء الحضرية ــ لا يساهم في العمل الزراعي وبالتالي ليس له دور في تحسين المحصول كما يجب، بالرغم من أن هذا الجرار محسوب على القطاع الزراعي، وتتضمنه الإحصائيات الرسمية.

وعلى العموم، تتميز الزراعة الجزائرية في مجال الغذاء خصوصا بحالة من التدهور، تتبين أكثر من خلال الفترة الزمنية مجال البحث؛ ففي مجال الزراعة النباتية، تعرف الحبوب باعتبارها تشكل الغذاء الأساسي للمواطن الجزائري نقصا واضحا في الكميات

المنتجة من بين أهم تلك المحاصيل، مما شكل مشكلة اقتصادية كبيرة تجلت من خلال استيراد كميات كبيرة لسد العجز في الفجوة الغذائية من الحبوب وبخاصة من القمح ودقيقه؛ وفي هذا الصدد فقد قدرت فاتورة استيراد القمح لسنة 2006 ما يعادل 975 مليون دولار أمريكي (كما أشرنا). أما البقوليات فإنها على درجة كبيرة من الأهمية حيث أن زيادة إنتاج أي منها يحقق مزيدا من الأمن الغذائي الجزائر في حاجة ماسة له، كما أن نقص إنتاج أي منها يمثل بدون شك حالة حرجة، وتتجلى أهمية وفائدة هذه المحاصيل في كونها تمد كلا من الإنسان والحيوان بالبروتين النباتي (الحمص، الفول، العدس)، الضروري جدا للحياة الصحية. غير أن إنتاج البقوليات قد عرف نفس التذبذب الذي عرفته الحبوب، بحيث بقيت الجزائر تسد عجزها في توفير غذاء سكانها عن طريق الاستيراد؛ فقد بلغت فاتورة استيراد هذه المادة سنة 2006 ما يعادل 173 مليون دولار أمريكي، كما وصلت فاتورة استيراد الذرة إلى 424 مليون دولار أمريكي بالنسبة لنفس السنة، وذلك حسب ما تضمنه البيان المدخلي للندوة الصحفية لرئيس الحكومة بتاريخ 2007/08/28.

كما اتصف الإنتاج الحيواني من جهته بعدم الاستقرار أو عدم تسجيل زيادة مطردة في الإنتاج بالنسبة لبعض المكونات، كما هو الحال مع اللحوم الحمراء والحليب؛ حيث تواصل الجزائر اعتمادها على الاستيراد بمعدلات كبيرة قد تصل إلى 50 %. فمثلا بالنسبة لمادة الحليب التي تحتل المرتبة الثانية بعد القمح ضمن المواد الغذائية الأساسية التي تستوردها الجزائر، فقد قدرت فاتورة وارداتها بنحو 710 مليون دولار أمريكي سنة 2006 مقابل 374 مليون دولار سنة 2005، ويتوقع أن ترتفع أكثر بالنسبة لهذه السنة 2007 نظرا لارتفاع مسحوق الحليب عالميا[1] (حسب نفس التصريح). وهذه وضعية غير طبيعية إذا ما أخذنا في الاعتبار ما تتوفر عليه الجزائر من إمكانيات لزيادة قدراتها

---

[1] المرجع السابق.

الإنتاجية في مختلف هذه المواد. أما بخصوص باقي مكونات القطاع الحيواني، ويتعلق الأمر باللحوم البيضاء والبيض، فإن هذه المجموعة الفرعية يمكن اعتبارها مستقرة وتميل للتزايد النسبي المنتظم، حيث تعرف الجزائر اكتفاء ذاتيا في ذلك، غير أن ذلك لا يمنع من السعي للرفع من معدلات الإنتاج من أجل التصدير؛ وتبقى كل المواد الغذائية الزراعية الأخرى في حاجة إلى تطوير، للابتعاد عن الخط الأحمر للتبعية الغذائية، التي ترهق كاهل الاقتصاد الوطني الضعيف أصلا، والذي يعيش من "سيروم" عائدات المحروقات الآيلة للزوال.

وعموما فإن مستويات الإنتاج بنوعيه النباتي والحيواني تعرف تذبذبا دائما، بحيث لا تكاد تستقر مستويات الإنتاج لأكثر من سنتين، أو أنها تعرف وتيرة في اتجاه تصاعدي منتظم، وإنما القاسم المشترك الأكبر هو التأرجح بين الارتفاع والانخفاض، وهذا دليل على تدني وتدهور الإنتاج الزراعي الغذائي بنوعيه النباتي والحيواني.

ولهذا كان من الضروري اتخاذ إجراءات فنية لترقية الزراعة في الجزائر وذلك بمتابعة دائمة وفعلية لبعض الجوانب الفنية لتدارك ما قد يترتب عنها من سلبيات، وحتى لا تؤدي إلى إعاقة التنمية الزراعية المرجوة. وهذه الجوانب ـــ دون مراعاة لأهميتها في الترتيب ـــ تتطلب تقييما حقيقيا، من حيث التحذير من احتمال اتساع رقعة المشاكل، أو من حيث تحديد الفائدة التي تنجم عن معالجتها.-والتي يمكن حصرها في التالي[1]:

أ- تدعيم سياسة استصلاح الأراضي.

ب- تدارك أسباب ملوحة الأرض وصرف المياه منها.

ج-إتباع تقنيات الحفاظ على الماء وتحسين أداء الري.

د- تطبيق سياسة لحماية وتحسين خصوبة التربة.

---

[1] جامعة الدول العربية، م. ع. ت. ز. حلقة عمل السياسات الزراعية حول الأمن الغذائي العربي في ظل محددات الموارد المائية والتجارة الدولية، القاهرة، 1996 ص. 258

هــ- وضع إستراتيجية بعيدة المدى لاختيار وتحسين النوعيات النباتية والحيوانية.

و- في المجال الحيواني ينبغي العمل على وضع برنامج لاستيراد أصناف عالية الجودة من الأبقار ومحليا زيادة مجالات تربية الأبقار[1].

ز- وضع إستراتيجية لتكثيف نظم الإنتاج وتقليل الأراضي البور تماشيا مع المعطيات الطبيعية ذات الصلة بالبيئة الكبرى[2].

وغير خاف، أن هذه القائمة الآنفة الذكر ليست دقيقة، ومن المستحيل ضبطها، وهذا في حد ذاته يمثل العائق الذي يعطل تفعيل الزراعة في الجزائر بشكل جدي؛ ولعل التركيز على هذه العوامل فقط هو لكونها بقيت تتكرر بصفة دائمة منذ مدة. أما عن تشخيص أسباب عدم تحقيق النتائج المنتظرة من القطاع الزراعي فيمكن معالجتها بشيء من التفصيل لاحقا.

---

[1] السياسات الزراعية، 1994/12، مرجع سابق، ص 62.

[2] حلقة عمل السياسات الزراعية حول الأمن الغذائي العربي في ظل محددات الموارد المائية والتجارة الدولية، مرجع سابق، ص 259.

الفصل الخامس

التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية - الغذائية

الفصل الخامس: التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية الغذائية

المبحث الأول/ التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية

المطلب الأول/ الدول النامية وحتمية استيراد الغذاء

المطلب الثاني/ تطور حركة التجارة العربية من الغذاء

المطلب الثالث/ التركيبة السلعية ونصيب الفرد من ناتج وواردات الزراعة

المبحث الثاني/ التجارة الخارجية في الجزائر

المطلب الأول/ تنظيم التجارة في الجزائر قبل التسعينيات

المطلب الثاني/ تنظيم التجارة الخارجية في الجزائر بعد التسعينيات

المبحث الثالث/ تطور التجارة الخارجية للسلع الزراعية

المطلب الأول/ وضعية الميزان التجاري للسلع الزراعية

المطلب الثاني/ تطور واردات الحبوب

المطلب الثالث/ تطور الواردات من بعض المواد الغذائية الأخرى

المطلب الرابع/ تطور صادرات المواد الزراعية الغذائية

المطلب الخامس/ وضعية الميزان التجاري لبعض المواد الغذائية الرئيسية

المبحث الرابع/ التبعية الغذائية ومعدل الاكتفاء الذاتي

المطلب الأول/ مجموعات غذائية ذات معدلات اكتفاء منخفضة

المطلب الثاني/ مجموعات غذائية ذات معدلات اكتفاء متوسطة

المطلب الثالث/ مجموعات غذائية ذات معدلات اكتفاء عالية

المطلب الرابع/ التبعية الغذائية و مستوى العجز

الفصل الخامس

التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية الغذائية

المبحث الأول/ التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية: وضمن هذا المبحث سوف نتطرق للمطالب التالية؛

المطلب الأول/ الدول النامية وحتمية استيراد الغذاء: كما سبقت الإشارة بالفصل الثاني من هذا البحث، فإن الزراعة تمثل العمود الفقري لكثير من اقتصاديات البلدان النامية، إذ أنها تعد المصدر الرئيسي لمعيشة السكان، بالإضافة إلى كونها من المصادر الرئيسية لحصيلة الصادرات (باستثناء تلك الدول التي تتوفر على ثروات طبيعية).

ومن المتفق عليه بصورة عامة، أن اقتصاديات البلدان النامية ـــ ومن بينها الجزائر ـــ تعاني من معوقات خاصة، منشأها التفاعل بين العوامل العديدة المرتبطة بوضعية هذه البلدان. وتشترك هذه البلدان في عدد من المشاكل الهيكلية(سنعود إليها بالتفصيل في الفصل الموالي)، لعل أبرزها ضُعف قاعدة مواردها وتعرضها للتقلبات المناخية ولمخاطر الكوارث الطبيعية؛ واعتمادها على تصدير أنواع محدودة من المنتجات (الأولية) من أجل الحصول على النقد الأجنبي، كما أن رأس المال المحلي اللازم للاستثمارات الإنتاجية يعد محدوداً بصفة عامة؛ وبجملة واحدة، فإن القاعدة اللازمة لتحقيق الإيرادات فيها ضيقة. وتمثل التغيرات التي تطرأ على البيئة العالمية لتجارة المنتجات الزراعية، بما في ذلك التغيرات المترتبة على اتفاقية الزراعة التي عقدتها منظمة التجارة العالمية، تحديات خاصة أمام البلدان النامية. فعلى الرغم من أنها تخلق فرصاً أمام جميع البلدان للاستفادة من النظام التجاري القائم على مزيد من المنافسة والإنصاف، فإن بعض السمات الخاصة لاقتصاديات البلدان النامية قد تقيد من قدرتها على الاستفادة من تلك الفرص.

وتبعا لمدى توفرها على الموارد الاقتصادية، أصبحت الدول تصنف ضمن هذه المجموعة أو تلك، وإن كانت جميعها – مهما كانت المجموعة التي تنتمي إليها – في حاجة إلى تطوير قدراتها. ولتدارك النقص في الموارد ذات الصلة بالأمن الغذائي على مستوى الدول، فقد شهد الاقتصاد العالمي تغييرات ضخمة مع نهاية الألفية الثانية، وقد أثر ذلك بشكل كبير على اقتصاديات الزراعة بصورة مباشرة، وعلى كيفية تناول الظواهر المتعلقة بالقطاع الزراعي بالتحليل، كما أصبح هذا القطاع يحظى باهتمام متزايد نظرا لدوره الاستراتيجي، يفوق ما للقطاعات الأخرى من أهمية، فقد أصبحت الدول الرأسمالية المتقدمة وبخاصة " *الولايات المتحدة الأمريكية لا تتوانى في استخدام الغذاء كسلاح لفرض شروطها وهيمنتها وتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية، وذلك باختلاق جميع المبررات بما فيها حقوق الإنسان، وحقوق الأقليات العرقية، ومساعدة الإرهاب... الخ*"[1]؛ وفي هذا الصدد يعلق "جيرالد فورد" زمن كان رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية بالحرف الواحد: "*من الآن فصاعدا لم تعد حاجة للولايات المتحدة الأمريكية للتهديد بحاملات الطائرات وبرجال البحرية من أجل تهدئة عالم ثالث كثير الحركة، فالترسانة الأمريكية تضم سلاحا طيعا ورهيبا، وذا فاعلية، ألا وهو الغذاء*"[2].

والجدير بالملاحظة أنه منذ الحرب العالمية الثانية، عرفت التجارة الدولية نموا بأسرع من معدل نمو الناتج العالمي الإجمالي، فيما عدا بعض السنوات كاستثناء. وقد شهدت فترة السبعينيات زيادة كبيرة في معدلات نمو التجارة العالمية؛ لتعرف بعد ذلك تطورات متأرجحة؛ فمثلا وخلال الفترة 1980-1994، كان معدل نمو الصادرات العالمية من السلع الغذائية يقدر بـــ 4% سنويا في المتوسط، في حين بلغ هذا المعدل بالنسبة للمواد

---

[1] عيسى بن ناصر: "انعكاسات العولمة على الأمن الغذائي في الدول العربية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة منتوري قسنطينة، عدد 22، ديسمبر 2004، ص 41.

[2] فلاح سعيد جبر: مرجع سابق، ص 23

الخام الزراعية نحو 3.1% سنويا خلال نفس الفترة؛ مقارنة بمعدل النمو الخاص بالتجارة السلعية ككل والذي بلغ 5.5% سنويا للفترة ذاتها. واستأثرت دول العالم المتقدم بنصيب الأسد من التجارة الزراعية بشقيها سواء تعلق الأمر بالسلع الغذائية، أو بالمواد الخام الزراعية، مع اتجاه هذا النصيب نحو الزيادة مع مرور السنوات؛ فقد كانت صادرات الدول المتقدمة من الغذاء نحو 57.5% من إجمالي صادراته العالمية في عام 1970، وبلغت 62.5% عام 1975، ووصلت إلى نحو 70% سنة 1992؛ أما بالنسبة للمواد الأولية الزراعية فقد بلغ نصيب العالم المتقدم منها نحو 55.4% ثم 58.9% ليصل إلى 68% خلال نفس تلك السنوات على التوالي[1].

ونتيجة لوضعها المتخلف، تواجه البلدان النامية عدداً من التحديات فيما يتعلق ببلوغ المستوى الذي يمكّنها من المنافسة في الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية، والمحافظة على هذا المستوى؛ كما تؤدي الكوارث الطبيعية إلى تفاقم درجة حساسية هذه البلدان من الناحية الاقتصادية، لما يترتب عليها من تكاليف إضافية، مما يؤدي إلى تحويل الموارد الشحيحة عن الأنشطة الإنتاجية؛ بالإضافة إلى إرباك الاقتصاد بأكمله. وعلاوة على ذلك، فإن مواجهة هذه الأوضاع الحساسة للمؤثرات الخارجية، تتطلب قدرة على التأقلم وعلى زيادة درجة المرونة، من حيث اعتماد النظام الاقتصادي على سمات معينة؛ على أساس وجود درجة عالية من التأثير المتبادل بين الناحيتين الاقتصادية والبيئية وتداخلهما معا.

وباختصار، تشترك البلدان النامية في سمات تتميز بها، وهي غالبا ما تعيق اندماجها في الاقتصاد العالمي، وتقلل من قدرتها على الاستفادة من الفرص الناشئة عن التحرير متعدد الأطراف لتجارة المنتجات الزراعية. ولهذا تجد نفسها في مواجهة مع واقعها الاقتصادي المهلهل، عاجزة في تأمين الغذاء لمواطنيها؛ بما يضطرها إلى اللجوء

---

[1] محمود حسن حسني: مرجع سابق، ص 5.

للاستيراد من الخارج بالرغم من ندرة مواردها المالية، هذه الأخيرة التي تحتاجها لتلبية احتياجات كثيرة؛ مما يرغمها على الانصياع للشروط المجحفة للهيئات المالية الدولية التي تقترض منها لتدخل في دوامة فخ المديونية والتبعية لمثل هذه الهيئات، والتي يكون الخروج منها شبه مستحيل؛ ومن خلال هذه الصورة يتعين علينا تحديد الوضع التجاري للعالم العربي، حتى يتسنى لنا بعدئذ تقديم نظرة شاملة عن حال الجزائر في هذا المجال.

المطلب الثاني/ تطور حركة التجارة العربية من الغذاء: تعاني البلاد العربية باعتبارها جزء من الدول النامية، من تأخر هيكلي في اقتصادياتها وبخاصة الزراعية منها، وتبعا للتقديرات الرقمية المتوفرة والمتعلقة بالتجارة الخارجية الزراعية للعالم العربي، يتبين أن الميزان التجاري الزراعي العربي يعاني من عجز مزمن رافقه منذ نهاية القرن الماضي على وجه الخصوص، فقد بلغ هذا العجز مثلا حوالي 16.6 مليار دولار عام 1997، كما عرف الميزان التجاري الغذائي عجزا بلغ مقداره 14 مليار دولار، وأن نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية منخفضة للغاية.

إن هذه الوضعية تتطلب ضرورة دراسة وتحليل التجارة الخارجية الغذائية، حيث تشكل تجارة السلع الغذائية النصيب الأكبر من تجارة المنتجات الزراعية العربية، فقد بلغت قيمة الواردات العربية لسنة 1990 مثلا نحو 22.9 مليار دولار، ونحو 22 مليار عام 1991، لترتفع إلى نحو 24.2 مليار دولار عام 1992، ثم 24.6 مليار عام 1993؛ أي أن المعدل السنوي للفترة 88-93 لقيمة هذه الواردات عربيا قد بلغ 24.6 مليار دولار. أما الصادرات من السلع الغذائية فقد بلغت قيمتها 5.4 مليار دولار عام 1990، ومقدار 5.5 مليار دولار عام 1991، ونحو 5.4 مليار دولار عام 1992، ونحو 5.3 مليار دولار عام 1993؛ وذلك بمعدل لقيمة الصادرات الغذائية للفترة 88- 93 يصل إلى 5.16 مليار دولار[1].

[1] فلاح سعيد جبر: مرجع سابق، ص 52.

ومن خلال طرح قيمة الصادرات من قيمة الواردات يتسنى لنا الوقوف على حجم العجز الغذائي العربي، والمتمثل فيما قيمته 17.5 مليار دولار عام 1990، ونحو 16.5 مليار دولار عام 1991، ونحو 18.8 مليار دولار عام 1992، ومقدار 19.3 مليار دولار عام 1993، وقد كان معدل العجز الغذائي للفترة 88-1993 عربيا نحو 19.45 مليار دولار[1].

أما بالنسبة للفترة 1995- 1998، فقد سجل متوسط قيمة الواردات الزراعية الغذائية العربية نحو20.662 مليار دولار، بما يمثل 83.9% من قيمة الواردات الزراعية العربية؛ بينما بلغت الصادرات الزراعية نحو 4.5 مليار دولار لتمثل 68.5% من قيمة الصادرات الزراعية العربية، وبذلك يحقق الميزان الزراعي والغذائي عجزا بلغ نحو 17.833 و16.108 مليار دولار على التوالي بالنسبة لمتوسط الفترة المذكورة[2]. والجدير بالملاحظة أن القيمة المالية إذ تشهد ارتفاعا مطردا، فإنه بالنسبة للكمية قد لا ترتفع بالتوازي مع ذلك، نظرا لارتفاع أسعار هذه السلع عالميا؛ ومهما يكن، فإن هذه وضعية حرجة تحتاج إلى بذل الجهود من أجل تجاوزها. والجدول الموالي يوضح معدلات الاستيراد الزراعي الغذائي عربيا.

---

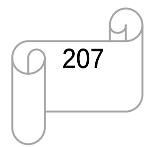
[1] المرجع السابق، ص 53.

[2] أحمد أمين بيضون، الأمن الغذائي في العالم العربي، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، مصر، 2001، ص 58.

جدول (26) نسبة اعتماد الدول العربية على استيراد الأغذية من الخارج لتوفير احتياجاتها التغذوية للفترة 1969-1992

البيان الدولة	نسبة الاعتماد على استيراد الأغذية		قيمة المعونة الغذائية 1992 (مليون دولار)
	69-71	88-90	ــ
الأردن	61.0	87.2	34.8
الإمارات	93.2	126.1	ــ
البحرين	100	98.0	ــ
تونس	38.8	59.9	42.5
الجزائر	34.2	76.8	11.0
جيبوتي	90.9	87.7	1.9
السعودية	57.3	72.4	ــ
السودان	9.5	14.8	113.1
سوريا	31.8	31.7	10.8
الصومال	12.7	17.0	37.8
العراق	30.7	64.5	24.2
عمان	000	90.0	ــ
قطر	100	98.0	ــ
الكويت	110.6	97.3	ــ
لبنان	80.7	74.9	9.4
ليبيا	69.1	77.9	ــ
مصر	19.8	42.6	410.9
المغرب	18.1	21.1	74.9
موريتانيا	33.4	59.4	14.3
اليمن	29.4	66.0	35.1
المجموع			820.7

المصدر: الاتحاد العربي للصناعات الغذائية: اتفاقيات الغات...، قبرص، مرجع سابق، ص51



هذا وقد ارتفع حجم التجارة الغذائية العربية من حوالي 25.7 مليار دولار سنة 2001 إلى حوالي 27.2 مليار دولار سنة 2002، ليصل إلى 28.7 مليار دولار سنة 2003، ويتوقع أن يستمر الارتفاع مع مرور السنوات. وتمثل تجارة السلع الغذائية لسنة 2003 مثلا حوالي 6.6% من حجم التجارة الكلية العربية، وحوالي 81.3% من حجم التجارة الزراعية العربية. والجدول اللاحق يوضح ن قيمة الواردات الغذائية قد بلغت عام 2003 حوالي 23.50 مليار دولار، بما يمثل حوالي 12.4% من الواردات الكلية العربية، وحوالي 82.4% من الواردات الزراعية العربية؛ بينما قدرت قيمة الصادرات الغذائية العربية في نفس العام بحوالي 5.25 مليار دولار، بما يمثل حوالي 2.1% فقط من الصادرات الكلية العربية، وحوالي 76.7% من الصادرات الزراعية العربية[1]. والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم (27) الميزان التجاري الكلي والزراعي والغذائي العربي للفترة 2001-2003 (مليون دولار).

البيان	2001	2002	2003	% للتغير النسبي 2002-03
الواردات الكلية	164424	176677	188930	6.94
الواردات الزراعية	28362	28447	28531	0.30
الواردات الغذائية	21612	22556	23499	4.18
الصادرات الكلية	237814	241268	244722	1.43
الصادرات الزراعية	7272	7058	6844	3.03-
الصادرات الغذائية	4067	4657	5246	12.65
الفجوة الكلية	73390	64591	55792	13.62-
الفجوة الزراعية	21090-	21389-	21687-	1.39
الفجوة الغذائية	17545-	17899-	18253-	1.98

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2003، ص 61

[1] تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2003، مرجع سابق، صص 60، 61.

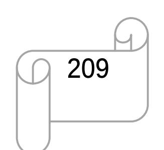
المطلب الثالث/ التركيبة السلعية ونصيب الفرد من ناتج وواردات الزراعة: أما فيما يتعلق بالتركيب السلعي للواردات، والتي تسجل جميعها عجزا فيما عدا الأسماك، فإن مجموعة الحبوب والألبان والزيوت والشحوم تمثل أهم الواردات بمتوسط قيمته 10.382 مليار دولار، أي بنسبة 65.08% من متوسط قيمة إجمالي الواردات للفترة 1994-1998[1]، هذا في حين تتركز الصادرات في سلع الأسماك والفاكهة والزيوت والشحوم بمتوسط قيمته 245802 مليون دولار، وبما نسبته 61.95% من متوسط قيمة الصادرات للفترة 1994-1998. وبمعاينة التركيز الجغرافي للسلع المستوردة، يتضح أن مصر والجزائر وليبيا والمغرب ودول الخليج هي من أهم الدول المستوردة لأهم السلع الغذائية. بينما تتركز الصادرات بدول المغرب وتونس والأردن ولبنان وبعض دول الخليج، فيما يتعلق بأهم السلع الغذائية لمتوسط نفس الفترة[2]. والجدول الموالي يوضح التركيبة السلعية للواردات الزراعية العربية.

جدول (28) نسبة الواردات العربية من بعض السلع الغذائية مقارنة بإجمالي الواردات العالمية (%).

البيان / السلعة	1988	1989	1990	1993	1993
	الكمية	الكمية	الكمية	الكمية	القيمة
الحبوب	15	16	15	14.4	12.2
القمح	15	19	17	17.2	14.9
الرز	17	14	15	-	-
الذرة	7	7	7	-	-
الشعير	31	29	32	-	-
حليب بودرة	19	18	17	9.1	14.6

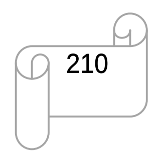
[1] علي عبد الرحمن علي: "الزراعة العربية وتحديات القرن الواحد والعشرين"، **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط**، عدد 2، 2002، ص 264.

[2] المرجع السابق، ص 264.



الزبدة	14	16	18.2	12.2	-
أجبان	9	7.5	6.7	6.6	4.6
لحوم أبقار	10	7	6	8.0	4.3
لحوم أغنام	1.5	12	1	-	-
أغنام حية	68	62	55	61	64
لحوم دواجن	19	19	19	-	-
ماشية حية	5.5	4.3	4.0	-	-
بذور زيتية	4	4	4	-	-
زيت بذرة القطرة	45	44	39	-	-
زيت الذرة	25	29	28	-	-
زيت النخيل	4	4	5	-	-
زيت عباد الشمس	24	18	21	-	-
زيت الزيتون	11	11	4.5	-	-
الدخن الحيواني	9	10	6	-	-
السكر	29	24	27	14.9	12.3
الطماطم	13	14	14	-	-
البصل	16	18	14	-	-
البطاطا	9	8	17	8.5	11.2
الشاي	23	19	18	-	-
التمور	36	39	23	-	-
البرتقال	9	9	8	-	-
زيت اللفت	15	12	11		-
زيت فول الصويا	8	8	8	-	-
القهوة	3	4	6	3.5	3.2
البقول	-	-	-	7.6	9.5
البيض	-	-	-	7.6	8.3

المصدر: فلاح سعيد جبر، اتفاقيات الغات... مرجع سابق، صص 49 ، 50.



وبالرغم من التطور الذي صاحب الأداء في القطاع الزراعي، إلا أن نصيب الفرد من الناتج الزراعي كان متواضعا للغاية، حيث تقدر قيمة نصيب الفرد من الناتج الزراعي العربي بحوالي 264.70 دولارا للفترة 1990-1992، وارتفعت إلى حوالي 311.50 دولار في المتوسط للفترة 1997-1999 [1]. واستطاع العالم العربي زيادة إنتاجه من الحبوب من حوالي 40.15 مليون طن في المتوسط إلى نحو 41.69 مليون طن في المتوسط، مابين أوائل عقد التسعينيات(1990-92) وآخره (1997-99). والجدول الموالي يعطينا صورة عن نصيب الفرد العربي من ناتج وواردات الزراعة.

جدول رقم (29) تطور نصيب الفرد العربي من الناتج الإجمالي الزراعي ومن صافي الواردات الزراعية.

الوحدة: دولار

البيان / الدولة	نصيب الفرد من الناتج الزراعي			نصيب الفرد من صافي الواردات الزراعية		
	1985	1990	1994	1985	1990	1994
الأردن	64	82	10	193	161	123
الإمارات	291	304	388	656	547	478
البحرين	110	80	88	655	594	550
تونس	173	249	252	50	56	32
الجزائر	247	258	148	126	108	106
جيبوتي	18	19	22	192	144	138
السعودية	308	451	473	346	270	273
السودان	60	141	71	5	10-	7-
سوريا	342	328	315	67	6	10
الصومال	-	-	-	-	0	0
العراق	454	821	1359	141	105	60
عمان	215	214	179	340	268	280
قطر	165	-	-	640	-	-

[1] السياسات الزراعية، 2000/12، مرجع سابق، ص12.

الكويت	76	53	49	605	273	691
لبنان	-	93	226	185	250	368
ليبيا	253	337	558	283	308	273
مصر	107	124	145	84	102	53
المغرب	97	187	228	12	9-	16
موريتانيا	103	136	108	- 24	15-	25-
اليمن	125	121	281	67	90	56
الوطن العربي	171	242		1095		80

المصدر: فلاح سعيد جبر، اتفاقيات الغات، مرجع سابق، ص 44

وإذا كان الأمن الغذائي عادة ما يقاس من خلال المؤشرات التالية:

- دراسة الرقم القياسي لنصيب الفرد من إنتاج الأغذية،
- نسبة الإنتاج الزراعي من مجموع الناتج المحلي الإجمالي،
- إمدادات الفرد من السعرات الحرارية الغذائية اليومية،
- نسبة اعتماد ذلك البلد على استيراد الأغذية،
- كمية واردات الحبوب السنوية،
- قيمة المعونات الغذائية الخارجية؛

فإن الأمن الغذائي للمواطن العربي يبقى مهلهلا، وكل تلك المؤشرات التي تشكل الأمن الغذائي هي دون المستوى، وتحتل مركزا بعيدا عن المعدلات العالمية المعروفة؛ وإنما يستمر العالم العربي يسجل عجزا واضحا في الإنتاج المحلي فيما يتعلق بالسلع الاستهلاكية الأساسية، ولهذا لا تبقى له خيارات أخرى سوى الاستيراد؛ ونفس هذه الصورة أو أكثر سلبية تتكرر بخصوص الجزائر، وهذا ما سنوضحه.

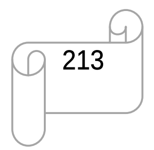
المبحث الثاني/ التجارة الخارجية في الجزائر: وسوف نعالج مضامين هذا المبحث من خلال المطالب التالية.

المطلب الأول/ تنظيم التجارة في الجزائر قبل التسعينيات: لقد كانت سياسة التجارة الخارجية في الجزائر تقوم على مجموعة من الأهداف تسعى لتحقيقها في إطار ممارسة الرقابة المباشرة على العمليات التجارية الخارجية، وتعبئة عوائدها من أجل إحداث تنمية حقيقية.

أولا/ الأهداف: ومن الأهداف التي استمر العمل على تحقيقها، لما قبل التحول نحو اقتصاد السوق، نذكر ما يلي:

- الحد من التبعية الاقتصادية في مجال التجارة الخارجية لبلد واحد أو منطقة واحدة.
- السعي لتنويع الصادرات وممارسة الرقابة على الواردات، من أجل تحقيق التوازن في حدود المتوفر من العملات.
- دعم خطط التنمية وذلك بالتركيز على استيراد متطلبات الإنتاج، وتوفير السلع الزراعية بالكمية التي يعجز الاقتصاد الوطني على تحقيقها من خلال الإنتاج المحلي، وبالطريقة التي تحافظ على استقرار الأسعار لتلك السلع.
- كانت سياسة الدولة في فترة السبعينات وبداية الثمانينات تقوم على احتكار التجارة الخارجية سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات.
- منذ بداية التسعينيات بدأ العمل بتحرير الأسعار وحرية التجارة، وفتح المجال للخواص[1].

[1] السياسات الزراعية في عقد الثمانينات، ج. ج. د. ش. ديسمبر 1994، مرجع سابق، صص 73-75.



ثانيا/ الهيكل التنظيمي: وفي إطار ممارسة الدولة لوظيفة الاستيراد والتصدير (التجارة الخارجية) تم إنشاء عدد من المؤسسات التي تمارس التجارة الخارجية، ومنها:

- الديوان القومي للتجارة.
- الشركة الوطنية للأروقة الجزائرية
- المؤسسة الوطنية للتجارة
- الشركة الوطنية لتجارة الأخشاب
- الشركة الوطنية لتجارة النسيج
- الشركة الوطنية لتوفير التطبيقات التقنية
- الدواوين المتخصصة في استيراد وتصدير السلع الزراعية.

وهي أجهزة ومؤسسات كانت تمارس اختصاصات محددة بالنسبة لاستيراد وتصدير السلع التي تحتاجها السوق الجزائرية؛ غير أنها ومنذ التحول نحو اقتصاد السوق، تم التخلي عن الكثير من هذه الهياكل لصالح الخواص وتبعا لمبدأ حرية التجارة الخارجية.

أما عن عملها فقد كان يتم وفق ما يلي:

- يتم الاستيراد وفق السياسات السائدة قبل 1987 حسب نظام تصاريح الاستيراد المسبق، وتقوم الوزارة المؤهلة بإجراءات الرقابة المسبقة على عمليات الاستيراد، كما تقوم المؤسسات التي سبق ذكرها بوضع سياسة الاستيراد الخاصة بها وفق موازنة الاستيراد العامة من خلال الاتصال المباشر بالمصارف المختصة. إذ:
- تحدد الدولة أسعار المواد المستوردة عند مستوى الجملة والتجزئة كما تخضع السلع الرئيسية الغذائية لنظام الدعم الذي تحدده الدولة.
- تخضع الواردات والصادرات إلى تعريفة جمركية على أساس شهادة المنشأ، ويميز قانون التعريفة الجمركية بين الواردات من المناطق المختلفة من العالم.

غير أن هذه الأسس قد عرفت تغييرات جذرية تزامنا مع التحول نحو اقتصاد السوق، أين تم التخلي عن الكثير من القضايا التي اعتبرت تنتمي إلى النظام الاشتراكي السابق.

المطلب الثاني/ تنظيم التجارة الخارجية في الجزائر بعد التسعينيات: لقد شهدت السياسات المنظمة للتجارة الخارجية العديد من التغيرات في إطار سياسات وبرامج إعادة الهيكلة، وذلك على النحو التالي:

أولا/ تنظيم التجارة: لقد كان نظام التجارة الخارجية يعتمد على احتكار الدولة لنشاط التصدير والاستيراد، غير أنه ومنذ عام 1988 وفي إطار التحولات الجذرية التي شهدتها الجزائر تم إلغاء احتكار الدولة للاستيراد والتصدير، وأعيد تنظيم المؤسسات العمومية في تجمعات المصالح المشتركة للقيام بعمليات الاستيراد، كما أًصبح تمويل الاستيراد غير ضروري فيما عدا بعض المنتجات الإستراتيجية التي لازالت تخضع لبعض المقاييس التقنية والمهنية كالأدوية مثلا.

وفي إطار التحويل قامت البنوك بمهام تمويل الاستيراد من الخارج (الدور الذي كانت تقوم به الدولة) وأصبح التفاوض يتم مباشرة بين البنوك والمتعاملين في الاستيراد من القطاع الخاص والمؤسسات التي تم تحويلها للقطاع الخاص. إلا أن هذا النظام قد واجه صعوبات نظرا لعجز الموارد من العملات الأجنبية عن الوفاء، بطلبات الراغبين في الحصول على القروض لتمويل الصفقات التجارية التي يرغبون في استيرادها لسد حاجة السوق الداخلي.

كما طرأ تغيير في نظام الجمارك الذي كان يعفي مستلزمات الإنتاج الزراعي من رسوم الجمارك، وأصبح يُخضع المستلزمات الزراعية كالآلات والمعدات إلى تعريفة جمركية تصل إلى 25% كما أصبحت عمليات استيراد المواد الخام الصناعية والزراعية تخضع لنظام " دفتر الشروط" الذي تقوم على إعداده الإدارات الفنية، وبالتالي لم يستطع

الموردون مطابقة الواردات من هذه السلع للمواصفات المطلوبة، بسبب العجز في تمويل الاستيراد.

ثانيا/ إجراءات التصحيح: نظرا للكثير من الصعوبات التي يواجهها المتعاملون في الاستيراد فقد عمدت الدولة إلى القيام ببعض إجراءات التصحيح والتي منها:

- إلغاء نظام الرخص التي كانت تخضع له معظم السلع الاستهلاكية والإنتاجية.
- رفع الحظر عن بعض المواد القابلة للتصدير مثل بعض المواد الخام الصناعية.
- توفير التمويل المسبق لمدخلات إنتاج السلع المعدة للتصدير وإخضاع استيرادها إلى نظام إداري (مؤقت).
- توفير موارد بالعملات الأجنبية في المصارف إذ تبين صعوبة تطبيق مبدأ التمويل الذاتي الذي يرتكز على قيام المتعاملين في السوق من الموردين بإيداع نسبة 80-100 % من سعر إيراداتهم بالعملة الصعبة[1].

كما يتطلب دعم الإنتاج الزراعي ضمان توفر المستلزمات الزراعية وإعادة النظر في طريقة " دفتر الشروط" المعمول به والتي تخضع التزود بهذه المستلزمات إلى قيود كمية مبنية على توقعات يصعب الوثوق بها من الناحية العملية في ظل الظروف المتغيرة التي يواجهها القطاع الزراعي.

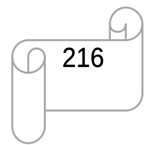
ثالثا/ أهم المقترحات: ومن المقترحات التي قدمت في هذا الخصوص ما يلي[2]:

- ضرورة إتباع منهجية مرنة في التعامل مع تزويد قطاع الزراعة بالمستلزمات، إذ أن القطاع الزراعي يخضع في كل الأوقات للظروف الطبيعية والتي تحد في أغلب الأحيان من قدرة القطاع للاستجابة لمتطلبات ومؤشرات السوق في الوقت المناسب.

---

[1] المرجع السابق، صص 73-75.

[2] المرجع السابق، ص 76.



- حيث أن نسبة عالية من مستلزمات الإنتاج يتم استيرادها من الخارج، وهذا الأمر يتطلب كفاءة وخبرة عالية من المتعاملين في السوق الخارجي، بحيث يتم توفير المستلزمات بالمواصفات والمقاييس المطلوبة. وخاصة في مجالات البذور والمبيدات والأسمدة بمختلف أنواعها.
- قيام الدولة بوضع مواصفات دقيقة للمتعاملين في استيراد مستلزمات الإنتاج تحدد الإمكانيات الفنية والقدرة على تمويل الصفقات التجارية والقدرة على النقل والتخزين للمواد المستوردة وغيرها من المواصفات.
- كما حدد القانون التجاري العقوبات التي يتعرض لها المتعاملين في الاستيراد في حالة عدم تقيدهم بالمواصفات والشروط التي تقتضيها المهنة. وتعتبر هذه الإجراءات ضرورية وخاصة في ظروف محدودية الموارد.

وتأتي رغبة الدولة في تشجيع وتنظيم التجارة الخارجية والتخفيف من الإجراءات المصرفية والإدارية من واقع الحرص على تنمية هذا القطاع خدمة للاقتصاد الوطني الذي يتحول تدريجيا نحو آلية نظام السوق؛ وبالتالي تشجيع التجارة الخارجية.

المبحث الثالث/ تطور التجارة الخارجية للسلع الزراعية

المطلب الأول/ وضعية الميزان التجاري للسلع الزراعية: وقبل معالجة وضعية الميزان التجاري حري بنا الوقوف على تطور التجارة الخارجية الزراعية، ونسبتها إلى إجمالي التجارة الخارجية، نورد الجدول التالي،

جدول رقم (30) يبين تطور الواردات والصادرات الزراعية بالنسبة لإجمالي التجارة الخارجية للفترة: 1992-2005. (مليون دينار جزائري)

البيان	الصادرات الزراعية	% للصادرات الزراعية لإجمالي الصادرات	واردات زراعية	% للواردات الزراعية لإجمالي واردات
1992	1418.4	0.6	22704	12
1993	1382.8	0.6	21465.3	10.5
1994	524.9	0.2	26832.6	16.7

1995	3992	0.8	66515.8	13
1996	3957.9	0.5	68550.1	13.8
1997	1618.7	0.2	76979.4	15.3
1998	1609.30	0.3	78688.2	14.2
1999	1362	0.2	92025.9	15.1
2000	1524	0.1	110311.6	16
2001	1776	0.1	102648.4	13.4
2002	1597.60	0.1	149133.1	15.5
2003	1771.90	0.09	136196.6	13
2004	2600	0.1	154946.1	11.7
2005	2325.9	0.07	158011	10.5

المصدر : السنوات من 1992- 2001 ONS op. Cit. P. 86-87

و 2002-2005 WWW.. faostat, Banque Mondiale

نلاحظ من بيانات الجدول أن نسبة الواردات الزراعية لمجموع الواردات الكلية تتراوح بين 10.5 %، وهي أدنى مستوى لها والتي سجلت في كل من سنتي 1993، 2005؛ وبين نسبة 16.7%، وهي أعلى مستوى سجل سنة 1994. بينما عرفت نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات الإجمالية انخفاضا، إذ سجلت أعلى نسبة سنة 1995 بنحو 0.8% ثم بدأت بالانخفاض إلى أن وصلت سنة 2005 إلى نسبة 0.07%. مما يعني أن مساهمة القطاع الزراعي في الإيرادات العامة ضعيف، حيث أن نسبتها لا تصل في أحسن الأحوال إلى 1% من إجمالي الصادرات. وهذا ما يعني أن الميزان التجاري يميل إلى العجز في سياقه العام، كما هو موضح من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم (31) يوضح الميزان التجاري الكلي والزراعي للفترة....1989-2004

(الوحدة: مليون دولار).

البيان	91-1989	01-1999	2002	2003	2004
الميزان التجاري: مجموع السلع الزراعية	2647.1-	2552.9-	2995.8-	3006.8-	3995.1-
مجموع التجارة	3146.2	8300.3	6451.4	12297.0	14100

الواردات: مجموع التجارة	8925.5	9420.4	11968.6	12400	18200
مجموع السلع الزراعية	2693.4	2581.9	3036.0	3061.9	4050.1
الصادرات: مجموع التجارة	12071.7	17720.7	18420.0	24697	32300.0
مجموع السلع الزراعية	46.3	29	40.2	54.8	55.0
نسبة تغطية الواردات بالصادرات الزراعية	1.7	1.1	1.3	1.8	1.4

المصدر: WWW. faostat, Banque Mondiale

تشير بيانات الجدول أن السلع الزراعية سجلت عجزا مستمرا على طول الفترة الممتدة بين 1989- 2004، ما عدا للفترة 1999- 2001 أين سجلت تراجعا مقارنة بالفترة السابقة (1989-1991)، وذلك بمعدل 3.5% بينما سجلت سنة 2002 زيادة في العجز مقارنة بالفترة السابقة بنحو 16%. بينما ارتفع سنة 2003 ارتفاعا ضئيلا يقدر بـــ 1.4% ليسجل سنة 2004 ارتفاعا أكثر حدة فقد قدر بحوالي 33%. وهذا الاستمرار في العجز كان نتيجة للزيادة المستمرة والارتفاع النسبي التي عرفتها الواردات الزراعية لنفس الفترة؛ حيث بلغ معدل نمو الواردات الزراعية بنحو 17.6% سنة 2002 مقارنة بالفترة السابقة ثم يسجل ارتفاعا طفيفا سنة 2003 بلغ حوالي 0.9%. بينما سجلت سنة 2004 ارتفاعا معتبرا في معدل نمو الواردات الزراعية قدر بحوالي 32.3%. وبالمقابل لم تعرف الصادرات الزراعية نموا متوازيا مع ذلك الذي عرفته الواردات في نفس الفترة، وإنما عرفت تذبذبا بين الارتفاع النسبي والانخفاض. فقد سجلت الفترة 1999- 2001 انخفاضا في معدل نمو الصادرات قدر بنحو 37.4%، كما سجلت الواردات الزراعية لنفس الفترة انخفاضا قدر بحوالي 4.1%. غير أن سنة 2002 قد عرفت معدلات مرتفعة

نسبيا مقارنة بالسنة التي سبقتها، وذلك بتسجيلها نسبة 38.6%؛ وسجلت سنة 2003 زيادة في معدل نمو الصادرات الزراعية بما قيمته 36.3%. بينما لم تسجل سنة 2004 سوى زيادة طفيفة مقارنة بالسنة السابقة قدرت بنحو 0.4%.

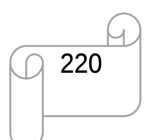
كما تشير بيانات الجدول كذلك، أن نسبة تغطية الواردات الزراعية بالصادرات الزراعية تمثل نسبة ضئيلة، حيث بلغت في أحسن الأحوال خلال الفترة الزمنية المذكورة سوى 1.8% وذلك سنة 2003؛ مما يعني أن الواردات الزراعية تستحوذ على حصة الأسد من العوائد المتأتية من المحروقات.

وفي مقارنة سريعة بخصوص المبادلات التجارية الخارجية للمواد الزراعية لدول المغرب العربي نلاحظ أن الجزائر تسجل أكبر عجز بالنسبة لكل من المغرب وتونس، حيث قدر العجز بنحو 3995 مليون دولار، بينما كان في كل من المغرب وتونس على التوالي 1094 مليون دولار و 207 مليون دولار. وقد قدرت واردات الزراعة لسنة 2004 بنحو 4050 مليون دولار، بينما لم تتعد في كل من المغرب وتونس سوى 2058 مليون دولار و1181 مليون دولار على التوالي، أما صادرات الجزائر فهي منخفضة جدا بالنسبة للدولتين المغاربيتين بأكثر من 17 ضعفا. وذلك كما يوضحه الجدول التالي.

جدول رقم (32) المبادلات التجارية- الزراعية للدول المغاربية لسنة 2004 (مليون دولار)

الدولة	حجم المبادلات الزراعية		
	الصادرات الزراعية	واردات زراعية	الميزان التجاري الزراعي
الجزائر	55	4050	- 3995
المغرب	964	2058	- 1094
تونس	974	1181	- 207
مجموع	1993	7289	- 5296

المصدر : Les notes d’analyse du CIHEAM, N° 16, 2006, P. 8.



وغير خاف، أن معظم المواد الغذائية تعرف نقصا كبيرا مقابل تغطية الطلب الكلي، السبب الذي أدى للجوء إلى الاستيراد لتغطية العجز في الطلب على هذه المواد. وتعتبر الجزائر من بين أكبر مستوردي الغذاء في العالم، وبخاصة في مجال الحبوب والقمح بالتحديد والحبوب الجافة والحليب والسكر؛ وهي تعتبر من المواد الرئيسية والأساسية في تشكيل الغذاء اليومي للمواطن. وإذا ما تفحصنا تركيبة المواد المستوردة منذ بداية التسعينيات، نلاحظ أن مجموعة الحبوب تحتل الصدارة، ثم تليها بقية المجموعات الأخرى، ونستعرض فيما يلي تطور واردات أهم المواد الغذائية.

المطلب الثاني/ تطور واردات الحبوب: إذا كان القطاع الزراعي يعرف تدهورا نمطيا عاما عبرت عنه مجمل الصادرات والواردات الزراعية، فإن ذلك يتجلى أكثر من خلال قطاع الحبوب، هذا الأخير الذي يتخبط في مشاكل عديدة تتصدرها مشاكل نقص الفعالية والمستوى التكنولوجي الضعيف، وغالبا ما تعتبر التغيرات المناخية هي الأكثر تأثيرا على المردودية الزراعية في الجزائر من سنة لأخرى.

ويتربع القمح الصلب على مساحة تقدر بـــ **43%** من مساحة الإنتاج الزراعي للبلاد، يليه القمح اللين بحوالي **19%** [1]. إلا أن الجزائر بالرغم من ذلك تستورد كميات كبيرة من القمح لتلبية الطلب الوطني. ولقد بدأت البرامج الوطنية تؤتِي أكلها بتعزيز مردودية الحبوب. بالرغم من أن تقنيات الإنتاج ما تزال لا تعتمد كثيرا على الآلية، وأن المعالجات الكيميائية محدودة الاستعمال، كما أن أسلوب الدورة الزراعية مازال محدود الفعالية؛ وبالرغم من كل ذلك فعلى سبيل المثال قد ارتفع إنتاج الحبوب لفترة **2002 - 2003** نتيجة للإسراع في تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)، والذي دخل حيز العمل ابتداء من سنة 2001. إذ ومنذ انطلاق المخطط بدأ القطاع الزراعي الجزائري يعرف اتساعا من حيث المساحة ومن حيث الأهمية، وتسعى الحكومة بتدعيم

---

[1] تبعا لإحصائيات الجدول رقم (1) من الفصل الثالث.

هذا القطاع بتحسين تقنيات الإنتاج الزراعي من حيث تخفيض التبعية للواردات؛ وفي استمرار دعمها لهذا القطاع فقد منحته سنة **2007** قروضا بمبلغ **400** مليون دولار لإعادة جدولة الديون الفلاحية، وبتخصيص إعادة هيكلة قطاعية، وبوضع برامج تنموية جديدة للعمل بها[1]. وهذه العملية الدائمة تحتاج إلى دعائم تقنية ومواد فلاحية ليست متوفرة بالجزائر؛ ولهذا فقد يستفيد منها المتعاملون الأجانب بالدرجة الأولى لتفوقهم في هذا المجال.

وبالرغم من حصيلة حصاد القمح بنوعيه الصلب واللين وكذلك الشعير والذرة، التي كانت وفيرة جدا؛ إلا أن ذلك لم يعف الدولة من اللجوء للخارج، لتغطية ما يعادل ثلث **(1/3)** الاحتياجات الوطنية من الحبوب. وبالمقابل فقد سجلت قيمة واردات القمح لنفس الموسم (**2002-2003**) انخفاضا محسوسا قدر بحوالي (ـــ 13%)، غير أن هذا التطور لم يساهم في تحسين وضعية الجزائر، إذ تبقى تحتل المرتبة الخامسة عالميا من بين الدول الأكثر استهلاكا للحبوب، تبعا لتصنيف المجلس الدولي للحبوب (Conseil international des céréales - CIC)؛ فمن خلال كميات وارداتها من القمح بنوعيه الصلب واللين خلال 2002-2003 فقد احتلت المرتبة الخامسة بعد كل من البرازيل الاتحاد الأوروبي، مصر واليابان[2]؛ علما بأن الجزائر قد كانت تحتل المرتبة العاشرة من بين الدول المستوردة للحبوب خلال الفترة 1988-1991[3]؛ أما بالنسبة لاستيراد مادة الشعير فإن الجزائر تحتل المرتبة العاشرة عالميا بما يعادل 400000 طن لنفس الفترة. وتفيد تقديرات مصالح الجمارك بزيادة في قيمة الواردات بنسبة 20.70% بينما تراجعت الصادرات بـــ 4.21% نتيجة انخفاض الإنتاج الجزائري من المحروقات وانخفاض الأسعار مقارنة بالسنة الماضية، لتبقى الجزائر بالتالي رهينة تقلبات أسعار المحروقات

[1] جريدة الخبر، عدد 4670، الأربعاء 5 أفريل 2006، ص 6.

[2] WWW. douanes -cnis.dz, 25/08/07, 17 h 30.

[3] Abdelhamid BENCHARIF et al : La Filière Blé en Algérie, édition Karthola, Paris, 1996, p. 132

دائما. في ذات السياق، يلاحظ أن ورادات الجزائر من السلع والمواد الغذائية ارتفعت بصورة كبيرة جدا خلال الفترة المنصرمة، حيث بلغت 2.260 مليار دولار، مقابل 1.868 مليار دولار خلال سنة 2006[1]. وبالتالي فقد وضعت الجزائر حدا لمحاولات تقليص الواردات، خاصة أمام بروز عجز في إنتاج العديد من المنتجات، أضف إلى ذلك تأثير مضاعفات ارتفاع أسعار العديد من المنتجات الاستهلاكية، مثل الحبوب والسكر والحليب، وفي هذا الصدد نشير إلى برمجة استيراد ما يفوق 9000 طن من البطاطس، سدا للنقص المحسوس لهذه المادة وارتفاع أسعارها بصورة مذهلة حيث بلغ الكيلو غرام الواحد منها شهري جويلية وأوت 2007 نحو 70 د.ج. أما السلع الموجهة لجهاز الإنتاج فقد تضاعفت إلى أكثر من 4.073 مليار دولار، بينما ارتفعت واردات مواد التجهيز إلى 4.689 مليار دولار، مقابل 4.298 مليار دولار للسنة الماضية، وتبين الأرقام المقدمة من قبل الجمارك أن الجزائر استوردت 917.10 مليون دولار من الحبوب مقابل 672.57 مليون في السنة الماضية وذلك بزيادة نسبتها 36.36%. أما بالنسبة لسنة 2007 مثلا فقد كشفت حصيلة مصالح الجمارك للسداسي الأول، عن ارتفاع محسوس لواردات الجزائر بقيمة ملياري دولار خلال ستة أشهر، حيث قدرت بـــ 12.804 مليار دولار مقابل 10.608 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2006، بالمقابل تراجعت العائدات الجزائرية التي قدرت بـــ 27.11 مليار دولار بينما قدرت عام 2006 بـــ 28.302 مليار دولار[2]. والجدول الموالي يوضح تطور الواردات من الحبوب.

جدول رقم (33) تطور واردات الجزائر من الحبوب، للفترة 1990- 2005(ألف طن).

البيان	إجمالي الحبوب	القمح	نسبة واردات 2: 1
1990	4976	3540	71.1
1991	4495	3568	79.4

[1] جريدة الخبر، عدد 4670، الأربعاء 5 أفريل 2006، ص 6.

[2] جريدة الخبر، عدد 5071، الأحد 22 جويلية، 2007، ص 11.

1992	5068	3925	77
1993	5854	4136	70.6
1994	7339	5170	70.4
1995	6080	4995	82.11
1996	3970	3138	79
1997	5930	4796	80.9
1998	5513	3942	71.5
1999	6234	4384	70.3
متوسط 90-99	5546	4160	75
2000	7567	5376	71
2001	6747	4562	67.6
2002	-	5998	-
2003	6954.74	5192.20	74.6
2004	7025.93	5125.47	72.9
2005	8290.88	5710.47	68.8
متوسط 2000-2005	7317.11	5716.47	78

المصدر : الإحصائيات من 90-2001 بن ناصر، مرجع سابق، ص 113 وإحصائيات 2002 -2005 " www. Fao.org/docrep. 29/06/07 16h.50m.

تشير بيانات الجدول أن واردات الحبوب قد عرفت اتجاها تصاعديا في الفترة 1990-1994 حيث سجلت سنة 1990 حوالي 4976 لترتفع سنة 1994 إلى7339 ألف طن.

كما عرفت الكميات المستوردة من الحبوب نوعا من التذبذب في الفترة 1995- 2001، بحيث لم تتخذ اتجاها واحدا فتارة ترتفع وتارة أخرى تنخفض. أما خلال الفترة 2003-2005 فقد عرفت اتجاها تصاعديا، بتسجيلها للكميات المستوردة التي قدرت سنة 2003 بنحو6954.74 لتصل سنة 2005 إلى 8290.88 ألف طن.

وقد عرفت الكميات المستوردة من القمح تقريبا نفس الاتجاه، وذلك ما تؤكده بيانات الجدول، أن الكميات المستوردة من القمح في تصاعد وبخاصة في الفترة 1990 -1994، وبعدها بدأت تعرف نوعا من التذبذب، فمثلا قد انخفضت سنة 1996 بنسبة 37.1% مقارنة بسنة 1995. وذلك نظرا لزيادة الإنتاج في هذه السنة بسبب ما عرفته البلاد من

تحسن في الظروف المناخية. أما سنة 1997 فقد عرفت ارتفاعا في الواردات بمعدل نمو قدر بحوالي 53% وذلك نظرا لانخفاض الإنتاج في هذه السنة بشكل حاد، نظرا للظروف المناخية غير المواتية. وقد عرفت سنة 1998 ظروفا مناخية أحسن مما كانت عليه سنة 1997 انعكس على زيادة الإنتاج؛ وبالتالي على انخفاض نسبة الواردات بمعدل نمو سالب قدر بحوالي 18%؛ كما عرفت سنة 2001 تراجعا في الواردات من القمح نظرا لزيادة الإنتاج، تزامنا مع الانطلاق في تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، بلغ حوالي 15%. إلا أن سنة 2002 قد عرفت زيادة في كمية الواردات بمعدل نمو قارب31% مقارنة بسنة 2001. هذا وقد عرف معدل واردات القمح انخفاضا سنة 2004 مقارنة بالسنة السابقة بمعدل نمو سالب قارب 1.3%. أما سنة 2005 فقد سجلت ارتفاعا نسبيا في كمية الواردات مقارنة بسنة 2004 قدر بحوالي 11.4%. وهذا نتيجة لانخفاض الإنتاج بحوالي 11.6% (أنظر الجداول).

وكما تشير بيانات الجدول أن الأهمية النسبية لواردات القمح بالنسبة لإجمالي واردات الحبوب مرتفعة، مما يدل على الدرجة المرتفعة لتبعية الجزائر فيما يخص هذه المادة الإستراتيجية.

المطلب الثالث/ تطور الواردات من بعض المواد الغذائية الأخرى: ونظرا لعدم وجود تناسب تقريبي في معدلات استيراد المواد الغذائية خارج الحبوب، فسوف يتم تصنيفها تبعا لمعدلات الاستيراد، كما يلي (يلاحظ أننا اعتمدنا على الفترة 1998-2005 نظرا لتوفر الإحصاءات اللازمة).

3-1- **المواد الأكثر استيرادا**: ولعل أهمها البقول الجافة وذلك نتيجة لانخفاض الإنتاج المحلي منها؛ من جهة، وزيادة معدلات الاستهلاك من جهة أخرى، نظرا لانخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين من جراء التصحيحات الهيكلية التي عرفها الاقتصاد الجزائري ونظرا لتحرير الأسعار منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي.

كما يعرف الحليب كميات كبيرة في الواردات نظرا لارتباط معدلات إنتاجه محليا بالظروف المناخية غير المستقرة. والجدول الموالي يبين واردات البقول الجافة والحليب والسكر للفترة 1998-2005.

جدول رقم (34) تطور واردات بعض المواد الغذائية خارج الحبوب للفترة 1998- 2005

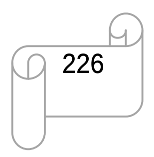
القيمة: مليون دولار أمريكي — الكمية: ألف طن

بيان / سنة		بقول جافة	حليب ومشتقاته	سكر مكرر	جملة الزيوت والشحوم
1998-2002	كمية	145.11	1889.16	834.33	413.92
	قيمة	94.19	469.55	258.60	247.41
2003	كمية	172.70	1754.83	871.08	614.19
	قيمة	98.99	517.65	222.09	382.70
2004	كمية	157.47	2082.12	1027	1223.59
	قيمة	100.59	818.05	257.22	795.03
2005	كمية	196.95	2459.88	915.81	536.78
	قيمة	126.94	739.36	283.18	331.20
2003-2005	كمية	175.7	2098.9	938	791.5
	قيمة	108.8	691.7	254.2	503

المصدر: مقتبس من، www. Fao.org/docrep. 29/06/07 16h.50m.

من بيانات الجدول نلاحظ ما يلي:

- ارتفاع متوسط واردات البقول الجافة سواء من حيث الكمية أو القيمة، للفترة 2003-2005 بحوالي 21% من حيث الكمية، وبحوالي 15.5% من حيث القيمة، وذلك مقارنة بالفترة 1998- 2002. هذا وقد سجلت سنة 2005 أعلى معدل نمو لها للفترة 2003-2005 بحوالي 25% من حيث الكمية، وبحوالي 26.2% من حيث القيمة، وذلك مقارنة بسنة 2004.



- شهد معدل نمو واردات الحليب ومشتقاته ارتفاعا هو كذلك خلال الفترة 2003-2005 مقارنة بالفترة السابقة 1998- 2002، حيث قدر معدل نمو الكمية بحوالي 11.5%، ومعدل نمو القيمة بحوالي 47.3%. هذا وقد سجلت سنة 2005 أعلى معدل نمو من حيث الكمية نظرا لانخفاض الإنتاج المحلي في هذه السنة.

- ارتفاع متوسط واردات السكر بحوالي 12.4% للفترة 2003- 2005 مقارنة بالفترة 1998- 2002 وذلك من حيث الكمية، أما من حيث القيمة فقد سجل انخفاضا قدر بحوالي 1.7%. وقد سجلت سنة 2004 أعلى كمية من استيراد السكر حيث بلغت 1027 ألف طن، أي بمعدل نمو مقارنة بالسنة السابقة قدر بحوالي 18%. والسبب وراء هذا الارتفاع يعود لزيادة الاستهلاك من مختلف أنواع المشروبات والحلويات المعدة في المنازل والمؤسسات.

- ارتفاع متوسط واردات جملة الزيوت والدهون خلال الفترة 2003- 2005 بحوالي 91% مقارنة بالفترة السابقة 1998-2002 وذلك من حيث الكمية، أما من حيث القيمة فقد قارب معدل النمو 103%. وقد سجلت سنة 2004 أعلى مستوى لها من حيث الكميات المستوردة حيث سجل معدل النمو ما يقارب 99% مقارنة بالسنة السابقة، وذلك بالرغم من زيادة الإنتاج المحلي بأكثر من النصف[1].

3-2- **المواد ذات معدلات الاستيراد المتوسطة:** وتشمل هذه المجموعة المواد التي تعرف نوعا من الزيادة في الإنتاج، إلا أنه يعتبر غير كافي لتلبية الطلب المتزايد عليها، مما يؤدي إلى اللجوء إلى الاستيراد لتغطية العجز منها؛ وتضم هذه المجموعة كل من البطاطس وجملة الفواكه والخضر وجملة اللحوم والبيض.

[1] *www. Fao.org/docrep. 29/06/07 16h.50m.*

جدول رقم (35) تطور واردات مواد ذات معدلات متوسطة للفترة 1998-2005.

الكمية: ألف طن القيمة: مليون دولار

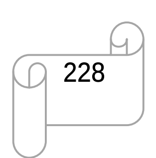
البيان		البطاطس	ج. الخضر	ج. الفاكهة	لحوم حمراء	لحوم بيضاء	أسماك	بيض
1998-2002	كمية	88.48	15.04	70.62	17.41	1.27	6.66	-
	قيمة	35.03	3.37	22.26	34.70	0.20	5.11	-
2003	كمية	101.89	7.23	280.74	41.24	1.26	19.91	-
	قيمة	48.58	0.88	99.69	88.22	0.29	15.47	-
2004	كمية	111.18	11.09	284.93	84.94	1.45	22.90	1.96
	قيمة	55.93	3.21	119.25	179.20	0.54	23.11	4.36
2005	كمية	17.59	15.23	258.65	95.12	-	20.55	0.57
	قيمة	34.56	5.77	99.80	220.28	-	21	1.25
2003-2005	كمية	76.9	11.2	274.8	73.76	-	21.12	-
	قيمة	46.4	3.28	106.25	162.57	-	19.86	-

المصدر: من تصميم الباحثة، اعتمادا على الجداول بالملحق.

من خلال البيانات المتضمنة في الجدول نلاحظ ما يلي:

- انخفاض متوسط واردات البطاطس خلال الفترة 2003 – 2005 إلى 76.9 ألف طن، بعدما سجل في الفترة 1998- 2002 ما يعادل 88.48 ألف طن، أي بمعدل سالب قدر بحوالي 13%؛ وقد سجلت سنة 2005 تراجعا في الكميات المستوردة من البطاطس مقارنة بسنة 2004 قدر بحوالي 84%، ويرجع سبب هذا التراجع إلى ارتفاع الكميات المنتجة محليا؛ أما من حيث القيمة فقد سجلت الفترة 2003-2005 زيادة في قيمة الواردات مقارنة بالفترة 1998-2002 بحوالي 32%، نظرا لارتفاع الأسعار على المستوى العالمي.

- تشير بيانات الجدول إلى انخفاض متوسط واردات إجمالي الخضر الأخرى (دون البطاطس) في الفترة 2003-2005 بحوالي 25.5% مقارنة بالفترة 1998-2002، وذلك



نتيجة لزيادة الإنتاج في مجمل الخضر وخاصة بالنسبة لسنتي 2004، 2005. كما عرفت القيمة من جهتها انخفاضا في الفترة 2003-2005 مقارنة بالفترة الأولى، بمعدل بلغ 2.6%، وذلك بسبب تقلص الكميات المستوردة.

- أما جملة الفواكه فقد عرفت الفترة 2003-2005 ارتفاعا في الكميات المستوردة بحوالي 289% مقارنة بالفترة 1998-2002. وذلك نتيجة للسماح للموردين وبخاصة فيما يتعلق ببعض أنواع الفاكهة التي عرفت انخفاضا في الأسعار في السوق العالمية كما هو الحال بالنسبة للموز.

- عرف متوسط واردات اللحوم الحمراء ارتفاعا، بحيث سجلت الفترة 2003-2005 حوالي 73.76 ألف طن، بعدما كانت تبلغ في الفترة 1998-2002 حوالي 17.41 ألف طن. أي بمعدل نمو بلغ حوالي 323%. وقد عرفت كل سنوات الفترة أي 2003، 2004، 2005 زيادة طردية في الكميات المستوردة، وذلك نتيجة لانخفاض الإنتاج؛ فمثلا عرفت سنة 2003 انخفاضا في الإنتاج بمعدل 5.2% مقارنة بالفترة 1998-2002 كما استمر انخفاض الإنتاج سنة 2004 بحوالي 27% مقارنة بالسنة التي سبقت. وهذا أدى إلى ارتفاع متوسط قيمة الواردات خلال الفترة 2003-2005 إلى حوالي 368.5% مقارنة بالفترة السابقة.

- ومن جهتها عرفت واردات اللحوم البيضاء ميلا نحو الانخفاض النسبي المستمر طوال الفترة المختارة، إلى أن وصلت إلى مستوى تحقيق اكتفاء ذاتي بلغ 100% سنة 2005.

- أما بالنسبة للبيض فقد عرفت الفترة 1998-2003 اكتفاء ذاتيا من هذه المادة، إلا أنه سنة 2004 قد سجلت استيراد 1.98 ألف طن بقيمة 4.36 مليون دولار ليسجل سنة 2005 تراجعا في الكمية المستوردة بما يعادل 71%، وكذلك تراجع في القيمة بحوالي 71% .

- الأسماك، عرف متوسط واردات الأسماك خلال الفترة 2003-2005 ارتفاعا مقارنة بالفترة 1998-2002، وذلك بحوالي 217%، من حيث الكمية؛ أما من حيث القيمة فقد بلغ معدل النمو حوالي 289%. وذلك نظرا لزيادة الكميات المستوردة، وبخاصة تلك المسجلة سنة 2004 والتي ارتفعت بحوالي 15% مقارنة بسنة 2003.

المطلب الرابع/ تطور صادرات المواد الزراعية الغذائية: تعتبر الجزائر من الدول الضعيفة في تصدير المواد الغذائية، حيث أن دور الصادرات الزراعية ضعيف وأن نسبة تغطية الواردات الزراعية بالصادرات الزراعية متدني ولا يتعدى في أحسن الأحوال 1.8%، كما أشرنا سابقا، وسنتطرق أدناه إلى صادرات بعض المواد الغذائية الأساسية، وتطورها للفترة 1998-2005، وقد أختيرت هذه الفترة نظرا لتوفر الإحصائيات بشأنها.

جدول رقم (36) تطور صادرات المواد الغذائية الأساسية للفترة 1998-2005

الكمية: ألف طن القيمة: مليون دولار

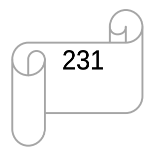
	1998-02		2003		2004		2005		2003-05	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
م. حبوب	0.68	0.27	0.02	0.01	7.18	2.12	13.98	3.02	7.06	1.72
قمح	0.63	0.27	00	00	6.62	1.72	13.98	3.01	6.86	1.57
بطاطس	0.06	0.03	0.97	0.12	0.16	0.03	0.12	0.061	0.42	0.07
م. بقول	0.92	0.37	3.01	1.04	(..)	(..)	0.44	0.26	1.15	0.10
م. خضر	0.21	0.02	0.55	0.73	2.47	2.20	0.33	0.40	1.95	1.11
م. فاكهة	11.38	16.41	10.32	16.54	8.51	14.55	10.94	18.64	9.9	16.5
م. زيوت	4.35	3.30	1.68	1.95	5.44	7.06	3.60	4.34	3.57	4.45
لحوم ح.	0.02	0.04	0.01	0.05	0.02	0.10	0.01	0.09	0.01	0.08
أسماك	1.32	3.63	--	--	2.36	11.03	2.25	11.78	1.5	7.6
حليب و..	3.29	0.89	11.78	1.91	9.02	5.54	25.56	5.36	15.4	4.27
مجموع		21.66		21.35		35.57		39.62		37.47

المصدر: من تصميم الباحثة، اعتمادا على: الجداول بالملحق.

من خلال الجدول يتبين أن معظم الصادرات لبعض المواد الزراعية الغذائية قد عرفت تطورا ملحوظا بين الفترة 1998-2002 والفترة 2003-2005، كما يلي:

- § عرفت صادرات الحبوب والقمح والبطاطس والخضر ارتفاعا معتبرا حيث قدر معدل النمو على الترتيب كما يلي: 938%، 988%، 600%، 828%. هذا من حيث الكمية، أما من حيث القيمة فقد كان النمو كما يلي، وبنفس الترتيب السابق: 537%، 481%، 133%، 545%. ويرجع هذا التحسن النسبي في الصادرات إلى تشجيع الصادرات وتنويعها (يلاحظ أن معدل الزيادة يبدو عاليا جدا، غير أنها لا تعبر فعليا عن الكمية القليلة المصدرة).
- § ارتفاع طفيف بالنسبة لصادرات البقول الجافة والأسماك، حيث قدر معدل النمو على التوالي بـــ 25%، و 15.38%. من حيث الكمية؛ أما من حيث القيمة، فقد كان معدل نمو الصادرات بالنسبة للبقول الجافة سالبا حيث سجل 72.9%، بينما ارتفع بحوالي 13.6%، بالنسبة للأسماك.
- § انخفضت صادرات كل من جملة الفاكهة والزيوت واللحوم الحمراء، من حيث الكمية بتسجيلها لنمو سالب قدر على التوالي بـــ 13%، 17.9%، 50%. بينما ارتفعت القيمة بمعدل نمو موجب قدره على التوالي: 0.55%، 34.8%، 100%.

المطلب الخامس/ وضعية الميزان التجاري لبعض المواد الغذائية الرئيسية: يوضح الجدول التالي الميزان التجاري لمجموعة السلع الغذائية الرئيسية والتي تشمل **11** مجموعة غذائية، أن قيمة الفجوة لهذه المجموعة قد سجلت في الفترة **1998-2002**، حوالي **1934.72** مليون دولار أمريكي، إلا أنها قد ارتفعت سنة **2003** بنسبة تقارب **33** %. لتستمر قيمة الفجوة في الارتفاع حيث سجلت سنة 2004 نسبة تعادل 14% ونفس النسبة سجلتها في السنة الموالية.



جدول رقم (37) يبين الميزان التجاري (الصادرات –الواردات) للمواد الغذائية من حيث الكمية والقيمة للفترة 1998-2005.

الكمية: ألف طن　　　　القيمة: مليون دولار

البيان	1998-02		2003		2004		2005	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
م. حبوب[1]	- 7129.56	1029.80-	6954.72-	1141.74-	7018.75-	1398.75-	8276.90-	1433.86-
قمح	- 4613.13	766.01-	5192.20-	680.92-	5118.85-	1040.65-	5696.48-	1028.63-
بطاطس	- 88.42	35-	100.92-	48.46-	111.02-	55.90-	17.47-	34.50-
م. بقول	- 144.19	93.82-	169.69-	98.95-	157.47-	100.95-	196.51-	126.68-
م. خضر	- 144.19	93.82-	6.68-	0.15-	800.62-	1.01-	14.90-	5.38-
م. فاكهة	- 59.24	5.85-	270.42-	83.15-	276.42-	104.70-	247.71-	81.17-
سكر	- 834.33	258.60-	871.08-	222.09-	127.57-	257.22-	915.81-	283.18-
م. زيوت	- 409.57	244.11-	612.51-	360.75-	1218.15-	787.97-	533.18-	326.86-
لحوم/ ح.	- 17.42	34.66-	41.23-	88.23-	84.92-	179.10-	95.11-	220.19-
أسماك	- 5.34	1.48-	19.91-	15.47-	20.54-	12.08-	18.30-	9.22-
حليب و..	- 1885.87	468.67-	1743.05-	515.74-	2073.10-	812.51-	2434.32-	734.00-
مجموع		1934.72-		2575.02-		2933.85-		2933.74-

المصدر: من تصميم الباحثة، اعتمادا على جداول الواردات والصادرات.

من بيانات الجدول نلاحظ أن كل المواد الغذائية قد سجلت فجوة معتبرة، سواء من حيث الكمية أو من حيث القيمة للفترة 1998- 2005، إذ:

- تحتل قيمة الفجوة الغذائية من مجموعة الحبوب المرتبة الأولى من قيمة فجوة المجموعات الغذائية الرئيسية الأخرى، وذلك بنسبة تقارب 53% للفترة الزمنية 1998-2002، و44% لسنة 2003. و48% لسنة 2004 و 49% لسنة 2005.

[1] الإحصائيات المتعلقة بالحبوب والقمح مأخوذة من الجداول المتضمنة في الملحق.

- تحتل نسبة الفجوة بالنسبة للقمح المرتبة الثانية من قيمة فجوة المجموعات الغذائية الرئيسية لنفس الفترات وعلى الترتيب: 39.6%، 26.4%، 35.5%، 35%. وتحتل قيمة فجوة القمح والدقيق نسبة عالية ضمن قيمة فجوة مجموعة الحبوب حيث قدرت على التوالي: 74%، 59.6%، 74%، 67%.

- تحتل قيمة الفجوة بالنسبة للحليب المرتبة الثالثة لنفس الفترة وعلى التوالي: **24**%، 20%، 72.7%، 25%.

- تأتي في المرتبة الرابعة مجموعة الزيوت، وذلك بفجوة قدرت لنفس الفترة على الترتيب: 12.5%، 14%، 27%، 11%.

-ويحتل السكر المكرر ضمن هذه المجموعة المرتبة الخامسة من حيث قيمة الفجوة، والتي تقدر على الترتيب: 13.4%، 8.6%، 8.8%، 9.6%.

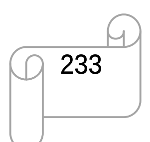
-وتحتل قيمة الفجوة بالنسبة لمجموع البقوليات المرتبة الخامسة وذلك وفقا للنسب التالية على الترتيب: **4.8**%، 3.8%، 5.4%، 4.3%.

هذا وقد أدى تحرير السوق على نطاق واسع إلى زيادة كبيرة ومتعاظمة بانتظام في معدل الواردات، بينما لم تتمكن الصادرات من النمو بنفس الوتيرة، وذلك بالنسبة للمجموعات الرئيسية السابقة الذكر، كما يتجلى من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم (38) يبين نمو وتغطية الصادرات للواردات للمواد الغذائية الرئيسية للفترة 1998-2005.

البيان	1998-2002	2003	2004	2005
الصادرات	21.66	21.35	35.57	39.62
نمو الصادرات	------	1.4-	66.6	11.4
الواردات	1956.38	2596.37	2969.42	2937.36
نمو الواردات	------	34.5	14.5	1.1-
نسبة التغطية	1.1	0.8	1.2	1.3

المصدر: تصميم الباحثة بالاعتماد على جداول الصادرات والواردات.



وكما تشير بيانات الجدول، فقد عرف نمو الصادرات الزراعية تذبذبا واضحا، حيث سجلت سنة **2003** أدنى مستوى لها بمعدل (**-1.4**%) مقارنة بالفترة **1998-2002**؛ بينما شهدت الواردات معدل نمو متصاعد قدر بحوالي **34.5**%. أما بالنسبة لسنة **2004** فقد سجلت نموا معتبرا للصادرات بمعدل قدر بنحو **66.6**% مقارنة بسنة 2003. في حين انخفض معدل نمو الواردات إلى 14.5% مقارنة بالسنة السابقة. وهذا يؤكد بأن نسبة تغطية الصادرات للواردات قد ارتفعت إلى 1.2 % مقارنة بالسنة السابقة التي كانت تقدر بنحو 0.8%. ومن جهتها عرفت سنة 2005 تقهقرا في نمو الصادرات وصل إلى 11.4 % وذلك بمعدل سالب قدر بنحو 82%؛ في حين تراجع معدل نمو الواردات إلى 1.1% مقارنة بالسنة السابقة. ومع ذلك فقد كانت نسبة تغطية الصادرات للواردات تقدر بنسبة 1.3%.

ورغم الارتفاع في الصادرات إلا أنها تعتبر ضعيفة مقارنة بواردات نفس المواد، كما أن نسبة تغطية الواردات بالصادرات من المواد الغذائية الزراعية ضعيفة، حيث تتراوح بين 0.8%، و1.3%، مثلما جاء في الجدول.

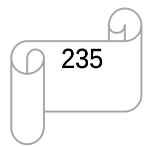
المبحث الرابع/ التبعية الغذائية ومعدل الاكتفاء الذاتي: من خلال البيانات الرقمية السابقة والمتعلقة بالميزان التجاري للسلع الزراعية الغذائية، خلال الفترة مجال البحث، تتجلى أمامنا حقائق حول نسب الاكتفاء الذاتي من بعض المجموعات السلعية الغذائية. وقد تعمدنا اختيار مجموعات سلعية باعتبارها تمثل مواد غذائية ذات الاستهلاك الواسع، والتي تشكل النمط الغذائي للمستهلك الجزائري؛ لنتعرف من خلالها على مستوى الاكتفاء، ومن ثم على نسبة الاعتماد على الواردات في مسألة تأمين مثل هذه المواد. علما بأنه قد تم تقسيم بيانات الجداول تبعا للمجموعات السلعية الغذائية ذات المنشأ الزراعي حسب معدلات الاكتفاء من كل مجموعة، كما يلي:

المطلب الأول/ مجموعات غذائية ذات معدلات اكتفاء منخفضة: وتضم هذه المجموعة، تلك السلع الغذائية التي يقل فيها معدلات الاكتفاء الذاتي عن 50% وتشمل كل من الحبوب والسكر وجملة الزيوت والشحوم والألبان ومشتقاتها، كما في الجدول.

جدول رقم (39) معدل الاكتفاء بالنسبة للمواد الغذائية الأكثر استيرادا لفترة 98-2005 (ألف طن)

البيان	حبوب	قمح	بقول جافة	زيوت وشحوم	حليب ومشتقاته
الفترة: 98-2002 الإنتاج (1)	2391.54	1760.02	38.57	60.66	1396.67
واردات – صادرات (2)	7129.56	4613.13	144.19	409.57	1885.87
المتاح للاستهلاك (1+2)	9521.10	6373.15	182.76	570.23	3282.84
% للاكتفاء	25.12	27.62	21.10	12.90	42.55
سنة 2003 الإنتاج (1)	4265.96	2964.85	57.75	43.44	1588.00
واردات – صادرات (2)	6954.72	5192.20	169.69	612.51	1743.05
المتاح للاستهلاك(1+2)	11220.68	8157.05	227.44	855.95	3331.05
% للاكتفاء	38.02	36.35	25.39	6.62	47.67
سنة 2004 الإنتاج (1)	4032.80	2730.70	58.12	104.22	1709.10
واردات – صادرات (2)	7018.75	5118.85	157.47	1218.15	2073.10
المتاح للاستهلاك(1+2)	11051.55	7849.55	215.59	1322.37	3782.20
% للاكتفاء	36.49	34.79	26.96	7.8	45.19
سنة 2005 الإنتاج (1)	3527.44	2414.73	47.10	59.02	1682
واردات – صادرات (2)	8276.90	5696.48	196.51	533.18	2434.32
المتاح للاستهلاك(1+2)	11804.33	8111.21	243.61	592.20	4116.43
% للاكتفاء	29.88	29.77	19.33	9.79	40.86

المصدر: صمم الجدول بالاعتماد على جداول الواردات والصادرات. والجدول (5-9) بالملحق.



يتبين أن مجموعة الحبوب تتصدر هذه القائمة، لما تمثله من ثقل اقتصادي وغذائي؛ وباعتبارها مصدرا أساسيا للغذاء ونمطا استهلاكيا رئيسيا. ومع ذلك فإن نسبة الاكتفاء الذاتي من هذه المجموعة آخذة في التراجع باستمرار، على امتداد الفترة الزمنية المختارة باستثناء سنة 2003 أين سجلت زيادة في معدل الاكتفاء قدرت بحوالي 38.02% بينما سجلت الفترة المحصورة بين 1998- 2002 في المتوسط ما معدله 25.12%. ثم استمرت هذه النسبة في التراجع لتسجل سنة 2004 ما يعادل 36.49% وسنة 2005 حوالي 29.88%، أي بمعدل نمو سلبي نسبته - 4% عما كان عليه سنتي 2003، و 2004. وبنحو-18% عن 2004 – 2005. ويعود هذا التراجع في معدلات الاكتفاء لتراجع الكميات المنتجة خلال هذه الفترة، مع استمرار ارتفاع قيمة العجز التجاري لنفس الفترة. والملاحظ أن نسبة الاكتفاء الذاتي في مجال الحبوب تعتبر منخفضة بالجزائر إذا ما قورنت بتلك المسجلة بكل من تونس والمغرب؛ فقد سجلت سنة 2004 نسبة الاكتفاء من الحبوب قدرت بنحو 68.24% بالمملكة المغربية، أما في تونس فقدرت بنحو 53%[1]. ويعتبر القمح السلعة الرئيسية ضمن هذه المجموعة، و من جهته هو أيضا فقد شهدت معدلات الاكتفاء منه تقهقرا واضحا، من 36.35% سنة 2003 إلى نحو 34.79% سنة 2004، وذلك بانخفاض نسبي قدره 4.3%. بينما كان هذا الانخفاض أكثر شدة سنة 2005، أين تراجعت نسبة الاكتفاء الذاتي إلى حوالي 29.77% مسجلة بذلك نسبة أقل عما عرفته سنة 2004 بما يعادل 14.4%. وتزامنا مع ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية، فإن الجزائر تبقى أكبر مستورد للحبوب؛ فعلى سبيل المثال استوردت سنة 2003، ما قيمته 1.12 مليار دولار. والسبب في اللجوء إلى الاستيراد هو أن الزراعة الجزائرية عاجزة على تلبية طلبات السوق الداخلية فيما يتعلق بأنواع الحبوب. وهذه الزيادة في الطلب تعود بالدرجة الأولى إلى نمط الاستهلاك السائد، والذي يعطي الحبوب الأفضلية،

[1] Les notes d'analyse du CIHEAM, op. cit, p16

وبالتالي يساهم في تدهور القدرة الشرائية للمستهلكين. ولعل هذا الانخفاض في القدرة الشرائية للنمط المعيشي منذ 1995 قد أجبر المستهلكين على القبول بهيمنة النمط الاستهلاكي الذي كان سائدا والذي مصدره الحبوب، (خبز، كسكسي، عجائن، بيزا، محاجب،...الخ). إذ أصبحت مثل هذه المواد ملاذا لغالبية السكان في ظروف اقتصادية واجتماعية غير مستقرة وغير مشجعة؛ وهذا ما يبرر النسبة المرتفعة نسبيا في معدل نسبة الاستهلاك في مجال الحبوب، والتي تدور حول معدل سنوي يقدر بـــ 220 كغم للفرد الواحد، متجاوزة بذلك تلك المسجلة في تونس (205 كغم/ فرد) وتقل عما هي عليه بالمغرب (240 كغم/فرد)[1].

وبهذه المستويات المسجلة، يبقى إنتاج الحبوب في الجزائر عاجزا على تغطية الطلب الوطني، والدليل على ذلك هو تلك الزيادة المطردة في نسبة استيراد الحبوب من مجموع الواردات الغذائية، والتي ترتفع بوتيرة متزايدة من سنة لأخرى، مسجلة عبئا ثقيلا على خزينة الدولة التي تعتمد أساس على ريع المحروقات. هذا ولقد قدرت فاتورة استيراد القمح للسداسي الأول من سنة 2007 (جانفي –جوان) بما قيمته 918 مليون دولار أمريكي، مقابل 672.5 مليون دولار خلال نفس الفترة من السنة السابقة 2006، أي بمعدل نمو قدره 36.5 % [2]؛ وذلك نتيجة استمرار ارتفاع أسعار القمح في السوق العالمية. وللعلم فقد فاقت قيمة ورادات القمح 1 مليار دولار سنة 2006، منها 520 مليون دولار للقمح الصلب، و764 مليون دولار للقمح اللين. وتعتبر فرنسا البلد الأساسي الممول للجزائر من هذه المادة بما يعادل نصف الحصة الإجمالية المستوردة، أي بما يمثل 498 مليون دولار، تليها كندا بقيمة 171 مليون دولار، وتأتي بعدهما الولايات المتحدة واستراليا. وتظل الجزائر من بين أهم الدول المستوردة للقمح وبخاصة القمح

[1] CNES : Commission de l’Evaluation, Rapport sur La conjoncture économique et sociale du deuxième semestre 2004 pp 59-62

[2] جريدة الخبر، عدد 5137 ليوم الأحد 2007/10/7. ص. 11.

الصلب، حيث يتراوح متوسط القيمة الإجمالية لواردات القمح ما بين 900 مليون إلى 1.1 مليار دولار سنويا. ورغم أن الإنتاج المحلي قد سجل ارتفاعا محسوسا هذه السنة (2007)، والمقدر بحوالي 4.6 مليون طن[1]، إلا أن الكمية المستوردة تبقى كبيرة. ولعل من بين أهم الأسباب وراء ذلك، هو الاستقرار النسبي في المساحة المزروعة والظروف المناخية غير الملائمة، هذه الأخيرة التي تساهم في تضرر جزء كبير من المساحة المزروعة في غالب الأحيان، زد على ذلك ما تتلفه الحرائق أثناء كل موسم حصاد؛ كما أن تأخر عمليتي البذر والحصاد اللتين يرجعهما المسؤولون إلى نقص العتاد الفلاحي، تزيدان من جهتهما في تفاقم هذه الوضعية، كما سبق توضيح ذلك. كما أن هذا الوضع في جزء منه يبرر مدى تراجع المساحة المحصودة عن المساحة المزروعة طوال الفترة المحددة، بالنسبة للحبوب عموما، وبالرغم من طول الفترة نسبيا، فإنه لم تبذل محاولات من أجل تجاوز هذه الفجوة أو تقليصها إلى حدها الأدنى.

وتأتي ضمن هذه السلة أيضا، مجموعة البقول الجافة بمعدلات اكتفاء عرفت اتجاها تصاعديا، حيث سجلت (كما جاء في الجدول) في الفترة 1998-2002 نسبة 21.10%، لترتفع هذه النسبة إلى 25.39% سنة 2003، أي بمعدل نمو يقدر بـــ 20%. كما سجلت سنة 2004 ارتفاعا نسبيا، بحيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي 26.96% وذلك بمعدل نمو قدره 6.4%. بينما شهدت سنة 2005 تراجعا في نسبة الاكتفاء بتسجيلها لنسبة 19.33%، وهذا بمعدل قدره 28% عما كان في السنة السابقة، ويعود سبب هذا التراجع المحسوس إلى تقهقر الإنتاج خلال هذه السنة.

كما تشمل هذه المجموعة كذلك مجموعة الزيوت والشحوم، والتي تعتبر الجزائر من الدول التي تعرف عجزا يكاد يكون كليا في إنتاج هذه المواد، حيث أن الاكتفاء الذاتي في الفترة 1998- 2002 لم يتجاوز نسبة 12.90% ، وهي الفترة التي كان فيها معدل

[1] جريدة الخبر، عدد 5061 ليوم 10 جويلية 2007.

الاكتفاء مرتفعا مقارنة بسنوات 2003، 2004، 2005، أين تم تسجيل على التوالي: 6.62%، 7.8%، 9.79% وهذه النسب هي تعبير صادق عن تبعية الجزائر الكبيرة للخارج في مثل هذه المواد.

وتضم هذه المجموعة السلعية كذلك مجموعة الحليب ومشتقاته، وهي بدورها تعرف نسبة اكتفاء منخفضة؛ حيث نلاحظ أن كمية الواردات قد انخفضت من هذه المادة مسجلة ما مقداره 1754.83 ألف طن سنة 2003، بعدما وصلت في الفترة 1998- 2002 إلى 1889.16 ألف طن. مسجلة بذلك معدل اكتفاء قدره 47.67% بعدما كان 42.55% في فترة 1998-2002، أي بمعدل نمو قدر بحوالي 12%. هذا وقد عرفت سنة 2004 تراجعا في معدل الاكتفاء الذاتي، حيث بلغ 45.19% أي بمعدل قدر بحوالي - 5.2%، لتسجل سنة 2005 تراجعا آخر في الاكتفاء الذاتي حيث بلغ 40.86% أي بمعدل قدره - 9.6%. وهذا التراجع المتواصل مرده انخفاض مستويات الإنتاج وتزايد الكميات المستوردة. وفي مقارنة سريعة مع بعض الدول المغاربية نجد أن نسبة الاكتفاء المسجلة لسنة 2004 قد قدرت في المغرب بنحو 81.26%؛ وفي تونس بنحو 91.49% [1]، وهما في وضعية جيدة بالنسبة للجزائر بالرغم من الإمكانيات التي تتوفر عليها كل دولة.

أما بالنسبة لمادة السكر، فإن الجزائر تعتبر من بين أهم الدول المستوردة لهذه المادة، وقد بلغت الكميات المستوردة للفترة 1998-2002 حوالي 834.3 ألف طن، لترتفع سنة 2003 إلى 871.03 ألف طن؛ كما سجلت سنة 2004 ارتفاعا آخر في الكميات المستوردة إذ بلغت 1027.05 ألف طن، إلا أن سنة 2005 قد عرفت انخفاضا حيث بلغت الكمية المستوردة 915.81 ألف طن، أي بمعدل نمو بلغ حوالي 10.8% عما كان عليه من قبل. ومن خلال هذه الكميات تتجلى الفجوة الغذائية الكبيرة في هذه المادة والتي يتم تجاوزها عن طريق الاستيراد.

---

[1] Les notes d'analyses du CIHEAM, op. cit, p. 16

المطلب الثاني/ مجموعات غذائية ذات معدلات اكتفاء متوسطة: وتدخل ضمن هذه الفئة مجموعات السلع الغذائية الرئيسية التي تحقق معدلات اكتفاء ذاتي تتراوح بين 50% و 90%، وتشمل على المجموعات الغذائية الفرعية التالية: مجموعة اللحوم الحمراء والأسماك وجملة الفاكهة؛ والجدول الموالي للمزيد من التوضيح.

جدول رقم (40) المجموعات الغذائية ذات معدلات اكتفاء متوسطة للفترة 1998-2005 (ألف طن)

البيان	جملة الفاكهة	لحوم حمراء	أسماك
الفترة: 98-2002 الإنتاج	1877.49	309.72	98.01
واردات – صادرات	59.24	17.42	5.34
المتاح للاستهلاك	1936.73	327.15	103.43
% للاكتفاء	96.94	94.67	94.84
سنة 2003 الإنتاج	2694.73	293.58	1.3.79
واردات – صادرات	270.42	41.23	19.91
المتاح للاستهلاك	2965.15	334.81	123.70
% للاكتفاء	90.88	87.69	83.90
سنة 2004 الإنتاج	2117.30	212.00	137.56
واردات – صادرات	276.42	84.92	20.54
المتاح للاستهلاك	2393.72	296.98	158.10
% للاكتفاء	88.45	71.40	87.01
سنة 2005 الإنتاج	2432.07	225.26	139.94
واردات – صادرات	247.71	95.12	18.30
المتاح للاستهلاك	2697.78	320.38	158.24
% للاكتفاء	90.76	70.31	88.43

المصدر: صمم الجدول بالاعتماد على جداول الإنتاج والواردات والصادرات. والجدول (5 -9) بالملحق.

بناء على بيانات الجدول نلاحظ أن اللحوم الحمراء قد حققت أعلى مستوى لها من الاكتفاء الذاتي في الفترة 1998-2002، وذلك بمعدل بلغ 94.67% والذي يعتبر من المعدلات المرتفعة نسبيا، إلا أنه تراجع سنة 2003 ليسجل 87.69% وذلك بمعدل قدر بحوالي 7.4%. كما سجلت سنة 2004 تراجعا في معدل الاكتفاء مقارنة بسنة 2003 حيث بلغ 71.40% وذلك بمعدل قدر بحوالي 18.6% وواصل معدل الاكتفاء في التراجع حيث بلغ سنة 2005 حوالي 70.31%، وذلك بمعدل قارب-1.5%. ولعل السبب وراء هذا الانخفاض يعود إلى ارتفاع الطلب المستمر على هذه المادة الغذائية الضرورية نتيجة لارتفاع عدد السكان، والزيادة الطفيفة في الدخول بحيث ازدادت القدرة الشرائية للمستهلكين، وانخفاض الإنتاج المحلي وزيادة الواردات.

أما بالنسبة لمجموعة الأسماك، فقد سجلت في الفترة 1998-2002، معدل اكتفاء ذاتي مرتفع نسبيا، فقد بلغ 94.84% إلا أنه قد تراجع سنة 2003 إلى 83.90% وذلك بمعدل قارب 11.5%. إلا أنه عاود ارتفاعه سنة 2004 ليصل إلى نحو 87.01% وذلك بمعدل نمو نسبي وصل إلى 3.7%. كما سجلت سنة 2005 ارتفاعا نسبيا في معدل الاكتفاء بلغ 88.43% وبمعدل نمو قدر بـــ 1.6%.

أما جملة الفاكهة فهي تتأرجح بين المعدلات المرتفعة نسبيا والتي تتعدى 90% وبين المعدلات المتوسطة؛ فقد سجلت في الفترة 1998-2002 معدل اكتفاء مرتفع نسبيا قدر بحوالي 96.94% ليسجل تراجعا بعد ذلك سنة 2003 حيث بلغ 90.88%أي بمعدل نمو سلبي قدره- 6.2%، ليسجل انخفاضا آخر سنة 2004 بلغ 88.45% أي بمعدل نمو سلبي بلغ 2.6%. بينما عرفت سنة 2005 ارتفاعا في معدل الاكتفاء الذاتي ببلوغها نسبة 90.76%، أي بمعدل نمو قارب 2.4%.

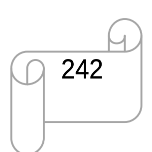
المطلب الثالث/ مجموعات غذائية ذات معدلات اكتفاء عالية: وتضم هذه المجموعات تلك السلع التي يزيد معدل الاكتفاء الذاتي فيها عن 95%. وتندرج ضمن هذه المجموعات جملة الخضر، واللحوم البيضاء والبيض. والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم (41) المجموعات الغذائية ذات معدلات اكتفاء عالية للفترة 1998-2005 (ألف طن)

البيان	مجموعة الخضر	لحوم بيضاء	بيض
الفترة: 98-2002 الإنتاج	2990.48	195.25	120.20
واردات – صادرات	14.83	1.27	-
المتاح للاستهلاك	2995.32	196.52	120.20
% للاكتفاء	99.50	99.35	100
سنة 2003 : الإنتاج	2837.50	152	165
واردات – صادرات	6.68	1.26	-
المتاح للاستهلاك	2844.18	153.25	165
% للاكتفاء	99.77	99.18	100
سنة 2004 : الإنتاج	3940.80	153.30	181.42
واردات – صادرات	8.62	1.45	1.96
المتاح للاستهلاك	3949.42	154.75	183.38
% للاكتفاء	99.78	99.06	98.93
سنة 2005 : الإنتاج	4128.47	168.57	172.25
واردات – صادرات	14.90	-	0.57
المتاح للاستهلاك	4143.36	168.57	172.82
% للاكتفاء	99.64	100	99.67

المصدر: صمم الجدول بالاعتماد على جداول الإنتاج والواردات والصادرات. والجدول (5- 9) بالملحق.

فبالنسبة لجملة **الخضر**، وكما يوضحها الجدول، نلاحظ أنها قد سجلت في الفترة 1998-2002 معدل اكتفاء ذاتي بلغ 99.50% لتحافظ هذه النسبة على استقرارها النسبي



بخصوص سنوات 2003، 2004، 2005، إذ سجلت نسب 99.77%، 99.78%، 99.64% على التوالي. ومن خلال هذه المعدلات يتضح تراجعا ضئيلا في سنة 2005.

أما بالنسبة **للحوم البيضاء** فتعتبر من المواد الغذائية التي تعرف اكتفاء ذاتيا بمعدلات عالية، فقد وصل المعدل في الفترة 1998-2002 إلى حوالي 99.35%، غير أن هذا المعدل قد تراجع قليلا سنة 2003 ليسجل 99.18% ، ثم يتراجع مرة أخرى سنة 2004 إلى 99.01%، ؛ إلا أنه سجل في سنة 2005 ارتفاعا بلغ 100% محققا بذلك اكتفاء ذاتيا كاملا.

وبخصوص **البيض**، فإن الجزائر تعتبر من بين الدول المكتفية من هذه المادة نسبيا، فقد بلغ معدل الاكتفاء الذاتي للفترة 1998- 2002 ما يعادل 100%، إلا أن النسبة قد تراجعت قليلا سنة 2004 لتسجل ما مقداره 98.93% أي بمعدل نمو سالب قدر بحوالي 10.7%، ليعاود الارتفاع سنة 2005 مسجلا نسبة اكتفاء قدرت بـــ 99.67%، وذلك بمعدل نمو بلغ 0.7% مقارنة بالسنة السابقة.

المطلب الرابع/ التبعية الغذائية ومستوى العجز: يتبين أن الفجوة الغذائية (التبعية) ومن خلالها مستوى العجز في الإنتاج المحلي بالنسبة لأهم المجموعات السلعية، يمكن اختصارها تبعا للمؤشرات التالية.

- حقيقة الأمر، **أن الزراعة الجزائرية** في مجال الغذاء بعيدة عن تسجيل مستوى مقبول من الاكتفاء وبخاصة بالنسبة للمواد ذات الاستهلاك الواسع، ويمكن التذكير بالوضعية الغذائية وفقا لمنهجية التحليل المتبعة في الفصل السابق تبعا لمعدلات الإنتاج المسجلة بنوعي الإنتاج النباتي والحيواني، كما يلي.

- **فبالنسبة للإنتاج النباتي** وباستثناء مجموعة الخضر والفواكه، فقد سجل عجزا كبيرا، ويبدو أن هذا العجز يستفحل بوتيرة مطردة من سنة لأخرى، وذلك بالرغم من المحاولات المبذولة في إطار السياسات الزراعية المتبعة وبخاصة منذ عام2001 مع

انطلاقة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية؛ غير أن النتائج لحد الآن ليست مشجعة، وتبقى الظروف المناخية التي تمر بها البلاد هي السبب الذي يتحجج به الجميع، من وراء هذه التذبذبات المسجلة.

- ومن خلال المعطيات الإحصائية التي مرت معنا تأتي **الحبوب** في الدرجة الأولى، ضمن الواردات الزراعية بحيث تسجل عجزا كبيرا، وتبعية تكاد تكون مطلقة للخارج، وبذلك ترهن استقلالية القرار الاقتصادي وكذلك السياسي للبلاد، من أجل الحصول على الغذاء اليومي للمواطنين. فالزراعة الجزائرية ليس بمقدورها توفير الطلب المتزايد على الحبوب ومنه القمح تحديدا باعتباره المادة الإستراتيجية الأساسية في الاستهلاك اليومي؛ والتي يجب أن تتوفر مهما كلفت خزينة الدولة. واستنادا لإحصائيات الجدول (رقم 39)، فقد بلغت تبعية الجزائر في مجال الحبوب لسنوات 2003، 2004، 2005، على التوالي المعدلات التالية: 61.98% ، 53.51%، 70.12%. وفي مادة القمح ولنفس السنوات فقد سجلت : 63.65%، 65.21%، 70.23% على التوالي.

- أما مجموعة **البقوليات**، فهي بدورها تعرف عجزا وعدم اكتفاء؛ وغير خاف أن مجموعة البقوليات هي ذات قيمة غذائية أساسية من حيث كونها توفر الطاقة الغذائية من سعرات حرارية وبروتينات يحتاجها الإنسان؛ وما دامت الزراعة الجزائرية غير قادرة على توفير الاحتياجات المحلية، فإن الدولة تصبح مضطرة باللجوء للاستيراد. وفي هذا الصدد فقد سجلت التبعية (بناء على الجدول رقم 39) للسنوات 2003، 2004، 2005، على التوالي النسب لتالية: 74.61%، 73.04%، 80.67%.

- من جهة أخرى، فإن مجموعة **الخضر والفواكه** من ضمن هذه المجموعة النباتية في القطاع الزراعي قد سجلت اكتفاء بل وحتى فائضا، غير أن الاستفادة من وفرتها لم تستغل كما يجب، وبقي معدل التصدير متدنيا للغاية، بل ويعرف تذبذبا واضحا، (كما أشرنا) .. فالتمور الجزائرية من خلال دقلة نور ذات الشهرة العالمية العالية، وكما هو

الحال بالنسبة لمنتوج الحمضيات الذي يتمتع بجودة عالية، تعرف مشاكل فنية وبيروقراطية بالدرجة الأولى، ساهمت في تقهقر مستويات تصدير هذه المواد واستغلالها في مبادلات تجارية بينية مغاربية وعربية، أو لتوفير نقد أجنبي يمكن تحويله لاستيراد مواد غذائية أخرى.

- كما نلاحظ بالنسبة لمجموعة **الإنتاج الحيواني**، أنها تحتل مرتبة ثانوية بالنسبة لسابقتها، كما أن قيمتها الحقيقة ضمن حجم الواردات في التجارة الخارجية تأتي في مستويات بعيدة عن قيمة واردات الحبوب مثلا. وضمن مجموعة الإنتاج الحيواني، تسجل الجزائر عجزا نسبيا في مجالات **اللحوم الحمراء**. كما يعرف إنتاج **الحليب** نقصا كبيرا ويعيش في فوضى، وعدم استقرار، وبالرغم من تدعيم الدولة له فقد فشلت سياسة إنتاج الحليب ولم تستطع تغطية العجز المسجل؛ و مما زاد في تدهور نسبة الاكتفاء ما تعرفه مادة الحليب من ارتفاع فاحش في الأسعار عالميا؛ وليس أمام الجزائر من مخرج سوى استيراد ما تحتاجه، حيث بلغت نسبة التبعية للسنوات 2003، 2004، 2005، على التوالي: 52.33%، 54.81%، 59.14%. لكن بإمكانها ترقية إنتاج الحليب باستيراد أصناف جيدة من الأبقار الحلوب، أما بقية المكونات الأخرى لإنتاج هذه المادة فمن الممكن السيطرة عليها، وذلك بقليل من الإرادة في العمل. في حين أنه بالنسبة **للحوم البيضاء والبيض**، فإن الجزائر مكتفية ذاتيا، وهي قادرة على زيادة كميات الإنتاج وتصدير الفائض لخدمة باقي فروع الاقتصاد الوطني، خصوصا وأن تربية الدواجن تتوفر على إمكانيات اقتصادية وطبيعية كبيرة؛ غير أن ذلك لم يحدث.

نستنتج مما سبق، أن اتساع الفجوة الغذائية كما هي عليه الآن، يعني استحالة الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي في المدى القريب، ويبقى اللجوء للخارج لاستيراد السلع الغذائية الضرورية لتلبية احتياجات السكان من الغذاء هو الملجأ الذي تأخذ به الجزائر، بالرغم من إمكانيات تحقيق الاكتفاء الذاتي أو الأمن الغذائي في بعض المواد الاستهلاكية

الأساسية، ومما يزيد من حدة التبعية هو تركيز الصادرات والواردات لمنطقة جغرافية واحدة والمتمثلة في الاتحاد الأوروبي، فقد بلغت الواردات الغذائية من الاتحاد الأوروبي سنة 2001 نحو 48% من إجمالي الواردات من باقي مناطق العالم، بينما بلغت الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية نحو 10% [1]، وهذا يؤثر سلبا على عائداتنا البترولية التي يتم الحصول عليها بالدولار بينما معظم وارداتنا هي بالأورو، مما يزيد ضغوطا على الاحتياطي من العملة الصعبة.

غير أن شروط تعزيز قدرات الجزائر الإنتاجية ممكن، وذلك بتدعيم التكامل العربي البيني وترقية التبادلات التجارية الزراعية بإزالة كل الإجراءات التي من شأنها تعطيل مثل هذا التقارب، وتفعيل السوق العربية المشتركة، كما تبقى الشراكة الأورو متوسطية رهانا آخر يحتاج إلى تفعيل أكثر؛ غير أن هذا الهدف يبدو بعيد المنال، ليستمر القطاع الزراعي يعيش ظروفا لا تبعث على الاطمئنان. وغير خاف، أن هذه الوضعية المتردية للقطاع الزراعي ليست وليدة اللحظة الراهنة، وإنما هي نتاج للكثير من الممارسات الخاطئة والتداعيات التي عرفتها المسيرة التنموية للجزائر، عبر مراحل تطورها التاريخي، بحيث تجدرت في البناء النمطي للقطاع الزراعي خصوصا، بالإضافة إلى مشاكل ومعوقات أخرى، سوف تكون محل مناقشة ضمن الفصل الموالي.

[1] Les notes d'analyse du CIHEAM, op. cit. P. 8.

الفصل السادس

مشاكل ومعوقات الزراعة في الجزائر

الفصل السادس: مشاكل ومعوقات الزراعة في الجزائر

المبحث الأول/ مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الأرضية الطبيعية

المطلب الأول/ مشاكل ومعوقات تتعلق بنوعية الموارد الأرضية

المطلب الثاني/ طبيعة الأرض الزراعية

المطلب الثالث/ طبيعة الحيازات

المطلب الرابع/ مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد المائية

المطلب الخامس/ المشاكل والمعوقات الطبيعية البنائية

المبحث الثاني مشاكل ومعوقات تكنولوجية

المطلب الأول/ مشاكل ومعوقات تتعلق بمستلزمات الإنتاج

المطلب الثاني/ مشاكل الإرشاد والبحث الزراعي

المبحث الثالث/ مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية والمادية

المطلب الأول/ مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية والمؤسسية

المطلب الثاني/ مشاكل ومعوقات تنظيمية ومادية

المبحث الرابع/ مشاكل ومعوقات عامة

المطلب الأول/ غياب التكامل الزراعي ــ الصناعي

المطلب الثاني/ مشاكل ومعوقات مرتبطة بالتطورات السياسية والاقتصادية

المطلب الثالث/ تحديات أخرى تواجه القطاع الزراعي في الجزائر

المطلب الرابع/ إمكانيات تجاوز وتدليل المعوقات.

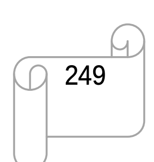
الفصل السادس: مشاكل ومعوقات الزراعة في الجزائر

لعل المهمة الرئيسية للقطاع الزراعي في أي بلد، تتمثل في توفير الغذاء للسكان، ويعتبر توفير الغذاء واستقرار عرضه من العناصر الرئيسية لتحقيق الأمن الغذائي. والجزائر تسعى جاهدة لتحسين معدلات التنمية الاقتصادية التي تقترن عادة بتحسين إمداداتها الغذائية، والقضاء التدريجي على أوجه النقص أو العجز الغذائي. ولما كان القطاع الزراعي هو القطاع الاقتصادي الرئيسي والمصدر الأساسي لإنتاج الغذاء، فإن مقدرة الجزائر على توفير الغذاء واستقرار عرضه قد تأثرت كثيرا بمحددات وعراقيل، وواجهتها مشاكل، شأنها في ذلك شأن الكثير من البلدان النامية والعربية خصوصا، بحيث أصبحت تعيش وضعية متدهورة أقل ما توصف به أنها عاجزة وتابعة.

والزراعة بطبيعتها، وبخاصة في الدول النامية، تعد من أكثر القطاعات الاقتصادية والخدمية والاجتماعية مواجهة للمشاكل والمعوقات والمحددات، وذلك بحكم ما تنطوي عليه من سمات وخصائص تتمثل في التخلف التقني والاقتصادي والاجتماعي بصفة عامة؛ أو بحكم ما يحيط بها ويؤثر فيها من عوامل ومتغيرات تكون عرضة لها باستمرار، وتخرج في معظمها عن نطاق التحكم المسبق والتوجيه المباشر، وما تتعرض له تبعا لذلك من الاختلالات والتقلبات، غيرها من القطاعات يكون في منأى عنها[1].

وغير خاف، أن المشاكل والمعوقات التي أحاطت بالقطاع الزراعي الجزائري سواء منها ما هو كامن وأصيل في القطاع، أو طرأ عليه نتيجة ظروف وملابسات مختلفة شهدتها المسيرة التنموية عبر المراحل التاريخية المختلفة، والتي أفرزت كل مرحلة أنماطا من المشاكل تختلف عن غيرها؛ هي كثيرة ومتنوعة، وتتداخل فيما بينها بحيث يصعب فرزها بطريقة سليمة تسمح بتحديد حجم كل عامل على حدة. وأية محاولة

[1] جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية: السياسات الزراعية العربية في عقد 90، التقرير الشامل، الخرطوم، 2000، ص 172.



لمعالجة كل صنف من العوامل على حدة هو من أجل الدراسة والتحليل، إذ تبقى خاصية التداخل البيني حقيقة قائمة. وتعتبر العوامل الطبيعية (بما فيها الاقتصادية) من بين أهم المحددات التي تؤثر على عرض الغذاء، والحد من رفع القدرة الإنتاجية للقطاع الزراعي، لكونها تؤثر تأثيرا مباشرا على أداء القطاع؛ ولكنها ليست الوحيدة، إذ تتشابك معها عوائق أخرى تصنف على أنها إنسانية أو فنية، يبدو الدور الإرادي للإنسان فيها حاسما وواضحا. ويمكن حصر المشاكل والمعوقات التي تعترض أداء القطاع الزراعي في التصنيفات التالية: طبيعية، اقتصادية، بشرية (ضعف التكوين، تدني البحث العلمي)، تنظيمية، إلى جانب عوامل أخرى سياسية وعامة، داخلية وخارجية...الخ. وسوف نتناول بعضها بشيء من التفصيل لاحقا.

المبحث الأول/ مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الأرضية والطبيعية: وتنحصر مثل هذه المحددات الأرضية التي تقف عائقا أما تطور الزراعة في مجال الموارد الطبيعية، كالأراضي الزراعية المتاحة والمساحات المزروعة والمياه المتاحة.... الخ. وتعتبر كل من الموارد الأرضية والمائية بمثابة الركيزة الأساسية للتنمية الزراعية سواء بمفهومها التقليدي أو المستدامة، ومن أهم العناصر ذات الوزن الكبير في الجزائر؛ غير أن بعض الممارسات البشرية غير الرشيدة المرتبطة بالزراعة وغيرها من الأنشطة التي يمارسها الإنسان قد أدت إلى التدهور الكمي والنوعي لهذين الموردين، الأمر الذي انعكس سلباً على الإنتاج والإنتاجية على مر السنين؛ بحيث أصبحت نادرة وتمثل عائقا أمام تطور الزراعة، ورفع قدرتها الإنتاجية. وسنتطرق لاحقا لأبرز المشاكل والمعوقات التي يعرفها القطاع الزراعي.

المطلب الأول/ مشاكل ومعوقات تتعلق بنوعية الموارد الأرضية:

تتمحور المشاكل الكمية والنوعية للموارد الأرضية حول التغيرات التي تحدث للأراضي الزراعية، وتؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة على قدرتها واستدامة عطائها. وتلعب

العوامل الطبيعية دورا كبيرا في تحديد القدرات الإنتاجية للقطاع الزراعي، بل أنها تحتل الصدارة في ذلك، فبدون وجود مساحة أرضية صالحة للزراعة يستحيل تحقيق إنتاج مهما بذلت من جهود. وفي هذا الإطار، وتبعا لإحصائيات سنة 2002، التي أشرفت عليها وزارة الفلاحة، فإن المساحة الكلية للأراضي العامة الجزائرية تقدر بحوالي 238 مليون هكتار، تتوزع كما يلي[1]:

1. **الأراضي المستعملة للفلاحة**، وهي المساحة الزراعية الكلية (S. A. T.) وتقدر بنحو 40.7 مليون هكتار أي ما يعادل 17% [2] من المساحة الكلية، وتتفرع بدورها إلى زراعات نباتية وأراضي متروكة، أو مستريحة.

1-1. أما أراضي الزراعات النباتية، فهي تلك الأراضي التي تخضع للتناوب في زراعتها سواء تعلق الأمر بالأراضي ذات زراعة من النوع النباتي الفصلي (كزراعات البقوليات مثلا) أو بأراضي ذات زراعات سنوية (كالحبوب والزراعات الصناعية)، أو بزراعات متعددة السنوات (زراعة نباتات الكلأ). وتكون مساحة مزروعات الشتاء هي المساحة المحصودة، وتُضم الأراضي المزروعة والغير مزروعة. ... وتقدر مساحتها بحوالي 3.8 مليون هكتار بما يعادل 46.3% من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة[3].

2-1. الأراضي المستريحة أو الغير مزروعة، وتقدر مساحتها بحوالي 3.7 مليون هكتار، وبنسبة 45.7% من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة[4]. وهي أراضي تعرف بأنها مستريحة أو بلا زرع وذلك عندما لا تتجاوز مدة استراحتها خمس سنوات. إذ أنها تنتقل بعد ذلك من كونها مستريحة إلى نوع من أراضي المراعي.

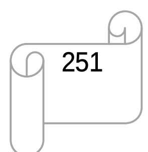
---

[1] المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر لنشرة 1991، رقم 15، الديوان الوطني للإحصاء، صص 158، 159.

[2] Ministère de l'Agriculture: Statistique agricole, superficies et productions, série B, 2002, Janvier 2003, P. 2.

[3] IBID

[4] IBID.



3-1. أراضي الزراعات الدائمة، وهي تلك الأراضي التي تُزرع باستمرار، أي كل سنة لتدوم زراعتها عدة سنوات قبل أن تُجدد زراعتها. وتشمل على أراضي الكروم والأشجار المثمرة بما في ذلك المروج الطبيعية.

4-1. مراعي ومراتع، وتشمل هذه الأراضي كل المساحات التي لم تستغل بأي نشاط زراعي منذ خمس سنوات على الأقل، وتتميز هذه الأراضي بشكل عام بنباتاتها الصالحة لرعي الحيوانات، فهي تستعمل كمراعي للمواشي، وتتربع على مساحة تقدر بـــ 31.6 مليون هكتار بما يمثل 77.6 من الأراضي الزراعية[1]. وفي حالة إعادة تقييم هذه الأراضي (زراعات حرجية) توضع هذه الأخيرة ضمن قائمة (أخشاب وغابات)، أو ضمن (مساحة زراعية صالحة) إذا ما استُعملت للزراعة.

5-1. أراضي الاستغلالات الفلاحية غير المنتجة، وتضم هذه الأراضي المزارع المحصودة والعمارات والساحات وبيادر الدرس والطرق والقنوات والوديان والمحاجر...الخ.

2. **أراضي أخرى**، و هذه الأراضي تنقسم إلى ثلاثة أقسام فرعية، وهي:

1-2. الأراضي الحلفائية، وهي مساحات تنبت فيها الحلفاء بشكل طبيعي عبر مساحات واسعة من الهضاب العليا.

2-2. الاستغلالات الغابية، وهي تلك الأراضي التي تميز بوجود غابات أو أنها أراضي صالحة لأن تكون غابية، أو تمثل تكوينات أخرى غابية. وتشمل على تلك الأراضي المغطاة بالأخشاب والأدغال ومختلف الأنواع الغابية الناجمة عن تدهور الغابات والأراضي ... والتي يمكن استعمالها بطريقة أفضل لأسباب بيئية واقتصادية.

[1] IBID

2-3. الأراضي غير الصالحة للزراعة، وتحتوي على مساحات غير منتجة وغير قابلة للزراعة أو للرعي، كالكثبان والأراضي الصخرية، والمساحات المغطاة بالكتل والعمارات المختلفة، وحظائر وطرق المواصلات والوديان والبحيرات...الخ.

إن المساحات الفلاحية المستعملة، هي عبارة عن تلك الأراضي التي تشتمل فقط على الأراضي المحروثة كالزراعات النباتية والأراضي المستريحة مؤقتا، والزراعات الدائمة من أشجار مثمرة وكروم والتي تمتد على مساحة 8.2 مليون هكتار، وبنسبة 20.2% من مجموع الأراضي الزراعية (S.A.T). في حين أن نسبة كبيرة من الأراضي هي غير مستغلة؛ ليتأكد من خلال هذا الاستعراض للأراضي بأن الأراضي الصالحة للزراعة ضئيلة، مما يستوجب السعي للتقليل من مساحة الأراضي البور لاستغلالها في الزراعة بالمزيد من الاستصلاح، وتجنب استغلال الأراضي الزراعية لاستعمالات غير زراعية كالتوسع العمراني أو في مجال الاستثمار الصناعي ...الخ.

المطلب الثاني/ طبيعة الأرض الزراعية: تعاني الأراضي الزراعية بالجزائر عدة مشاكل لعل أهمها تناقص الرقعة الزراعية كميا وكيفيا، وتفتت وتبعثر الملكيات والحيازات، إلى جانب اختلال العلاقة بين الأرض والموارد المائية. وهذه الخصائص تجعل من الأرض غير اقتصادية، بحيث تقتصر على نمط إنتاجي قوتي أو محدود الجدوى، مما يؤثر سلبا على الإنتاج والإنتاجية.

أما بالنسبة لتناقص الرقعة الزراعية كميا ونوعيا، فيمكن حصر أسباب التناقص من الأراضي الزراعية في ثلاث مجموعات، وهي: الانتقاص العمدي من جانب الإنسان، الفقد في الأراضي بسبب متطلبات الزراعة، الفقد في خصائص الأراضي الزراعية.

1. الانتقاص العمدي من جانب الإنسان، وتشمل هذه المجموعة أعمال التجريف والتبوير والبناء على الأراضي الفلاحية. وإذا كانت أعمال التجريف قد انحسرت بعد أن أدت إلى فقد مساحة من أجود الأراضي الزراعية؛ فإن أعمال التبوير والبناء على

الأراضي الزراعية ما زالتا مستمرتين، رغم ضخامة المساحة التي أتت عليها هاتان الظاهرتان والتي تقدر بآلاف الهكتارات؛ ويلاحظ تركز هاتين الظاهرتين في المناطق الحضرية وحول المراكز والمدن الرئيسية. ولا تقف خطورة هذه الظواهر عند مساحة الأراضي المفقودة وإنما تتعداها إلى نوعية الأراضي، حيث تصنف معظم الأراضي المفقودة ضمن أراضي الدرجة الأولى والثانية وفقا للكفاءة الفنية والاقتصادية للأراضي الزراعية، ولعل ما عرفته سهول "متيجة" المشهورة بجودتها العالية من ابتزاز (وغيرها كثير) لدليل على ذلك. وأيا كانت المعطيات المتوفرة على هذه الظواهر، فإن التساؤل الذي يبقى مطروحا هل تستطيع جهود استصلاح الأراضي تعويض هذا الفقد في الأراضي من حيث المساحة؟ وإذا كان ذلك ممكنا، فما جدوى الإنفاق العام على استصلاح الأراضي إذا كانت المحصلة النهائية هي ثبات مساحة الأراضي الزراعية؟ وحتى إذا زادت المساحة الكلية، (بافتراض أن معدل الفقد يكون أقل من معدل الاستصلاح)، فما جدوى الإنفاق العام مرة أخرى، إذا كان من المؤكد أن الأراضي المفقودة تبلغ في خصوبتها وجودتها بكافة المعايير أضعاف ما قد يتوافر للأراضي المستصلحة؟ والسؤال لا يحتاج إلى إجابة.

2. فقد الأراضي بسبب متطلبات الزراعة، حيث تسهم الزراعة نفسها في فقد قدر مهم من الأراضي الزراعية، ولعل أهم أسباب ذلك هو انتشار ظاهرة تفتت الملكيات والحيازات وعدم اكتمال الصرف المغطى، مما أدى إلى فقد الكثير من مساحة الأراضي الزراعية في صورة مصارف، ونفس الشيء بالنسبة لقنوات الري وحدود الحيازات التي توضع على حساب الأراضي الصالحة للزراعة طبعا. هذا علاوة على المساحات التي تستغل للمرافق الزراعية كالمخازن والحظائر وما إلى ذلك، والتي من المتوقع زيادتها في ظل تفتت وتبعثر الملكيات والحيازات.

3. الفقد في خصائص الأراضي الزراعية، إذ وعلاوة على الانتقاص الكامل من الأراضي الزراعية، فهناك الانتقاص الجزئي والمتمثل في بقاء نفس المساحة من الأرض كما هي مع افتقادها لخصائصها كليا أو جزئيا، مما يبعد مثل هذه الأراضي من نطاق الأراضي الزراعية أو ينقلها من مرتبة إلى مرتبة أقل من حيث الكفاءة والإنتاجية؛ وتتمثل أهم الأسباب وراء ذلك في خصائص بعض الأراضي الزراعية كتلك المشبعة بالأملاح، أو التي تخضع للتكثيف المحصولي دون تعويض كاف من التسميد المتزن، وكذلك زحف الصحراء على طول خط بوابة الصحراء من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب. ولقد سعت الدولة لدرأ هذا الخطر ببناء السد الأخضر منذ بداية السبعينيات بدعم كامل من الرئيس الأسبق هواري بومدين وتنفيذ جنود الخدمة الوطنية، غير أن هذه المبادرة قد تباطأت، وقد أعيد بعثها مؤخرا من جديد.

3-1. انتشار الأراضي المتأثرة بالأملاح، حيث يؤدي ارتفاع مستوى المياه الجوفية إلى قرب سطح الأرض، بل وإلى سطحها في كثير من الأحيان إلى تراكم الأملاح وبعض المخلفات الضارة بما يؤثر على خصائص التربة وعلى النباتات التي تنمو فوقها، وبالتالي على إنتاجية الأرض (مثلما يحدث في منطقة الوادي وغيرها). وأحيانا قد تكون المشكلة من الخطورة لدرجة ينعدم معها الإنتاج النباتي تماما. وفيما يتعلق بأسباب هذه الظاهرة فيتمثل أهمها في الاعتماد على الأساليب التقليدية للري مع تدهور نظم الصرف في ظل الظروف والتقاليد السائدة.

3-2. التكثيف المحصولي دون تعويض سمادي كاف، إذ تتميز الزراعة الجزائرية في ظل التزايد السكاني والانتقاص من مساحة الأراضي الزراعية الخصبة وعدم قدرة أراضي الاستصلاح (إن لم يكن من حيث المساحة فمن حيث الخصوبة) على خلق معادلة بين الأثر المترتب عن العمليتين، تتميز بالميل نحو التكثيف الزراعي، بحيث تتزاحم المحاصيل داخل الدورة الزراعية، مما يتسبب في إضعاف الأراضي الزراعية لعدم قدرة

التربة الزراعية على تجديد عناصرها، وبخاصة في ظل عدم كفاية أساليب التسميد وعدم ملاءمتها. وتؤكد البحوث والدراسات في هذا الشأن، بأن هناك فقد معتبر من إجمالي الإنتاج الزراعي نتيجة لتدهور خصوبة التربة ونقص السياسات التسميدية المناسبة، كما أن هناك نسبة لا بأس بها من مساحة الرقعة الزراعية تقع ضمن نطاق الأراضي الضعيفة وهي تلك الأراضي التي توجد في المرتبة الثالثة أو ما دونها، والتي تعطي أقل من نصف طاقتها الإنتاجية.

3-3. التصحر، إن هذه الظاهرة خطيرة في الجزائر، وسوف يتم تفصيل هذا البند لاحقا ضمن المطلب الثالث.

وعلى العموم فقد انعكست الظواهر السابقة على تدهور الكفاءة الإنتاجية للأراضي الزراعية، بشكل واضح (وقد فصلنا ذلك في الفصول السابقة).

المطلب الثالث/ طبيعة الحيازات: إن توزيع الحيازات في الجزائر يطغى عليه طابع الحيازات الصغيرة ذات الزراعات الخفيفة والمتنوعة، أي المخصصة بالدرجة الأولى للاستهلاك العائلي أكثر مما هي للسوق، مع ما يرافق ذلك من مشاكل تتعلق بصعوبة حصر الحيازات وتحديدها، وبما تفرضه حقوق الاستغلال العائلي على الأراضي والمياه من تعقيدات اجتماعية تحول دون التوصل إلى الطاقات الإنتاجية الواسعة، فإذا ما أخذنا متوسط نصيب الفرد من الحيازات كمؤشر، نلاحظ أنه قد انخفض من 1.1 هكتار سنة 1900 إلى 0.6 هكتار سنة 1955 ليسجل سنة 1995 نحو 0.32 هكتار ونحو 0.26 هكتار سنة 2000[1]. ومن جهتها تعاني المزارع الجماعية والكبيرة وما تبقى من قطاع الدولة والتي تشكل وحدات إنتاجية كبرى، تبعات مشاكل الإدارة التي تنقصها الكفاءة ويغلب عليها الطابع الروتيني والبيروقراطي، مما يؤدي إلى ضعف إنتاجيتها حتى وإن كانت

[1] M. F. RACHEDI : « Notion de Sécurité Alimentaire et Gestion des Espèces », Revue Céréaliculture, N° 34, Alger, 2000, P. 15.

تتوفر على تجهيزات فنية وتقنية كافية. وبالرغم من الندرة النسبية لمورد الأراضي الزراعية، فإن الإحصاءات تشير إلى وجود مساحات واسعة من الأراضي قابلة للاستثمار في الإنتاج الزراعي، منها المساحات الكبيرة من الأراضي المتروكة سنويا والتي تقدر مساحتها للفترة 1989- 2001 بحوالي مليون هكتار، بما نسبته 45.6% من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة (كما سبقت الإشارة)، واتي تترك بورا إما لعدم توفر المياه الكافية أو لعدم توفر الإمكانيات الاستثمارية والمدخلات الزراعية والقدرات التقنية اللازمة (والملاحظ أن اللجوء إلى ترك الأراضي بور يعود إلى الاعتقاد الخاطئ بأن ذلك سيزيد من إنتاجية الأرض وتجديد خصوبتها؛ غير أنه في ظل التقدم التكنولوجي فإن هذا الاعتقاد يفقد معناه)؛ هذا إلى جانب مساحات شاسعة قابلة للاستزراع ولا تستغل لأسباب كثيرة تارة تكون موضوعية وكثيرا ما تكون عكس ذلك، وهي في كل الأحوال تضعف من القدرة الإنتاجية للقطاع الزراعي.

واستنادا لإحصائيات أعدتها وزارة الفلاحة مؤخرا، تم تقسيم الأراضي تبعا لنوعيتها لأربع مناطق وهي: منطقة الساحل، منطقة الهضاب، منطقة الداخل ومنطقة الجنوب.

1- المنطقة الساحلية/ وتضم 14 ولاية ساحلية (ابتداء من ولاية الطارف شرقا إلى ولاية تلمسان غربا)، ويقدر عدد المستثمرات بها 296.617 مزرعة، أي ما يعادل 28% من إجمالي المستثمرات الفلاحية، وتتربع على مساحة 1821185 هكتارا، بما يعادل 22 % من إجمالي الأراضي الفلاحية، ويشتغل بها 625732 عاملا، أي بنسبة 28% من إجمالي اليد العاملة، وأغلب هذه المستثمرات تابعة للخواص.

2- المنطقة الداخلية/ وتضم كذلك 14 ولاية (البليدة، البويرة، المدية، قسنطينة، عين الدفلة، معسكر، غليزان، تيارت، تيسمسيلت، ميلة، برج بوعريريج، سيدي بلعباس وسطيف). وتشتمل على 329030 مستثمرة فلاحية أي ما يعادل 31% من مجموع المستثمرات الفلاحية على المستوى الوطني، وتشغل 762399 عاملا، بما نسبته 34% من إجمالي اليد العاملة،

وتتربع على مساحة تقدر بنحو 3824678 هكتارا من أراضي فلاحية صالحة، وذلك بما نسبته 46%.

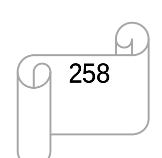
3- المنطقة السهبية، وتتكون من 12 ولاية، هي (أم البواقي، باتنة، بسكرة، جلفة، مسيلة، البيض، خنشلة، سوق أهراس، سعيدة، النعامة، والأغواط)، وعدد مستثمراتها يساوي 288496 مستثمرة بنسبة 27% من مجموع المستثمرات وطنيا، وتتربع على مساحة قدرها 2508026 هكتارا، أي ما يعادل 30% من إجمالي الأراضي الفلاحية، ويشتغل بها 632465 عاملا بما يمثل 28% من اليد العاملة. والجدير بالذكر، أنه يوجد بهذه المنطقة حوالي 38705 مربي ماشية دون أرض.

4- منطقة الجنوب، وتضم 8 ولايات هي: (ورقلة، غرداية، الوادي، أدرار، بشار، تمنراست، تيندوف وإليزي)، وتتشكل من 138459 مستثمرة فلاحية، بما نسبته 13% من إجمالي المستثمرات، وتشغل حوالي 140908 عاملا، بما يعادل 65% من مجمل اليد العاملة في المنطقة، وتتربع على مساحة قدرها 116959 هكتارا والتي تمثل 45% من الأراضي الفلاحية الصالحة للزراعة بالجنوب[1]؛ والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم (42) طبيعة المستثمرات الفلاحية.

طبيعة المستثمرة	عدد	%	المساحة	%	العمالة	%
مزارع جماعية 19/87	29835	3	1783023	21	245856	11
مزارع فردية 19/87	49958	5	437617	5	84455	4
مزارع عرش	64541	6	759084	9	133746	6
مزارع خواص	718458	68	4711224	60	1443523	65
مزارع امتياز	19441	2	158344	2	29210	1
مزارع استصلاح	68153	5	384150	5	120613	5

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، حجم اليد العاملة الفلاحية على مستوى المستثمرات الفلاحية، 2005، جوان 2006، ص. 20، 21.



مزارع غابية	4614	4	11828	1	6391	0.3
مزارع نموذجية	170	0.05	130964	2	7038	0.3
محطات تجارب	46	0.03	4869	0.1	1354	0.6
مربون دون أرض	90471	6.02	0	0	150117	8
مزارع أخرى	9915	1	33658	4	15464	7.0
مجموع	1052602	100	8414761	100	2237867	100

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، حجم اليد العاملة الفلاحية على مستوى المستثمرات الفلاحية، 2005، جوان 2006، صص *6،7*.

بناء على ما سبق فإن طبيعة الحيازات تؤكد خاصية تفتت وتبعثر الحيازات الزراعية بحيث يصبح هذا العدد الكبير للحيازات الصغيرة (والذي يزيد من هشاشة الزراعة) يشكل عائقا أمام الزراعة. وفي حالات كثيرة، فإن ضعف المساحات يعوض بنشاطات ثانوية، كتربية المواشي، وغير ذلك، بحيث تتكرس الحيازات الصغيرة، مما يضعف من إنتاجية الزراعة. ومثل هذا الاختلال الفضيع يجب تسويته، لكي تصبح زراعة الأرض ذات فائدة اقتصادية.

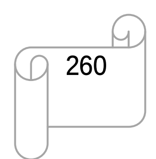
المطلب الرابع/ مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد المائية: تعتبر المياه من الموارد الأكثر ندرة من بين الموارد الزراعية الطبيعية، بالنسبة للجزائر وكذلك بالنسبة لدول المنطقة عموما، ومن ثم فإن ما يلحق بها من مظاهر التدهور الكمي والنوعي إنما يمثل خطراً إضافيا يتهدد أوضاع القطاع الزراعي وإمكانيات تطوره ونموه المنشود. والجدير بالذكر أن كمية ونوعية المياه المستخدمة في الزراعة تتأثر بعدة عوامل ومسببات مختلفة، منها ما يمكن اعتباره ناتجاً من مصادر طبيعية، ومنها ما هو ناتج عن الأنشطة الإنسانية المختلفة.

وعلى العموم، فإن الجزائر تعاني من مشاكل جمة في توفير ما يلزمها من المياه، إذ تعرف تحديا مائيا يتمثل في ندرة مواردها المائية، حيث تعتمد معظم مساحات الزراعة في ريها على الأمطار وذلك رغم ندرتها وتذبذب سقوطها، من حيث الكمية والكثافة وكذلك من حيث مدة الهطول، إضافة إلى عدم انتظام توزيعها من منطقة لأخرى. وتؤثر كميات الهطول المطري بصورة مباشرة على مصادر المياه السطحية والجوفية، وكذلك على مخزون السدود. فبخصوص الموارد المائية السطحية بالجزائر، نلاحظ أن المناطق الشمالية الساحلية تتميز بنسبة أمطار تتراوح ما بين 800- 1200 مم سنويا، خاصة في المناطق الشمالية الشرقية، أما في أقصى الجنوب فإن هذه النسبة لا تتجاوز 150 مم في السنة؛ أما في المناطق الداخلية فإن الكمية تتراوح بين 250 – 450 مم سنويا[1]. وتعاني المناطق الشمالية الغربية في كثير من الأحيان من ظاهرة الجفاف تليها بالدرجة الثانية منطقة الوسط. إذ لم تحظ زراعات هذه المناطق بالأمطار الشتوية وبالخصوص منها زراعات الحبوب الشتوية (التي تبدأ زراعتها بين شهري أكتوبر وديسمبر)، حيث أنها تعرف ابتداء من شهر أفريل فترات هبوب الرياح الجنوبية مما يؤثر سلبا على هذه المحاصيل. وحسب الإحصائيات المتوفرة فإن حجم المياه يقدر بنحو 20 مليار متر مكعب والتي تمثل المصادر الطبيعية من المياه المتجددة، منها 17 مليار متر مكعب يتم استغلالها والتي تضم 13.4 مليار متر مكعب من المياه السطحية، و3.6 مليار متر مكعب من المياه الجوفية[2]. كما تتمثل الموارد المائية غير التقليدية في إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والصناعي والصحي، إضافة إلى تحلية المياه المالحة، وقد أقيمت في هذا الصدد مشاريع معتبرة لتحلية مياه البحر وبخاصة في منطقتي الغرب والوسط نظرا لأنهما تعرفان ندرة مطرية مقارنة بالمنطقة الشرقية من البلاد. وبالنسبة لنظم الري

---

[1] السياسات الزراعية العربية في عقد التسعينات، مرجع سابق، ص. 4

[2] المرجع السابق.

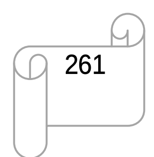


الحديثة فتستفيد منها حوالي 10% من المساحة المروية، والتي تستخدم في ذلك نظم الري بالرش أو بالتنقيط، أو الري المحوري. وبخصوص ندرة المياه بصفة عامة في الجزائر، يحذر المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي من خلال تقريره لسنة 2005 بالقول أن ""*المياه ستصبح مشكلا أساسيا في الجزائر بين سنتي 2010 و 2025* حسب *البعض بالنظر للتزود بالمياه الذي لا يلبي الحاجيات الضرورية في مجال الاستهلاك. وبالطبع سيكون لندرة المياه إلى جانب التسيير المنعدم الفعالية، انعكاسات سلبية على القطاعات الاقتصادية، كما قد يترتب عنه من جهة أخرى تأثيرات جد مضرة على جوانب أخرى بنفس الأهمية، مثل صحة السكان والإطار المعيشي والنشاطات السياحية والأنظمة البيئية*"[1]، وكذلك كمية الإنتاج الزراعي من السلع الغذائية ونوعيته.

ومما يزيد من حدة هذه المحددات ما تعرفه الجزائر من حالة جفاف بين فترة وأخـــرى، حيث يلعب الجفاف دورا كبيرا في تحديد إنتاجية المواسم الفلاحية، ومن تم فـــي حجـــم المعروض من السلع الغذائية، فقد عرفت وتيرة الإنتاج توافقا مطردا مع حالـــة الجفـــاف التي عرفتها البلاد، فقد انخفض معدل الإنتاج بصورة مثيرة في سنوات الجفـــاف كمـــا حصل سنتي 1993- 1994، مما أدى إلى تسجيل حالات من النقص الغذائي؛ وبالمقابـــل فقد ارتفع الإنتاج تماشيا مع الظروف المناخية الجيدة مثلما حدث في موسم 2003/2002 (أنظر جداول الفصل الرابع).

وبالنظر للموارد المائية المتاحة للري فهي تعتبر من المحددات الرئيسية لإمكانيات تطوير الإنتاج الزراعي وزيادة إنتاج الغذاء، نظرا لضرورة اعتماد الزراعة الجزائرية على مياه الري بسبب تدني وتذبذب كميات الهطول المطري (كما سبقت الإشارة). وتسعى الجزائر لتطوير كفاءة استخدام مياه الري من خلال عدة أساليب اشتملت على تطوير

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد النمو، جويلية 2005، ص 53.



نظم الري التقليدية (وبخاصة في منطقة الواحات) وإدخال نظم الري الحديثة (الري الارتوازي وبالتقطير ....الخ)، وتطوير الهياكل القاعدية للري كبناء السدود الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، إلى جانب تجميع المياه ضمن بحيرات اصطناعية تساعد على توفير مياه ري إضافية تستفيد منها الزراعة لزيادة قدرتها الإنتاجية؛ وتتمثل مصادر مياه الري المستخدمة في الزراعة بالجزائر في موارد المياه السطحية، وموارد المياه الجوفية، وموارد المياه غير التقليدية. وكنتيجة لهذه المجهودات المبذولة فقد ارتفعت المساحة المروية بمعدل 36% للفترة 1988-2001 نظير ما بلغته للعشرية السابقة والمقدرة بنحو 24% [1]. وبالرغم من ذلك وفي مقارنة مع الدول المغاربية نلاحظ أن نسبة المساحة المروية إلى مجموع الأراضي الزراعية منخفضة حيث تمثل 7.5% بينما نجدها في المغرب تمثل 17% وفي تونس 14.1%، وذلك كما يبينه الجدول التالي.

جدول رقم (43) يبين نسبة المساحة المروية للمزروعة في الدول المغاربية لسنة 2003

البيان	المساحة الكلية 10^3 هكتار	أراضي زراعية 10^3 هكتار	أراضي مزروعة 10^3 هكتار	أراضي مروية 10^3 هكتار	%للأراضي المروية للمزروعة
الجزائر	238174	39956	7545	569	7.5
المغرب	44655	30376	8484	1445	17.0
تونس	16361	9784	2790	394	14.1
مجموع	300070	80116	18759	2408	12.8

المصدر:.... Les notes d'analyse du CIHEAM, N° 16, 2006 , P. 3

وعليه فإن ندرة الموارد المتجددة للمياه وغياب الإرادة المناسبة لها، تشكل عائقا أساسيا في مواصلة ومتابعة التنمية الزراعية المستدامة، وعدم الاستغلال الكامل للأراضي الزراعية؛ إذ أن الاستمرار في الاستعمال غير المراقب للمياه الجوفية واستنزافها

[1] ONS, fév. 2005 op. cit, P. 27.

وانخفاض كفاية استخدام الري وضعف فعالية الأجهزة المنوط بها تنفيذ السياسة المائية، وضعف التنسيق فيما بينها وملوحة المياه وكلفة تطوير قسم كبير من مصادرها، وبُعد المواقع التي تتوافر فيها مواقع الاستغلال، وفي بعض الأحيان يتم هدر قسم مهم من المياه السطحية بتركها تصب في البحر، دون أية مبادرة للاستفادة منها؛ كل هذه الممارسات والمواصفات تؤدي – لا محالة- إلى نتائج سلبية في مجال توفير الغذاء لأفراد المجتمع. ونظرا لهذا العجز المائي والاستعمالات غير الرشيدة لهذا المورد، فإن فرص استغلاله وفقا لمعايير الجدوى الاقتصادية تتراجع، وتتدهور نوعيته من حيث:

1- **مشاكل التلوث**: إن مشكلة المياه لا تقتصر فقط على نقصها وعجزها عن الوفاء بالمتطلبات المتزايدة، وبالهدر الناتج عن سوء إدارتها فحسب، وإنما ترتبط أيضاً بنوعية المياه. حيث يعتبر التلوث أحد أهم الأخطار التي تهدد الموارد المائية من أنهار وآبار وينابيع سطحية وجوفية، ويعود ذلك إلى ضعف الإجراءات المتخذة لحماية البيئة من التلوث الصناعي، وإلى نفايات الزراعة والإنسان.

2- **مشاكل الملوحة**: إن مشكلة التملح هي من المشاكل العويصة التي تعانيها أغلب المياه؛ فبعض الأنهار تعاني من تزايد الملوحة نتيجة تحويل مياه صرف المشاريع إليها. كما أن الإسراف في استنزاف مخزون المياه الجوفية في بعض المناطق، باستغلال هذه المياه بمقادير تفوق التغذية السنوية، يؤدي إلى ملوحة الآبار، وبالتالي التأثير في الإنتاج الزراعي.

أضف إلى ذلك مشكلة التصحر، ومما يزيد في حدة مثل هذه المشاكل، انعدام التنسيق بين السياسات الزراعية والسياسة المائية، على اعتبار أن التركيب المحصولي يشتمل على بعض المحاصيل عالية الاستهلاك للمياه، وأن زراعتها تتأثر إما من حيث وفرة المياه، أو من حيث كمية الإنتاج ونوعيته.

المطلب الخامس/ المعوقات الطبيعية البنائية، وهي المعوقات المتضمنة أصلا في مجال العمل الزراعي، فمثل هذه العوامل تتضمن خصائص الأرض والمحيط الطبيعي لمنطقة شمال إفريقيا عموما، حيث تتسم المنطقة بخصائص موجودة ضمن المكونات البنائية لمورد الأرض خصوصا، بحيث تلعب هذه الخصائص دورها في التأثير على نوعية الأرض الزراعية وعلى مردوديتها بصورة مباشرة، وهذه الخصائص تنحصر فيما يلي:

1- **معوقات مناخية**: إذ تتسم الجزائر بمناخ غير مشجع، فقد شهدت فترة التسعينيات تحديدا موجات متتابعة من حالات الجفاف شكلت حالة شبه مستمرة من الجفاف أحدثت ضررا بالغا بالزراعة والفلاحين في كثير من المناطق. فقد تزامن مع موجة الجفاف تقلبات حادة وتذبذب محسوس في الإنتاج الزراعي وبخاصة في مجال الحبوب. (وقد تطرقنا إلى إحصائيات الإنتاج النباتي التي تؤكد ذلك). كما ألحق الجفاف أضرارا بالغة بالأحوال الاقتصادية والمعيشية لأعداد كبيرة من المزارعين مما اضطرهم لترك العمل الزراعي، كما أدت موجات الجفاف المتلاحقة إلى زيادة المساحات التي لحقها التصحر أو التدهور النوعي من الموارد الأرضية الزراعية؛ كما أربكت حالات الجفاف السياسات الزراعية الموضوعة بحيث أجبرتها على مراجعة خططها ومتطلبات تنفيذها؛ ولم تنج خزينة الدولة من الخسارة نظرا للتعويضات التي تقدمها للمتضررين من الجفاف.

وبالنسبة للمساحات المزروعة والمحصودة، فهي كذلك تتأثر بالتقلبات في الأحوال المناخية والأمطار والفيضانات ودرجات الحرارة، إلى جانب الإصابة بالأمراض والآفات الزراعية وغيرها من العوامل التي تؤثر على الإنتاج النباتي. وتعتبر المساحة الزراعية المطرية هي الأكثر تأثرا بالعوامل الطبيعية، والتقلبات المناخية والأكثر تعرضا للمخاطر الزراعية، وتتأثر الكميات المنتجة من السلع الغذائية بإجمالي المساحات

التي يتم حصدها من المساحات الكلية المزروعة سنويا. إذ غالبا ما تتضرر مساحات كبيرة من المحاصيل، وتكون المساحة المزروعة أكثر من المساحة المحصودة.

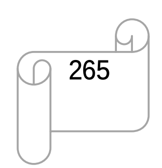
2- **تملح التربة**: تتميز الجزائر في أغلب مناطقها الجغرافية بمناخ تفوق فيه معدلات التبخر معدل هطول الأمطار السنوي، ومثل هذا المناخ يؤدي في العادة إلى تشكل نوع معين من التربة التي تترسب وتتراكم فيها الأملاح الذائبة في الماء (كالأملاح الأكثر ذوبانا من كبريتات الكالسيوم)، ويحدث هذا التراكم نتيجة لعدم توفر الكميات الكافية من المياه جيدة النوعية اللازمة لغسل هذه الأملاح خارج قطاع التربة، كما يمكن أن تتكون الأملاح من الترسبات البحرية أو الترسبات التي تتكون أثناء تبخر المياه الجوفية ومياه الأودية والبحيرات، والترسيب الجوي للأملاح قرب سواحل البحر؛ وتعرف هذه الأنواع من التربة بالتربة المتأثرة بالأملاح، والتي تتصف بانخفاض إنتاجيتها.

3- **التعرية المائية**: ربما تعتبر التعرية هي السبب الأكثر خطورة لتدهور التربة، كما أن محاولة التغلب عليها هي الأكثر صعوبة، فالتعرية هي التي تحرم التربة من الطبقات العليا الثمينة المحتوية على الغذاء الملائم للنبات[1]. **و**تنتشر ظاهرة التعرية المائية في الجزائر مثلها مثل باقي دول المغرب العربي وبخاصة الجزء الشمالي منه، حيث تتساقط الأمطار وتحدث الفيضانات والسيول. وكما هو معروف فإن قدرة التربة على مقاومة التعرية المائية تعتمد على الخصائص الكيمائية والفيزيائية، ومعدل ما تحتويه التربة من المادة العضوية ومقدار عمقها، ومدى انتشار الغطاء النباتي وكثافته، ومعدل الانحدار الأرضي.

4- **التعرية عن طريق الرياح**: تعاني الجزائر من تدهور الأراضي بسبب التعرية الريحية، فهي معرضة للرياح المتفاوتة القوة على مدار السنة. وقد أوضحت خرائط

---

[1] أحمد بديع مصطفي بليح: المشكلة الزراعية، بحث اقتصادي تحليلي مقارن في السوق الأوروبية المشتركة، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، د. ت.، ص. 217.



برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن المسببات الرئيسية لتدهور الأراضي في المنطقة العربية عموما تعود في جزء منها إلى التعرية الريحية، ومما يزيد من التأثير السلبي للرياح على الأرض الزراعية ما يقوم به الإنسان من ممارسات سلبية، كالرعي الجائر والأنشطة الزراعية غير المدروسة بعقلانية وإزالة الغابات، بحيث تترك الأرض عارية من الكساء النباتي والغابي لتعريها الرياح بسهولة مما يؤثر سلبا على الإنتاج والإنتاجية.

5- **التصحر**: تغطي الصحاري مساحة معتبرة من أرض الجزائر؛ إذ تحذر الكثير من الدراسات من خطر التصحر (أنظر الجدول أدناه) . ومما يزيد من مخاطر التصحر، أن المزارعين في المناطق الجافة والمحايدة للصحراء، يقومون قبل موسم المطر بتمهيد الأرض لزراعتها، فيزيلون الغطاء النباتي عنها ويحرثونها حرثاً عميقاً عدة مرات، مما يهيئ ظروفاً مناسبة للتعرية الهوائية وانجراف التربة بواسطة الرياح في حال أتى الموسم جافاً، وبواسطة المياه الجارية من فيضانات وسيول عند سقوط الأمطار الإعصارية المفاجئة، فتتعرى الأرض وتتحول إلى صحراء مع تكرار هذه العملية. أما في المناطق الزراعية المروية، فيؤدي إسراف المزارعين في ري أراضيهم واستعمالهم طريقة الغمر في الري مع عدم إتمام عملية الصرف إلى تملح التربة.

أضف إلى كل ذلك، خطر زحف الرمال على الأراضي الزراعية ومصادر المياه بفعل الرياح التي تجمع الرمال على شكل كثبان رملية متحركة، حيث تتعرض لهذا الخطر بعض الواحات والقصور، مثلما تتعرض له أغلب الطرق المعبدة والسكك الحديدية في منطقة الجنوب.

جدول رقم (44) يبين المساحة المتصحرة والمهددة بالتصحر 2002

الدول العربية والأقاليم	المساحة الكلية ألف كم²	المساحة المتصحرة		المساحة المهددة بالتصحر	
		ألف كم²	%	ألف كم²	%
الأردن	89	71	79.5	10	11.5
الإمارات	84	84	100	--	--
البحرين	0.707	0.707	100.0	--	--
تونس	156	65	41.8	59	37.9
الجزائر	**2.382**	**1.970**	**82.7**	**230**	**9.7**
جيبوتي	23	21	90.5	1	4.3
السعودية	2.250	2.080	92.4	170	7.6
السودان	2.506	725	28.9	650	25.9
سوريا	185	19	10.3	109	58.9
الصومال	638	87	13.6	434	68.1
العراق	435	167	38.4	238	54.7
عُمان	310	267	86.3	23	7.4
فلسطين	21	8	37.9	4	19.0
قطر	11	11	100.0	--	--
الكويت	18	18	100.0	--	--
لبنان	--10	--	--	--	--

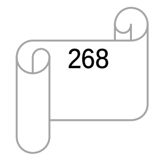
ليبيا	1.776	1.626	91.6	181	10.2
مصر	1.002	969	96.7	33	3.3
المغرب	711	456	64.1	195	27.4
موريتانيا	1.031	618	60.0	343	33.3
اليمن	555	407	73.3	90	16.2
المجموع الكلي	14.192	9.670	68.1	2.770	19.5
دول المغرب العربي (1)	6.054	4.735	49	1.008	36.4
دول الإقليم الأوسط (2)	4.169	1.802	18.6	1.118	40.4
دول المشرق العربي (3)	741	265	2.7	361	13.0
شبه الجزيرة العربية (4)	3.228	2.868	29.7	283	10.2

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2004، ص. 267.

وبخصوص محاربة التصحر والحد من زحف الرمال على المناطق الشمالية، فقد اعتمدت الجزائر مشروع السد الأخضر (وقد تطرقنا إليه سابقا).

6- **عوامل إنسانية**: بالإضافة إلى المشاكل والمعوقات السالفة الذكر، لا ينبغي التغاضي عن نوعية أخرى من المشاكل والتي يكون الإنسان هو المسبب الرئيسي فيها، سواء كان مجبرا للضرورة، أو لتلبية مصالح خاصة؛ وكلها تعتبر عوامل إنسانية مسببة في تدهور الأراضي، ومن تم التأثير السلبي عليها سواء من حيث المساحة أو من حيث النوعية، ويمكن حصر مثل هذه العوامل فيما يلي:

- إزالة الغطاء النباتي.
- الرعي الجائر.
- التعرية.



- o التبوير.
- o التوسع العمراني والصناعي، وكلها ممارسات تعيشها الزراعة الجزائرية باستمرار، وتعاني من المشاكل التي تترتب عنها.

وفي نفس الإطار، ولكن على مستوى العالم العربي، تشير الإحصائيات المتوفرة، أن منطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، والتي تضم مجموعة الدول العربية، تتسم بمعدلات نمو سكان مرتفعة وبعجز كبير ومتزايد في السلع الغذائية الأساسية وبمحدودية الموارد الطبيعية من أراضٍ زراعية ومياه وغطاء نباتي. وهذه الموارد مهددة كذلك بسبب الزيادة السريعة من السكان والتطور الحضري وما يرافق ذلك من زيادة الطلب على السلع الغذائية وتطوير أساليب إنتاج غير مستدامة لتغطية هذا الطلب. وتتمثل هذه الأساليب والممارسات، في المناطق الجافة، بالرعي الجائر للمراعي الطبيعية من قبل أعداد متزايدة من الأغنام تزيد عن طاقاتها الرعوية، وتراجع مساحات الأراضي الزراعية المنتجة بسبب الزحف العمراني عليها، وانجراف التربة في الأراضي المائلة وتعريتها كليا وخاصة في المناطق ذات معدلات الأمطار العالية، مما يتسبب في تدني إنتاجيتها أو فقدانها كليا كأراضيٍ زراعية. وفي مناطق الزراعة المروية، فإن تخصيص كميات متزايدة من مياه الري لغايات الشرب والاستعمالات المنزلية قد أدى وسيؤدي إلى تراجع المساحات المروية في معظم الدول العربية، وسيرافق ذلك دون شك إلى اللجوء لاستعمال المياه العادمة المعالجة في الري، والتي قد تؤدي إلى تلوث التربة الزراعية وتدهور خصائصها الطبيعية والكيميائية، إذا لم تتخذ الإجراءات الضرورية لمعالجة هذه المياه قبل استعمالها لتكون صالحة للزراعة غير المقيدة.

واستنادا لإحصائيات جامعة الدول العربية، فإن الأراضي الزراعية العربية تعاني من مشاكل عديدة، فزيادة على قلتها، فإنها تعاني من مشاكل بعضها طبيعية كالتصحر، أي زحف الصحراء وتقدمها نحو الأراضي الزراعية بفعل الانجراف المائي والانجراف

الهوائي، ونقص العناصر الغذائية في التربة وزيادة الملوحة وإعادة التملح؛ ومنها اقتصادية مرتبطة بتفتيت حجم الحيازات الزراعية مع ما يرافقها من ضعف في البنى المؤسسية[1]. ومن هنا تأتي أهمية اللجوء إلى تشجيع الاستثمار الزراعي المستدام بشكل يترافق مع شروط المحافظة على الموارد البيئية.

المبحث الثاني/ مشاكل ومعوقات تكنولوجية

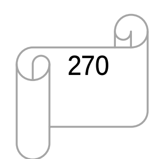
تلعب التكنولوجيا المستعملة في الزراعة دورا أساسيا في تحديد معدل الإنتاج والإنتاجية، ويعود انخفاض الإنتاجية بالنسبة للدول النامية بالدرجة الأولى إلى اعتمادها في الإنتاج على تكنولوجيا بسيطة أو تقليدية، إذ غالبا ما تعتمد الزراعة في مثل هذه الدول على العمل اليدوي الإنساني أو الحيواني أكثر من كونها تعتمد على الآلات والمعدات كالجرارات والحاصدات والآلات المختلفة أو على تكنولوجيا متطورة (كما سبق وأشرنا). هذا ومنذ مطلع التسعينيات تحديدا توسعت استفادة القطاع الزراعي بالكثير من المدخلات الحديثة للإنتاج والتقنية، حيث تبين المعطيات الميدانية استخدام الأسمدة في الزراعة، وكذلك الاعتماد أكثر فأكثر على الآلات والمعدات الفلاحية في مختلف أعمال الزراعة من حرث وبذر وحصاد، إذ يقدر استعمال الجرارات مثلا بنحو 80 جرارا لكل ألف هكتار سنة 2006[2]، كما بدأت تنتشر تقنيات الري الحديثة، كالرش المحوري وكذلك السقي بالتنقيط. وغير ذلك من الطرق والأساليب التكنولوجية الحديثة.

المطلب الأول/ مشاكل ومعوقات تتعلق بمستلزمات الإنتاج:

يستخدم الإنتاج الزراعي الحالي كميات قليلة للإنتاج من الأسمدة الكيميائيـــة والمبيـــدات والبذور المحسنة والجرارات والآلات الزراعية، فضلاً عن أنه يستخدمها استخداماً سيئاً.

[1] جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2002، ص 35.

[2] جريدة الخبر ليوم السبت 26 أوت 2006.



فالبذور والتقاوي المستخدمة لا تناسب مشاكل البيئة الإنتاجية كانخفاض معدلات الأمطار، والأمراض التي تصيب مختلف المحاصيل؛ كما أنها تعاني تبعات تخلف تحسينها. و من جهة أخرى، تواجه بعض المناطق مشاكل تحُول دون التوسع في التسميد مثل ملوحة الأرض المروية، وعدم حصر الأراضي والاحتياجات السمادية، وعدم توفر الأسمدة بالأنواع والكميات اللازمة، ونقص الإرشاد الفني للمزارعين حول الكيفية الأمثل لاستخدامها.

وتؤثر مستلزمات الإنتاج الزراعي، ومدى توفرها بكمياتها المطلوبة وفي مواقيتها المناسبة وبمواصفاتها النوعية الجيدة، تأثيرا مباشرا على كمية الإنتاج الزراعي ونوعيته، ومن مستلزمات الإنتاج ذات التأثير الكبير على حجم ونوعية إنتاج السلع الغذائية، نشير إلى الأصناف والبذور المحسنة، والأسمدة، والمبيدات والمعدات اللازمة من جرارات وحصادات وما إلى ذلك.

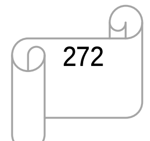
1/ **العتاد الفلاحي**: وتأتي في مقدمتها الجرارات والحصادات، على اعتبار أن مكننة العمل الزراعي تساهم بشكل كبير في تحسين الأداء الزراعي. وإذا كانت الجزائر تبذل جهودا كبيرة في اقتناء المعدات والآلات الزراعية، فيبدو أن هناك تناقضا واضحا في سياستها؛ إذ تستورد ما يفوق عن 300 مليون دولار سنويا من العتاد الفلاحي، حيث تشير الأرقام التقديرية للمركز الوطني للإحصائيات التابع للجمارك بأن فاتورة استيراد العتاد الفلاحي وبالتحديد شراء الجرارات قد تجاوزت 22 مليون دولار خلال شهر واحد فقط (جويلية) من سنة 2006، فيما تجاوزت قيمتها 50 مليون دولار خلال الثلاثي الأول من نفس السنة. أما بالنسبة للسنة السابقة (2005) فقد بلغت قيمة الجرارات التي استوردتها الجزائر أكثر من 161 مليون دولار، أما باقي الفاتورة فشملت جميع الأجهزة الأخرى الخاصة بالقطاع الفلاحي. وربما تجدر الإشارة إلى مفارقة غريبة في هذا الشأن، ففي الوقت الذي تواصل فيه الجزائر استيراد الجرارات من الخارج، بلغ عدد

الجرارات المكدسة على مستوى مركب قسنطينة للجرارات والمحركات قرابة الـــ 2000 قطعة من جرار ومحرك، وتبقى مكدسة في غياب برنامج واضح لبيعها، وذلك بسبب غلائها، مقارنة بنظيرتها المستوردة من الخارج . ويعود السبب في هذا الغلاء إلى الحقوق الجمركية المرتفعة والتي تختلف عن تلك المطبقة على الإنتاج الأجنبي. إذ تطبق على الإنتاج الأجنبي حقوق جمركية منخفضة مقارنة بالإنتاج الوطني باعتبار أنه منتوج نهائي مقارنة بالآخر الذي يصنف ضمن المنتجات نصف المصنعة المستعملة في الإنتاج. ولقد أرجع بعض المحللين هذا الارتفاع في واردات الجزائر من العتاد الفلاحي في هذه السنة بالذات إلى زيادة الطلب في السوق الوطنية ، وخاصة بعد انطلاق برنامج الدعم الفلاحي الذي جعل الفلاحين يستفيدون من مساعدات مالية من أجل اقتناء الآلات والمعدات التي يحتاجونها في فلاحتهم[1]. ولمزيد من التوضيح نورد الجدولين الموالين.

جدول رقم (45) يوضح تطور اقتناء المعدات الفلاحية (وحدة).

البيان	1989	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	متوسط
جرار عجلات Tracteurs à roues	1942	3105	6130	4809	3893	2092	1718	1130	617	1473	1008	2538
جرار مجنزر Tracteurs à chenille	803	426	584	441	821	407	71	53	10	10	7	330
حصادة- دراسة Moissonneuse – batteuse	403	334	417	592	200	170	28	74	13	64	47	213
عربة نفعية Véhicule utilitaires	90	432	2642	225	67	12	22	7	0	0	0	318
Remorques مقطورة	2615	3241	3772	4665	4255	3487	2098	1557	797	1093	914	2590
Citernes صهريج	3664	3751	2815	6275	5463	5597	2748	1529	990	1153	1044	3184
محراث سكة Charrues à socs	2550	2860	5095	2979	2425	1437	959	473	165	508	418	1806

[1] المرجع السابق

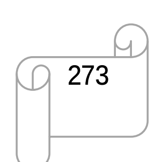


محراث قرص Charrues à disques	1675	963	1275	1647	1147	910	388	586	230	296	239	851
رشاشة لتغطية البذور Pulvérisateur type covercrop	4410	3421	4883	4018	3224	2154	1083	1447	541	825	610	2420
عتاد لتهيئة الأرض Matériel de préparation du sol	2954	2127	5005	3999	3506	2495	1671	1153	761	1160	694	2317
عتاد للبذر والتسميد Matériel de semis et d'épandage	524	449	887	1383	1135	570	252	274	103	246	205	557
عتاد للحصد Matériel de récolte	3595	4721	4006	3396	3201	1999	916	1860	274	648	396	2274
عتاد للمعالجة الميكانيكية Matériel de traitement mécanique	2883	167	817	1020	547	405	441	442	177	217	190	664
عتاد للمعالجة على الظهر Matériel de traitement à dos	10797	24636	72079	29591	19880	13198	8688	1752	461	1027	448	16587
Porte- engins حاملة عتاد	42	61	27	3	23	6	8	5	1	0	15	17

المصدر: ONS, N° 119 ,op. cit. p. 26.

جدول رقم (46) تطور أسعار المعدات الفلاحية (د. ج.).

السنة	سعر الجرار	سعر الحصادة
1986	51300	141000
1987	64800	278000
1988	82300	191000
1989	98800	229000
1990	168491	340000
1991	224000	650000
1992	327431	658218



1993	390000	1149000
1994	469000	1390000
1995	679782	1775278
1996	711909	1775278

المصدر : CNES : Stratégie de développement de l'agriculture, op. cit. p. 62

يتبين من خلال الجدول بالنسبة للأسعار أنها قد ارتفعت بصورة واضحة، من سنة لأخرى، ويبدو أن الارتفاع الكبير قد بدأ انطلاقا من سنة 1990 بالنسبة للجرارات وابتداء من سنة 1993 بالنسبة للحصادات بمعدل قارب 100% مقارنة بالسنتين السابقتين (1989، 1992 على التوالي)، كما تجاوز الأربعة أضعاف بالنسبة لسنتي 1995 و 1996، مقارنة بسنة 1990، إن هذا الارتفاع في تكاليف المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج الزراعي قد أخذ اتجاها متزايدا خلال حقبة الثمانينات وبداية التسعينات، تزامنا مع هيمنة اقتصاد السوق على الساحة الدولية، وبذلك يصبح من الصعوبة بمكان اقتناء مثل هذه المعدات، ليكون نقصها كأحد أسباب تدني الإنتاج والإنتاجية نظرا لغلائها الفاحش يصعب على الفلاح البسيط اقتناءها، مما أثر بشكل واضح على انحراف الإنتاج الفعلي عما كان مخططا له، وعلى الرغم من أن ذلك قد يرجع جزئيا إلى عدم واقعية الأهداف المرسومة وعدم أخذ التغيرات الاقتصادية المتوقعة في الحسبان سواء فيما يتعلق بمستلزمات الإنتاج أو الناتج النهائي، إلا أن عدم توفير مستلزمات الإنتاج بالكم والكيف المناسبين والارتفاع الحادث في أسعارها قد ساهم في عدم بلوغ الأهداف بشكل دقيق؛ ومن جهة أخرى فإن هذه الآلات اللازمة للعملية الزراعية يجب أن تتوفر بالكمية والكيفية الوفيرة، وإلا فلا مجال للحديث عن الاكتفاء الذاتي. كما أنه وعلى الرغم من ضآلة عدد المعدات الزراعية المستخدمة، فإنها لا تزال تعاني مشاكل الصيانة وسوء الاستخدام، مما يساهم في رفع كلفة الإنتاج، أو تدني الإنتاجية، مما يحد من إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي.

وفي مقارنة سريعة مع الدول العربية في مجال حجم المساحة المزروعة لكـــل جــرار بالنسبة لسنة 2001 مــثلا، نلاحظ أن الجزائر تأتي بعد كل من عُمان، فلسطين، مصـــر، سوريا، الكويت، لبنان، وليبيا؛ وهي مرتبة غير مشجعة نظرا للإمكانيات المتاحة (أنظــر الجدول رقم [47]). أما بخصوص نسبة الحصادات للمساحة المحصودة، فنجد أن الجزائر تحتل مرتبة أحسن، غير أن ذلك لا يعني أنها كافية، بل تحتاج إلى اقتناء المزيـــد منهـــا وذات النوعية الجيدة (أنظر الجدول رقم [48]).

جدول رقم (47) يبين المساحة المزروعة لكل جرار زراعي بالدول العربية لعام 2001

الدولة	المساحة المزروعة (ألف هكتار)	عدد الجرارات	المساحة (جرار / هكتار)
الأردن	400	4220	95
الإمارات	264	380	695
تونس	5272	44348	119
الجزائر	**8226**	**92400**	**89**
السعودية	4987	9925	502
السودان	17216	11856	1452
سوريا	5352	101389	53
العراق	5728	59512	96
عمان	73	3956	18
فلسطين	192	7600	25
قطر	27	82	329
الكويت	5	89	56
لبنان	260	8256	31
ليبيا	1633	39733	41
مصر	3290	89527	37

المغرب	8846	48575	182
موريتانيا	216	115	1878
اليمن	1668	11580	144
الإجمالي	63655	533543	119

المصدر: حسبت بمعرفة الباحث من بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعيـــة، الكتـــاب الســـنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 22 ، 2002 ، صص 11 ، 143.

جدول رقم (48) يبين المساحة المزروعة بالحبوب لكل حصادة بالدول العربية عام 2001

الدولة	مساحة الحبوب (ألف هكتار)	عدد الحاصدات الزراعية	المساحة بالهكتار/حصادة
الأردن	53	78	649
الإمارات	غ . م	13	
تونس	1272	3194	390
الجزائر	2402	9178	262
السعودية	636	5152	153
السودان	8744	1590	5499
سوريا	3096	4500	688
العراق	3917	5902	664
عمان	3	265	11
فلسطين	36	40	900
قطر	2	1	2000
الكويت	1.5	1	1500
لبنان	68	377	180
ليبيا	238	3504	68

مصر	2604	2154	1209
المغرب	5138	3050	1684
موريتانيا	208	50	4160
اليمن	688	741	928
الإجمالي	29106.5	39790	731

المصدر: حسبت بمعرفة الباحثة من بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 22 ، 2002 ، صص 76 ، 144.

من الجدولين السابقين يتضح انخفاض حجم الاستثمارات العربية في قطاع الزراعة بصورة عامة، إذ ترتفع المساحة المزروعة للجرار الواحد إلى 119 هكتاراً عام 2001 مقابل 13 هكتاراً في العالم، وفي البلدان العربية تحتل عمان عام 2001 المرتبة الأولى من حيث كثافة استخدام الجرارات (18 هكتاراً للجرار الواحد)، وتليها فلسطين (25 هكتاراً)، ولبنان (31 هكتاراً). فيما ترتفع هذه المساحة للجرار الواحد إلى 1878 هكتاراً في موريتانيا والى نحو 1452هكتاراً في السودان، أما في الجزائر فتصل إلى 89 هكتارا. وينخفض معدل استخدام الحصادات الدراسات في البلدان العربية انخفاضاً مهماً، إذ أن هذه الدول تستخدم في عام 2001 حصاده دراسة لكل 731 هكتاراً من الأراضي المزروعة حبوباً مقابل حصاده دراسة لكل 160 هكتاراً في العالم ولكل 91 هكتاراً في الولايات المتحدة، ولكل 55 هكتاراً في فرنسا[1]. وفي البلدان العربية تأتي عمان بالمرتبة الأولي في هذا المجال (حصادة دراسة لكل11 هكتاراً من الأراضي المزروعة حبوباً)، بينما ترتفع هذه المساحة إلى 5499 هكتاراً في السودان والى 1209 هكتاراً في مصر، وفي

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 22، 2002، ص 144.

الجزائر تقدر بـــ 262 هكتارا.

2/ **البذور المحسنة**: تؤثر نوعية البذور على الإنتاج والإنتاجية بصورة جلية، فالأصناف والبذور المحسنة هي من مدخلات الإنتاج الأساسية التي تساهم بدرجة كبيرة في رفع معدلات إنتاجية السلع الغذائية، وبصفة عامة يعاني الإنتاج الزراعي من عدم توفر الأصناف المحسنة الملائمة لمختلف بيئات الإنتاج النباتي، كما أن المستورد منها أحيانا ما يكون غير ملائم أو أنه من النوعية الرديئة، إلى جانب التأخر في مواعيد توفر ما تم استيراده[1]. ومن جهة أخرى يتصف الإنتاج الحيواني بتدني الصفات الإنتاجية للحيوانات المنتجة، إذ عرفت تربية الدواجن مثلا حالات كثيرة من سوء الإنتاج نظرا لهذه الاعتبارات. وبالنسبة لأصناف النباتات فإن معظم الأصناف الموصي بها للقطاع المطري تلائم مناطق الأمطار العالية ويندر أن توجد أصناف مقاومة للجفاف وقصر الموسم الزراعي، وهذا ما عرفته زراعات الحبوب في كثير من المواسم وكذلك محصول البطاطس لهذه السنة 2007 حيث تأثر المنتوج كثيرا لعدم قدرته على مقاومة الطبيعة المناخية للجزائر هذه السنة، ولقد عرف هذا المنتوج ارتفاعا قياسيا في الأسعار لم يسجل من قبل، فقد تجاوز سعر الكيلو غرام الواحد 70 د.ج. منذ شهر جويلية وحتى شهر أكتوبر (حيث صادف حلول شهر رمضان في هذه الفترة). أما في القطاع المروي وبالرغم من وجود أصناف موصي بها إلا أن صعوبة توفرها وإتاحتها للمزارعين أدى إلى بطء تبنيها، واعتماد الفلاحين على الأصناف التقليدية بدلا من ذلك لأنها تكون متاحة عند الحاجة إليها كما أن كلفتها تكون أقل. وفي هذا الصدد تلعب مراكز البحوث الزراعية والمزارع النموذجية دورا مهما في توفير الأصناف والبذور الملائمة غير أنها تبقى دائما في حاجة إلى مزيد من الدعم والعناية والتشجيع. وحسب إحصائيات الديوان

[1] S. BEDRANI et al, Les Politiques Agraires en Algérie, CREA, Alger, p. 116

الوطني للإحصاء فقد عرف استعمال البذور في الزراعة تطورا متذبذبا في مجال الحبوب والبقول الجافة كما يبينه الجدول الموالي.

جدول رقم (49) تطور استعمال البذور للفترة 1989-1999. (الوحدة: قنطار)

السنة	كمية البذور لمجموعة الحبوب	كمية البذور لمجموعة البقوليات
1989	3674408	118459
1990	2955882	67938
1991	3219137	120233
1992	2776929	61323
1993	2681700	66886
1994	3501113	103742
1995	2106657	58694
1996	1424457	23578
1997	1386154	25722
1998	2468035	15669
1999	1588334	4368

المصدر: تصميم الجدول بناء على جدولي استعمال البذور بالنسبة للحبوب والبقول الجافة عن ONS , n° 119 ,op. cit. pp 22,23

3/ **الأسمدة**: يتميز القطاع الزراعي بانخفاض درجة خصوبة الأراضي الزراعية وفقا للمناطق – وقد تطرقنا لذلك آنفا – حيث تعاني الكثير من المناطق نقص العناصر الغذائية الرئيسية التي تحتاجها كالآزوت والفوسفور(NPK) وما إلى ذلك[1]. ولهذا يجب توسيع استعمالاتها الصائبة والسعي لإنتاجها محليا، فأسعارها ترتفع باستمرار عالميا بحيث تثقل كاهل خزينة الدولة. والجدول الموالي يوضح ذلك.

[1] المرجع السابق.

جدول رقم (50) تطور أسعار الأسمدة للفترة 1991-96 (الوحدة: قنطار/ د. ج)

السنة	NPK	السنة	NPK
1991	163	1994	1082
1992	450	1995	1555
1993	450	1996	2889

المصدر : *CNES : Stratégie de développement de l'agriculture, op. cit. p. 62*

جدول رقم (51) تطور مبيعات الأسمدة للفترة 1986-1995 .

السنة	قنطار	السنة	قنطار
1989	3381951	1995	1774980
1990	2701924	1996	1078618
1991	2742084	1997	1072997
1992	2206063	1998	1333865
1993	3024543	1999	2322999
1994	2676814	-----	---

المصدر : ONS, N°119, op. cit. P. 19

تبعا لبيانات الجدول فقد عرفت كميات المبيعات تفاوتا من سنة إلى أخرى، وقد عرفت سنة 1999 انخفاضا قدر بما يعادل 31.3% مقارنة بسنة 1989. وقد كانت سنة 1997 أقل تداولا للأسمدة وذلك بمعدل انخفاض قدر بنحو 68.3 مقارنة بسنة 1989.

ويعتبر استهلاك الأسمدة ناقصا بالنسبة للجزائر مقارنة بالمغرب وتونس على سبيل المثال، حيث نلاحظ انخفاضا في استعمال لأسمدة بالجزائر واستقرار بكل من المغرب وتونس. وهذا راجع إلى رفع الدعم وإلى ارتفاع السعار الناتجة عن الإصلاح الزراعي، وذلك كما يبينه الجدول الموالي.

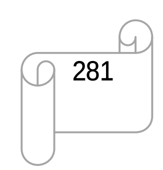
جدول رقم (52) تطور استعمال الأسمدة بالهكتار في دول المغرب العربي للفترة 1986-2002. (الوحدة: كغم/ هكتار)

تطور استعمال الأسمدة للهكتار				
الدولة	1986	1996	2001	2002
الجزائر	24	10	13	12
المغرب	36	34	38	43
تونس	21	21	20	21

المصدر : *Les notes d’analyse du CIHEAM, N° 16, 2006, P. 7*

وعن بعض الاستعمالات لمستلزمات الإنتاج، سواء كانت مواد تحسينية أو وقائية أو علاجية، تؤكد بعض الإحصائيات المتوفرة أن العالم قد شهد زيادات ملحوظة في إنتاج الحبوب (التي تزود سكان العالم بنصف احتياجاته من السعرات الحرارية) وذلك من 700 مليون طن في عام 1950 لأكثر من 1800 مليون طن مع نهاية عام 1986 بتسجيل نسبة نمو سنوي 3% . وبنفس الوتيرة ازداد النمو السنوي للفترة (1965-1986) إلى 3.5% في إنتاج الخضار والبقوليات والفاكهة. ولقد رافق تلك التطورات ازدياد ملحوظ في استخدام الكيمائيات الزراعية بمقدار 9 أضعاف (في حالة الأسمدة) وبمقدار 22 ضعفا (في حالة المبيدات الزراعية)[1]. غير أن الإنتاج العالمي قد أظهر ميلا نحو الاستقرار النسبي في المعدلات بعد ذلك، في الوقت الذي انخفض معه نصيب الفرد من إنتاج الحبوب من 345 كغ في عام 1984 إلى 296 كغ في عام 1988 نظرا للزيادة الديمغرافية. وهناك جملة من العوامل تسهم في مضاعفة هذا الانخفاض، وتتمثل جزئيا في استمرار الفقدان السريع للأراضي الزراعية، وإجهادها واستنفاذ العناصر الأساسية منها، فضلا عن

[1] عدنان زوي : "الاستثمار في مجال التنمية الزراعية المستدامة والبيئية في سوريا"، المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي، مرجع سابق، صص 344-351.



مشاكل تعرية التربة والتصحر. فعلى سبيل المثال، تشير تقديرات "الفاو FAO" إلى انجراف كميات من الأتربة الزراعية تقدر بحوالي 24 مليار طن سنويا، والتي تعادل المساحات التي تخصص لزراعة القمح في استراليا، مثلا. وبالنسبة للدول النامية، فقد أشارت تلك التقديرات إلى أن حوالي 65% من المساحات الزراعية استبعدت خارج الاستثمار في المناطق المطيرة مع نهاية القرن الماضي. كما لم تسلم الأراضي المروية من التملح، حيث يستبعد سنويا ما يعادل 1.5 مليون هكتار خارج الاستثمار. وفي نفس السياق، تشير التقديرات إلى أن مجمل المساحات الزراعية في المعمورة تقع في المناطق الجافة وشبه الجافة، إذ تشكل البلدان النامية ما يعادل 60% منها، ويقطنها بحدود 700 مليون نسمة أو أكثر قليلا. ولزيادة كمية الإنتاج تسعى الكثير من الدول إلى ازدياد استعمال الكيميائيات الزراعية(أسمدة ومبيدات) ومن مياه الري، إلا أن عواقبها السلبية واضحة على توسع استثمار المساحات الزراعية والمصادر المائية معا، بحيث تزداد إمكانيات التلوث باستمرار، وأصبح لا ينصح معه الاستمرار باعتماد هذا الأسلوب كأساس لزيادة إنتاج الأغذية[1]. كما أن الاستعمال غير الرشيد للأسمدة والمبيدات الزراعية من أجل زيادة الإنتاج، بصرف النظر عن أثرها السلبي المباشر على التربة والمياه ونوعية وسلامة المنتجات، سيؤدي إلى تدهور متسارع في الموارد الزراعية[2].

المطلب الثاني/ مشاكل الإرشاد والبحث الزراعي: يمثل الإرشاد الزراعي حلقة الوصل بين مراكز البحوث الزراعية والمصادر التقنية الأخرى والمنتجين الــزراعيين. فتتخــذ مؤسسات الإرشاد الزراعي على عاتقها مسؤولية تدريب المزارعين وإقنــاعهم بتبنــي النماذج والتقنيات الزراعية الحديثة من أجل تخفيض الكلفة وتحسين الإنتاجية والنوعيــة.

---

[1] المرجع السابق.

[2] سامي الصناع: "الاستثمار في التنمية الزراعية والبيئة في الأردن"، *المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي*، مرجع سابق، صص 330-332.

كما يناط بها التعرف على المشاكل التي تواجه المنتجين الزراعيين وتحيدها ونقلها إلـــى مراكز البحوث الزراعية لدراستها وتحديد الأساليب الملائمة للتعامل معها[1]. وقد بـــذلت الدولة جهودا لا يستهان بها من أجل تحسين الإنتاج الزراعي. فمن بـــين الإصـــلاحات والخطوات التي قامت بها على هذا الصعيد، إقدامها على تأسيس معاهد للدراسة والبحث في الاقتصاد الزراعي، وبنوك للمعلومات، وعلى وضع بـــرامج للتـــدريب والإرشـــاد الزراعي وتنفيذها. وتسخير التكنولوجيا الزراعية في مجال الهندسة الوراثية والتـــي إن عممت سوف تحدث تغيرات شاسعة في مجال إنتاج الغذاء. ولكن وعلى رغم كـــل تلـــك الجهود، لم تصل النتائج إلى تحقيق الأهداف المرجوة، وذلك نتيجة مشاكل عدة، منها مـــا يختص بالعنصر البشرى، ومنها بالتنظيم المؤسسي، وأغلبها ذات طابع مالي؛ وأهم هـــذه المشاكل ما يلي:

1/ ضعف العلاقة بين البحث والإرشاد الزراعي: إن ضعف حلقات الربط أو انعـــدامها، بين مؤسسات الإرشاد ومؤسسات البحوث الزراعية، ومصادر التقانة الأخرى، يعرقـــل انسياب المعلومات بين الجهات ذات العلاقة، ويعطل العمل المؤسسي ويفتح الباب أمـــام الاجتهادات والمبادرات الشخصية.

2/ غياب الربط بين الإرشاد الزراعي وأجهزة البحث العلمي: كمـــا يعـــانى الإرشـــاد الزراعي تبعات عدم وجود صلة قوية وفعالة بين الجهاز الإرشادي الزراعي من ناحية، وأجهزة البحث العلمي الزراعي، سواء في وزارة الفلاحة أو معاهد ومراكز الفلاحة من ناحية أخرى. هذا بالإضافة إلى قلة عدد اختصاصي المواد والإرشاديين الذين يعملـــون

---

[1] بهجت محمد أبو النصر: " دور الاستثمار في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المنطقة العربية"، *المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي*، مرجع سابق، صص 310-329.

...

كهمزة وصل بين أجهزة البحث الزراعي والمرشدين الزراعيين على مختلف المستويات، خصوصا المستوى المحلى لنقل نتائج البحوث والمشاكل الزراعية الميدانية إلى أجهزة البحوث، لإيجاد الحلول المناسبة لها.

3/ تدني مستوى البحث الزراعي: يبدو أن البحث الزراعي وكأنه يعمل دائما في حلقة مفرغة، إذ تبقى المشاكل الفنية للمنتجين ــ ولمدة طويلة ــ تراوح مكانها ولا تلقى آذانا صاغية، تستمع لما يطرح وتحاول إيجاد الحلول. وهذا ليس محض صدفة، وإنما نتيجة منطقية للدعم المتواضع جدا والذي تخصصه الجهات المعنية للباحثين. فمن خلال المعطيات المتوفرة يتبين أن عدد الباحثين في القطاع الزراعي قليل جدا مقارنة بالتعداد العام للباحثين في الجزائر، كما أن نسبة تمويل هذا النشاط لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من الإنتاج الخام؛ وذلك على عكس الجهود المبذولة في إطار هذا النشاط لدى دول إقليمية مجاورة. كما أن عدم الاستقرار بالنسبة لإدارة المعهد الوطني للبحث الزراعي تعد من بين أهم الأسباب في تفسير غياب سياسة واضحة للبحث المستقر والمستمر الذي يلعب دور المحفز للتنمية الزراعية. غير أن الحركية المسجلة ــ منذ نهاية التسعينيات من القرن الماضي ــ بالنسبة لنشاطات المعهد الوطني للبحث الزراعي والمعاهد الفنية، وأيضا بالنسبة لأجهزة التكوين التابعة لوزارة الفلاحة، هي مظاهر إيجابية ومشجعة، وتعد بالكثير من الآمال، خصوصا وأنها تقوم على معالجة منظومة متكاملة ثلاثية الأبعاد: التكوين ــ البحث ــ الإنتاج، وذات غاية استشرافية تتناغم مع فلسفة السياسة الزراعية المستدامة.

المبحث الثالث/ مشاكل تتعلق بالموارد البشرية والمادية والتنظيمية: وهي تلك المشاكل التي ترتبط بالجوانب ذات الصلة بممارسات العاملين في القطاع الزراعي، كأشخاص وكتنظيمات، من حيث قدراتهم الأدائية وإمكانياتهم المادية التي يتم تسخيرها للعمل في هذا المجال.

المطلب الأول/ مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية والمؤسسية: ونعني بها خصائص القوى العاملة الزراعية ومتطلباتها العملية، حيث يعاني القطاع الزراعي من مشكلة عدم التوازن بين العرض والطلب في سوق العمالة الزراعية، أين تبرز مشكلة الفائض في هذه القوى، مما يؤدي إلى بطالة مقنعة، كما أن هذا القطاع غير مغري، مما يجعل الإقبال عليه ضعيفا. ويعود هذا النقص في القوي العاملة إلى انعدام الحوافز التي تقدمها الزراعة، وإلى معاناة عمال القطاع من مشاكل اقتصادية واجتماعية بسبب انخفاض الإنتاجية والدخل والمستوى المعيشي في الزراعة والريف بشكل عام، بفعل السياسات الاقتصادية والاجتماعية التهميشية للريف، مما يؤدي غالباً إلى النزوح والهجرة هرباً من الظروف المعيشية القاسية. كما يعاني عمال الزراعة من مشاكل عديدة أخرى تزيد من تأزم الوضع، تتمثل أساسا في قصور الإدارة والقطاع العام عن توفير الخدمات، خصوصاً في مجال الري واستصلاح الأراضي وتقديم القروض، إضافة إلى صغر حجم الحيازات وتبعثرها (كما سبقت الإشارة). يضاف إلى ذلك نوعية اليد العاملة الزراعية، والتي تعاني نقصاً في معرفتها لأساليب الإنتاج العملية ووسائله الحديثة وكيفية استخدامها، وذلك بسبب عدم حصولها على فرص التعليم والتدريب الفني والزراعي، وغياب الإرشاد الزراعي الفعال، وانتشار الأمية وإتباع الطرق التقليدية، مما يؤثر سلباً على مستوى الإنتاجية.

1- نقص العمالة الزراعية المدربة: على الرغم من وفرة الموارد البشرية لارتباطها بالأعداد المتزايدة من السكان إلا أنه لاعتبارات تتعلق باتجاهات التعليم والتدريب فإن المشروعات الاستثمارية عادة ما تواجهها مشكلة نقص العمالة ذات الخبرة والمهارة المدربة على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج والتي عادة ما تكون إحدى أولويات الأهداف لأي مشروع استثماري سواء برأس مال محلي أو أجنبي. والملاحظ أن التكوين في القطاع الزراعي لم يحقق نتائج مرضية، إذ لم يساهم كما كان

يجب في رفع المستوى التقني ومستوى المهارة لدى العمال، بسبب نقص التمويل من جهة والوضعية غير المشجعة للعمل الزراعي، حيث نادرا ما يقبل الطلبة والمكونون على التكوين في هذا القطاع غير المفضل اجتماعيا، وغير المغري ماديا. كذلك فإن الطلبة الذين يلتحقون بمعاهد التكوين الفلاحي غالبا أنهم لا يكملون تكوينهم، أو أنهم إذا أكملوها فإنهم لا يزاولون نشاطا فلاحيا فمثلا من بين 100 متخرج من المعاهد الفلاحية، 40 منهم فقط يستمرون في هذا الميدان[1]. لذا يجب العمل على إجراء تعديلات هيكلية مؤثرة في سياسة التعليم بصفة عامة والتعليم الفني منه بصفة خاصة، بالشكل الذي يركز على توفير مصادر العمالة الفنية المدربة واستقرارها، وذلك سواء من خلال الاهتمام بالتعليم الفني وتطويره ودعم مؤسساته أم خلال الاهتمام بإنشاء مراكز التدريب الهادفة لزيادة كفاءة العمالة ودعم قدرتها على التعامل مع وسائل الإنتاج التكنولوجية الحديثة.

2- **ضعف البرامج التدريبية**: لا تخفى على المختصين بهذا الشأن أن البرامج التدريبية المتبعة تبقى منقوصة في مجملها بحيث لا توفر في أغلب الأحيان التكوين اللازم بالنسبة للإطارات المتكونة، والذي يحتاجونه ميدانيا، لأنها (أي البرامج) غالبا ما تكون غير معدة لمعالجة المشاكل العملية المعاشة واقعيا. حيث اتضح جليا مدى محدودية مستوى التدريب في كثير من المواقف ذات الصلة بالعوامل التي تعيق تطور الإنتاجية الزراعية. وفي هذا الصدد حري بنا أن نشير إلى أن عددا من المعاهد الفلاحية لا تتوفر على مزارع للدراسة التطبيقية، إذ نجدها تأخذ بنمط المعاهد البيولوجية النظرية، بدلا من أن تكون مراكز لتدريب الإطارات الميدانية؛ على اعتبار أن المعرفة العلمية الزراعية هي تطبيقية بنسبة كبيرة، إذ تخضع لظروف ذات خصوصيات متباينة، تتغير بناء على عدة عوامل واقعية كطبيعة الأرض والمناخ وتوفر المياه وما إلى ذلك، وهذه كلها تتباين من

[1] Slimane BADRANI : l' Agriculture Algerienne Depuis 1966, OPU, 1981, p. 61

منطقة إلى أخرى، تحتاج إلى خبرة أو ممارسة ميدانية مدعومة بالمعرفة العلمية، وليس العكس.

3- **انتشار الأمية وانخفاض المستوى التعليمي:** لا خلاف من أن ظاهرة الأمية هي القاسم المشترك الأكبر بين كل الدول النامية، وهي الخطر الداهم الذي يعرقل كل مساعي التنمية بكل أنواعها وفي جميع المجالات والقطاعات، ولكنها تزداد حدة بين سكان الأرياف الذين وإن نالوا قسطا من التعليم فإنه يبقى محدودا للغاية ولا يفيدهم في شيء، ولا شك من أن ضعف المستوى التعليمي بين المزارعين يؤدي إلى مزيد من الجهل بين السكان، وبخاصة سكان الأرياف؛ فانتشار الأمية وانخفاض المستوى التعليمي يجعلان الفلاح مقتنعا بأنه لن يتعلم شيئا من غيره وأنه الوحيد المؤهل تعليم أبنائه وغيرهم مهنة العمل الزراعي السليم؛ وبالتالي يتمسك بالأساليب التقليدية في الإنتاج معارضا أي تجديد يمكن الاستفادة منه. ومن جهة أخرى، إن وجدت بعض المدارس أو مراكز التعليم الزراعي فإنها تبقى مقتصرة على الجوانب النظرية بعيدة عن ممارسة البحث العلمي التطبيقي، بحيث أنه عندما يتخرج المتكون يجد نفسه بعيدا عن الواقع ولا يستفيد من سنوات دراسته النظرية، فيكون مضطرا لهجر العمل الزراعي والابتعاد عنه. وبذلك يبقى عالم الزراعة في أمية لا يستطيع الاستفادة من التطورات والأساليب العلمية المتاحة، وإنما يكرس التخلف ويصبح في تبعية للآخرين.

المطلب الثاني/ مشاكل ومعوقات تنظيمية ومادية: وهي كثيرة غير أننا سنقتصر على المسائل التالية،

1. مشاكل التسويق: إن التسويق الزراعي هو انتقال السلعة الزراعية من المنتج إلى المستهلك وتبادلها، وهو عملية متكاملة ومتداخلة مع الإنتاج الزراعي، وله دور ديناميكي يتمثل في تشجيع المنتجين لزيادة إنتاجهم باغتنام فرص الإنتاج الجديدة استجابة لإشارة السعر وتشجيع المستهلكين على زيادة الاستهلاك من خلال إيجاد طلب جديد أو استعمال

جديد لسلعة معروفة. وبدوره يعاني التسويق الزراعي في الجزائر، مثله مثل الإنتاج من مشاكل وعيوب كبيرة تحول دون وصوله إلى المستوى المطلوب؛ فهو يعرف تدني في نوعية المنتجات المعروضة في الأسواق، وعدم توافر الحد الأدنى من الشروط الفنية، ونقص كبير في الخدمات التسويقية المتوافرة في مجال البحوث التسويقية، ودراسات الأسواق، والعجز في الكفاءات التسويقية المدربة، مما يؤدى إلى عدم بناء قرارات المزارعين المتعلقة بالإنتاج على الاحتياجات الفعلية للأسواق المحلية أو أسواق التصدير، وارتفاع نسبة الفاقد نتيجة عدم وجود المعرفة الكافية لدى المزارعين والأساليب المناسبة لعمليات ما بعد الحصاد من تدرج وتعبئة ونقل وتخزين وغياب الإرشاد التسويقي في هذا المجال. أضف إلى كل ذلك، انعدام تخطيط التصنيع الزراعي المبني على أساس متطلبات التصنيع الفعلية، بحيث يتلاءم الإنتاج مع هذه المتطلبات. ويمكن حصر المشاكل التي تعيق تقدم التسويق الزراعي بشكل عام في المجالات التالية:

1-1- المشاكل المتعلقة بالصادرات: تتصف الصادرات الزراعية بشكل عام بالعشوائية. فإضافة إلى تذبذب الإنتاج نتيجة اعتماد معظم الزراعة على الأمطار مما يؤدي إلى التقلب في كمية السلع الزراعية المصدرة من سنه إلى أخرى، تبقي الجزائر بعيدة عن اعتماد أسس ومبادئ تجعلها تحافظ على أسواقها الزراعية، إذ تقتصر قرارات التصدير على فترات حصول الفائض الذي يدفع إلى البحث عن أسواق للتصدير، الأمر الذي لا يؤدي إلى قيام أسواق تصريفية ثابتة على المدى البعيد. كما يتصف التصدير خارج المحروقات بالعشوائية واللامبالاة، حيث تعرف التمور ذات الشهرة العالمية غياب سياسة تصديرية واضحة تسهر على تطبيقها الجهات الرسمية والمعنية بذلك، وتأتي في مقدمتها وزارة الفلاحة والسفارات الجزائرية بالخارج وكذلك الخواص بالتزامهم بدفتر لشروط. ومن بين أهم مشاكل التي تتعرض لها تصدير التمور نشير إلى إجراءات الحصول على العقد واحترام مواصفات النوعية والجودة، بما في ذلك إجراءات الجمركة

وشهادة النوعية، ثم عمليات الفرز والمعالجة والنقل وإجراءات الدفع[1] ...الخ.

1-2- المشاكل الفنية: مازالت الجزائر بعيدة عن المستوى الفني المطلوب في الإعداد للتصدير، خصوصاً في ما يتعلق بالقطف والنقل والفرز والتدريج والتغليف مما يؤثر سلباً في المنتجات المعروضة في الأسواق. وكذلك الافتقاد إلى أصول التقيد بالمواصفات الخاصة بالتصدير، إذ لا يلتزم بعض المصدرين بمواصفات متفق عليها مسبقاً، مثل عدد الثمار في الصندوق وحالة النضج وغيرها، مما يؤدي إلى عدم الثقة بنوعية المنتجات المصدرة.

1-3- مشاكل الخدمات التجارية: إن الخدمات التجارية كالنقل والتخزين والاتصالات والإعلام والمعلومات التجارية عن الأسواق واحتياجاتها والأسعار، غير متوفرة بشكل كافي، مما يشكل عائقاً كبيراً في وجه الصادرات الزراعية التي هي في مجملها سريعة العطب وتستلزم سرعة في تداولها ونقلها من مصدرها الأصلي إلى وجهتها المستوردة لها، خصوصاً وأن الدولة بقطاعيها العام والخاص لا تمتلك طاقة تخزينية تبريدية كبيرة. كما تنعدم مراقبة استعمالات غرف التبريد، حيث يعمد بعض الخواص بتخزين مواد غير زراعية في غرف التبريد أو أنهم يخزنون مواد زراعية محلية ليستغلونها في مضاربات احتكارية من أجل الربح وعلى حساب القدرة الشرائية للسكان، في غياب مراقبة صارمة من طرف المعنيين.

2- **مشاكل التسيير الإداري للزراعة**: يتفق الجميع أن الزراعة الجزائرية تتوفر على إمكانيات بشرية وفنية (إطارات ومهندسين زراعيين ..) معتبرة، ولكنها ليست مستغلة كما يجب وليست مسخرة لتفعيل أنشطة التنمية المختلفة. إذ نجد مثلا أن الكثير من مديريات الخدمات الزراعية تتوفر على تعداد بشري يفوق المطلوب، مما يجعلها لا توفق في

[1] بن حمود سكينة: ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (1986-1995)، دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، بدون تاريخ. صص 221-223.

توجيه طاقاتها نحو جمع المعطيات الصحيحة على كل مواردها البشرية وتحليلها لبناء قوة فعالة قادرة على المساهمة في تقديم اقتراحات ميدانية لتحسين الإنتاج الزراعي. وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى كون الأجهزة المختلفة الموكلة إليها عملية دعم النشاط الزراعي تخضع لتسيير إداري يتعارض من حيث طبيعته مع إدارة النشاط الزراعي ــ الميداني.

3- التمويل الزراعي: لعل من أبرز المحددات والمشاكل التي تواجه مسارات الأمن الغذائي في الجزائر تلك التي تتصل بقلة المخصصات الاستثمارية والتمويلية المتاحة للقطاع الزراعي على المستويين العام والخاص، مما أدى إلى قصور الطاقات الإنتاجية عن الوفاء بالاحتياجات المتزايدة في الطلب على الغذاء، وتخلف الهياكل والأنظمة التسويقية وضعف التجارة البينية. وتزداد أهمية إزالة تلك المحددات وتخفيف وطأتها في ظل المتغيرات الاقتصادية والمناخية والبيئية على المستويات الإقليمية والدولية، مما يتطلب إحداث المزيد من آليات التنسيق والتعاون العربي والإقليمي لإحداث طفرة إنتاجية وتسويقية وتجارية تراعى فيها مرتكزات الكفاءة والمزايا التنافسية، وبما يعزز إمكانات الأمن الغذائي واستدامة الموارد.

وعليه يعتبر التمويل عنصرا جوهريا في النهوض بالزراعة كماً وكيفاً، ولا تقتصر مهمة التمويل على رفع العبء على كاهل المزارع فحسب، بل يساعد على التعجيل بتطبيق التكنولوجيا الحديثة، ويؤدي بالتالي إلى تنمية المجتمع الريفي سواء بزيادة الدخول أو نقل المجتمع الريفي من التخلف إلى طريق التقدم، أو بتحويل الزراعة إلى الإنتاج الكبير بدلاً من الإنتاج للاستهلاك الأسري. ولقد كان هدف التمويل الزراعي المؤسسي في الأصل إنقاذ المزارعين من مصادر التمويل غير المؤسسية التي كانت تستغل حاجتهم المالية أسوأ استغلال، وبالتالي تمكينهم من الاستمرار في الإنتاج مع تخفيض نفقاتهم ما أمكن بغية حصولهم على هامش ربح معقول مقابل عملهم. ويعتمد

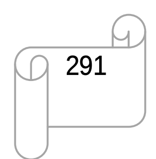
التمويل في الجزائر في الغالب على بنوك متخصصة تابعة للقطاع العـام (بنـك الفلاحـة والتنمية الريفية، القرض الشعبي ...) لتمويل النشاط الزراعي الموسمي والاستثماري البسيط وتقديم السلفيات المدعومة في بعض الحالات، لتسهيل انسـياب المـدخلات الزراعيـة وتسويق المحاصيل الزراعية.

وعن الاعتمادات المالية المخصصة للقطاع الزراعي والتي تبدو ضعيفة مقارنة بالقطاع الصناعي ففي مطلع التسعينات مثلا كانت كما يلي: بالنسبة لسـنة 1990 بلغـت 11000 مليون دينار جزائري بينما بلغت في الصناعة 33900 مليون د.ج؛ وبلغت سنة 1991 ما يعادل 22200 مليون د.ج، وفي الصناعة 52970 مليون، و بلغت سنة 1993 نحو 24300 مليون د.ج.، أما في الصناعة فقدرت بنحو100100 مليون؛ ومن خلال هذه الأرقام فقـد كانت نسبة الزراعة من الاعتمادات المالية بالنسبة للاقتصاد الوطني ككل تقـارب سـنة 1990 حوالي 9.67% لترتفع سنة 1991 إلى 16.32%، ثم تنخفض بعـد ذلـك مسـجلة 9.92% سنة 1993[1]. وهذه النسب تبين ضعف نصيب القطاع الزراعي من الاعتمـادات المالية مقارنة بالقطاع الصناعي.

وفي مقارنة سريعة مع بعض الدول النامية، تشير الإحصـاءات إلـى تـدني مسـتوى التمويل المقدم للقطاع الزراعي، ولو نسبيا بين دولة وأخرى، إذ تقوم المملكة المغربيـة بتخصيص نسبة 5%، والسودان نسبة 1% من الناتج المحلي لمقابلة ميزانيات المصارف الزراعية المتخصصة، وهذه النسب تعتبر ضعيفة نسبياً إذا ما قورنـت بمـا تخصصـه بعض الدول الآسيوية حيث تقوم الهند بتخصيص نسبة 8%، وتخصص بنغلاديش نسـبة 14% وترتفع هذه النسبة إلى 25% في حالة كوريا[2]، وهذا يعد عائقا أساسيا أمام التنمية الزراعية. حيث أن قلة التمويل معناه قلة الاستثمارات وما تجره من تبعات.

[1] عيسى بن ناصر، مرجع سابق، ص 178.

[2] بهجت محمد أبو النصر، مرجع سابق، ص 319.



المبحث الرابع/ مشاكل ومعوقات عامة: ويمكن حصر أهمها فيما يلي،

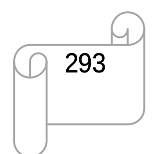
المطلب الأول/ غياب التكامل الزراعي ــ الصناعي: يعتبر التصنيع الزراعي مجالا بالغ الأهمية لإقامة الاستثمارات. وتظهر أهمية الموضوع من أن العديد من المحاصيل والخضار والفواكه واللحوم ومشتقات الألبان .....الخ، تخضع لعمليات تصنيع قبل أن تصل إلى المستهلك. لذا يتم التركيز على تقنيات وخطوط إنتاج صناعية تعتمد الحدود الدنيا من فواقد الإنتاج، واعتماد تقنيات تستهدف الاستفادة من النواتج الثانوية للتصنيع الغذائي أو بدائل التصنيع. كما يمكن أيضا توجيه الاستثمارات صوب مستلزمات الإنتاج الزراعي من قبيل البذر والهجن للأصناف عالية الإنتاج من الخضار والمحاصيل، وإنتاج المبيدات والكيميائيات الزراعية التي لا تترك تأثيرات تسممية متبقية؛ فضلاً عن الاستثمارات في مجال الطاقة النظيفة لأهميتها، والطاقات المتجددة (الرخيصة والمتوفرة) ودعم البحوث والدراسات والتطبيقات في هذا المجال.

ولهذا فمن الواجب أن يتمتع القطاع الزراعي بعلاقة قوية مع مختلف الفعاليات الاقتصادية الأخرى التي تشكل الاقتصاد الوطني لأية دولة، وبخاصة منه القطاع الصناعي، حيث أن استمرار عملية التصنيع يتوقف على توفر الموارد الزراعية الأولية كالصناعات الغذائية وما إلى ذلك. فمثل هذه الصناعات تقوم بتصنيع مواد أولية زراعية، كما تقوم الزراعة بتوفير جزء كبير من العمل ورأس المال الذي يتطلبه النمو الصناعي، فهي تلعب دورا هاما في توفير المستخدمات الوسيطة التي يتطلبها معدل زيادة التصنيع، وخصوصا في المراحل الأولى منه، حيث يكون اعتماد الصناعة على المواد الأولية الزراعية كبيرا خاصة وأنها تمثل جزءا هاما من الصناعة في أول مراحل التصنيع. ومن بين المجالات التي تسهم فيها الزراعة في تنمية الصناعات الأخرى، هو كونها سوقا لتصريف الكثير منن المنتجات الصناعية، حيث أن زيادة الإنتاج الزراعي يساعد على زيادة الدخول الزراعية وتطوير الريف وتضييق الفرق بين الريف والمدينة،

وهذا بدوره يؤدي إلى توسيع السوق أمام المنتجات الصناعية وزيادة التبادل وتوسيع مجال التسويق، وهذا يترتب عنه تشجيع تطوير عملية التصنيع، خاصة وأنه يمكن التمييز بين نوعين من السلع التي يستهلكها النشاط الزراعي: أولها السلع الإنتاجية التي يستخدمها كأحد عناصر الإنتاج مثل الأسمدة والمبيدات الكيماوية والآلات الزراعية وغيرها من أنواع الصناعات الممكنة؛ وثانيها السلع الاستهلاكية المعمرة والتي يستهلكها الفلاحون. كذلك فإن زيادة معدلات النشاط ومستويات الدخول في القطاع الصناعي لا بد وأن يؤدي إلى زيادة في الطلب على إنتاج الزراعة؛ كما أن اتساع أسواق الحضر يؤدي إلى تنمية وسائل المواصلات مما يؤدي إلى نمو النشاط التجاري للمنتجات الزراعية ويعمل على دعم اقتصاديات الزراعة[1]. وهنا يبرز دور الصناعة في تزويد الزراعة بالمستلزمات الضرورية لتطويرها؛ ولهذا فإنه من غير الممكن أن يتقدم القطاع الصناعي بنجاح إلا إذا كان هناك تطورا مماثلا أو بمعدلات أكثر ارتفاعا للقطاع الزراعي.

المطلب الثاني/ مشاكل ومعوقات مرتبطة بالتطورات السياسية والاقتصادية: في حقيقة الأمر التنمية الزراعية لا تعمل بمعزل عن الاعتبارات السياسية، حيث أن تحديد أهداف التنمية هو في الغالب من اختصاص القيادة السياسية، على اعتبار أن هذه الأخيرة (أي القيادة السياسية)، انشغالها الرئيسي ينصب حول توفير الغذاء لمواطنيها بأسعار مناسبة، وفي نفس الوقت استغلال الموارد الزراعية المتاحة استغلالاً أمثل بما يكفل تخفيف الأعباء على الميزان التجاري وميزان المدفوعات وتحقيق فائض اقتصادي يوفر عملات أجنبية ضرورية لعمليات التنمية الشاملة، والحد من المديونية ومنع تسرب رأس المال الوطني للخارج، دون الاستفادة منه داخليا.

[1] محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف: التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، جامعة الإسكندرية 2000، ص 289.



ويؤثر المناخ السياسي السائد تأثيرا مباشرا وقويا على التنمية الزراعية وترقيتها واستدامتها. ففي المجال الزراعي تحديدا فقد ترتب عن السياسات الزراعية المتبعة خلال التسعينيات بروز مشاكل بعضها تنظيمية جراء التحول الجذري في طبيعة النظام الاقتصادي الذي كان سائدا منذ الاستقلال، وبعضها الآخر تسييرية، مست تكلفة السلع والمواد ومستلزمات القطاع نتيجة للتحرر الاقتصادي.

1- **مشاكل ومعوقات تتعلق بارتفاع عنصر المخاطرة في النشـاط الزراعـي**: تعتبـر خصوصية طبيعة النشاط الزراعي من أهم معوقات جذب الاستثمارات حيث يتميـز القطاع الزراعي عن غيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى بعدة خصائص ينعكس أثرها على مدى إقبال المستثمرين على توظيف أموالهم في مشروعات، حيث يواجه الإنتاج الزراعي بالعديد من عناصر المخاطرة واللايقين في مراحل الإنتاج المختلفة متمثلا ذلك في التغيرات الجوية من حرارة وصقيع ورياح وأمطار وجفاف، فضـلا عما يتعرض له ذلك الإنتاج من الإصابة بالآفـات الزراعيـة المختلفـة الحشـرية والفطرية والفيروسية، بالإضافة إلى احتمالات التعرض للأضـرار الناتجـة عـن الفيضانات وغيرها من الكوارث الطبيعية، كما يؤثر عامل موسمية الإنتاج الزراعي تأثيرا معاكسا على كفاءة النشاط الزراعي، ويعترض الإنتاج الزراعي عدد آخر من المخاطر خلال مراحل تسويق منتجاته متمثلا ذلك في التقلبـات السـعرية الكبيـرة الناتجة عن تقلبات مشابهة في ظروف العرض والطلب على تلك المنتجات إضـافة إلى ما يمكن أن يتعرض له أثناء نقلها وتخزينها وتصنيعها من عوامل التلف والفقـد والسرقة؛ وبطبيعة الحال فان جميع تلك المخاطر إنما يؤثر بشكل واضح على الدخل المتحقق للفلاح من نشاطه الزراعي، مما يترتب علـى ذلـك إحجـام كثيـر مـن المستثمرين عن دخول ميدان الإنتاج الزراعي، وتتزايد مستويات المخاطرة أكثر مع عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

2- مشاكل تتعلق بندرة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية: الجدير بالذكر، أن حركة تدفق رؤوس الأموال تنشط عندما يتوفر المناخ السياسي والاقتصادي الملائم؛ والمتتبع للعلاقات السياسية خلال العقدين الماضيين يلاحظ تعرضها لهزات متواصلة وعميقة في كثير من الأحيان، خاصة إذا أضفنا إلى ما سبق الظروف الأمنية التي مرت بها البلاد في عقد التسعينيات، ولا تزال تبعاتها تتجلى من حين لآخر. وقد انعكست تلك التطورات دائما على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، كما أدت إلى هروب البعض من رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج. ولعل هذا ما يفسر لنا أحد أسباب عدم تمتع موضوع استثمار رؤوس الأموال بالأولوية اللائقة به ضمن أولويات السياسة الاقتصادية العامة، وهو ما استنزف ثروات هائلة، في غير محلها، وعزوف عن إقامة استثمارات في جو غير مستقر.

زيادة على ما سبق، فإن الاستثمارات الزراعية تتأثر نتيجة انخفاض وضآلة المدخرات الزراعية والتي تمثل المكون الأساسي للاستثمارات الزراعية التقليدية. خصوصا مع انخفاض واضح لأهمية التسهيلات الائتمانية في تمويل المشروعات الزراعية، وأن هناك تفاوتا واضحا بين مختلف المشروعات فيما يتعلق بفترة السماح أو سعر الفائدة أو عدد أقساط السداد، وأن هذه الاختلافات تخضع لاعتبارات وعوامل غير واضحة وغير ثابتة، كما أن بعض جهات الإقراض قد بدأت في الأخذ بنظام تعدد الضمان تحقيقاً لعنصر الأمان في استخدام رؤوس أموالها. ومن ناحية أخرى فإن عدم كفاية موارد النقد الأجنبي يؤثر إلى حد كبير على تنفيذ المشروعات ويعطل فتح الاعتمادات اللازمة للاقتراض من الخارج وهذا يؤدي إلى طول مدة تنفيذ المشروعات، وبالتالي تؤثر على عدم تنفيذ أهداف الخطة.

وبالنسبة لفترة التسعينيات تحديدا فقد أحاطت بالقطاع مشاكل منها ما هو كامن وأصيل في القطاع ذاته، ومنها ما طرأ عليه نتيجة ظروف وملابسات مختلفة شهدتها تلك الفترة

بالذات. فالتحولات الهامة والأساسية التي مست التنمية الزراعية قد جاءت على خلفية عريضة من المشاكل والمعوقات ذات الطبيعة المزمنة أو النمطية التي سعت الجهود والسياسات السابقة على معالجتها والتخفيف من حدتها دونما نجاحات تذكر، وربما كان ذلك دافعا نحو التوجهات الإصلاحية والتعديلات الهيكلية التي تبلورت خلال حقبة التسعينيات، وتضمنتها تلك السياسات التي سبقت الإشارة إليها. كما عاشت الجزائر حينها ظروفا سياسية داخلية أمنية لا تشجع على العمل في الزراعة خصوصا، مما أضاف معوقا عويصا أمام الاستثمار في المجال الزراعي دام لعقد من الزمن، وما زالت آثاره حتى الآن.

وعلى الساحة الدولية شهدت حقبة التسعينيات مجموعة من التطورات والمستجدات شكلت في مجموعها تحديات جديدة واجهت التنمية الاقتصادية ومنها التنمية الزراعية، حيث ترتبت عن التوجهات الجديدة بعض الآثار الجانبية التي انعكست في معظمها سلبا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الزراعي وللعاملين فيه، بحيث شكلت معوقات إضافية، كالعولمة ومتطلباتها، والمنظمات الدولية وشروطها، والتوترات الإقليمية ومخاطرها.

المطلب الثالث/ تحديات أخرى تواجه القطاع الزراعي في الجزائر: إن عديد المشاكل والمعوقات ــ سالفة الذكر ــ التي تواجه القطاع الزراعي في الجزائر تظهر آثارها جليا من خلال المستوى الضعيف للنمو، والذي ظل لعدة سنوات دون المتطلبات المرتبطة بزيادة السكان والحاجات الجديدة الناجمة عن تحول أنماط الاستهلاك. وقد أثبتت الدراسات[1] أنه لكي يمكن الحفاظ على مستوى معيشي مستقر للسكان، يجب ألا تقل نسبة نمو الناتج الوطني الخام عن 6%، وذلك عندما يزداد عدد السكان بنسبة 1%. غير أنه

[1] مشروع تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد للنمو، مرجع سابق، 16 ص.

ورغم التقدم المحقق خلال السنوات الثلاث الأخيرة فإن النمو ما زال غير كاف من أجل:

- تلبية الحاجات الجديدة الناجمة عن تزايد السكان.
- تغطية العجز الاجتماعي والفوارق المتراكمة منذ عدة سنوات.
- تلبية الطموحات الجديدة المترتبة عن الانفتاح على أنماط استهلاك البلدان المتطورة.

وفي الوقت الراهن يبدو الاختلال واضحا بين زيادة السكان القادرين عن العمل وبين النمو الاقتصادي، مما يفرض اتخاذ تدابير احترازية للتقليل من حدة التهديدات وما يترتب عنها من مشاكل ذات الصلة، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

1. تفاقم البطالة أمام نقص الاستثمارات المحدثة لمناصب العمل.
2. ندرة الغذاء إذا لم يساير الإنتاج الزراعي تزايد السكان.
3. الاضطرابات الاجتماعية إذا لم يجد الشباب مناصب عمل والحد الأدنى من الشروط لتحقيق طموحاتهم[1].

وعلى الرغم من تسجيل انخفاض في مستوى الزيادة السكانية، فإن ذلك لا يقلص من الأثر الذي يمس تطور الحاجات الاجتماعية، وحسب تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، فقد بلغ معدل نسبة النمو السنوي للناتج الداخلي الخام 3.66% بين سنة 1994 وسنة 2004. والذي يفوق نسبة النمو السكاني، ولكن نسبة السكان القادرين عن العمل تبقى مرتفعة فقد بلغت نسبتهم سنة 1977 نحو 48% لترتفع إلى 52% سنة 1987، ثم إلى 59% سنة 1998. " *وتبين المعطيات الأخيرة للديوان الوطني للإحصائيات أن هذه النسبة ما فتئت تتزايد إذ بلغت 62.2% سنة 2003 وانتقلت إلى 63.1 % سنة 2004. إن التطورات التي أجريت على أساس تزايد متوسط الطلب الإضافي بنسبة 1.7% ومعدل مرونة للتشغيل قدره 0.5 مقارنة بالنمو، بينت أنه من أجل تقليص البطالة بالنصف*

[1] المرجع السابق، ص. 16.

خلال عشر سنوات ينبغي أن يتزايد الناتج الداخلي الخام بنسبة لا تقل عن 6% في السنة. وهذا يدل على أن الضغط الديمغرافي ما زال راسخا بسبب بنيته وذلك على الرغم من انخفاض نسبة النمو الطبيعي للسكان"[1].

إن الزيادة في عدد السكان وحجمهم وتركيبتهم وكذلك توزيعهم الجغرافي، كلها عوامل تعتبر معطيات أساسية ينبغي أخذها في الاعتبار عند تحديد الحاجات الاجتماعية، وتحديد السياسات الاقتصادية والزراعية، من أجل توفير مستوى معين من الاكتفاء الذاتي الغذائي. مع مراعاة الشروط المصاحبة الأخرى، من توفر الموارد الطبيعية والبشرية والمالية، والظروف السياسية والدولية الأخرى.

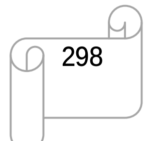
المطلب الرابع/ إمكانيات تدليل وتجاوز المشاكل والمعوقات:

إن حالة التخلف النسبي للقطاع الزراعي في الجزائر، هي نتيجة منطقية لعدم الاهتمام الكافي به، مما أوقعه في مشاكل ومعوقات أثرت على أدائه، ولتجاوز هذه الحالة من الواجب أن تتخذ إجراءات مشجعة للمزيد من الاهتمام بهذا القطاع الحيوي والهام، بضرورة إتباع تنمية زراعية مستدامة، وتفعيل التكامل العربي والإقليمي.

أولا/ التنمية الزراعية المستدامة: إن الاهتمام المتزايد بالبيئة خلال العقدين الأخيرين انعكس في صور شتى من أبرزها عقد المؤتمرات والندوات على صعيد الأمم المتحدة وعلى صعيد المنظمات الإقليمية (يمكن الإشارة هنا إلى مبادرة "النيباد" التي تتزعمها الجزائر)، مثلما على صعيد الأقطار؛ فقد أصبح لزاماً على الدولة الجزائرية أن تكون تنميتها الزراعيـــة، تنمية مستدامة تراعي الجوانب البيئية وكذا نصيب الأجيال القادمة من الثروة. وإذا كانت الزراعة تعتبر من أكثر الأنشطة الإنسانية اعتماداً على البيئة، فإن الاهتمام باستدامة الزراعة يجب أن يكون له أولوية متقدمة ليس فقط لارتباطها بأهداف الإنتاج والتنمية والأمن الغذائي ولكن أيضًا لضرورتها للمحافظة على بيئة أكثر توازنًا،

---

[1] المرجع السابق، ص 17.



فإن إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة في سعيها إلى تحقيق الأمن الغذائي وتعظيم العائد من الموارد الزراعية يجب أن تحافظ على تلك الموارد وتحميها من التلوث والتدهور والاعتداء، وذلك بإتباع العديد من السياسات الهادفة إلى منع الممارسات الزراعية غير المستدامة، والتي يمكن التطرق لأهمها فيما يلي:

1- سياسات الأراضي الزراعيـــة: ويتطلب استخدام الأراضـــي الزراعيـــة بصـــورة مستدامة العديد من المداخل الإدارية والتنظيمية والمؤسسية والتكنولوجية، هـــذا ويمكـــن تحديد أهم المتطلبات اللازمة للمحافظة على الأراضي الزراعية فيما يلي:

1-1- **العمل على تحسين وضمان حقوق الملكية للأراضي**: يعتبر عدم ضمان حقـــوق الملكية للأراضي الزراعية سببًا رئيسيًا في زيادة التعدي على تلـــك الأراضـــي وعـــدم الاهتمام بالمحافظة على نوعية التربة، حيث أن عدم وجود عقـــود مســـجلة للأراضـــي الزراعية يجعل الفلاحين غير قادرين على الحصول على الدعم المالي من المؤسســـات الرسمية، ومن ثم يضطرون للقيام بزراعات خفيفة وبصورة مؤقتة وقصيرة المدى، مما يجعل الاستثمار الزراعي غير مربح، كما أن الخوف من ترك الأراضي الزراعية (في أية لحظة)، يؤدى إلى وجود عدم تأكد يساهم بصورة كبيرة في عدم تشجيع الاستثمار في تلك الأراضي وعدم المحافظة على التربة.

1-2- **حماية الأراضي المحروثة**: إن تعميق وتكثيف حراثة الأرض يؤديان إلى القضاء على التربة وفقدها لخصوبتها، ولهذا ينبغي التقليل من عمق الحراثـــة؛ وكـــذلك تقليـــل استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية، والاعتماد بدلا من ذلـــك علـــى التســـميد العضوي وطرق المقاومة البيولوجية، حيث أن الاعتماد المكثف وطويل الأجـــل علـــى الأسمدة الكيماوية له آثار خطيرة على نوعية التربة وعلى النباتات والمياه وبالتالي على الإنسان. إلى جانب تشجيع زراعة الأحزمة الخضراء حول المناطق المعرضة للكثبـــان الرملية لحماية الأراضي الزراعية من التصحر، وإتباع دورات زراعية تكفـــل تعاقـــب

محصولين يسمح بتجديد خصوبة التربة. وكذلك منع الرعي الجائر والمكثف، والذي يؤدي إلى تفكك التربة وتصحر الأراضي. وإلغاء الدعم على المدخلات الزراعية مثل الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية من أجل تقليل استخدامها وتحقيق المزيد من الحماية البيئية.

2- سياسات المياه: تؤدي الموارد المائية الدور الرئيس في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة وبالتالي الإنتاج الزراعي وتوفير الغذاء للسكان[1]؛ ولعل اختلال التوازن بين الموارد المائية والطلب المتزايد عليها يمثل تحديًا كبيرا لمناطق مختلفة من العالم، ويزيد من خطورة هذا الاختلال في الاستخدام غير الرشيد للموارد المائية في المنازل والمزارع والمصانع، واعتماد سياسات تنموية طموحة لا تراعى واقع الموارد المائية المتاحة، وبالتالي يتطلب الاستخدام المستدام للمياه في إطار السياسة الزراعية، والتي تراعى خصوصية أوضاع الدول النامية، تطبيق إدارة مائية متكاملة تأخذ في الاعتبار الاستخدام الأمثل للمياه، وتنمية التقنيات غير التقليدية، وتعزيز الوعي العام بأهمية المياه، وتعريف الأسس الرشيدة لاستخدامها في مختلف المجالات، وبالتالي يجب اتخاذ عددا من التدابير أهمها:

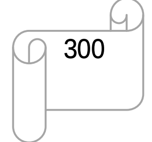
أ- ترشيد استهلاك المياه خاصة في القطاع الزراعي الذي يستهلك أكثر من 70% من المياه المتاحة، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق تطبيق أنظمة الري بالتنقيط في الأراضي الجديدة، وتقليل الفاقد من مياه الري عن طريق المصارف، خاصة في الأراضي القديمة والتي يحول تفتت الحيازات فيها دون تطبيق أنظمة الري الحديثة.

ب- وضع قيود قانونية وأخلاقية على الإسراف في استخدام المياه.

ج- عمل الاحتياطات اللازمة لمنع تسرب مياه الصرف الصحي إلى مصادر المياه الطبيعية مثل الأنهار.

---

[1] محمود الأشرم: مرجع سابق، ص 129



د- استخدام آبار المياه على أسس مستدامة بحيث تستطيع تجديد نفسها حيث أن السحب المكثف من تلك الآبار يؤدى إلى نضوبها، وتغيير خواص المياه فيها بما يعوق استخدامها في الزراعة.

هـ- إن المحافظة على الموارد الزراعية بما فيها المياه لن تتحقق إلا في إطار خطة متكاملة للتنمية الريفية تستهدف تحسين الأحوال المادية والصحية للمزارعين، بما يحقق أهداف التنمية البشرية والمحافظة على البيئة في آن واحد.

3- ترقية الاستثمارات في الزراعة: لعل الخاصية التي تطبع القطاع الزراعي هو عزوف الاستثمارات عنه، وتُجمع الشواهد التاريخية والأرقام المتعلقة بهذا الشأن، على أن القطاع الزراعي قد كان القطاع الأقل جذبا لاستثمارات القطاع الخاص، بالرغم من حجم وأهمية استثمارات القطاع العام والإجراءات التشجيعية لتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في الزراعة. وقد يرجع تدني الاستثمار في القطاع الزراعي إلى انخفاض ربحية المشروعات الزراعية بالمقارنة مع المشروعات الأخرى غير الزراعية، أو لعدم توفر دراسات أمام الراغبين في الاستثمار حول الفرص المتاحة للاستثمار في التنمية الزراعية، أو لعدم توفر المعلومات والبيانات الإحصائية الدقيقة والمؤكدة في عدد من المجالات التي يرغب المستثمرين في الحصول عليها لإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لمشاريعهم قبل الاستثمار، ولوجود بعض المشاكل التي تواجه المستثمرين وخصوصا بالنسبة لعدم استقرار السياسات الزراعية وتوفر البنى الأساسية والخدمات.

ومن مجالات الاستثمار الزراعي ذات الأهمية نشير إلى ضرورة الاستثمار في التصنيع الزراعي؛ وفي مستلزمات الإنتاج الزراعي كالبذور وتهجين الأصناف عالية الإنتاج من الخضار والمحاصيل، وإنتاج المبيدات والمواد الكيميائية الزراعية التي لا تترك تأثيرات تسممية متبقية؛ فضلاً عن الاستثمارات في مجال الطاقة النظيفة لأهميتها، والطاقات المتجددة (الرخيصة والمتوفرة) ودعم البحوث والدراسات والتطبيقات في هذا المجال. كما

تعتبر المياه من بين أهم مجالات الاستثمار، باعتبارها أحد الموارد الطبيعية. وهي تواجه في يومنا الحاضر مشاكل جمة تتمثل في نقص كمياتها أو سوء توزعها أو حتى تلوثها. ولهذا وجب إعطاء المياه خصوصية عند وضع برامج الاستثمار الزراعي، لاسيما إذا ترافق ذلك مع توجهات المحافظة على البيئة ومرافقها.

هذا ومن متطلبات التنمية الزراعية المستدامة، الاستثمار في مجال المكافحة الحيوية للآفات للحد من تلوث البيئة، والمحافظة على تطبيق أنظمة الجودة والسلامة الصحية والبيئية عن طريق اعتماد مبدأ الزراعة النظيفة الخالية من أثر المبيدات. وكما هو معروف، فإن الاستخدام المفرط للمبيدات الزراعية والكيماويات الأخرى، يؤدي إلى إلحاق الضرر في منظومة البيئة المحلية بشكل عام، والتوازن الحيوي بشكل خاص. وفي الآونة الأخيرة، تعاظمت أهمية المتطلبات الصحية والبيئية والسلامة الغذائية للمنتجات الزراعية، فيما تعمل الكثير من المنظمات والهيئات الدولية على وضع معايير ومقاييس لمواصفات المنتجات الزراعية التي يتم تداولها، حتى أنها أصبحت تفرض رقابة شديدة على حركة وعبور تلك المنتجات بين الدول.

ومهما يكن، فإن الاستثمار الزراعي يعتبر الأداة المحركة والدافعة للتنمية الزراعية، وتشكل زيادة الاستثمار الزراعي ورفع كفاءته إحدى الأسس الهامة التي يجب الاعتماد عليها لتحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي والاجتماعي. فرفع حجم وكفاءة الاستثمار الزراعي يؤدي بالتأكيد إلى زيادة الإنتاج في القطاع الزراعي، وبالتالي الحد من الواردات وتحسين الميزان التجاري بنوعيه الزراعي والعام. وبذلك فإن الاهتمام بالاستثمار الزراعي وإزالة معوقاته يؤدي إلى تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، ومن ثم الأمن الغذائي بمفهومه الشامل، من حيث تضييق الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك ورفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة. كذلك يؤدي زيادة الاستثمار الزراعي إلى إقامة المشروعات الجديدة لتستوعب أعدادا كبيرة من العمالة وزيادة قدراتهم، وبالتالي تنمية

القدرة الإنتاجية والبشرية بالقطاع الزراعي والقطاعات الأخرى، مما يؤدي في النهايـــة لزيادة معدلات نمو الدخل الفردي وتحقيق الرفاهية الاقتصادية.

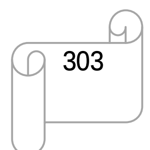
وغير خاف، أن تحقيق التنمية المستدامة لا يعتمد فقط على زيادة الإنتاجية أو المحافظة على الموارد من التدهور بل تعتمد إلى حد بعيد على توفير البيئات المناسبة من إجراءات تنظيمية ومالية وإدارية وسياسات حكومية، والتي تعتبر عوامل مساعدة في غاية الأهمية لتعطي المشاريع والبرامج التنموية ثمارها وتساهم في التنمية الحقيقية.

وتفرض التغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة متمثلة في تحرير التجارة والخوصصة والاتفاقات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف، التعامل مع المستجدات لتنفيذ هذه الإستراتيجيات. ومن هنا فإن مشاركة القطاع الخاص في وضع هذه الإستراتيجيات وتبنيها يوفر البيئة المناسبة للتعاون مع القطاع العام في تنفيذ هذه الإستراتيجيات وذلك لقدرته على التأقلم مع الظروف المحيطة وسرعة اتخاذ القرارات الضرورية.

4-**الاهتمام بالبحث العلمي الزراعي**: " *إن مستقبل الزراعة ... يجب أن يعتمد على استمرار تطوير التكنولوجيا والأبحاث العلمية، وأن أية إستراتيجية تستهدف تحسين الزراعة، لابد وأن تعطي أولوية كبرى لوضع البرامج المكثفة في مجال البحوث التطبيقية، في مجال المعلوماتية والهندسة الوراثية، وبيوتكنولوجيا النبات وعلوم التربة والبيئة والأمراض النباتية*"[1]؛ وفي هذا الصدد فقد بدأت الجزائر تولي اهتماما خاصا بالبحث العلمي وتسخيره لخدمة الزراعة، حيث نلاحظ التحول نحو التكفل أكثر بالانشغالات الحقيقية لتطوير الزراعة عن طريق البحوث، وفتح المجال لمزيد من التدريب والتكوين في هذا المجال، وأيضا تعزيز الإرشاد الفلاحي بالوسائل الضرورية والتقنيات الحديثة لضمان تعميم المعرفة وكذلك تطوير البحوث الزراعية للتكفل

---

[1] غانم غانم: "دور الزراعة في تنمية الأقطار العربية"، دراسات عربية، عدد 6، ابريل 1989، ص. 76.



بالانشغالات الحقيقية للتنمية الزراعية، وخصوصا منذ منتصف التسعينيات. حيث بدأ الاتجاه نحو تثمين القدرات العلمية من خلال المؤسسات والمعاهد القائمة، فمثلا معهد البحث الزراعي ومعهد البحث الغابي تربطهما علاقات مبنية على اتفاقيات رسمية، وقد حلت مؤخرا إشكاليات البحث عن طريق وضع قانوني تم تبنيه على أعلى مستوى وشكل المرجعية لبرامج البحث القائمة على مستوى الوطن حيث يمثل البحث الزراعي أحد حلقاته الكبرى، وتمتد البحوث على المعاهد التقنية التي تقوم بالبحث التطبيقي وتجربة المكتشفات في الميدان.

ثانيا/ تفعيل التكامل العربي والشراكة المتوسطية: بالرغم من الجهود التي تبذل من أجل إرساء دعائم التكامل العربي في المجالات الاقتصادية المختلفة، فإن المؤشرات الواقعية لذلك تبقى محتشمة جدا؛ بحيث تشير الإحصائيات المتوفرة أنه لم يطرأ على "حركة *التجارة الخارجية والتبادل السلعي بين الدول العربية في إطارها الكلي و تكتلاتها الجزئية تطورا يذكر في مجال التجارة البينية والتي ظلت أوضاعها منذ الثمانينات*، حيث *كانت التجارة البينية في عام 1983 تدور حول 5% على مستوى الصادرات، و9% على مستوى الواردات، أي بنسبة إجمالية تصل إلى حوالي 7% من حجم التجارة الكلية مقابل 60% في السوق الأوروبية المشتركة، و65% في دول الكوميكون في تلك الفترة. وفي العام 1990 بلغت حصة الصادرات العربية البينية من إجمالي الصادرات 10% تقلصت في عام 1995 إلى 9%. وحصتها في قيمة إجمالي الصادرات العالمية هبطت من 19% في عام 1981 إلى 3%""*[1]. لقد بقيت كل المحاولات التكاملية مجرد آمال نظرية تحتضنها المؤتمرات والندوات والاتفاقيات، ولم تجسد واقعيا، وبقي العالم العربي تابعا في مجال الزراعة بالرغم مما يتوفر عليه من إمكانيات، ففي هذا السياق تشير الدراسات إلى

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية: الندوة القومية حول إمكانية التكامل الزراعي العربي في ضوء معطيات إقامة منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى، الخرطوم، 1999، صص 90، 91.

"الفارق الكبير بين مستوى الطموحات التي عبرت عنها سلسلة القرارات العربية المشتركة ومستوى المنجزات المتحققة. إذ أن عددا من أهم هذه القرارات كميثاق العمل الاقتصادي العربي وإستراتيجية العمل الاقتصادي العربي وعقد التنمية العربي وبرامج الأمن الغذائي لم تجد طريقها إلى التنفيذ"[1]. ولهذا فإن حتمية التكامل الزراعي العربي ملحة للقضاء على العجز الغذائي القطري ومن ثم العربي وتحقيق الاكتفاء الذاتي العربي، وهذه العملية تتعدى حدود الإمكانيات القطرية، وإنما تتطلب توحيد الجهود الفعلية والاستفادة من الموارد المتاحة، وفقا لإستراتيجية مضبوطة. ولعل عوامل نجاح إستراتيجية للتكامل العربي من أجل تحقيق الأمن الغذائي واردة بشكل كبير تفوق بكثير عوامل الفشل الحاصلة والتي ترجع لاعتبارات مصطنعة في الغالب، والتي يمكن تدليلها بقليل من الإرادة الحسنة. ومن بين أهم عوامل إمكانية نجاح التكامل العربي يعدد "محمود الأشرم" في كتابه: التنمية الزراعية المستدامة... مجموعة منها، كما يلي:

- شرعية التكامل العربي في ضوء المتغيرات الدولية والتكتلات الاقتصادية الحاصلة.
- تنوع وتباين وكبر حجم الثروات الزراعية، من موارد بشرية وأرضية ومائية ومالية وما يضاف إليها من موارد نفطية وخبرة علمية وما إلى ذلك؛ حيث أن هذا التنوع والتباين هو من المقومات الأساسية للتكامل الاقتصادي –الاجتماعي، وهو الدافع نحو التكامل.
- التباين في حجم الطاقات البشرية من دولة لأخرى بحيث يصبح التقارب والتبادل التكاملي لتحقيق المصالح المتبادلة في مجال الزراعة غاية سهلة المنال.
- اختلاف الإمكانيات المتوفرة من بلد لآخر، مما يشجع على إمكانية تحقيق التكامل الزراعي.

---

[1] خالد تحسين علي: "أزمة الغذاء والعمل الاقتصادي العربي المشترك"، المستقبل العربي، عدد 123، ماي 1989، ص 109.

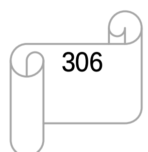
- حجم السوق العربية الكبير، والذي من شأنه تلبية متطلبات قيام التكتل، دون معوقات كبيرة.
- إمكانيات التخصص في قيام المشاريع الزراعية بناء على وفورات الإنتاج الزراعي في كل دولة[1].

ومن بين أهم الإجراءات والمقترحات لتدعيم وتفعيل التكامل العربي من أجل تحقيق الأمن الغذائي عربيا وقطريا، نذكر ما يلي:

1. وضع خطة تطبيقية رامية إلى زيادة الرقعة المزروعة عن طريق الاستصلاح وتحسين سبل الري واستخدام التكنولوجيا الحديثة وتعزيز البحث العلمي. بغرض مضاعفة الإنتاج للمحاصيل والسلع الزراعية وفي مقدمتها الحبوب.
2. التعاون العربي من أجل بناء مخزون استراتيجي قومي من الحبوب لاسيما من القمح، يكفي لتلبية احتياجات المنطقة لفترة زمنية مناسبة، وذلك لدرأ المخاطر التي قد تحدث.
3. في المجال الحيواني ومن أجل تحقيق اكتفاء ذاتي ينبغي إقامة مزارع ومداجن عصرية ووضع سياسات من شأنها ترقية هذه الثروة.
4. تشجيع الاستثمار في المجال الزراعي وفسح المجال للقطاع الخاص بتوفير المناخ المناسب، والاهتمام أكثر بالتصنيع الزراعي والغذائي العربي ضمن خطة مدروسة.
5. تنسيق السياسات الزراعية في مجال القوانين والأنظمة التجارية وتشريعات العمل المختلفة، وربطها بشبكات اتصال تتماشى مع التطورات العالمية.
6. التنسيق في مجال البحوث العلمية الزراعية وتشجيع ودعم البحث الزراعي والعاملين به، وإنشاء هيئة عربية عليا لتبادل الخبرات العلمية.

---

[1] محمود الأشرم: مرجع سابق، صص 524-527.



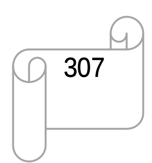
7. ضرورة تبني النظام السياسي العربي لهذه الخطط والسياسات الزراعية من أجل ضمان الأمن الغذائي.

كما يمكن تدعيم التكامل العربي وتفعيله أكثر من خلال تفعيل التكامل الإقليمي وإحياء مجالس التعاون والاتحادات العربية، كما هو الحال بالنسبة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (1981)، واتحاد المغرب العربي (1989)[1]. وكذلك توسيع مجالات التعاون الاقتصادي وبخاصة في المجال الزراعي مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط، من أجل الاستفادة من التقدم التقني والعلمي في المجال الزراعي الذي بلغته تلك الدول الأوروبية؛ إذ أن "*الاندماج في السوق العالمية من الصعب تحقيقه إذا لم يوجد تعاون وتبادل مع المجموعة الأوروبية والمجموعات الأخرى المشابهة لها، كما أن الإنتاج وفق المقاييس العالمية الحديثة وأذواق المستهلكين في أمهات الأسواق العالمية يستلزم الاحتكاك المستمر بأحدث الابتكارات والاختراعات في التجهيزات وأساليب الإنتاج والتنظيم، والمجموعة الأوروبية وبعض التجمعات أو البلدان الأخرى المتطورة تشكل في هذا المجال مصدرا لا يستهان به، ومتعاملين مهمين بالنسبة للمنطقة المغربية*"[2]. وعليه فإن التكامل العربي والشراكة الأورومتوسطية هما من الخطوات التي يجب السهر على الأخذ بهما، وتفعيلهما عند كل مبادرة من شأنها ترقية القطاع الزراعي، والرفع من قدراته الإنتاجية للخروج من دائرة التبعية الغذائية. حيث أن أية مبادرة تأتي بمعزل عن محيطها العربي والإقليمي تبقى منقوصة، ولن تتدعم إلا من خلال التكامل العربي ــ البيني، والتعاون القائم على المصلحة الاقتصادية بعيدا عن أية اعتبارات أخرى في إطار

---

[1] عبد الصاحب العلوان: "قضايا التكامل الاقتصادي العربي والأمن الغذائي: التطورات والتحديات والآفاق" **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية،.... ص 95.

[2] عبد الوهاب شمام: " حول العلاقات الاقتصادية الأورو – مغاربية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة منتوري قسنطينة، عدد 22، ديسمبر 2004، ص 16.



الشراكة الأورو متوسطية. وفي هذا الشأن ينبغي التنسيق بين الدول العربية تجاه الهيئات العالمية وبخاصة منها منظمة التجارة العالمية، ودراسة الآثار المتوقعة الإيجابية منها والسلبية.

خلاصة القول أن القطاع الزراعي في الجزائر يعيش كثيرا من المشاكل سواء كانت طبيعية أو بنائية أو تنظيمية أو تسييرية وغيرها؛ وهي التي تؤدي إلى كلفة إنتاج عالية وتدني في مستوى الإنتاجية كما ونوعا، مما يترك أثره السلبي المباشر على الأمن الغذائي؛ بحيث تضطر الدولة لتأمين غذاء مواطنيها باللجوء للاستيراد على حساب الميزانية المتأتية من الريع النفطي، والتي كان من المفترض أن توجه لاستثمارات أخرى تعود بالنفع على الجميع. ومن البديهي أن ذلك لن يتحقق إلا بمحاولة جادة للتخفيف أو القضاء على جل المشاكل والمعوقات، وهذه مهمة غير مستحيلة مع توفر الإرادات. ومن ثم أصبح لزاماً على الدولة أن تعمل على إزالة تلك المعوقات التي تواجه الاستثمارات الزراعية من أجل تحقيق التنمية الزراعية، حيث أن التنمية الزراعية لا تعني سد الفجوة الغذائية فحسب، ولكنها تمتد إلى علاج الخلل في الميزان التجاري، والمساهمة في علاج مشكلة البطالة، بإتباع سياسات زراعية فعالة ضمن إطار التنمية الزراعية المستدامة يذهب أثرها لأبعد من ذلك، على اعتبار استدامة التنمية الزراعية تعني استقلال القرار السياسي، وفتح المجال واسعا أمام احتمالات التكامل والتعاون العربي والإقليمي.

نتائج البحث والخاتمة

نتائج البحث

من خلال مجريات البحث تجمعت لدينا أهم النتائج، والتي سنتطرق إليها ضمن المحاور التالية:

أولا/ نتائج البحث في ضوء الفرضيات: من تتبعنا لتطورات القطـاع الزراعـي، واستنادا لما تم جمعه من إحصائيات ومعدلات ونسب مئوية متعلقة بالمسـاحة والإنتـاج والإنتاجية، فقد تشكلت إجابات مباشرة عن الفرضيات التي انطلق منهـا البحـث، وقـد جاءت كما يلي:

1- بالنسبة للفرضية الأولى ونصها: "**بناء على الخصائص الموردية التي تتمتع بها، يمكن للزراعة الجزائرية تحقيق اكتفاء ذاتي نسبي**"، وقد تجمعت معطيات الإجابة من خلال النسب والمعدلات التي أوضحت أن الموارد الطبيعية من أرض زراعية وموارد مائية، وموارد بشرية ومالية هي متوفرة نسبيا، غير أن واقع الإنتاج الزراعي غير كافي؛ حيث تبين بأن الزراعة الجزائرية في مجال الغذاء تعرف وضعية متذبذبة وبعيدة عن المعدل المطلوب، فهي ***غير مكتفية ودائما تلجأ للاستيراد لسد العجز في ذلك***. وخاصة بالنسبة للسلع ذات الاستهلاك الواسع. والسبب يعود في غالب الأحيان إلى الظروف المناخية والممارسات الخاطئة التي تؤثر مباشرة في تدهور الإنتاج كالمواعيد المتأخرة لانطلاق مواسم الحرث والبذر، النوعية الرديئة للبذور، قلة العتاد ... وغياب روح المسؤولية من القائمين على هذا المجال. وكلها أسباب واهية يمكن إزالتها تماما باستثناء الظروف المناخية التي يمكن التقليل من وطأتها إلى أبعد الحدود، بالاستعداد المسبق لها وتوفير الشروط المطلوبة لتجاوزها (السرعة، العتاد الكافي، اليد العاملة المدربة...). وعليه فإن الفرضية لم تتحقق.

2- بالنسبة للفرضية الثانية، والتي تقول: "**إن إنتاج محاصيل أساسية** (نباتية وحيوانية) **قادر على تحقيق مستوى من الأمن الغذائي للسكان، وضمان استقلالية اقتصادية للدولة**"، فإن تفاصيل الإجابة تتجلى من محتويات الجداول والنسب المئوية لمعدلات الاكتفاء، ووضعية الميزان التجاري لهذه السلع، ليتبين بأن ***تبعية الجزائر في مجال الغذاء كبيرة وقد تهدد استقلالية القرار الاقتصادي للدولة. وتندر باستفحال الوضع أكثر مستقبلا في ضوء المعطيات المتوفرة***؛ وعليه فإن الفرضية لم تتحقق.

3- بالنسبة للفرضية الثالثة، والتي مفادها: "**وجود إمكانيات وفرص غير مستغلة لتحقيق تنمية زراعية مستدامة من أجل اكتفاء ذاتي**، وفقا لإستراتيجية تراعي:

3-1/ البعد الاقتصادي، من خلال مؤشرات اقتصادية واقعية (رفع قدرات الإنتاج وتحسين الإنتاجية).

3-2/ البعد الاجتماعي، من خلال مشاركة واستفادة كل فئات المجتمع.

3-3/ البعد البيئي، من خلال سياسات عملية تراعي حق الأجيال القادمة وتحافظ على البيئة". وتبعا للنتائج المتوصل إليها، ***فإن الجزائر تتوفر على الإمكانيات اللازمة من موارد طبيعية ومالية وبشرية كافية، فمن خلال إتباع سياسة زراعية مستدامة***، تراعي الإمكانيات في سياقاتها المختلفة سواء داخليا، عربيا، إقليميا ودوليا؛ ومحافظة في ذلك على البيئة، وواضعة في الاعتبار نصيب الأجيال المستقبلية، فإن ذلك ممكن، وبهذا تتحقق الفرضية.

ثانيا/ أما بالنسبة لنتائج البحث الحالي في ضوء الدراسات السابقة فقد أفادتنا تلك الدراسات في المعالجات المنهجية والفنية لمجريات وتفاصيل الدراسة الراهنة؛ كما اتفقت نتائج دراستنا مع نتائج الدراسات السابقة وبخاصة منها ما تعلق بالجزائر، إذ أنها كلها أجمعت على خاصية التذبذب في إنتاج وإنتاجية الزراعة الغذائية في الجزائر، ومنه

تدهور وضعية القطاع الفلاحي في عمومه، واعتماده الكبير على الاستيراد من الخـــارج لسد العجز المسجل محليا.

ولعل أهم إضافات الدراسة الراهنة يتجلى في المعلومات المعرفية بخصـــوص التـــراث النظري السائد في مجال مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية، كمـــا أكـــدت حقـــائق ميدانية عن معدلات الإنتاج والإنتاجية الزراعية للفترة الزمنية مجال الدراســـة، لتمثـــل النتائج المتوصل إليها في هذه المجال تراكمات مرجعية لباحثين لاحقين.

ثالثا/ النتائج العامة:

من خلال مناقشة وتحليل المعطيات والبيانات الإحصائية المختلفة ضمن محتويات فصول البحث الحالي، يمكننا اختصار وضعية القطاع الزراعي من خلال محاولة تصنيف أهم السلع الزراعية الغذائية ضمن مجموعات تبعا لوتيرة الإنتاج وبالتالي معدلات الاكتفاء منها (استنادا لتلك المجموعات الواردة بالفصل الخامس)، كما يلي:

1. مجموعات متناقصة الإنتاج: من الواضح أن خاصية التراجع المستمر ليست واردة، وربما تكون قد سجلت في فترة زمنية محددة بالنسبة للكروم.
2. مجموعات مستقرة الإنتاج: من خلال متابعة وتيرة الإنتاج النباتي والحيواني تبين لنا وجود سلعتين مستقرتين نوعا ما، ويتعلق الأمر بإنتاج كل من اللحوم البيضاء والبيض.
3. مجموعات متزايدة الإنتاج: إن حدث وتم تسجيل تزايد خلال موسم أو موسمين، فما يلبث حتى يتراجع وأحيانا يتقهقر، وبالتالي فالتزايد النسبي المنتظم غير وارد ماعدا فيما يتعلق بالحمضيات والتمور، وبتحفظ.
4. مجموعات متذبذبة الإنتاج: وهذه الحالة هي التي تطبع إنتاج وإنتاجية أغلب المحاصيل الغذائية وبخاصة ذات الاستهلاك الواسع، والتي يمكن اعتبارها سلعا إستراتيجية، ذات علاقة كبيرة بالأمن الغذائي. وتأتي في مقدمتها الحبوب والبقول

والحليب.... وربما حالة التذبذب الدائم هي الخاصية التي تصدق على مختلف أنواع المجموعات السلعية في الزراعة الجزائرية، بحيث من الصعوبة بمكان صياغة خط بياني لأية مجموعة سلعية أو حتى بالنسبة للسلعة الواحدة، يأخذ في نموه اتجاها نسبيا منتظما نحو الارتفاع أو حتى نحو الانخفاض، وإنما الانكسار الحاد هو الطابع السائد.

وبالتالي فإنه لا توجد قاعدة ثابتة لوتيرة الإنتاج الزراعي الغذائي يمكن على أساسها تصنيف المجموعات السلعية وفقا **لمعدلات الاكتفاء الذاتي**؛ وإنما السائد هو اتساع الفجوة الغذائية وبخاصة بالنسبة للسلع ذات الاستهلاك الواسع، حيث يتم باستمرار اللجوء للخارج لسد هذه الفجوة، وهذا دليل على استفحال التبعية للخارج. مما يعني ضعف **مساهمة الزراعة في التنمية الاقتصادية، وتعبر عن ذلك بصدق القيمة العالية للواردات التي ساهمت في تكريس عجز الميزان التجاري للمنتجات الزراعية من جهة، وإلى امتصاص جزء كبير من العملة الصعبة المتأتية من العائدات النفطية من جهة أخرى؛** مثلما هو حال أغلب الدول النامية وبخاصة العربية منها، وقد أبرزنا ذلك من خلال فصول الدراسة. والسبب وراء ذلك يعود إلى عديد المشاكل والمعوقات التي أصبحت تتعايش مع القطاع الزراعي بحيث أضحت وكأنها خصائص نمطية أصيلة فيه. ولقد أحصينا مجموعات من المشاكل والمعوقات، تدخل جلها ضمن ما تعرفه مهنة الزراعة بالنسبة لمختلف دول العالم قاطبة، من جهة، وبالنسبة للدول النامية واشتراكها في بعض المشاكل التي ترتبط أساسا بمستوى التقدم الاقتصادي والعلمي وسيادة أسلوب العمل العقلاني والرشيد في المجال الزراعي من جهة ثانية. أما بالنسبة للقطاع الزراعي الجزائري فإنه يحتضن كل هذه الأنواع من المشاكل والمعوقات، وينفرد فوق هذا وذاك ببعض المشاكل والمعوقات، قد لا نجدها في دول أخرى إلا ما ندر منها. ويمكن اختصار هذه المشاكل النوعية التي تطبع الإنتاج الزراعي بالتذبذب المزمن، في:

1. الانطلاق المتأخر للمواسم الزراعية. وذلك نظرا لاعتبارات غير موضوعية كعدم توفر الكميات اللازمة من البذور، أو قلة العتاد الفلاحي اللازم للحرث. زد على ذلك انتظار هطول الأمطار.

2. اعتماد نوعية رديئة للبذور، إذ غالبا ما تستورد بذور نوعيتها رديئة أو تكون قد انتهت صلاحيتها، مما يعني حصاد متدني الكمية ورديء النوعية.

3. الظروف المناخية غير المواتية، حيث تعزى الإنتاجية لحالات الجفاف أو مستوى هطل الأمطار السائد خلال الموسم الزراعي، بالرغم من الإمكانيات المائية الممكنة وغير المستغلة.

4. طول موسم الحصاد، فبعد الانطلاقة المحتشمة والتي تستمر لمدة طويلة، وذلك نتيجة لاستعمال عتاد وآلات غير كافية من حيث العدد، وفي الغالب يكون قديما يحتاج إلى صيانة خاصة. ولعل الكثير من حرائق حقول المحاصيل الزراعية أثناء هذه العملية يعود إلى تلف تقني أو خلل ميكانيكي في آلات الحصاد والدرس.

إن هذه الأسباب مجتمعة هي التي تتحكم في الإنتاج الزراعي الجزائري، أما عن استفحالها واستشرائها في البنية الزراعية، واستمرارها فيعود في نظرنا إلى شيئين:

أ/ استفحال ظاهرة التلاعب والاحتيال من طرف الكثير من المتطفلين على القطاع الزراعي على المستوى القاعدي، بحيث أساؤوا إلى سمعة هذا القطاع، وأضروا بالفلاحين الحقيقيين. فغالبا ما نجدهم يستحوذون على نسبة كبيرة من الاعتمادات والقروض والتسهيلات دونما انتماء فعلي للقطاع الفلاحي. ولعل القضاء على هذه الظاهرة ليس بالمهمة المستحيلة، فمن الممكن تشديد الرقابة والمتابعة، من طرف الجهات المعنية في المستويات الأعلى، بمطالبتهم بتسوية أوضاعهم أو تقديمهم للعدالة.

ب/ الإهمال واللامبالاة وانتشار ظاهرة الرشوة والاختلاسات على مختلف المستويات، إذ أن الكثير من الأموال المحسوبة على القطاع الزراعي ضاعت هباء، هنا وهناك عبر

عقود وهمية وتمويلات افتراضية لمشاريع أو توريدات لا وجود لها على أرض الواقع. وكل هذه الوقائع تتم في غياب المتابعة والعقاب؛ فسيادة فكرة غض النظر، والعفو على المسيئين والمتسببين في تدهور الزراعة، هو تقصير وانعدام لروح المسؤولية، ومثل هؤلاء لا يجوز السماح لهم بالتمادي في المزيد من تدهور القطاع الزراعي.

رابعا/ اقتراحات وتوصيات: يبدو أن أغلب المشاكل التي صادفت وتصادف القطاع لزراعي، هي مشاكل وإن كانت تعتبر إلى حد ما نتيجة منطقية وطبيعية لعملية التنمية في بلد نامي، يفتقد لمبدأي العقلانية والرشد؛ فهي من جهة أخرى، ترجع لانعدام العناية التي تولى لهذا القطاع، واتخاذ إجراءات تنظيمية دون سابق فحص وتمحيص، ودون استشارة خبراء ومختصين محليين هم أدرى بالظروف الموضوعية المستمدة من الواقع. لنستنتج بأن أغلب المشاكل التي يعرفها القطاع الزراعي تنبع من الإنسان كمخطط أو منفذ أو متابع بالدرجة الأولى، وليس مردها العوامل المناخية أو الموارد الطبيعية أو الزراعية أو غيرها من الموارد الأخرى، بالرغم من وجاهتها. فإذا كانت السياسات الزراعية قد تتأثر نتيجة لعدم توفر بعض الموارد مثلا، إلا أن سوء توظيف الموارد المتاحة هو الآخر قد يعرض القطاع الزراعي إلى الكثير من المشاكل والصعوبات، مما يعيق أداءه الطبيعي. وعلى هذا الأساس يصبح لزاما على المعنيين بهذا الشأن تنظيم القطاع الزراعي وفق أسس علمية تعتمد على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والعمل على توجيهها بكيفية سليمة، حتى يتسنى تحقيق مستوى مقبول من الإنتاجية الزراعية، لنقترب من تحقيق الاكتفاء الذاتي فيما نستهلكه، من المواد الرئيسية بالدرجة الأولى، والتي تشكل مستوى من الأمن الغذائي. ولن يتسنى ذلك إلا بإتباع سياسات زراعية مدروسة وحازمة وتتميز بالاستمرارية والمتابعة.

إن إتباع سياسات فعالة لتطوير القطاع الزراعي سيكون بالضرورة مرتبطا ومؤثرا في تحقيق الأهداف الاجتماعية لزيادة العمالة والدخول النقدية لصغار المزارعين، كما أن التركيز على الزراعة سيعطي دفعة قوية للتصنيع الزراعي ـــ الغذائي خصوصا، حيث يعتبر ذلك الميزة النسبية للدول النامية، كما وتعطي صناعات إحلال الواردات مجالا جديدا للتوسع الصناعي؛ ومن ثم تجنب التبعية الغذائية وبخاصة في مجال السلع الإستراتيجية، أو الواسعة الاستهلاك، بالسعي لإزالة المعوقات والمشاكل التي تعرقل مساره، وذلك بالعمل على ما يلي:

1 وضع سياسات زراعية واضحة تمكن الفلاح من العمل في إطارها باطمئنان من ناحية الأسعار والاستيراد والتصدير والدعم، كما يجب أن تكون تلك السياسة مستقرة ومستمرة على الأقل على المديين القصير والمتوسط.

2- صيانة الموارد الطبيعية من غابات وتربة ومصادر مياه... الخ، وترشيد استغلالها وإعادة صياغة القوانين والتشريعات الزراعية لحمايتها.

3- المحافظة على المساحة الصالحة للزراعة وزيادة نصيب الحبوب منها، وإنقاص المساحات البور إلى حدها الأدنى.

4- تشجيع استصلاح الأراضي الزراعية بالسهر على توفير مستلزمات ذلك بشروط ميسرة.

5- تبني سياسة حكيمة في مجال الري، فبدون ماء لن تكون هناك زيادة في الإنتاج أو في الإنتاجية.

6- توفير المدخلات الزراعية المحسنة من أسمدة ومبيدات ... الخ، والطاقة المحركة ليتم بذلك التغيير النوعي؛ مع ضرورة توفير البذور ذات المردودية العالية لمنتجي الحبوب تحديدا وبخاصة منتجي القمح، ومن النوعية الجيدة والقادرة على التأقلم مع الظروف المناخية للجزائر.

7- العمل على إقامة خدمات التنمية المستدامة والكافية من طرق ومواصلات ووسائل نقل وتخزين ومراكز بحوث... الخ، وتغيير الهياكل بصورة عامة، وهذا يستدعي زيادة معتبرة في حجم الإنفاق الاستثماري، مما يتطلب جذب رؤوس أموال أجنبية وإعانات من الخارج، وذلك قصد إحداث "الدفعة القوية Big push على حد تعبير روستو[1] Rostow.

8- توفير الخبرة والأيدي المدربة لتنفيذ وإدارة مشروعات التنمية الزراعية، لإحداث التغيير الكمي والنوعي.

9- معالجة مسألة علاقات الإنتاج في الزراعة والعمل على رفع مستوى الإنتاج بما يتفق ومصلحة الاقتصاد الوطني، وتحسين المستوى المعيشي للعاملين بالقطاع الزراعي وتحفيزهم، ومعالجة قضايا تكاليف الإنتاج المرتفعة والاستفادة من المزايا النسبية للمشاريع الزراعية.

10- تحقيق التكامل الزراعي بين الأنشطة الإنتاجية الفرعية النباتية والحيوانية.

11- الاهتمام بالتنمية التسويقية داخليا وخارجيا، وأخذ التسويق على أنه حلقة مكملة للإنتاج لإشباع حاجيات المستهلك، مع العمل على تقليل تكلفة التسويق.

12- تنظيم برامج ودورات تدريبية لإرشاد الفلاحين.

13-تشجيع استخدام الأساليب الحديثة، وتشجيع الإنتاج الزراعي في إنتاج القمح، وذلك من خلال منح الفلاحين قروضا بدون فوائد وإبعاد كل الطفيليين عن العملية.

14- تشجيع الاستخدام الواسع للتكنولوجيا وتسهيل توفيرها في مختلف مراحل الإنتاج.

---

[1] ممثل نظرية المراحل الخمس للنمو، والتي قال بها مقابل مراحل التطور التاريخي عند ماركس، فهو صاحب البيان اللاشيوعي.

15- تعزيز الاستفادة من البحوث العلمية في مجال الزراعة؛ و توسيع مراكز التعليم والتكوين الفلاحي عبر مختلف جهات الوطن.

16- العمل على تعبئة استثمارات جديدة في مرافق البنية الأساسية، والبحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، فهي من الأمور الأساسية لمساعدة المزارعين في التغلب على العقبات التي يواجهونها واكتساب التكنولوجيا والمهارات التي يحتاجونها من أجل زيادة الإنتاجية وزيادة القدرة على المنافسة.

17- ضرورة توفير الدعم الحكومي لبعض السلع أو الاستثمارات.

18- ضرورة خلق تكامل بين الزراعة والصناعة، وتشجيع ميدان الصناعات الغذائية الزراعية.

19- تدعيم دور المرأة بالمزيد من المساهمة في النشاط الاقتصـــادي وتنميــة القطـــاع الزراعي[1]. واعتبار المرأة هي محور التنمية المستدامة وأن نجـــاح الجهـــود المبذولـــة لتحقيق التنمية الريفية المستدامة تعتمد بدرجة كبيرة على مستوى تأهيل المـــرأة الريفيـــة وإكسابها المهارات اللازمة، وعلى درجة الإمكانيات المالية والفنية التي تتحصل عليهـــا، ومدى وصولها إلى الموارد[2] والتمويل اللازم للتوسع في نشاطها الإنتـــاجي النبـــاتي أو الحيواني أو في الصناعات الزراعية الصغيرة.

20- ضرورة مراعاة العولمة الاقتصادية ودراسة تأثيراتها على إنتاج المزارعين وعلى

---

[1] إبراهيم إبراهيم ريحان وآخرون: تنمية ريفية، جامعة عين شمس، كلية الزراعة، 2001، صص 116-114

[2] نعيمة ركباني: "دور المرأة الريفية في التنمية المستدامة وحماية البيئة في الوطن العربي"، المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي، مرجع سابق.

دخولهم، وبالتالي تجنب التأثيرات السلبية وتشجيع التأثيرات الإيجابية.

21- ضرورة زيادة الاستثمارات الموجهة للزراعة وبخاصة بالنسبة للقطاع الخـــاص، واتخاذ الإجراءات التشريعية والإدارية والتنظيمية المشجعة لهــذه الاســـتثمارات محليـــا وعربيا وإقليميا وعالميا.

22- تجنب الاعتماد على جهة واحدة للاستيراد والتصدير، والعمل على تنويع المنـــاطق الجغرافية أو الدول، للتقليل من حدة التبعية.

23- إن الهدف المسطر على المدى القصير ليس الاكتفاء الذاتي، إذ من الصعب تحقيقه بالنظر لمستوى العجز المسجل في بعض المحاصيل، وإنما تحسين وتعزيز مستوى الأمن الغذائي.

24- يبدو أن تحقيق الاكتفاء الذاتي على المدى المتوسط أمر ممكن خصوصا إذا تضافرت جهود الدول المغاربية والعربية معا في إطار التكامل الاقتصادي ضمن السوق العربية المشتركة، وتعزيز القدرات الاقتصادية في إطار الشراكة الأورو متوسطية وفق مبدأ التعاون الاقتصادي والمصالح المشتركة.

الخاتمة:

تعتبر الزراعة بالنسبة لجميع الدول ركيزة أساسية للتنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ ونظرا لمحدودية الموارد الزراعية في الجزائر فإنه ينبغي الحرص أكثر على دور الزراعة التنموي بأبعاده الثلاثة، والتعامل مع قطاع الزراعة على هذا الأساس المتعدد الجوانب والبعيد المدى، الذي لا يكتفي بمقياس العائد الاقتصادي وحده بل يتعداه إلى العوائد الاجتماعية والبيئية التي تتصل بأمن البلد وسلامة البيئة وصحة المواطنين. وإن كان لا ينبغي لهذا أن يغفل شروط الكفاءة الاقتصادية، والسعي من حيث المبدأ لبناء الاقتصاد الزراعي على أساس الميزة النسبية ومتطلبات المنافسة السعرية والنوعية إلى أقصى حد ممكن، وتقليص تكاليف الدعم على الحكومة والمواطنين، والأخذ بعين الاعتبار ضرورة التوازن الأنسب في توزيع الموارد بين استخداماتها المختلفة الزراعية وغير الزراعية.

والمتأمل لأوضاع القطاع الزراعي في الجزائر يلاحظ التخلف النسبي له، وذلك بالرغم من الموارد الأرضية والبشرية والمائية والفنية والمادية المتاحة نسبيا، حيث لاحظنا أن القطاع الزراعي مازال يعاني من مظاهر الإهمال والتخلف. وتعتبر الفجوة الغذائية التي تزداد اتساعا، بجانب مظاهر التخلف الأخرى بالقطاع الزراعي كما يعكسها تدني العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الفنية مقارنة بدول ومناطق العالم الأخرى، نتيجة واضحة لتخلف وإهمال القطاع الزراعي.

وعليه، أصبحت الجزائر تواجه تحدياً خطيرا ذا أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية، ويتمثل في قصور الإنتاج الغذائي، والاعتماد المتزايد والمتسارع على المصادر الخارجية في استيفاء احتياجات السكان من المواد الغذائية الأساسية. وعلى هذا الأساس تبدو المشكلة الغذائية بمثابة مشكلة أمن غذائي وطني، باعتبار أن الأمن الغذائي هو

إحدى المكونات الرئيسية للأمن الاستراتيجي للبلاد، ومن ثم أصبح لزاماً على الجزائر أن تنمي قطاعها الزراعي من أجل سد الفجوة الغذائية؛ بتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية.

إن هذا التخلف الذي يعيشه القطاع الزراعي راجع ــ في نظرنا ــ لانخفاض حجم الاستثمارات الموجهة إلى هذا القطاع رغم أهميته في الاقتصاد الوطني؛ فالاستثمار الزراعي يعتبر الأداة المحركة والدافعة للتنمية الزراعية، إذ تشكل زيادة الاستثمار الزراعي ورفع كفاءته إحدى الأسس الهامة التي يجب الاعتماد عليها لتحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي والاجتماعي. فرفع حجم وكفاءة الاستثمار الزراعي يؤدي بالتأكيد إلى زيادة الإنتاج في القطاع الزراعي وبالتالي الحد من الواردات وتحسين الميزان التجاري الزراعي والعام وميزان المدفوعات. وبذلك فإن الاهتمام بالاستثمار الزراعي وإزالة معوقاته يؤدي إلى تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، ومن ثم الأمن الغذائي بمفهومه الشامل، حيث أن التنمية الزراعية لا تعني تضييق الفجوة الغذائية بين الإنتاج والاستهلاك فحسب، ولكنها تمتد إلى رفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة وعلاج الخلل في الميزان التجاري، وإقامة المشروعات الجديدة لتستوعب أعدادا كبيرة من العمالة وزيادة قدراتهم للمساهمة في علاج مشكلة البطالة، وتوليد فرص العمل للريفيين، وتوفير المواد الأولية للتصنيع الزراعي، وتعزيز الروابط الاقتصادية التكاملية مع قطاعات الاقتصاد الأخرى. كما يعول على الزراعة في زيادة الصادرات لتحسين درجة الاعتماد على الذات، وفي تثبيت السكان في الريف والحد من هجرتهم منه والحفاظ على موارده الطبيعية والبشرية، كما أنها تلعب دوراً رئيسياً في تسيير سياسات التوسع الصناعي في اتجاهات عدة. وبالتالي تنمية القدرة الإنتاجية والبشرية بالقطاع الزراعي والقطاعات الأخرى مما يؤدي في النهاية لزيادة معدلات نمو الدخل الفردي وتحقيق الرفاهية الاقتصادية. فالتنمية الزراعية تحتل حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية

والاجتماعية الشاملة. بل أن أثرها يذهب لأكثر من ذلك حيث أن التنمية الزراعية تعني استقلال القرار السياسي وذلك تطبيقاً للمقولة: *"من لا يملك قوته لا يملك قراره"*.

وعليه، يبقى التحدي الغذائي هاجسا يشكل أكبر التحديات التي واجهت وتواجه الاقتصاد الجزائري، هذا الأخير الذي لا يزال عاجزا على تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان في مجال الحبوب والبقول الجافة، وتشكل العقبات التكنولوجية أهم المعوقات التي تواجه تطوير الزراعة الجزائرية، حيث لا يزال المستوى التقني متخلفا. بالإضافة إلى عدم فعالية السياسات الزراعية المتعاقبة، والتي كرست فشلها بحدة أكبر الظروف المناخية غير الملائمة في غالب الأحيان، غير أن هذه الأخيرة ــ بالرغم من أثرها الواضح ــ تبقى ليست بالدرجة التي تعزى لها، حيث يمكن للإنسان أن يقلص من تبعاتها بالاستعداد لها وتوفير المستلزمات الضرورية للتقليل من أثرها؛ فتوفير الهياكل القاعدية للري والإسراع في عمليات البذر والحصاد والدرس باستعمال تكنولوجيا ومعدات كافية كما وكيفا يجنب القطاع من كثير من المشاكل وبخاصة المناخية منها، بما يوفر للاقتصاد موارد كبيرة.

مما سبق نخلص إلى نتيجة هامة، وهي أن مساهمة القطاع الزراعي في مجال التنمية الاقتصادية تعد ضعيفة بحيث أدت إلى تبعية واضحة، سواء على مستوى المواد الغذائية أو المواد الأولية؛ وتعبر عن ذلك بصدق القيمة العالية للواردات التي ساهمت في تكريس عجز الميزان التجاري للمنتجات الزراعية من جهة، وإلى امتصاص جزء كبير من العملة الصعبة المتأتية من العائدات النفطية من جهة أخرى.

إن تحقيق الأمن الغذائي سعيا للوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي، يتطلب الأخذ بمبادئ وفلسفة التنمية المستدامة التي تراعي مختلف العناصر. فالتنمية المستدامة لا تمثل فقط الأساليب الإنتاجية التي تعظم الإنتاج أو إتباع الأنظمة الإنتاجية التي تمنع من تدهور الموارد بواسطة عمليات التدهور المختلفة، أو مواجهة المتطلبات البشرية من حيث

نوعية وجودة المنتجات ومتطلبات الصحة البشرية والحيوانية؛ بل يدخل في صلب متطلباتها تحقيق العائد الاقتصادي وما يتضمنه من مؤشرات السوق المحلية والدولية وما تحمله من أدوات وآليات تنظيمية وإجرائية متطورة ومتغيرة. **وبهذا تستطيع الزراعة الجزائرية أن تصل إلى معدلات مقبولة من الأمن الغذائي مدعومة في ذلك بالتكامل البيني العربي والتعاون الإقليمي.**

المراجع

المراجع:

أولا/ مراجع باللغة العربية:

1-1/ الكتب:

1. إبراهيم إبراهيم ريحان وآخرون: تنمية ريفية، جامعة عين شمس، القاهرة، 2001.
2. أحمد أمين بيضون: الأمن الغذائي في العالم العربي، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، القاهرة، 2001.
3. أحمد بديع مصطفى بليح: المشكلة الزراعية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، د. ت.
4. أحمد بعلبكي: المسألة الزراعية في ريف الجزائر، منشورات عويدات، بيروت ـــ باريس، ط. 1، 1985.
5. -------- (ترجمة): المجتمعات الفلاحية في العالم الثالث، معهد الإنماء العربي، ط. 1، 1997.
6. إسماعيل العربي: التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب، ش. و. ن. ت.، الجزائر، د. ت.
7. حازم الببلاوي: التنمية الزراعية مع إشارة خاصة إلى البلاد العربية، مطبعة النهضة الجديدة، القاهرة، 1967.
8. حميد آية عمارة: (ترجمة أديب نعمة)، الزراعة المتوسطية في علاقات الشمال والجنوب، دار الفارابي، بيروت، 1993.
9. راشد البراوي: اقتصاديات العالم العربي، مكتبة النهضة المصرية، ط.4، 1978.
10. رفعت لقوشة: اقتصاديات الزراعة والتنمية الريفية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1993.
11. سالم النجفي: اقتصاديات الإنتاج الزراعي، مطابع جامعة الموصل، العراق، 1985.
12. صبحي القاسم: نظرة تحليلية في مشكلة الغذاء في البلدان العربية، مؤسسة عبد الحميد شومان، 1993.

13. عبد العزيز شرابي: الاقتصاد الجزائري، مطبوعة بيداغوجية، جامعة منتوري قسنطينة، 2004/2003
14. عبد العزيز هيكل: التصنيع والزراعة في البلدان النامية، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1981.
15. عبد الله الصعيدي: النمو الاقتصادي والتوازن البيئي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.
16. عبد الرزاق الهلالي: المجتمع الريفي العربي والإصلاح الزراعي، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، د. ت.
17. عبد الوهاب مطر الدهراوي: الاقتصاد الزراعي، مكتبة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق 1986.
18. عبد القادر جغلول: تاريخ الجزائر الحديث، بيروت، 1982
19. عثمان أحمد الخولي ومحمود محمد شريف: الزراعة العربية، دار المطبوعات الجديدة، ط. 2، د. ت.
20. علي يوسف خليفة: القواعد الاقتصادية الزراعية بين النظرية والتطبيق في مصر وبعض المقتصدات الزراعية العربية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2001.
21. عصام أبو الوفاء وعلي أحمد خليفة: مقدمة في الاقتصاد الزراعي، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، 1975.
22. فلاح سعيد جبر: اتفاقيات الغات ونظام الإيزو 9000-9004 وأثرهما على الأمن الغذائي والصناعات الغذائية في الوطن العربي، الجفان الجاني للطباعة والنشر، قبرص، 1996.
23. كارل إيتشر وجون ستاتز: التنمية الزراعية في العالم الثالث (ت: سمير عبد الرحيم الجلبي)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1989.
24. مبروك مقدم: الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية، د. م. ج. الجزائر،1993.
25. مجموعة باحثين: الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

26. محمد عمر حماد أبو دوح: منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
27. محمد عمر الطنوبي: الإنتاجية الزراعية بين البحث العلمي والإرشاد الزراعي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1996.
28. محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي: التنمية الاقتصادية مفهومها- نظرياتها- سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
29. محمد منصور عبد الفتاح وآخرون: الزراعة والغذاء في مصر...، دار الشروق، ط. 1، 2001.
30. محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف: التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، 2000.
31. محمد السيد عبد السلام: الأمن الغذائي للوطن العربي، عالم المعرفة، الكويت، 1998.
32. محمد مدحت مصطفى (تحرير): مقدمة في علم الاقتصاد الزراعي، مصر، 2001.
33. محمد رشراش مصطفى: الإقراض الزراعي في المنظور التنموي، منشورات الاتحاد الإقليمي للائتمان الزراعي في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، الأردن، 1992.
34. محمود صادق العضيمي وآخرون: اقتصاد زراعي، جامعة عين شمس، القاهرة، 2000.
35. محمود الأشرم: التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2007.
36. مطانيوس حبيب ورانية ثابت الدروبي: اقتصاديات الزراعة، منشورات جامعة دمشق، 1997.
37. منى رحمة: السياسات الزراعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنن، 2000.
38. وارين بوم وستوكس تولبرت (مترجم): الاستثمار في التنمية، دروس من خبرة البنك الدولي.
39. يوسف عبدالله صايغ: اقتصاديات العالم العربي، ج2 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1984.

1-2/ **التقارير**:

40. الأمم المتحدة: التقدم المحرز في مفاوضات جولة الدوحة الخاصة بالزراعة والآثار على النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للصادرات الزراعية العربية، نيويورك 2005.
41. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: مشروع تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد للنمو، جويلية 2005.
42. -----------------، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، 2000.
43. -----------------، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية: حجم اليد العاملة الفلاحية على مستوى المستثمرات الفلاحية 2005، جوان 2006.
44. المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر: نشرة 1991، رقم 15، الديوان الوطني للإحصائيات، 1992.
45. المنظمة العربية للتنمية الزراعية: تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2003، الخرطوم.
46. -----------------: التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2002، الخرطوم.
47. -----------------: التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2003، الخرطوم.
48. -----------------: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر 2004.
49. -----------------: السياسات الزراعية العربية في عقد التسعينيات، ج. ج. د. ش. الخرطوم، نوفمبر 2000.
50. -----------------: السياسات الزراعية العربية في عقد الثمانينات، الخرطوم، ديسمبر 1994.
51. -----------------: السياسات الزراعية، التقرير الشامل، ديسمبر **2000**.
52. -----------------: الآثار المتبادلة بين البيئة والتنمية الزراعية، الخرطوم، 1994.

53. -----------------: السياسات الزراعية العربية، ج. 5، السياسة الزراعية للجمهورية الجزائرية، الخرطوم، 1983.
54. -----------------: الندوة القومية حول إمكانية التكامل العربي في ضوء معطيات إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الخرطوم، 1999.
55. -----------------: حالة الزراعة في الأقطار العربية (تقرير النصف الثاني 2001) الخرطوم، ديسمبر 2001
56. -----------------: حلقة عمل السياسات الزراعية حول الأمن الغذائي العربي في ظل محددات الموارد المائية والتجارة الدولية، القاهرة، 1996، الخرطوم ديسمبر 1996.
57. -----------------: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد 22، 2002، الخرطوم 2002.
58. -----------------: المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي، الأردن 14-16 أكتوبر 2003.
59. بيان رئيس الحكومة الجزائرية، بتاريخ 2007/08/28.

1-3/ مجلات ودوريات:

60. بهجت محمد أبو النصر: " دور الاستثمار في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المنطقة العربية"، **المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي**، عمان، 14-16 أكتوبر 2003.
61. خالد تحسين علي: "أزمة الغذاء والعمل الاقتصادي العربي المشترك"، **المستقبل العربي**، عدد 123، ماي 1989.
62. زايد مراد: "انعكاسات التفكيك التعريفي على الاقتصاد الوطني في ظل اتفاق الشراكة الأورو – جزائرية"، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**، جامعة الجزائر، عدد 15، 2006.
63. سامي الصناع: "الاستثمار في التنمية الزراعية والبيئة في الأردن"، **المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي** ، عمان، 14-16 أكتوبر 2003.

64. صديق الطيب منير: "الأمن الغذائي العربي ومحدداته: السودان نموذجا"، **المجلة العربية للدرسات الأمنية والتدريب**، المجلد 17، عدد 34. الرياض، سنة 2003.
65. عبد الصاحب العلوان: "قضايا التكامل الاقتصادي العربي والأمن الغذائي: التطورات والتحديات والآفاق" **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ....
66. عبد الوهاب شمام: "حول العلاقات الاقتصادية الأورو – مغاربية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة منتوري قسنطينة، عدد 22، ديسمبر 2004.
67. عدنان زوي: "الاستثمار في مجال التنمية الزراعية المستدامة والبيئية في سوريا"، **المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي**، عمان، 14-16 أكتوبر 2003.
68. علي عبد الرحمن علي: "الزراعة العربية وتحديات القرن الواحد والعشرين"، **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط**، عدد 2، 2002.
69. عيسى بن ناصر: "انعكاسات العولمة على الأمن الغذائي في الدول العربية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة منتوري قسنطينة، عدد 22، ديسمبر 2004.
70. غانم غانم: **"**دور الزراعة في تنمية الأقطار العربية**"**، **دراسات عربية**، عدد 6، ابريل 1989.
71. فوزية غربي: " واقع إنتاج الحبوب في الجزائر: **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، عدد 5، ديسمبر 2003.
72. محمود حسن حسني: "السياسة الزراعية لكل من الدول المتقدمة والدول النامية وأثرها على التجارة الدولية"، **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط**، المجلد العاشر، ع.1، معهد التخطيط القومي، 2002.
73. مطانيوس حبيب: "المسألة الزراعية في سورية واقعها وآفاق تطورها"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الإنسانية والقانونية**، مجلد 14، ع. 2، 1998.
74. مسيكة بوفامة، وفوزية غربي: " الإصلاحات في قانون الاستثمار الجزائري وتأثير ذلك على مناخ الاستثمار"، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**، جامعة الجزائر، عدد 15، 2006.

75. نعيمة ركباني: "دور المرأة الريفية في التنمية المستدامة وحماية البيئة في الوطن العربي"، **المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي**، عمان، 14-16 أكتوبر 2003.

1-4/ رسائل جامعية غير منشورة:

76. عيسى بن ناصر: مشكلة الغذاء في الجزائر، دكتوراه دولة، جامعة منتوري قسنطينة، 2005.

77. مسيكة بوفامة: نماذج تقييم المشاريع الاستثمارية بين النظرية والتطبيق وانعكاسات ذلك على الاقتصاديات النامية: مثال الجزائر، دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2000-2001.

78. سكينة بن حمود: ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر (1986-1995)، دكتوراه دولة، جامعة منتوري قسنطينة، 2000.

79. عبد القادر بوالسبت: دراسة تحليلية وتنبؤية لإنتاج الحبوب الشتوية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، ...

80. فوزية غربي: مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي في الجزائر، 1967-1987. رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 1988.

1-5/ الجرائد اليومية:

81. جريدة الخبر، عدد 4670، الأربعاء 5 أفريل 2006.

82. جريدة الخبر، عدد 5073 ليوم الثلاثاء 24 جويلية 2007.

83. جريدة الخبر، عدد 5137 ليوم الأحد 2007/10/7

84. جريدة الوطن (بالفرنسية) عدد يوم الاثنين 3 أفريل 2007.

ثانيا/ مراجع باللغة الأجنبية:

2-1/ Livres :

85. BADILLO Dominique : Stratégie Agro Alimentaire pour l'Algérie, Centre de Recherches et d'Etudes sur les Sociétés Méditerranéennes, Aix-en- Provence, 1980.
86. BADRANI Slimane : l' Agriculture Algérienne Depuis 1966, OPU, 1981
87. ------------et al : Les Politiques Agraires en Algérie, CREA, Alger.
88. BRAHIMI Abdelhamid : Stratégies de développement pour l'Algérie, Défis et Enjeux, économica, Paris.
89. BENBITOUR Ahmed : L'Expérience Algérienne de Développement 1962-1992 Leçons pour l'Avenier, éditions techniques de l'Enterprise/ ISGP Editions.
90. BENCHARIF Abdelhamid et al : La Filière Blé en Algérie, édition Karthala, Paris, 1996.
91. . BOURENANE N.: l' Industrialisation et la coopération dans le Bassin Méditerranéen,.....
92. . HAICHOUR Boudjmaa : Le Défi Agro-alimentaire de l' Algérie, OPU, Alger , 1992.
93. HERSI Abderahman : Les Mutations des Structures Agraire en Algérie depuis 1962, OPU , Alger, 1981.
94. KARTHALA – CIHEAM: Agricultures familiales et développement rural en Méditerranée, éditions KARTHALA et éditions du CIHEAM, Paris, 2000.
95. Kheladi Mokhtar : Introduction a l'économie politique, OPU, Alger, 2004
96. MESLI Mohamed Elyes : Les Vicissitudes de l'agriculture Algérienne, Edition Dahleb, Alger 1996.
97. ------------ : Les Origines de la Crise Agricole en Algérie, éditions Dahleb.
98. SADI Nacer Eddine : La privatisation des entreprises publiques en Algérie, Objectifs, Modalités et Enjeux, OPU, Alger, Université Pierre Mendes France , Grenoble, 2005.
99. TEMMAR, H. : Stratégie de Développement Indépendant, le cas de l' Algérie, OPU , Alger, 1987.

2-2/ Rapports et Articles :

100. BERTRARD Hervieu et al , « Mutations et défis pour l'agriculture au Maghreb », Les notes d'analyse du CIHEAM, N° 16, 2006.

101. Conseil National Economique et Social : Stratégie de Développement de l'Agriculture, Janvier 2003.

102. ---------------------------- : Commission de l'Evaluation, Rapport sur La conjoncture économique et sociale du deuxième semestre 2004.

103. ----------------------------- : Projet de Rapport sur la Conjoncture de Second Semestre 1994, Mars 1995.

104. ----------------------------- : Projet de Rapport sur la Conjoncture de Second Semestre 1996, Mai 1997.

105. ----------------------------- : Projet de Rapport sur la Conjoncture de Second Semestre 1997, Avril 1998

106. ----------------------------- : Projet de Rapport sur la Conjoncture de Second Semestre 1998, Mai 1999

107. Office National des Statistiques, Collections Statistiques : Evolution de la production Agricole 1962-1988, N 28.

108. ----------------------------- : Situation Economique et Sociale, Année 1999, Mars, 2000.

109. ------------------------------ : collection statistiques, N° 119 les statistiques de l'Agriculture et de la pêche.., Fév. 2005

110. ----------------------------- : Annuaire Statistique de l'Algérie, N°, 2006.

111. ------------------------------: Retrospective Statistique 1970-2002, édition 2005.

112. Ministère de l'Agriculture et de Développement Rural, Statistique agricole, superficies et productions, série B, 2002, Janvier 2003.

113. ---------------------------- : Statistiques Agricoles, Commerce Extérieure, Année 2001, Juillet 2002.

114. M. F. RACHEDI : « Notion de Sécurité Alimentaire et Gestion des Espèces », Revue Céréaliculture, N° 34, Alger, 2000.

115. Zaghouane ; « réflexion sur le programme de reconversion le contexte actuel et les perspectives de relance de l'agriculture », Revue Céréaliculture N° 34, 2000 ; institut technique des grandes cultures ; Alger.

2-3/ Internet

116. WWW. Fao.org/docrep. 29/06/07 16h.50m.

117. WWW.. Faostat, Banque Mondiale. 29/06/07 17h.15m.

118. WWW. Aoad. Org 04/07/2007. 15h 20

119. WWW. douanes -cnis.dz, 25/08/07, 17 h 30.

الفهرس

أولا/ فهرس الجداول:

ثانيا/ فهرس المواضيع:

الملاحق

الملاحق:

جدول رقم (م -1) أهم المنتجات الزراعية المستوردة للفترة (2002-2004)

البيان	2002	2003	2004	2002	2003	2004
	1000 طن			مليون دولار أمريكي		
الميزان التجاري						
منتجات زراعية				-2995.8	-3006.8	-3995.1
مجموع التجارة				6451.4	12297.0	14100.0
الواردات						
مجموع التجارة				11968.6	12.400.0	18200.0
مج. السلع الزراعية				3036.0	3061.6	4050.1
قمح	5998.0	5182.8	5034.4	946.5	878.3	1026.5
حليب جاف كامل	120.4	128.9	159.8	238.0	285.4	413.4
حليب جاف écrémé	114.1	81.2	90.4	195.6	168.1	328.9
ذرة	1877.9	1544.2	1790.3	237.4	211.8	298.4
Tourteaux de الصويا	443.2	427.8	591.2	98.3	105.1	192.7
زيت عباد الشمس	142.2	240.3	233.9	80.1	137.6	150.5
لحم بقري منزوع	15.2	38.1	71.7	30.3	81.5	142.1

سكر خام centrifuge	186.9	498.0	640.0	38.6	103.1	136.0
سكر مكرر	837.1	448.9	468.7	222.7	119.0	121.2
قهوة خضراء	110.6	104.8	129.0	69.3	97.5	112.4

المصدر: مترجم WWW. FAOSTAT ; Banque Mondiale – Site Web 27/07/07 16h.30

جدول رقم (م-2) أهم المنتجات الزراعية المصدرة للفترة (2002-2004)

البيان	2002	2003	2004	2002	2003	2004
	1000 طن			مليون دولار أمريكي		
الصادرات						
مجموع التجارة				18.420.0	24697.0	32300.0
مجموع السلع الزراعية				40.2	54.8	55.0
تمور	11.0	10.2	8.1	16.3	16.4	14.6
زيت الذرة	6.7	1.7	4.6	6.0	1.9	6.4
زبدة الكاكاو الذهنية	1.5	1.1	1.6	3.5	3.6	5.3
ياوورت	0.3	6.6	6.9	0.2	4.5	4.7
خمر	4.0	2.0	2.9	4.4	3.4	4.5
مشروبات غير كحولية	5.8	6.9	7.3	1.8	2.6	2.5
خروب	0.5	1.0	4.7	0.6	1.6	2.4

بقايا الذهون	9.4	12.3	8.3	2.3	3.7	2.3
فرينة	0.0	0.0	4.8	0.0	0.0	1.7
Mélasses	3.8	0.1	23.1	0.3	0.0	1.7

المصدر: مترجم *WWW. FAOSTAT ; Banque Mondiale – Site Web 27/07/07 16h.30*

جدول رقم (م-3) المتوسط السنوي **لمعدل النمو** في القطاع الزراعي (النسبة المئوية) للفترة 1980-2004.

البيان	1980-1990 %	1990-2000 %	2000-2004 %
السكان والعمالة الزراعية			
السكان	2.9	1.9	1.7
سكان الريف	1.4	0.6	0.4
عمالة زراعية	0.4	3.2	2.6
الإنتاج الزراعي ــ المواد الأساسية			
قمح	3.6 -	0.3	32.8
حليب طازج	1.5	7.0	0.8
لحوم حمراء محلية	7.9	1.8	0.3
مؤشرات التغذية والإنتاج الزراعي			
إنتاج زراعي	3.5	2.5	6.9
إنتاج زراعي للفرد	0.6	0.6	5.2

تغذية	3.6	2.6	7.0
تغذية للفرد	0.6	0.7	5.2
مؤشرات التجارة الخارجية لقطاع الفلاحة			
قيمة الواردات	1.1	0.6	11.4
الكمية المستوردة	6.4	2.9	2.1
قيمة الصادرات	- 11.4	- 8.5	13.9
الكمية المصدرة	- 16.1	- 11.2	10.6
الاستهلاك الغذائي		تنتهي في 2003	
بالنسبة للفرد	0.9	0.1	1.1
المجموع	3.8	2.0	2.8

المصدر: WWW . aoad. org,, 07/08/07, 20h30.

جدول رقم (م-4) مؤشرات التغذية والزراعة للفترة 1979-2004

المؤشرات	الوحدة	81-79	91-89	01-99	2002	2003	2004
السكان والعمالة الزراعية							
السكان	ألف شخص	18747	25015	30252	31266	31800	32339
عمالة ريفية	%	56	49	43	42	41	41
كثافة سكانية	نسمة/كم^2	8	11	13	13	13	--

عمالة فلاحية	ألف شخص	1763	1853	2524	2660	2729	2800
عمالة فلاحية/ مجموع العمالة	%	36	26	24	24	24	23
استعمالات الأرض							
المساحة	ألف هكتار	238174	238174	238174	238174	238174	---
أراضي مزروعة ودائمة	ألف هكتار	7505	7505	8182	8206	8215	---
أراضي مزروعة	ألف هكتار	6869	7157	7639	7547	7545	--
الري	ألف هكتار	258	444	568	569	569	--
الإنتاج الزراعي- مواد أساسية							
قمح	ألف طن	1270	1257	1423	1502	2965	2602
حليب	ألف طن	514	595	1173	1150	1200	
لحوم حمراء	ألف طن	62	134	164	166	166	166
مؤشرات التغذية							
التغذية	1999-01=100	53	75	100	105	124	122
تغذية للفرد	1999-01=100	86	91	100	102	118	114
تجارة خارجية - صادرات							

مجموع	مليون دولار	12933.6	12071.7	17720.7	18420.0	24697.0	32300.0
فلاحة	مليون دولار	119.2	46.3	29.0	40.2	54.8	55.0
الصادرات الأساسية(زراعية)							
تمور	%	4.3	30.3	46.7	40.6	30.0	26.5
زيت الذرة	%	0.0	0.0	0.0	14.9	3.6	11.6
ذهون كاكاو	%	0.0	0.0	2.5	8.8	6.6	9.7
تجارة خارجية- واردات							
مجموع	مليون دولار	10081.5	8925.5	9420.4	11968.6	12400.0	18200.0
فلاحة	مليون دولار	2097.9	2693.4	2581.9	3036.0	3061.9	4050.1
الواردات الأساسية							
قمح	%	16.0	17.6	28.3	31.2	28.7	25.3
حليب كامل	%	1.7	8.9	8.8	7.8	9.3	10.2
حليب جاف	%	1.2	6.1	7.0	6.4	5.5	8.1
الميزان التجاري الزراعي							
صادرات – واردات	مليون دولار	-1978.7	-2647.1	-2552.9	-2995.8	-3006.8	-3995.1
مدخلات intrants مستلزمات							
مجموع	شخص/هـ	3	3	4	4	4	- -

السكان/أرض مزروعة							
استعمال السماد/ أرض مزروعة	كغم/هـ	28	16	13	13	--	--
جرارات في الخدمة/أرض مزروعة	عدد/ألف هـ	6.8	12.5	12.5	12.9	12.9	

الاستهلاك الغذائي	**الوحدة**	1981-1979	91-1989	03-2001
الطاقة الغذائية للفرد	سعرة حرارية/يوم	2640	2880	3040
البروتين للفرد	غرام/يوم	67	78	82

المصدر: WWW . aoad. org,, 07/08/07, 20h30.

المؤشر	**الوحدة**	2004
الإنتاج الداخلي الخام	مليون دولار	85000
نسبة(PIB) الزراعي/ الكلي	نسبة مئوية	9.3
الإنتاج الوطني الخام (PNB) /فرد	دولار أمريكي	2270
نسبة النمو السنوي		2004-1994
الناتج الداخلي الخام (PIB)	نسبة مئوية	3.6

الناتج الداخلي الزراعي الخام	نسبة مئوية	4.8
استهلاك الغذاء (مواد أساسية) **وتوفر الطاقة الغذائية** 2001-2003		
قمح وأنواعه.	نسبة مئوية	50
سكر		9
زيت		6
الإنتاج الزراعي (مواد أساسية) 2004		
قمح	ألف طن	2602
حليب	ألف طن	1300
لحوم حمراء	ألف طن	166

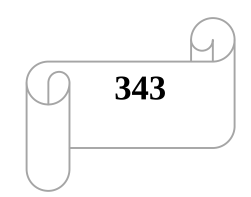
المصدر: WWW . aoad. org,, 07/08/07, 20h30.

جدول رقم (م-5) التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية الزراعية (1979-2004) ـــ الوحدة ألف طن

البيان	1979-81	1989-91	1999-01	2002	2003	2004
القمح بأنواعه						
واردات	2509.2	4356.3	4774.5	6037.2	5203.3	--
صادرات	0.0	1.1	0.0	0.2	0.4	--
الميزان التجاري (صادرات-واردات)	ــ2509.2	ــ4355.2	ــ4774.5	ــ6037.0	ــ5202.9	--
السكر وأنواعه						

واردات	550.8	831.1	949.0	1102.4	992.6	--
صادرات	0.0	4.3	0.4	5.2	6.2	--
الميزان التجاري (صادرات - واردات)	550.8ـــ	826.7ـــ	948.6ـــ	1097.2ـــ	986.4ـــ	--
زيت عباد الشمس						
واردات	88.0	177.5	303.9	142.2	240.3	--
صادرات	0.0	0.0	0.0	0.0	1.9	--
الميزان التجاري (صادرات - واردات)	88.0ـــ	177.5ـــ	303.9ـــ	142.2ـــ	238.4ـــ	--
لحوم حمراء و...						
واردات	3.3	2.5	3.4	2.5	3.0	--
صادرات	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	--
الميزان التجاري (صادرات - واردات)	3.3ـــ	2.5 ـــ	3.4ـــ	2.5ـــ	3.0ـــ	--
حليب ومشتقاته						
واردات	832.3	1687.4	1862.2	2272.2	2019.4	--
صادرات	0.8	0.0	0.0	1.4	23.5	--
الميزان التجاري (صادرات - واردات)	831.5ـــ	1687.4ـــ	1862.1ـــ	2270.8ـــ	1996.0ـــ	--

المصدر: WWW . aoad. org,, 07/08/07, 20h30.



أما بالنسبة لسنوات **1998-2005** فتوضحه الجداول الموالية:

جدول رقم (م-6) التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية الزراعية **لسنة** 1998-2002

القيمة: مليون دولار أمريكي الكمية: ألف طن

البيان	الإنتاج	الصادرات		الواردات	
		كمية	قيمة	كمية	قيمة
مجموعة الحبوب	2391.54	0.68	0.27	7130.23	1030.07
القمح والدقيق	1760.02	0.63	0.27	4613.77	766.28
الذرة الشامية	0.62	-	-	1892.17	179.31
الأرز	-	-	-	57.08	18.87
الشعير	596.13	-	-	554.52	61.36
البطاطس	1120.93	0.06	0.03	88.48	35.03
جملة البقوليات	38.57	0.92	0.37	145.11	94.19
جملة الخضر	2980.48	0.21	0.02	15.04	3.37
جملة الفاكهة	1877.49	11.38	16.41	70.62	22.26
السكر(مكرر)	-	-	-	834.33	258.60
جملة الزيوت والشحوم	60.66	4.35	3.30	413.92	247.41
جملة اللحوم	504.97	0.02	0.04	18.71	34.90
لحوم حمراء	309.72	0.02	0.04	17.44	34.70
لحوم بيضاء	195.25	-	-	1.27	0.20
الأسماك	98.09	1.32	3.63	6.66	5.11

البيض	120.20	-	-	-	-
الألبان ومنتجاتها	1396.97	3.29	0.89	1889.16	469.55
المجموع			21.66		1956.38

المصدر: WWW . aoad. org,, 07/08/07, 20h30.

جدول رقم (م-7) التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية الزراعية **لسنة** 2003

القيمة: مليون دولار أمريكي الكمية: ألف طن

البيان	الإنتاج	الصادرات		الواردات	
		كمية	قيمة	كمية	قيمة
مجموعة الحبوب (جملة)	2465.96	0.02	0.01	6954.74	1141.75
القمح والدقيق	2964.85	0.00	0.00	5192.20	680.92
الذرة الشامية	0.61	-	-	1544.21	211.77
الأرز	-	-	-	60.25	19.93
الشعير	1221.98	-	-	90.30	7.94
البطاطس	1879.92	0.97	0.12	101.89	48.58
جملة البقوليات	57.75	3.01	0.04	172.70	98.99
جملة الخضر	2837.50	0.55	0.73	7.23	0.88
جملة الفاكهة	2694.73	10.32	16.54	280.74	99.69
السكر(مكرر)	-	-	-	871.08	222.09
جملة الزيوت والشحوم	43.44	1.68	1.95	614.19	382.70
جملة اللحوم	445.58	0.01	0.05	42.50	88.57

لحوم حمراء	293.58	0.01	0.05	41.24	88.22
لحوم بيضاء	152.00	-	-	1.26	0.29
الأسماك	1.3.79	-	-	19.91	15.47
البيض	165.00	-	-	-	-
الألبان ومنتجاتها	1588.00	11.78	1.91	1754.83	517.65
المجموع			21.35		2596.37

المصدر: WWW . aoad. org,, 07/08/07, 20h30.

جدول رقم (م-8) التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية الزراعية **لسنة** 2004

القيمة: مليون دولار أمريكي　　　　　　　　الكمية: ألف طن

البيان	**الإنتاج**	**الصادرات**		**الواردات**	
		كمية	قيمة	كمية	قيمة
مجموعة الحبوب (جملة)	4032.80	7.18	2.12	7025.93	1400.90
القمح والدقيق	2730.70	6.62	1.72	5125.47	1042.37
الذرة الشامية	0.70	-	-	1790.35	298.35
الأرز	-	-	-	71.92	29.19
الشعير	1211.60	-	-	39.16	4.87
البطاطس	1896.20	0.16	0.03	111.18	55.93
جملة البقوليات	58.12	(..)	(..)	157.47	100.59
جملة الخضر	3940.80	2.47	2.20	11.09	3.21
جملة الفاكهة	2117.30	8.51	14.55	284.93	119.25
السكر(مكرر)	-	-	-	1027.57	257.22

جملة الزيوت والشحوم	104.22	5.44	7.06	1223.59	795.03
جملة اللحوم	365.30	0.02	0.10	86.39	179.74
لحوم حمراء	212.00	0.02	0.10	84.94	179.20
لحوم بيضاء	153.30	-	-	1.45	0.54
الأسماك	137.56	2.36	11.03	22.90	23.11
البيض	181.42	-	-	1.96	4.36
الألبان ومنتجاتها	1709.10	9.02	5.54	2082.12	818.05
المجموع			35.57		2969.42

المصدر : WWW . aoad. org,, 07/08/07, 20h30.

جدول رقم (م-9) التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية الزراعية **لسنة** 2005.

القيمة: مليون دولار أمريكي الكمية: ألف طن

البيان	**الإنتاج**	**الصادرات**		**الواردات**	
		كمية	قيمة	كمية	قيمة
مجموعة الحبوب (جملة)	3527.44	13.98	3.02	8290.88	1436.87
القمح والدقيق	2414.73	13.98	3.01	5710.47	1031
الذرة الشامية	1.15	-	-	2377.06	344.27
الأرز	-	-	-	54.40	22.65
الشعير	1032.82	-	-	142.53	23.68
البطاطس	2156.55	0.12	0.061	17.59	34.56
جملة البقوليات	47.10	0.44	0.27	196.95	126.94
جملة الخضر	4128.47	0.33	0.40	15.23	5.77

جملة الفاكهة	2432.07	10.94	18.64	258.65	99.80
السكر(مكرر)	-	-	-	915.81	283.18
جملة الزيوت والشحوم	59.02	3.60	4.34	536.78	331.20
جملة اللحوم	393.83	0.01	0.09	590.12	220.29
لحوم حمراء	225.26	0.01	0.09	590.12	220.28
لحوم بيضاء	168.57	-	-	(..)	0.01
الأسماك	139.94	2.25	11.78	20.55	21.00
البيض	172.25	-	-	0.57	1.25
الألبان ومنتجاتها	1682.11	25.56	5.36	2459.88	739.36
المجموع			39.62		2973.36

المصدر : WWW . aoad. org,, 07/08/07, 20h30.

الملخصات

Résumé

L’Agriculture algérienne entre l’autosuffisance et la dépendance

La problématique de cette étude se consacre à réunir des éléments pour répondre à la question suivante : est ce que l’agriculture Algérienne dans le domaine agro-alimentaire pourrait être autosuffisante ? Selon les taux de productions et de la productivité enregistré pendant la période depuis 1990, on trouve que le secteur agricole de l'Algérie n’est pas stable, en ce qui concerne la production, il n’arrive à satisfaire les besoins de la population que grâce au recours à l’importation. En général, les importations permettent de répondre à 75 % de l'ensemble des besoins alimentaires du pays. C'est-à-dire que le déficit alimentaire de l’Algérie est inquiétant. D’autre part l’Algérie figure parmi les premiers importateurs mondiaux de produits alimentaires et agricoles, avec une facture dépassant les 3.8 milliards $ en 2006, contre celle de 2.4 en 2002 . Seule la rente pétrolière permet aujourd’hui à l’Algérie de s’approvisionner sur les marchés internationaux et de s’acquitter de sa facture alimentaire.

La résolution du problème de l’insécurité alimentaire a constitué pour l’Algérie une composante principale des politiques de développement, comme par exemple le PNDA lancé en 2000-2001. L’objectif était d’assurer un volume suffisant d’aliments pour une population croissante et de garantir des prix accessibles au plus grand nombre.

Mais au final constatant l’effondrement des balances agro-commerciales et le montant sans cesse plus élevé des factures dédiées aux importations agro-alimentaires, la problématique de la sécurité alimentaire reste d’actualité pour l’Algérie.

C’est à dire, que l’agriculture algérienne est dans l’incapacité de satisfaire la demande des marchés en produits agro- alimentaire particulièrement pour la céréaliculture. En effet, l'Algérie ne sera jamais auto-suffisante en matière de production alimentaire. Pour cela, l’objectif visé par le secteur agricole n’est pas l’autosuffisance, difficilement à réaliser compte-tenu des niveaux de déficit, mais une amélioration de la sécurité alimentaire.

Les mots clés : secteur agricole, agro-alimentaires, sécurité alimentaire, balance agro-commerciale, autosuffisance, dépendance, développement durable, production végétale, production animale.

ملخص

الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية

تنطلق الدراسة الراهنة من التساؤل الأساسي الذي تضمنته الإشكالية والذي مؤداه: هل الزراعة الجزائرية في مجال الغذاء قادرة على تحقيق مستوى من الاكتفاء الذاتي؟. واستنادا للمعطيات المتحصل عليها حول فترة الدراسة ابتداء من سنة 1990، يتبين بأن القطاع الزراعي غير مستقر، ويعرف حالة من التذبذب في مستويات الإنتاج الزراعي الغذائي؛ بحيث يعجز على تلبية الطلب المحلي، إلا باللجوء للخارج، وذلك باستيراد ما يعادل 75% من الاحتياجات المحلية؛ وفي هذا الصدد، تعد الجزائر من أوائل دول العالم المستوردة للغذاء، بفاتورة غذائية بلغت سنة 2006 ما يعادل 3.8 مليار دولار أمريكي، مقابل 2.4 مليار لسنة 2004. وتبقى العائدات النفطية وحدها هي التي توفر النقد الأجنبي المستحق لتسديد هذه الفاتورة.

ولقد شغلت مسألة الأمن الغذائي اهتمام الجزائر من خلال عديد المحاولات لإصلاح القطاع الزراعي وسن سياسات زراعية كما هو الحال بالنسبة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية(PNDA) الذي انطلق سنة 2000-2001، من شأنها رفع القدرات الإنتاجية لهذا القطاع لتلبية احتياجات السكان المتزايدة، وبأسعار تكون في متناول الأغلبية.

غير أن العجز في الميزان التجاري للمواد الغذائية والارتفاع المستمر في فاتورة الواردات الغذائية، تُبقي على مشكلة الأمن الغذائي قائمة؛ مما يعني أن الزراعة الجزائرية تعرف عجزا مزمنا في تلبية احتياجات الطلب المحلي وبخاصة في مجال الحبوب؛ لتستمر بذلك تبعيتها للخارج. وبالتالي سوف تكون مهمة القطاع الزراعي، ليس تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء الذي يستحيل بلوغه في ظل المعطيات الراهنة، بقدر اهتمامه بتحسين مستوى الأمن الغذائي.

الكلمات المفتاحية: القطاع الزراعي، الزراعة الغذائية، الأمن الغذائي، الميزان التجاري الغذائي، الاكتفاء الذاتي، التبعية، التنمية المستدامة، الإنتاج النباتي، الإنتاج الحيواني.

Abstract

Algerian agriculture between self-sufficiency and dependency

The main problematic of this study is dedicated to gather some data in order to answer the following question: Whether or not the Algerian agriculture in food production can be (able to be) self-sufficient? According to the levels of production and of productiveness recorded during the period since 1990's.

During that period, we find that agricultural sector production of Algeria is not stable. And always makes appeal to importation. In order to cover about 75 % of all the food needs of the country. This means that the food deficit of Algeria is worrying. And shows an important deficit every year. So the food gap in Algeria is increasing. In this context, Algeria appears nowadays among the first importing countries in the world in food and agricultural products, with a bill exceeding the 3.8 billions $ in 2006, against 2.4 $ in 2002. Alone oil income outcome from international markets allows Algeria to fulfill its food bill.

The resolution of food insecurity problem constituted for Algeria a main element of the policies of development, such as the PNDA program launched in 2000-2001. Its first objective was to ensure sufficient food products for an ever-increasing population and to guarantee low prices for these products.

But in reality one can see the collapse of the agro-commercial scales and the continuously increasing budgets devoted to the food importation, that means Algeria is still facing the crucial challenge of ensuring food supplies and sustainable utilization and development of agricultural resources; particularly in the field of cereal products**.** In this context, it is important to mention, that Algeria will never be self-sufficient in food production; according to the actual levels of agricultural production which are always in deficit. For this reason it is necessary for Algeria to improve a food security for its ever-increasing population, and endless demands for more food-products by adopting a sustainable agricultural development.

Key words: farming sector, agricultural sector, agro-alimentary production, food security, agro-commercial scales, self-sufficiency, dependency, sustainable development, vegetal production, animal production.

Summary:

Algerian agriculture has known major changes which marked its evolution in the organisational and structural level in order to improve its Performances and to consolidate its contribution to the economic development process of the Country. Since the beginning of the Nineties of last century, the agricultural sector indeed recorded significant changes, of which some were due to the impact of the international conjuncture, others to the internal situation of the country.

On the external level, major events tended towards an economic and commercial liberalism in a unipolar world (with the following day of the crumbling of the ex- Soviet Union and the collapse of the socialist system). This new option also reinforced the liberalism of the international trade induced by the globalization and in particular the advent of OMC. On the interior level, these developments gave place to malfunction which generated especially an imbalance between the increasing needs of the population in goods and agricultural products and a crisis which severely has affected the availability of the basic agricultural resources. Moreover, during the same period, we saw fluctuations in oil prices, its subsidies and also a regression of the employment opportunities because of the abused dismissals of the workers; just as the State was confronted with a dramatic situation due to the painful crisis of the foreign debt, accompanied by a climate of insecurity which touched the country and in particular the rural world. In this difficult period, Algeria, just like the other countries of the south, became an importing country of most of the agro-alimentary products although all the conditions of their production are met as well at the local level as regional. This deficit, that should be underlined, is not reduced to a particular product but includes a broad range of products. These products, known as " strategic", which has technical and economic universal standards, requires important financial resources in currencies.

To mitigate the effects of this insupportable crisis, the authorities have chosen, particularly since 1994, the opening of the domestic markets to the outside, the contribution of private investment committed to the effort of national development, and finally the limitation of the intervention of the State, and to remain just for the role of the regulator of the great macro-economic sets. by the end of 1990s, this policy showed apparent improvement likely to establish a great economic stability.

In order to be able to present a clear image of Algerian agriculture, in particular the livestock and vegetable production during the period in question, we tried to answer the following interrogation: **Is the Algerian agriculture able to reach an acceptable level of food self-sufficiency?**

According to the data collected within the framework of our research, it arises that the agricultural sector in Algeria remains always unstable and sudden disturbances may occur at any time, particularly in its levels of agro-alimentary production .One can identifies that this sector is obviously late and its performances are clearly at a discount in spite of the resources and means (human, hydrous, technical and financial) engaged for its revival. Throughout the passed years, the "gap" widened even more between the unceasingly increasing needs of the population and the effective cereal production at the national level, without counting the other facets of agriculture. In this not very envious situation, the free fall of the socio-economic and technical indicators testifies (compared with those raised in other countries), resulting from the indigence of the agricultural sector and its relegation to the second plane. Thus, food safety has become a challenge facing Algeria and the whole of the decision makers and persons in charge (political, economic and social) to harness with the safeguard of agriculture and the reduction of the food deficit with a view to eradicate the shortage spectrum and to avoid consequently the systematic recourse to the importation of first need products.

At the end of our study, we ended to an undeniable result, namely the absence of a constant rule controlling the rate/rhythm of agro-alimentary production, a rule allowing the

classification of the types of products according to the rates of self-sufficiency discounts. And one could see also the increase in the food deficit and the needs in products for broad consumption on the one hand, and on the other hand, the recourse to the importation increased, unfortunately, our dependence on the foreigners. All that means clearly the contribution of the agricultural sector to the economic process of the country development was very weak.

As a result of this indigence, the recourse abroad in the food field, a deficit of the trade balance of the agricultural products as well as the erosion of the incomes in currencies coming from the marketing of hydrocarbons have had immediate negative effects on the country. This situation originates in the difficulties and obstacles grafted with the agricultural sector as they formed part of its original characteristics. Therefore, we could count, on the one hand, a number of problems and handicaps inherent in this sector in all the countries of the world and, on the other hand, the problems common to the developing countries and which are primarily related to the degree of economic and scientific development and with the prevalence of rational work including in the agricultural sector. Concerning agriculture in Algeria, we have noted that it has had all these types of difficulties in addition to specific other problems and food safety is certainly a preliminary stage to the objective of self-

Sufficiency but it requires, however, a global vision based on the principles of a durable development philosophy.

These principles are not limited only to the choice of the mode of production intended to improve the outputs, to the installation of systems or models of production aiming at suppressing the incomes erosion, to the needs satisfaction of the population as regards quality for the products but to the requirements as regards human and animal health as well. Much more such a philosophy is applied to the authorities and the economic decision makers to get a much wider vision: they should encourage and ensure the financial incomes in order to control the whole mechanisms of the local and international market concerning the organization and the procedure related to the new world context.

therefore, we consider that the principal means for Algerian agriculture to concretize, in the near future, acceptable rate for food safety is to rely on its own capacities on the one hand, and on the other hand on the economic complementary contribution of the inter Arabic and regional partnership.

Résumé :

L’agriculture algérienne a connu, des mutations profondes qui ont marqué. Son évolution au plan organisationnel et structurel en vue d’en améliorer les Performances et de consolider sa contribution au processus de développement économique du pays. Depuis le début des années 90 du siècle dernier (période sur la quelle se porte notre étude), le secteur agricole a en effet enregistré des changements significatifs dont certains ont été le reflet de la conjoncture internationale, d’autres du fait de la situation interne du pays.

Au plan extérieur, des événements majeurs on fait pencher les tendances vers un libéralisme économique et commercial dans un monde unipolaire (au lendemain de l’effritement de l’ex-union soviétique et l’effondrement du système socialiste). Cette nouvelle option a également renforcé le libéralisme du commerce international induit par la mondialisation et l’avènement notamment de l’ OMC.

Au plan intérieur, ces développements ont donné lieu à des dysfonctionnements qui ont surtout généré un déséquilibre entre les besoins croissants de la population en biens et produits agricoles et une crise qualitative et quantitative qui a sévèrement affecté la disponibilité des ressources agricoles de base. En outre, l’on a assisté, lors de cette même décennie, à des fluctuations du prix de pétrole et ses subsides ainsi qu’à une régression des opportunités d’emploi du fait de l’obligation de licenciements des travailleurs ; de même que l’Etat s’est trouvé confronté à une situation dramatique due à la crise de la dette extérieure, exacerbée par un climat d’insécurité qui a touché le pays et en particulier le monde rural.

En cette période difficile, l’Algérie, tout comme les autres pays du sud, est devenue un pays importateur de la quasi-totalité des produits agro-alimentaires pour plusieurs raisons, l’Algérie vit une situation dangereuse dans la mesure ou, elle a dépassé l’étape du déficit alimentaire pour atteindre celle de la dépendance.

Ce déficit, il faut le souligner, ne se réduit pas a un bien précis mais englobe un large éventail de produits. Bien que toutes les conditions de leur production soient réunies tant au niveau local que régional. Ces produits, dits « « stratégiques », répondent, comme chacun le sait, à des normes techniques et économiques universelles et nécessitent d importantes ressources financières en devises.

Pour atténuer les effets de cette crise insoutenable, les pouvoirs publics ont opté, dès 1994, pour l'ouverture des marchés intérieur et extérieur, la contribution de l'investissement privé à l' effort de développement national et enfin la limitation de l'intervention de l'Etat, appelé désormais a se limiter au rôle de régulateur des grands ensembles macro-économiques. De plus, une action de privatisation totale ou partielle des activités agricoles a été engagée et, vers la fin des années 1990, cette politique a accusé une nette amélioration susceptible d'instaurer une plus grande stabilité économique.

Afin de pouvoir présenter une image claire de l'agriculture algérienne, en particulier la production animale et végétale au cours de la période en question, nous avons tenté de résumer toute la problématique à l'interrogation suivante : **cette agriculture est elle en mesure d'aboutir un niveau acceptable d'autosuffisance alimentaire.**

A la lumière des informations recueillies dans le cadre de notre recherche, il ressort que le secteur agricole en Algérie demeure toujours instable et subit des perturbations notamment de ses niveaux de production agro alimentaire. Le constat, pour l'observateur, est sans appel : ce secteur accuse manifestement un retard relatif et en dépit des ressources et moyens (humains, hydriques, techniques et financiers) engagés pour sa relance.

Au fil des ans, le « gap » s'est élargi encore plus entre les besoins sans cesse croissants de la population et la production céréalière effective au niveau national, sans compter les autres filières de l'agriculture. En témoigne de cette situation peu envieuse la chute libre des indicateurs socio-économiques et techniques (comparés à ceux relevés dans d'autres pays), résultant de l'indigence du secteur agricole et de sa relégation au second plan.

De ce fait, l'Algérie fait face à un défi de taille aux dimensions politiques, sociales et économiques, exprimé par la défaillance de la production alimentaire, aussi que le recours croissant et systématique aux importations, dans la satisfaction des besoins en produits alimentaires de base.

Au terme de notre étude, nous avons abouti à un constat indéniable, à savoir l'absence d'une règle constante régulant le rythme de production agro-alimentaire, une règle permettant la classification des types de produits suivant les taux d'autosuffisance escomptes. Et l'on assiste, par contre, à l'accroissement du déficit alimentaire et des besoins en produits de large consommation d'une part, et d'autre part, le recours accru à l'importation, d'où l'accroissement de notre dépendance vis-à-vis de l'étranger. Tout cela signifie en clair la faible contribution du secteur agricole au processus de développement économique du pays.

Cette indigence a eu donc pour effet négatif immédiat, **le recours à l'étranger dans le domaine alimentaire, un déficit de la balance commerciale des produits agricoles ainsi que l'érosion des revenus en devises provenant de ressources des hydrocarbures.**

Cette situation a pour origine les difficultés et obstacles greffés au secteur agricole comme s ils faisaient partie de ses caractéristiques originelles. A ce titre, nous avons pu recenser, d'une part, nombre de problèmes et handicaps inhérents à ce secteur dans tous les pays du monde et, d'autre part, les problèmes communs aux pays en développement et qui sont liés essentiellement au degré de développement économique et scientifique et à la prédominance du travail rationnel y compris dans le secteur agricole.

S'agissant de l'agriculture en Algérie, nous avons relevé que celle-ci regroupait à la fois ces types de difficultés en plus d'autres problèmes qui lui sont spécifiques.

La sécurité alimentaire est certes une étape préalable à l'objectif d'autosuffisance mais exige, cependant, une vision globale basée sur les principes d'une philosophie de développement durable. Ces principes ne se limitent pas seulement au choix du mode de production destiné à améliorer les rendements, à la mise en place de systèmes ou modèles de production visant à

juguler l érosion des revenus, à la satisfaction des besoins de la population en matière de qualité des produits ou encore les exigences en matière de santé humaine et animale.

Bien plus encore, une telle philosophie implique pour les pouvoirs publics et les décideurs économiques une vision beaucoup plus large : elle incite à la fois à assurer des revenus financiers et maîtriser l'ensemble des mécanismes du marché local ou international au plan de l'organisation et de la procédure à la lumière du nouveau contexte mondial.

C'est là, à notre humble avis, **l'unique moyen pour l'agriculture algérienne de concrétiser, dans un proche avenir, à un taux acceptable en matière de sécurité alimentaire en comptant sur ses propres capacités d' une part et , d'autre part, sur l'apport de la complémentarité économique inter arabe et de la coopération régionale.**